الخطاب الاستعماري الصهيوني في اتفاقات اوسلو وتحولات الخطاب الرسمي الفلسطيني

The Zionist Colonial Discourse in Oslo Accords, and Transformation of the Official Palestinian Discourse

إعداد

سائدة إسماعيل مصطفى حمد

إشراف

د. أحمد حمد

2015

الخطاب الاستعماري الصهيوني في اتفاقات اوسلو وتحولات الخطاب الرسمي الفلسطيني

The Zionsit Colonial Discourse in Oslo Accords, and Transerfomation of the Palestinian Discourse

سائدة إسماعيل مصطفى حمد

لجنة الإشراف والمناقشة

د. احمد حمد (رئيساً)

د. لورد حبش (عضواً) **د. وليد الشرفا (عضواً)**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت، فلسطين

This Thesis was submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master's Degree in the International Relations for the Faculty of Graduate Students at Birzeit University, Palestine.

الخطاب الاستعماري الصهيوني في اتفاقات اوسلو وتحولات الخطاب الرسمي الفلسطيني

The Zionist Colonial Discourse in Oslo Accords, and Transformation of the Official Palestinian Discourse

إعداد

سائدة إسماعيل مصطفى حمد

تاريخ المناقشة

30 أيار (مايو) 2015

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. احمد حمد (رئيساً) ----------

د. لورد حبش (عضواً) ----------

د. وليد الشرفا (عضواً) ----------

الإهداء

هذه الدراسة إهداء متواضع إلى الجيل الفلسطيني الذي ولد وترعرع بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ، لعله يجد فيها بعضاً من الأجوبة على أسئلة تراودنا جميعاً، أو، وهذا الأهم، تثير لديه أسئلة لم تعد مطروحة في الأذهان.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الدكتور أحمد عزم الذي أشرف على هذه الرسالة وقدم كل الدعم والساندة والإرشاد والتوجيه والنقد البناء لي في كل المراحل، كما أتقدم بالشكر والتقدير لعضوي لجنة الرسالة الدكتورة لورد حبش والدكتور وليد الشرفا لما قدماه من نصح ولمتابعتهما المستفيضة لتفاصيل هذه الدراسة. ولعموم الهيئة التدريسية والموظفين في معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.

والشكر أيضاَ لزوجي أيمن وأولادي حنين ورند ونبيل لمؤازرتهم جميعاً ودعمهم لي على مدى شهور.

مُلَخَص

موضوع الدراسة هو تأثير نصوص اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 1993، وما تلاه من ملاحق واتفاقات وتفاهمات، في الخطاب الرسمي الفلسطيني، وتحديدا، المفردات والمصطلحات والمفاهيم التي تضمنتها هذه النصوص والتي تتسق والخطاب الصهيوني الأمني خصوصا، والدور الذي لعبته في إحداث التحول الذي طرأ على المفردات والمصطلحات والمفاهيم المشَّكِلة للخطاب الرسمي الفلسطيني المستجَد، خصوصا فيما يتعلق بطبيعة الصراع وادوات النضال واهدافه. حيث جَسّدَت هذه الاتفاقات، في مجملها، كما ترى الباحثة، نتاج ممارسة الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي، المؤسَس على "الأمن"، لمعرفة متخيلة فرضتها السلطة/ القوة، القائمة على نفي خطاب الآخر (الفلسطيني)، وتكريس هذا الخطاب، في ما تبقى من فلسطين، لتغيير معادلة الصراع بين المستعمِر والمستعمَر، بهدف خلع صفة الإستعمار عن المستعمِر.

تسعى هذه الدراسة لفحص أثر وأهمية "الخطاب" في عملية التفاوض السياسي، وإلى تبين أثر دلالات المصطلحات والمفردات التي تصاغ منها الاتفاقيات على الترتيبات والتطبيقات العملية والمحددة، قصيرة المدى، التي يجري الاتفاق عليها.

وتَكمُن إشكاليّة هذه الدراسة في دراسة الخطاب الصهيوني، ومفرداته، التي جرى إدخال جزء منها في اتفاقيات أوسلو، وتسعى الدراسة للمقارنة بين الخطاب الصهيوني التاريخي ونصوص اتفاقيات أوسلو وتطبيقاتها، لتبين كيف أصبحت هذه الاتفاقات المؤقتة، تعني قبول المستعمَر بـ"حق" المستعمِر، في الوجود بأمن وسلام، وهو ما يخدم تحقيق أهداف الخطاب الصهيوني الاستعماري الإحلالي بالتخلص من صفة المستعمِر وإعادة تعريف طبيعة الصراع من حيث قضاياه وأطرافه وسبل إنهائه وفق ذات الخطاب. وأتاح للمستعمِر، بالتالي لاحقاً مطالبة أصحاب الأرض بـ "الاعتراف بيهودية الدولة"، أي إلغاء التاريخ، وليس فقط "تسوية" أو "تنازل" عن أكثر من ثلثي الجغرافيا، مقابل دولة فلسطينية، كما ارتضت القيادة الفلسطينية حين قبلت بقراري مجلس الامن 242 و 338، وكيف أنّ هذا النهج كان يمهد لطلب المزيد من التنازلات، ومن الاعتراف من قبل "المستعمَر" ما أدى لتعثر عملية التسوية، حتى كتابة هذه السطور على الأقل عام 2015.

وتضمنت الدراسة خمسة فصول، بحث الفصل الأول منها في مفهوم الخطاب والعلاقة بين الخطاب والمعرفة والسلطة، كشكل من أشكال الأيديولوجيا والهيمنة، والخطاب الاستعماري الصهيوني الإحلالي "المراوغ" بحسب المفكر عبد الوهاب المسيري الذي يرتكز على خطابين (صامت ومعلن) وفقاً للمفكر شين مكماهون. وبحث الفصل الثاني في أعمدة الخطاب الاستعماري (الإحلالي) للحركة الصهيونية منذ تأسيسها عام 1897، ومركزية الأمن فيها. وتناول الفصل الثالث الخطاب الرسمي التاريخي الفلسطيني. وفي الفصل الرابع، تناولت الدراسة نصوص الاتفاقات الموقعة والمفاهيم والمفردات والمصطلحات التي تضمنتها، فيما بحث الفصل الخامس من الدراسة مدى تأثر الخطاب الرسمي الفلسطيني بنصوص هذه الاتفاقات، بما تضمنته من مفاهيم الخطاب الأمني الصهيوني، حيث مرَّ الخطاب الرسمي المستجد ما بعد التوقيع على هذه الاتفاقات بثلاث مراحل.

Abstract

The Theses argues that the narrative of the "Declaration of Principles" Agreement, signed by the Palestine Liberation Organization (PLO) and Israel on September, 13, 1993, its annexes, and the following related Agreements, and Understandings, had transformed the historical Official National Palestinian Discourse. The Theses also, argues that the Zionist Movement's Discourse was carefully and intentionally, articulated in these agreements in order to impose the Zionist Discourse, with its Security doctrine, in regard to the "Truth" of the relationship between the Palestinian-Zionism Colonial Power-Colonized People, in the Post Oslo era.

The argument was tackled in five stages. First, in chapter one, it explains the Post Colonial Discourses, Edward Sa'ed's Theory of Orientalism, and its application to the formation of relationship between the colonized and their colonlizers, and Abdul Wahab Al Misiri's analysis of the Zionist discourse. Second, in chapter two, it tackles the Zionist discourse and its Security doctrine in particular, and its practices in relation to the colonization of Palestine based on "historical rights". Third, in chapter three, it walks through the historical background of the three-staged Palestinian National Discourse.To this respect, the

Study content analysis the Palestinian national Covenent (Methaq) as a base for the Palestinian historical Discourse, and late Palestinian President, Yasser Arafat's speeches, preior to Oslo Era. Fourth, in chapter four, the thesis analysis the Oslo Agreements narratives and its application/practices of the Zionist discourse. Fifth, in chapter five, it examines the extent of changes/ transformation in the Post Oslo Palestinian Official discourse.

The study found that the terminology and concepts articulated in the Oslo Accords, which mirrors (to a great degree) the terminology and concepts of the Zionist discourse, and its "Truth", in turn, has been, to a large extent, adopted, through the power of discourse, by the Palestinian Official discourse, particulary, through its acceptance to the colnolizing power to exist on 78% of Palestine, thus, paved the road for Israel to demand more of the Palestinians, to achieve its ultimate goal: change the nature of the conflict, and present itslf as any other state, not a colonial state.

الفهرس

مُلَخَص.....أ

Abstract..... ج

الفهرس ..... ه

مقدمة .....ط

الإطار النظري ..... ن

منهجية البحث ..... جج

مراجعة الدراسات السابقة: .....وو

أهمية الدراسة ..... يي

1. في تشكلات الخطاب الاستعماري الاستيطاني (الإحلالي) الصهيوني..... 1

1-2. في أعمدة الخطاب الصهيوني الاستعماري الاستيطاني 4

1-2-1 في حقوق الاستعمار: "اختراع أرض إسرائيل والشعب اليهودي".....6

1-2-2 استعمار الأرض و"عبرنة/تهويد" جغرافيا فلسطين.....11

1-2-3 في خلق الشعب/ الأمة القومية اليهودية.....15

1-2-4 نفي حقيقة وجود الشعب الفلسطيني مقدمة لتحقيق الإحلال..... 18

2- مركزية الأمن في الخطاب الاستعماري الإحلالي الصهيوني/ الإسرائيلي 23

2-1 في ممارسة الخطاب الأمني الصهيوني منذ عام 1948..... 26

2-2- الخطاب الاستعماري الصهيوني قبل اتفاقات أوسلو 32

3. الخطاب الرسمي الفلسطيني 40

3-1. الخطاب الوطني التاريخي الفلسطيني..... 40

3-2. في تحليل نص خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة 44

3-3. رسالة ياسر عرفات في الذكرى 14 لانطلاقة الثورة (1979/1/1) 49

3-4. خطاب (أبو عمار) في الذكرى الثامنة عشر لانطلاقة الثورة الفلسطينية..... 51

3-4. الخطاب الرسمي الفلسطيني في مرحلة الطريق الى أوسلو 56

4. في الخطاب الأمني الصهيوني في "اتفاقات أوسلو" 70

4-1. في نفي خطاب المستعمَر (الآخر) 73

4-1-1 اتفاق "إعلان المبادئ" 1993.....77

4-1-2 في الأهداف: رفض خطاب "الحقوق الوطنية" والتحكم في صلاحيات القيادة.....77

4-1-3 في المرجعية (قرارا مجلس الأمن 242 و338)..... 80

4-1-5 في المنهجية.....82

4-1-6. تحليل مقارن بين كلمة اسحق رابين وكلمة ياسر عرفات..... 83

4-2 اتفاق طابا (أوسلو 2) 1995..... 86

4-2-1- خرائط المستعمِر العسكرية.....87

4-2-2 لجان التنسيق الأمني.....89

4-2-3 الدوريات الأمنية المشتركة..... 92

4-3 "تفاهمات واي ريفر"..... 97

4-3-1 تحليل مضمون نصوص " تفاهمات واي ريفير".....101

4-4 "مذكرة شرم الشيخ بجدول زمني لتنفيذ التزامات الاتفاقات واستئناف مفاوضات الحل النهائي" 104

4-5 خطة خريطة الطريق (2003) والقيادة "غير المقبولة"..... 107

5.تأثير اتفاقات اوسلو على الخطاب الرسمي الفلسطيني..... 110

5-1 االخطاب الرسمي الفلسطيني بعد أوسلو: المرحلة الاولى 111

5-2. الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد اوسلو- المرحلة الثانية 132

5-2 الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد اوسلو-المرحلة الثالثة..... 148

الخاتمة 165

المصادر والمراجع 170

الملاحق والوثائق..... 179

ملحق رقم (1) 180

ملحق رقم (2)..... 182

ملحق رقم (3)..... 182

ملحق رقم (4)..... 187

ملحق رقم (5)..... 192

ملحق رقم (6)..... 199

ملحق رقم (7)..... 200

ملحق رقم (8) 201

ملحق رقم (9) 205

ملحق رقم (10) 211

ملحق رقم (11) 213

ملحق رقم (12)..... 216

ملحق رقم (13) 217

ملحق رقم (14) 228

ملحق رقم (15) + (16) 238

ملحق رقم (17) 243

ملحق رقم (18) 252

ملحق رقم (19) 263

ملحق رقم (20) + (21) 264

ملحق رقم (22) 267

ملحق رقم (23) 270

ملحق رقم (24) 271

ملحق رقم (25) 272

ملحق رقم (26) 273

ملحق رقم (27) 279

ملحق رقم (28) 282

ملحق رقم (29) 282

مقدمة

وضع اتفاق "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية" بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي تم توقيعه في "حديقة الورود" داخل البيت الأبيض عام 1993، أسساً جديدة للعلاقة بين المستعمِر (إسرائيل) والمستعمَر (الشعب الفلسطيني). حاول المستعمِر، من خلاله، إدخال خطابا جديدا يتبناه المستعمَر، وهو ما بدا جلياً في المفاهيم والمصطلحات والمفردات الواردة في نصوص هذ الاتفاق وما تلاه من اتفاقات، لا سيما تلك التي أدرجت فيها بروتوكولات وملاحق "الترتيبات الأمنية"، لتحويلها تدريجياً إلى جزء من الخطاب الرسمي الفلسطيني. ووافق الطرف الفلسطيني الرسمي على هذه الاتفاقات، وما فيها من مصطلحات وخطاب، إستنادا الى افتراض ان هذه الاتفاقات المرحلية ستفضي الى "اتفاق نهائي" يؤدي الى إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرضه، وتحديدا، الجزء الذي جرى احتلاله في العام 1967، مقابل قبوله بوجود المستعمِر على 78% من مساحة فلسطين.

تضمنت هذه الاتفاقات والملاحق والتفاهمات التي أعقبت اتفاق "إعلان المبادئ" نفسه–الذي كان يفترض ان يكون مؤقتاً، ولا زال موجودا بعد إنتهاء عمره الافتراضي (عام 1999)–نصوصا تفرض قبول المستعمَر ضمان "حق المستعمِر في الوجود بأمن وسلام" فوق أرض المستعمَر نفسه، وبالتالي نفي حقيقته/صفته الاستعمارية. وباتت مفردة "الأمن"، من قِبَل المستعمِر، ناظما أساسيا للعلاقة بين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث يصبح على الطرف الاول أن يثبت للمستعمِر طوال الوقت "جدارة أخلاقية وإنسانية" كافية ليكون "شريكاً" مع مستعمِره لصناعة السلام بينهما، و"يتنازل بموجبها المستعمِر الإسرائيلي، من خلال اتخاذ "قرار صعب" بتوقيع إتفاق "إعلان المبادئ"، كما ورد على لسان رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق اسحق رابين أثناء مراسم التوقيع نفسها، بـ"إعادة انتشار" – وليس انسحاب جيشه –، من مناطق ذات كثافة سكانية عالية من "الأغيار"[1] في "أرض إسرائيل"، لتسيطر على "سكان المناطق/ شتاخيم" ما يسمى "حكومة ذاتية"، من دون المس "بمسؤولية"

[1] الأغيار هم الـ "غوييم" باللغة العبرية وتعني "القوم الغرباء". وجاء في سفر أشعياء (5/61 . 6): "ويقف الأجانب ويرعون غنمكم ويكون بنو الغريب حراثيكم وكراميكم. أما أنتم فتُدعَون كهنة الرب تُسمَّون خدام إلهنا. تأكلون ثروة الأمم وعلى مجدهم تتأمَّرون"

المستعمِر على الأمن الخارجي وأمن المستعمرين "أينما كانوا،"[2] في أرض فلسطين، مع ضمان ما سمي بـ"المطاردة الساخنة" لقوات جيش الاحتلال داخل مناطق سلطة الحكم الذاتي الانتقالي، وتسيير "دوريات عسكرية مشتركة" لضمان أمن المستوطنات، وإنشاء "لجان أمنية مشتركة."[3] وتطول قائمة "الترتيبات الأمنية،" كما سيتم التفصيل لاحقاً، سعى المستعمِر فيها، لا لضمان أمنه وحسب، بل وتكريس وجوده ككيان طبيعي، وليس استعمار، وفق الخطاب الصهيوني المراوغ[4] الذي أقامت بموجبه الحركة الصهيونية العالمية دولة إسرائيل، إذ يشكل "أمن إسرائيل" القاعدة الأساس التي انطلق منها الجانب الاسرائيلي في هذه الاتفاقات والملاحق والتفاهمات، تجسيداً لـ "نظم الحقائق،"[5] التي شكّلها وفرضها الخطاب الكولونيالي (الاستعماري) الاستيطاني الإسرائيلي، بناء على معرفة متخَيَّلَه، بما في ذلك "قومية الشعب اليهودي المضطهَد أبداً ودوماً من قبل الأغيار،"[6] وحاجة هذا "الشعب/ الأمة" إلى "وطن يهودي خالص" وسط "محيط بربري وهمجي وإرهابي يحاول القضاء عليه، ويكون العالم أجمع مسؤولاً عن "أمنه، ويشكل هذا "الكيان" المقام "سوراً واقياً لأوروبا من البربرية والوحشية"، وفق ما ورد في كتاب "الدولة اليهودية" لمؤسس الحركة الصهيونية.[7] وبعد الاستيلاء على الأرض وجلب المستعمرين الأوروبيين، من اليهود الصهاينة، أولاً إليها، ثم مستعمرين صهاينة من أنحاء العالم، بعد أن فضّل كثيرٌ من الأوروبيي اليهود منهم البقاء في أوطانهم أو الذهاب إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[2] في كلمته بصفته رئيس الحكومة الفلسطينية في "قمة العقبة 4/ 6 /2003 قال محمود عباس: ولأكون واضحاً، لا يوجد حل عسكري لصراعنا، ونكرر إدانتنا ورفضنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا". انظر كامل الخطاب في الملحق رقم (1) في قسم الملاحق.

[3] جاء في "البروتوكول المتعلق بانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية وترتيبات الأمن" في اتفاق القاهرة 1994، في المادة التاسعة، البند (ب): "قواعد السلوك في المسائل الأمنية – قواعد الاشتباك البند: يجوز للسلطات الإسرائيلية أن تقوم داخل الاقليم الواقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية وفي الأماكن التي تمارس فيها السلطات الإسرائيلية مهامها الأمنية وفقاً لهذا المرفق، وفي المناطق المجاورة لها مباشرة، باتخاذ خطوات اشتباك في الحالات التي يستدعي فيها العمل أو الحادث هذا الإجراء. وفي هذه الحالات، تتخذ السلطات الإسرائيلية التدابير اللازمة لوضع حد لهذا العمل أو الحادث.. ويتم إخطار السلطة الفلسطينية على الفور. "

[4] عبد الوهاب المسيري، *في الخطاب والمصطلح الصهيوني* (القاهرة: دار الشروق ،2003)، 40.

[5] Michel Foucault, *Truth and Power* (Vintage: 1st Amarican Ed edition, 1980), 55.

[6] ثيودور هرتسل، *الدولة اليهودية* (بيروت: مركز البحوث العربية، 1997)، 33.

[7] المرجع السابق، 34.

في عام 1948، أصبحت الرواية الاستعمارية، كما سردها رئيس الوزراء الأول ديفيد بن غوريون، أن "سبع دول عربية غزت إسرائيل."[8] وليس أن عصابات الحركة الصهيونية المسلحة التي قدمت في معظمها من الخارج، هي من قام بمهاجمة السكان الأصليين وطردهم من أرضهم.

وبموجب هذه الاتفاقات مع ممثلي الشعب المستعمَر، سعت اسرائيل الى إعادة تعريف الصراع العربي/الفلسطيني–الصهيوني من حيث قضاياه وأطرافه وطبيعة إنهائه، لخلع صفة الاحتلال والاستعمار عنها. وفرضت هذه الاتفاقات بصيغها المرواغة والمبهمة على السلطة الفلسطينية، التي نشأت بموجب هذه الاتفاقات، وعلى جزء ضئيل من الأرض الفلسطينية المستعمَرة، خطابها الأمني، التزاماً بنصوص هذا الاتفاق. وتم استبدال مفهوم "المقاومة" بـ "الإرهاب والعنف،" و"العدو" بـ"الصديق" و"الشريك" و"الجار،" والنضال بـ"عملية سلام،" وباتت مصطلحات على غرار "التنسيق الأمني" و"مكافحة الإرهاب" و"وقف التحريض" و"التزامات السلطة الأمنية" و"احترام الالتزامات الأمنية"[9] وممارستها على الأرض، جزءاً من الخطاب الرسمي الفلسطيني المعلن انطلاقاً من مقولة أن المفاوضات مع المستعمِر، هي "الخيار الفلسطيني الإستراتيجي والوحيد لحل الصراع، الذي لا رجعة عنه"، وأن "التعايش السلمي والمصالحة" مع المستعمِر "في ظل دولة إلى جانب دولة المستعمِر" هو غاية هذه المفاوضات، بعد أن "أقر بإيمان راسخ بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام"، كما ورد في رسالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل أربعة أيام من التوقيع على اتفاق "إعلان المبادئ" إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه اسحق رابين.[10]

فرضية هذه الدراسة هي أن نصوص "اتفاق إعلان المبادئ" وما تلاه من ملاحق وتفاهمات واتفاقات وخطط، شكلت في مجملها، نتاجاً لممارسة الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي، المؤسس على "الأمن"، لمعرفة متخيلة فرضتها السلطة/ القوة، القائمة على نفي خطاب الآخر (الفلسطيني) وإعادة إنتاج هذا الخطاب، في ما تبقى من فلسطين بعد الاحتلال الاول عام 1948، بهدف تغيير معادلة الصراع بين المستعمِر والمستعمَر، بعد أن اهتزت صورتها التي رسمتها في العالم، والعالم

---

[8] Mitchell G. Bard, *Myths and Facts* (Amrican cooperation Interprise, 2012), 18.

[9] يفصل الفصل الرابع من هذه الدراسة في هذه المصطلحات وتوثيقها.

[10] انظر نص الرسالة في الملحق (2) في قسم الملاحق.

الغربي خصوصا، خلال الانتفاضة الفلسطينية الشعبية (1987–1993)، حيث بيّنت عدسات الكاميرا ووسائل الاعلام الغربية حقيقة جيش ومستوطني "الدولة الديمقراطية" التي لطالما صورت نفسها ضحية للعنف الفلسطيني، تقتل الفلسطينيين العزل من السلاح، وتكسر أطرافهم بالعصي وتهدم المنازل وتستولي على مزيد من أراضيهم. وللمرة الأولى تجلت "المفارقة" بين الخطاب الصهيوني الذي صور نفسه دوما على شكل الضحية، وبين الواقع حيث تحول الطفل الفلسطيني بمقلاعه وحجره الى داوود الذي يبطش به جالوت المدجج بالسلاح بحسب الأسطورة. وأن الخطاب الرسمي الفلسطيني المستجد، تأثر وتم تقييده بنصوص هذه الاتفاقات وصياغتها اللغوية الأمنية المحددة والمقيدة، ونجح الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي في تحويلها إلى القاعدة والمرجع الأساسيين، الى حد كبير، في الخطاب الرسمي الفلسطيني في مرحلة ما بعد التوقيع، حتى زمن إعداد هذا البحث، مع استثناءات، أهمها مرحلتين زمنيتين مؤقتتين، أثناء انتفاضة النفق عام 1996، وجزء من انتفاضة الأقصى عام (2002) لجهة الالتزام العلني، واستبدال المفردات والمصطلحات والمفاهيم الراسخة في الوعي الجمعي الفلسطيني بأخرى، إما تتسق ومفردات الخطاب الاستعماري الصهيوني ومصطلحاته، أو تتباين والخطاب الرسمي الفلسطيني التاريخي، من بينها أن "الاحتلال الإسرائيلي بدأ عام 1967" كما جاء على لسان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في غير خطاب ومناسبة، وأن "فلسطين" بالنسبة إلى النخبة السياسية الفلسطينية المسيطِرة، هي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ما درج على تسميته "شطريْ الوطن" (أي 22% من أرض فلسطين)، وهي صيغة وجدت تأويلاً من الشاعر محمود درويش عندما قال رداً على سؤال عن القبول بدولة في جزء صغير من فلسطين: "نريد دولة في الوطن" يضاف إلى ذلك تشظية الشعب الفلسطيني، ولم يعد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948 يطرحون بصفتهم جزء من الشعب الذي تمثله القيادة الفلسطينية. لكن رغم قبول هذه المفردات والمصطلحات الجديدة في الخطاب الرسمي الفلسطيني، فإن المستعمِر استمر بالمرواغة بشأن الجزء الثاني المحتل من قبل اسرائيل في العام 1967، واستمر في رفع سقف مطالبه من الجانب الآخر(المستعمَر)، أن يعترف به بشأن التعريف التاريخي للصراع، ومن هنا، جاء رفض الطرف الفلسطيني لمقولة "يهودية الدولة" التي يطالب بها المستعمِر نفسه، لتكريس ادعائه بـ "الحق التاريخي"

بفلسطين، كل فلسطين، وتبرير استعماره الإحلالي كـ"دولة ديمقراطية" تنتمي الى الحضارة الغربية العقلانية، وفي الوقت ذاته تقوم بطرد الفلسطينيين وهدم قراهم والقيام بحروب توسعية."[11]

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في دخول الخطاب الأمني الصهيوني في نصوص اتفاقات أوسلو وملاحقها بما تضمنته من مفاهيم، ومفردات، في محاولة لمعرفة كيف أصبح وجود المستعمِر مقبولا، من حيث المبدأ، وانعكاس ذلك في الخطاب الرسمي الفلسطيني، وتحديدا مدى التحول الذي طرأ على المفردات والمصطلحات والمفاهيم المشكِله لهذا الخطاب.

[11] المسيري، *في الخطاب والمصطلح الصهيوني*، 42.

الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من أن نصوص وبنود "اتفاق إعلان المبادئ" الفلسطيني–الاسرائيلي وما لحقه من اتفاقات وتفاهمات، في صياغتها المبهمة، بما يتسق وسمات الخطاب الصهيوني الاستعماري الإحلالي المرواغ[12] والمستند الى أسطورة "حق تاريخي" في فلسطين، هدفت من جانب اسرائيل، الى إعادة تعريف وصياغة طبيعة الصراع بين المستعمِر والمستعمَر، لخلع حقيقة/صفة الاستعمار عنها، بقبول المستعمَر ذاته، الذي دخل في مفاوضات كان يريد منها (إنهاء الاحتلال الثاني لما تبقى من فلسطين عام 1967 وحق تقرير المصير وعودة اللاجئين)، ولم يدرك المستعمَر النوايا الكامنة الحقيقية للمستعمِر من ورائها، والهدف من مَرحَلِتها هو تمكين اسرائيل من مواصلة سياساتها الثابتة في الخطاب الصهيوني تاريخيا وفقا لتحليل شين مكماهون لتحليل الخطاب الصهيوني تاريخيا، منذ 1967 وهي: التوسع الاستيطاني والاستيلاء على مزيد من الأرض، ومواصلة البحث عن "قيادة مقبولة" (أو بالأحرى، قيادة تقبل بأن فلسطين هي "أرض اسرائيل/ايرتس يسرائيل")، والاستمرار في عرض اقتراحات للحل مع الفلسطينيين.[13]

أما قواعد تشكل هذا الخطاب المعلنة فتكمن في أن الفلسطينيين، والعرب بشكل عام، عدائيين وان اسرائيل، (التي شرعن وجودها ليس كدولة استعمارية، بل ك"وطن لليهود" من قبل الدول الاستعمارية أساساً، من خلال ما سمي "وعد بلفور"، ومن قبل "القانون الدولي العام" الذي وضعته ذات الدول، عبر الاعتراف بها دولة كباقي دول العالم في العام 1948)، أنها داعية سلام، وهي ضحية العرب، والإيهام بأنها ستسمح بإقامة دولة لهم، بينما تواصل ممارسة خطابها الحقيقي والصامت (غير المعلن) القائم على ترحيل الفلسطينيين والتوسع الجغرافي وإقامة المزيد من المستوطنات لفرض "حقائق جديدة" تجعل من مطالبة الفلسطيني/المستعمَر بتقرير مصيره حتى على جزء من الأرض (وليس كلها) مسألة "غير عقلانية وغير واقعية"، تماما كما فرض الخطاب

---

[12] المسيري، *في الخطاب والمصطلح الصهيوني*، 41.

[13] Sean McMahon , "Post-Oslo Peace Initiatives and The Discourse of Palestinian-Israeli Relations," *UNISCO* 26 (2011): 31

الصهيوني، بإرادة القوة هذه الواقعية والعقلانية في تعامل المستعمَر مع الاحتلال/الاستعمار الاول لفلسطين.

ويفسر هذا النهج من خطابين؛ "معلن" يدّعي مواصلة "عملية السلام"، و"صامت" يقوم على الممارسات الفعلية الاستيطانية والتوسعية، عدم الوصول الى "اتفاق نهائي"، نصت عليه الاتفاقات المرحلية وتحول، على سبيل المثال، مصطلح "عملية السلام" إلى شعار تستخدمه اسرائيل لمواصلة تمرير خطابها وتنفيذه على الأرض، حيث ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية منذ التوقيع على هذه الاتفاقات من 250 ألف مستوطن إلى نحو 800 ألف مستوطن، وتسعى لتأمين قبول دولي وفلسطيني لمطالب مثل سيطرتها على الحدود لضمان أمنها وغيرها، كما سنبحث لاحقا.

واستندت الصهيونية/اسرائيل في تمرير خطابها بواسطة المفردات والمصطلحات والمفاهيم التي أدخلتها الى نصوص وبنود هذه الاتفاقات إلى السمة الأساس في خطابها التاريخي، وهي المراوغة النابعة، كما يقول المسيري في كتابه "في الخطاب والمصطلح الصهيوني" (2003)، من تعدد الجهات التي يتوجه اليها الخطاب الصهيوني ومن بينها "الدول الغربية الراعية التي تدعمها، والرأي العام الغربي الذي قد لا يدرك الأبعاد الاستراتيجة للتحالف بين الغرب واسرائيل، اضافة الى الفئة المستهدفة، الجماعات اليهودية في العالم التي تنتمي الى تشكيلات حضارية وثقافية واجتماعية مختلفة"[14] ويقوم الخطاب الصهيوني، كذلك، على تجاهل الأصول التاريخية، وعزل الظواهر والدوال عن أصولها التاريخية والاجتماعية والثقافية، وترك فراغات كثيرة ومساحات خالية بين العناصر المختلفة، وعدم ربط المقدمات بالنتائج/ فيذكر المقدمات دون النتائج، والنتائج دون المقدمات.[15] فنقرأ في ديباجة اتفاق إعلان المبادئ "أن حكومة دولة اسرائيل والفريق الفلسطيني في الوفد الفلسطيني–الأردني الى مؤتمر السلام في الشرق الاوسط– الوفد الفلسطيني ممثلا الشعب الفلسطيني يتفقان على إنهاء عقود من المواجهة والنزاع..."، فلا تقديم لأسباب "المواجهة والنزاع" ولماذا امتدت لعقود، ولا

[14] المسيري، *في الخطاب والمصطلح الصهيوني*، 43.

[15] المرجع السابق، 39.

ذكر، للنتائج التي سيفضي اليها الاتفاق على "إنهاء النزاع"، مثل حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره او إقامة دولته.

ويتسم الخطاب الصهيوني، كذلك، وفقا للمسيري "بالتزام الصمت حيال بعض النقاط عن عمد لأن الكشف عنها قد يكشف اهداف الصهاينة في مرحلة لا يحسن الكشف عنها مرحليا" ويورد مثالاً قديماً على ذلك، قبول الحركة الصهيونية في زمن الانتداب البريطاني لفلسطين بكتابة حرفي E.I اي الحرفين الاولين من "ايرتس يسرائيل/ارض اسرائيل" الى جانب كلمة فلسطين بالعربية والانجليزية، بناء على توصيات بريطانيا في حينه لعدم اثارة غضب الفلسطينيين. ومثالا آخر يورده المسيري، هو الجدل الذي جرى في المؤتمر الصهيوني الأول حول اختيار كلمة "دولة" لليهود، فيما تم الاتفاق أيضا على كلمة تحمل أكثر من معنى معجمي مثل وطن، أو ملجأ أو بيت، لكي لا تثير حفيظة الدولة العثمانية.[16]

وإذا كانت الحركة الصهيونية استخدمت الخطاب الاستعماري[17] الغربي القائم على احتلال جغرافيا الشرق وإحالتها إلى مشاريع للسيطرة والهيمنة والتملك، مبررة بـ "عقلانية" وحقيقة المتَخَيّل الحضاري الأوروبي الاستعلائي الذي يستملك الأرض غير المأهولة ويستوطنها ويطورها حضارياً،[18] من أجل التحالف (أو إنجاز "العقد الصامت" بحسب تعبير المسيري) مع الدول الاستعمارية، مقابل دعمها في استعمار فلسطين، كما سنبين في الفصل اللاحق، فإن الفئة الرئيسة المستهدفة لخطابها هي الجماعات اليهودية في العالم بخلفياتها المختلفة الحضارية والاجتماعية، "لدعم مشروعها ومده

---

[16] عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية* (القاهرة: دار الشروق، 1999، المجلد السابع)، 20-22.

[17] الخطاب الاستعماري هو "منظومة من المقولات التي يمكن إطلاقها عن المستعمرات والشعوب المستعمَرة وعن القوى المستعمِرة، وعن العلاقة بينهما. وهو منظومة المعرفة والمعتقدات بشأن العالم الذي تحدث داخل أركانه أفعال الاستعمار. أي أن الخطاب الاستعماري مركب العلامات والرموز والممارسات الذي ينظم الوجود الاجتماعي والتوالد الاجتماعي، داخل العلاقات الاستعمارية. للمزيد انظر: بيل أشكروفت، جاريث جريفيت وهيلين تيفين، *دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسة*. ترجمة أحمد الروبي وآخرون، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010). وتعرف الباحثة في الخطاب ما بعد الاستعمار، البريطانية، الهندية الأصل، آنيا لومبا الخطاب الاستعماري بأنه "ليس مجرد مصطلح جديد وهمي للاستعمار، إنه بالأحرى يدل على طريقة جديدة في التفكير، تشترك فيها عمليات ثقافية وفكرية واقتصادية وسياسية معا، في تشكيل وإدانة وتعرية الاستعمار." انظر: آنا لومبيا، *تعرية الإستعمار وما بعد الإستعمار الأدبية* (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، ترجمة محمد علي غنوم، 2007)، 64.

[18] ادوارد سعيد، *الثقافة والإمبريالية*. ترجمة، كمال أبو اديب (بيروت: دار الآداب، 1997)، 17.

بالمادة البشرية المطلوبة"[19] تستلزم خطابا إحلاليا يستند الى أسطورة "الحق التاريخي" و"أرض الميعاد". واستبدال "إسرائيل" بفلسطين. ومن هنا، أراد الاسرائيليون/الصهاينة من اتفاقية مرحلية، هم من سعوا اليها، بحسب أحمد قريع، المفاوض الرئيس في المفاوضات السرية التي جرت في أوسلو[20]، وأفضت إلى توقيع "إعلان المبادئ" وملاحقه، الى تحويل الصراع من صراع تاريخي/حقوقي/اخلاقي وفقا للخطاب الفلسطيني التاريخي، إلى نزاع جغرافي ركيزته الأمن، بين دولة قائمة (وليس استعمار) وسكان (غير يهود) يهددون وجودها وأمنها، مستخدمة لغة مبهمة وقابلة للتأويل فيما يخص خطابها الصامت لتمرير ما تريد. وهي (أي إسرائيل) من تحاول دوما طرح مبادرات واقتراحات "لحل" هذا النزاع، الذي لا ترى له حلا إلا عبر تطبيق خطابها الإحلالي، وتفتش عن "قيادة فلسطينية" تقبل بهذا الخطاب بشموليته، ولكنها لا تجدها، فتعيد "الكرّة"، وتطرح مبادرات واقتراحات جديدة، تطيل أمد ما رأته القيادة الفلسطينية حينها، وما جاء على لسان قريع:

> ممراً إجباريا علينا عبوره... واضعين نصب أعيننا واجب الحفاظ على قضيتنا من الإندثار في زمن التحولات الدولية الهائجة...وخلق إمكان موضوعي متوافق مع مستجدات الواقع الإقليمي والدولي، لإدامة الكفاح الوطني الفلسطيني بكل السبل **غير المتصادمة** مع حقائق عصر عالم جديد، عالم، أحادي القطبية، تقرر فيه دولة بمفردها ماهية الشرعية ومعايير الحق وتطبيقات العدالة.[21]

وعندما لا تجد اسرائيل قبولاً فلسطينيا كاملا لحقيقتها التي تريد، "تبحث" أمام أعين العالم عن قيادة جديدة، وتوظف الوقت لاستكمال عبرنة الأرض والاستيلاء عليها، بحجة الأمن أيضا.

تكمن إشكالية هذا البحث في دراسة الخطاب الصهيوني، ومفرداته، التي جرى إدخال جزء منها في اتفاقات اوسلو، وتسعى الدراسة الى المقارنة بين الخطاب الصهيوني التاريخي ونصوص اتفاقات اوسلو وتطبيقاتها لتبيّن كيف أصبحت هذه

---

[19] المسيري، *الخطاب والمصطلح*، 39.
[20] أحمد قريع، *مفاوضات أوسلو* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006) 42-50.
[21] المرجع السابق، 44.

الاتفاقات المؤقتة، تعني قبول المستعمَر بـ"حق" المستعمِر، في الوجود بأمن وسلام، وهو ما يخدم تحقيق أهداف الخطاب الصهيوني الاستعماري الإحلالي بالتخلص من صفة المستعمِر وإعادة تعريف طبيعة الصراع من حيث قضاياه وأطرافه وسبل إنهائه وفق ذات الخطاب. وأتاح للمستعمِر، بالتالي لاحقاً مطالبة أصحاب الأرض بـ "الاعتراف بيهودية الدولة"، أي إلغاء التاريخ، وليس فقط "تسوية" أو "تنازل" عن أكثر من ثلثي الجغرافيا، مقابل دولة فلسطينية، كما ارتضت القيادة الفلسطينية حين قبلت بقراري مجلس الامن 242 و 338. وكيف أن هذا النهج كان يمهد لطلب المزيد من التنازلات، ومن الاعتراف من قبل المستعمَر، ما أدى الى استمرار العمل وفقاً لهذه الاتفاقات المؤقتة، حتى كتابة هذه السطور على الأقل عام 2015.

تتضمن الإشكالية السالفة فرضيتان؛ الأولى مفادها أنّ (الجانب الصهيوني اعتمد العملية السياسية التفاوضية لترويج خطابه، ودفع المستعمَر للقبول به، وبالتالي زيادة القبول العالمي به، تمهيداً لترجمة هذه الخطاب إلى مكاسب سياسية، بينما قدّم الطرف الفلسطيني تنازلات خطابية بهدف الحصول على مكاسب سياسية). وفرضية أخرى هي انّ (نتيجة العملية التفاوضية وصلت إلى نقطة الصدام عندما لم يستطع الجانب الفلسطيني مواصلة تقديم تنازلات خطابية مكتشفاً أنّ ذلك سيلغي المكاسب السياسية التي يسعى لها، والتي تتضمن في الأصل تنازلات خطابية وتاريخية وسياسية وجغرافية كبيرة).

بناءا على ما سلف تسعى هذه الدراسة لفحص أثر وأهمية "الخطاب" في عملية التفاوض السياسي، وإلى تبين أثر دلالات المصطلحات والمفردات التي تصاغ منها الاتفاقيات على الترتيبات والتطبيقات العملية والمحددة، قصيرة المدى، التي يجري الاتفاق عليها.

يستدعي فحص الفرضيات المشار إليها أعلاه البحث في مفهوم الخطاب الاستعماري التقليدي كشكل من أشكال الأيديولوجيا والهيمنة، الذي وظفه الخطاب الصهيوني للتحالف مع الغرب الاستعماري، ضمن "العقد الصامت"[22] بين الصهيونية

[22] يعرف المسيري "العقد الصامت" بانه " عقد (غير مكتوب) بين المنظمة الصهيونية والعالم الغربي، تتعهد بموجبه الحركة الصهيونية باخلاء أوروبا من يهودها او على الأقل الفائض البشري اليهودي وتوطينهم في منطقة خارج هذا العالم

والاستعمار الغربي، والذي وجد ترجمته في "وعد بلفور"، بحسب المفكر عبد الوهاب المسيري، في إطار الخطاب الصهيوني المرواغ، لتحقيق أهدافه لاستعمار أرض الغير على أساس أنه "حق تاريخي" وبذلك نفي صفة الاستعمار عنه، وهو ما يستدعي تعريف الخطاب في البداية.

يعرف عبد الوهاب المسيري في "الخطاب والمصطلح الصهيوني" (2003)، الخطاب بأنه:

> نظام من القول له قواعده وخواصه التي تحدد شكل الجمل وتتابعها، والصور المجازية والخواص اللفظية، ونوع الأسئلة التي لا تسأل، والموضوعات الأساسية الكامنة، وما يقال، وما يُسكت عنه. أي أنها تحدد الاستدلالات والتوقعات. ويتم إنتاج المعرفة الإنسانية من الخطاب، وكثيراً ما تستمد هذه المعرفة من القواعد التي تحكمها، وليس لمطابقة تلك المعرفة لما هو حاصل أو واقع، ولذا، فإن إنتاج الخطاب أو توزيعه ليس بريئا كما يبدو في ظاهره. ومن ثم، فإن الخطاب (من منظور فوكو) هو مجموعة من المنظومات، تنتمي الى تشكيل دال واحد، يتكرر في التاريخ بل على نحو يعدو الخطاب جزءا من هذا التاريخ.[23]

ووفقا لتطبيقات هذا المفهوم للخطاب، جاءت تطبيقات إدوراد سعيد (1936–2000) في فهم وسائل الاستعمار الغربي للهيمنة والسيطرة على الشرق (الاستشراق 1980)، و"الثقافة والإمبريالية" (1994)، والتي وظفتها الصهيونية لإحتلال فلسطين في البداية.

وفي الحالة الصهيونية، كما يقول سعيد "صُور الفلسطيني، في السرديات الصهيونية الغربية، قبل استعمار الحركة الصهيونية العالمية لفلسطين، على أنه مجرد "فلاح جاهل بشكل لا يطاق، لا يملك القدرة على فلاحة الأرض الخصبة. وحولها إلى صحراء قاحلة، كاذب ومخادع، وبدوي، وعبر قرون من وجودهم (في فلسطين) لم

الغربي... ويتحقق نتيجة لذلك الهدف الاكبر: يؤسس المستوطنون، في موقعهم الجديد، قاعدة للإستعمار الغربي، وتتعهد الصهيونية بتحقيق مطالب الغرب ذات الطابع الاستراتيجي ومنها الحفاظ على تفتت المنطقة العربية." أنظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السابع، 20-22.

[23] المسيري، *في الخطاب والمصطلح الصهيوني*، 39.

يقدموا أي شيء يذكر للحضارة، الفلسطيني غير قادر وغير مؤهل ورومانسي، كما المتوحشين من الهنود الحمر."[24]

وصورت فلسطين "أرضاً شبه خالية من البشر، باستثناء "بدو ملابسهم مغبرة وبؤساء جاهلين، الفلسطينيون أغبياء وجاهلون، وهذا لا يمكن أن نجده إلا عند الشرق،" كما كتب العديد من الكتاب والروائيين الغربيين الذين كتبوا عن فلسطين.[25]

وفي المقابل، صُور المستعمِر الصهيوني لفلسطين بأنه "سيجلب الحضارة،" كما ورد على لسان الصهيوني موزاز هاس مؤلف كتاب "روما والقدس" (1862):

> هناك نداء عظيم محفوظ لليهود: أن يكونوا قناة تواصل بين ثلاث قارات. ستكونون ناقلي الحضارة لإناس غير متمرسين، وأساتذتهم في العلوم الأوروبية، التي ساهم فيها **عرقكم**[26] بشكل كبير. ستأتون إلى أرض أجدادكم، مزينة بتاج شهدائكم العظماء... وهناك ستتشفون من كل عللكم. ثرواتكم، ستحوِل، مرة أخرى، الأرض القاحلة إلى أرض زراعية مثمرة. عملكم وصناعتكم، مرة أخرى ستحول الأرض القديمة إلى أودية مثمرة، باستعادتها من تعديات رمال الصحراء، ومرة أخرى سيتقدم العالم بالإجلال والاحترام للشعب الأقدم."[27]

وهذا يبين خصوصية وتمايز الحالة الاستعمارية الإحلالية الصهيونية لفلسطين، عن الاستعمار التقليدي، في مراحل لاحقة، وكيفية دمج الخطاب الصهيوني لاسطورة الغرب (الدول الاستعمارية تحديدا) المتفوق و"أخلاقية الاستعمار"، مع أسطورة "الحق التاريخي" في الأرض لتشكيل وفرض نظم حقائق.[28]

---

[24] Said, "*Zionism in the eyes of its victims*", 1978, 218.

[25] يورد إدوارد سعيد في "الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها (1978)، اقتباسات من كتّاب مشهورين غربيين (بريطانيين وفرنسيين وغيرهم) يصورون فيها الأوضاع في فلسطين مثل سي آر كوندر في كتابه "الأوضاع في فلسطين (C. R. Conder Present Conditions of Palestine) و شارلز كيمونت، وغيرهما، ووردت هذه التنميطات في كتبهم كما وثقها إدوارد سعيد. أنظر: Said, "*Zionism in the eyes of its victims*", 218.

[26] التشديد من الكاتبة

[27] Said, "*Zionism in the eyes of its victims*", 218.

[28] Sean McMahon , "Post-Oslo Peace Initiatives and The Discourse of Palestinian-Israeli Relations," 27

والواقع أنّ العلاقة بين الخطاب والمعنى، والأثر المتوخى تحقيقه من خطاب ما، سبق له عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، فعرَّف "الخطابة" بأنها "الأقوال المقنعة النافعة في استمالة الجمهور إلى رأي أو صدهم عنه."[29] ويضيف في موقع آخر من مقدمته:

> اعلم أن الكلام الذي هو العبارة والخطاب إنما سره وروحه في إفادة المعنى، وأما إذا كان مهملاً فهو كالموات الذي لا عبرة به... اللفظ والمعنى متلازمان متضايقان... ثم اعلم أنهم إذا قالوا الكلام المطبوع فإنهم يعنون به الكلام الذي كملت طبيعته وسجيته لإفادة مدلوله المقصود منه، لأنه عبارة وخطاب ليس المقصود منه النطق بل المتكلم يقصد به أن يفيد سامعه ما في ضميره إفادة تامة ويدل عليه دلالة وثيقة.[30]

فالألفاظ وحدها دون معنى– والمعنى يكتسب من الفعل والممارسة التطبيقية للفظ– تبقى جوفاء بل وتفقد معانيها اللغوية إن كانت الممارسة التطبيقية مناقضة لها في المضمون.

والخطاب، حسب ابن خلدون "نتاج معرفة ما" للمخاطِب يريد إيصالها إلى

جمهور مستمعيه (أو قرائه أو مشاهديه في عصرنا الحالي). وهذه "المعرفة" بموضوع أو فكر أو معلومة تمنح صاحبها سلطة لا يمتلكها الجاهل بها." وفي ما قد يكون أول مقاربة للعلاقة بين الخطاب والسلطة، رأى ابن خلدون قبل سبعة قرون، أن الخطابة "استمالة من تؤثر استمالته وهم من أهل الحل والعقد، وأما من لا قدرة له البته، فلا

---

[29] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، 29.

[30] المرجع السابق، 318.

يلتفت إليه ولا يقدر على استمالة أحد ولا يستمال هو وأهل الأمصار من الحضر بهذه المثابة."[31]

فالخطاب يوظف من أجل السلطة ومن قبل السلطة لما تمثل من قدرة على التأثير في الغير، وإذا ما عدنا لهانز مورغنتاو رائد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فإنّه يقول إنّ القوة هي "سيطرة الإنسان على عقل وتصرفات أناس آخرين". ويقول "القوة السياسية هي العلاقة النفسية بين هؤلاء الذين يمارسونها ومن تمارس عليهم. من خلال الأثر الذي يحدثه الفريق الأول على عقل الثاني".[32]

غير أن فكر ابن خلدون نفسه قد يعرّف في إطار مصطلحات العصر بـ"الخطاب النقدي المضاد" لما كان سائداً حتى في حينه، على غرار الترويج والتسويق ثم ترسيخ بعض "المعارف" التي بنيت نفسها على العنصرية أو التفرقة العرقية في أذهان البشر.

بيَّن ابن خلدون، بأسلوب علمي منهجي– على سبيل المثال – أن مصطلح "السودانيين" أي من "السود، بُني على "معرفة" خاطئة كرسها خطاب مُختَلَق من دون أساس، يميز بين سام وحام، حيث سام الأبيض المدلل، وحام الذي حلت اللعنة عليه وتم تغيير لونه من الأبيض فأصبح لونه أسود وذريته من بعده.

وكتب ابن خلدون في ذلك:

> وقد توهم بعض النسّابين ممن لا علم لديه بطبيعة الكائنات، أن السوادن هم ولد حام من نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه ظهر أثرها في لدنه. وفيما جعل الله الرق في عقبه، ودعا عليه بأن يكون ولده عبيداً لولد أخوته لا غير. وفي القول نسبة السواد إلى حام، غفلة عن طبيعة الحر والبرد وأثرهما في الهواء. وذلك أن هذا اللون الأول شمل أهل الإقليم الأول

---

[31] ابن خلدون، 476.

[32] Hans J. Morgenthau and Kenneth W. Thompson, *Politics Among Nations, The Struggle for Power and Peace*, (New York: McGraw-Hill Publishing Company, 1985), 32

والثاني (نسبة إلى المناخ- الباحثة) من مزاج أنهم للحرارة المتضاعفة في الجنوب، فإن الشمس تسامت رؤوسهم مرتين في كل سنة قريبة إحداهما من الأخرى، فتكون المسامتة عامة الفصول بكثير الضوء لأجلها، وتسود جلودهم لإفراط الحر. يسمى سكان الجنوب من الإقليمين الأول والثاني باسم الحبش والزنج والسوادن، أسماء مترادفة على الأمم المتغيرة بالسواد، وليست هذه الأسماء لهم من أجل انتسابهم إلى آدمي أسود، لا حام ولا غيره.[33]

بتطبيق هذه الأفكار في حالة "اتفاقية تسوية" مؤقتة بين طرفين متصارعين، سيما بين مستعمِر ومستعمَر، فإنّ التعبيرات والكلمات ودلالاتها التاريخية، تكون بمثابة دالاتفاق على "معرفة" أو "رواية تاريخية" ما وستبنى العلاقات والاتفاقيات المستقبلية، استناداّ لمضمون هذه "الرواية" أو "المعرفة".

ويتجاوز المفهوم العلمي للخطاب في الفكر ما بعد البنيوي، الذي يرتكز الفكر على نقد المعرفة والشمولية والذات، المفهوم اللساني المباشر ونظريات التناص السابقة، إلى كونه يختزل عناصر القوى السياسية والاقتصادية والسيطرة الأيديولوجية، وأن السلطة الحقيقة تُمارَس من خلال الخطاب.[34] ويرى أن مواضيع المعرفة، على سبيل المثال، ليس لها وجود مستقل عن الذات، بل هي بنيات لذوات متشابة مع القوى التي تنتج البنيات، ويهدف هذا الفكر من وراء دراسة الخطاب الكشف عن بنيته الداخلية زتقويضها وتفكيك بديهية تماسك فرضيتها النظرية. على نقد المعرفة والشمولية والذات. فمواضيع المعرفة، على سبيل المثال ليس لها وجود مستقل عن الذات، بل هي بنيات لذوات متشابة مع القوى التي تنتج البنيات، ويهدف هذا الفكر من وراء دراسة الخطاب

[33] ابن خلدون، 34.

[34] علاء أبو زينة، مفهوم "الخطاب والسلطة": تقرير الإرادة وتكييف الحقائق، جريدة الغد، 2009/10/2.

الكشف عن بنيته الداخلية وتقويضها وتفكيك بديهية تماسك فرضيتها النظرية والمعيارية[35].

ويعرّف فوكو[36] الخطاب بأنه "كل إنتاج ذهني، سواء كان نثراً أم شعراً، منطوقاً أو مكتوباً، فردياً، أو جماعياً، ذاتياً أو مؤسساتيا."[37] كما يعرّف طبيعة الخطاب "عنفاً تمارسه على الأشياء أو سلطة الأيديولوجيا الدينية والأخلاقية."[38]

و"التشكيلات الخطابية،" كما يسميها فوكو، "عبارة عن مجموع المنظورات (التصورات) التي تُصطنع لرصد الأشياء والأشخاص والأوضاع. إنها تُسجل أو تُبرز الطابع التأويلي الذي ينطوي عليه كل وسيط يربط الفاعلين بمحيطهم الذي يعيشون فيه، وهي لا تقبل السرد إلى ذات متمكنة عارفة كالذات التي نعثر عليها في التراث الذي يمضي."[39] والسلطة عند فوكو، عبارة عن "ممارسة الخطاب"، فيما الخطاب عبارة عن دالة السلطة أو "عرض لشبكة علاقات القوى الخاصة بتشكيلة خطابية معينة وتوزيع سلطة التأثر والتأثير."[40]

والخطاب هو مجموعات من القواعد التي تحكم أو تقيد ممارسات إنتاج المعنى، أو تكوينه.[41] والخطاب، "تمثيل (Representation) لمعرفة معينة، تحدد صياغتها اللغوية الخاصة ببنية الخطاب لموضوع معين، وتحد من جهة أخرى، إمكانية بناء هذه المعرفة/ الخطاب بطريقة أخرى."[42]

وهو يضع جانبا مشكلة الحقيقة والخطأ في "المعرفة" المقدَّمَه، وفقاً لفوكو، الذي يرى أن الجهة التي تنتج الخطاب تملك أيضاً القوة لتحويله إلى حقيقة، أو نظم من الحقائق، تؤثر في النهج الاجتماعي، والخطاب نتاج المعرفة من خلال اللغة، لكنه يَنتج

---

[35] الأحمر، *خطابات المابعد*، 73.

[36] أدرج فوكو (1924-1984) مع بداياته ضمن الفكر البنوي، فيما أعلن في كتابه "الكلمات والأشياء" 1966 عن مجمل أفكاره ومساره الفلسفي الثري بالإختلاف التام عن البنيوية.

[37] Foucault, *Truth and Power*, 57.

[38] عبد الواسع الحميري، *الخطاب والنص* (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، 192-193.

[39] Foucault, *Truth and Power*, 53.

[40] الحميري، *الخطاب والنص*، 189.

[41] الحداد وآخرون. خطابات الـ"ما بعد"، 105.

[42] Hall, *Discourse and Power*, 293.

ذ

من خلال الممارسة الاستطرادية – أي ممارسة إنتاج المعنى – ذلك أن جميع الممارسات الاجتماعية تتضمن معنى، وبهذا تكون السيطرة."[43]

فالخطاب إذن، حسب فوكو، يمثل "معرفة متخّيلَه ترتبط بالقوة" التي تفرض كغطاء أيديولوجي، للسيطرة والهيمنة، وإقصاء كل ما هو "آخر" أو "حقيقي" مغاير للحقيقة المتخَيّله. وإن كان فوكو عرّى الفكر، ووسائل مؤسسات السلطة في فرض معرفتها المتخيلة وحقيقتها "الصحيحة الوحيدة"، لفرض هيمنتها على المجتمع، عبر التحديد والتحكم بأساليب تمثيل المجتمع، فإنه لم يشر إلى أن ذلك يقود إلى مقاومة هذه الهيمنة.[44]

ويتجاوز مفهوم الهيمنة أو السيطرة في الخطاب الاستعماري الاستشراقي، بحسب إدوارد سعيد، ما ذهب إليه "نظرياً" فوكو، في كتاباته عن الخطاب وعلاقته بالقوة والمعرفة والسيطرة، إلى العلاقة بين الهيمنة السياسية والهيمنة الثقافية، وتأثير الأخيرة، من خلال تحليله للإمبرالية عبر السرد الروائي، كما بيّن في كتابه "الثقافة والإمبريالية"، خصوصا في تحليله لرواية جون كونراد "قلب الظلام" حيث الثنائيات الضدية، الذات والآخر والمركز والهامش (...).[45]

والهيمنة تنشأ عندما يتم تناول نظم الأفكار، التي هي مختلطة ومرتبطة بظروف تاريخية، على أنها "حقائق" مجردة، بعد أن تحظى بـ "قبول واسع"، ويتم التعامل معها على أنها "أفكار" (أو أيديولوجيا– الباحثة) غير قابلة للتغيير أو إعادة النظر في "حقيقتها."[46] وفي الحالة الصهيونية، "أُسقطت الحقائق المتعلقة بهؤلاء الذين تأثروا بالصهيونية من بين غير اليهود. فالرواية (السردية) الصهيونية، أسقطت المكان والحيثيات الزمنية التي خرجت منها الصهيونية في القرن التاسع عشر الأوروبي، ولم تأت على ذكر الفلسطينيين الذين عانوا وشردوا ودفعوا ثمن الصهيونية التي تم استيرادها (من الخارج).[47]

---

[43] Ibid, 294.

[44] علاوشيش وآخرون. خطابات الـ"ما بعد"، 47.

[45] المرجع السابق، 58

[46] Said. Zionism from the Stand Point of Its Victim, 215.

[47] Ibid, 217.

ونبّه عبد الوهاب المسيري، إلى ضرورة التفرقة بين الاستعمار العسكري التقليدي، والاستعمار الثقافي،[48] وكلا النموذجين، يهدف إلى "نفي الآخر"، لتبرير "أخلاقية" فعل الاستعمار. وكلاهما قد يتكامل، وهو ما تشير إليه فصول هذه الرسالة، واطروحتها الاساسية، من حيث أنّ الاستعمار الصهيوني لجأ وحاول ويحاول مستندا لتفوق قوته المادية، وللدعم الخارجي، إلى أن ينتصر بجعل الطرف الآخر (الفلسطيني) يقبل وخصوصاً عبر اتفاقيات "التسوية"، بالرواية الصهيونية للتاريخ والحاضر، ومن هنا يمكن أن نفهم كيف جاءت مطالبات الطرف الإسرائيلي باعتراف فلسطيني بالمستعمِر (دولة يهودية)، وليس مجرد دولة.

أجاب سعيد، في معرض كشفه وتعريته لحقيقة الخطاب الاستعماري الاستشراقي، على العديد من الأسئلة، من خلال تفكيكه للنصوص الثقافية الغربية، وكيفية تصورها لحقيقتها المتخيلة لأهداف أيديولوجية، أفضت في نهاية المطاف إلى تقسيم العالم إلى ثنائيات بين الذات الأوروبية الاستعلائية، والآخر الدوني، الذي يجب "تحضيره" وصولاً إلى السيطرة عليه والهيمنة على مقدراته، واستلاب أرضه وتهميش طريقته في الحياة وحضارته. لكنه، باعتقادي، أخفق في تشخيص معالجة "خطايا" الاستعمار. فهو، وربما بحكم اغترابه القسري عن الشرق الذي أكد أنه ينتمي إليه، ووجوده في الغرب ذاته الذي قام باستعمار أرضه، وفقاً لـ"نظم حقائق" فرضها بالقوة العسكرية كما الثقافية، تجنب تناول نظرية "العنف المضاد" أو القوة، كأداة وحيدة لإنهاء الاستعمار، كما فعل فرانز فانون. فالاستعمار، كما يقول فرانس فانون في كتابه "معذبو الأرض" (1961) "من حيث هو نفي منظم للآخر، ومن حيث هو قرار صارم بإنكار كل صفة إنسانية عن الآخر، يَحمل الشعب المستعمَر، على أن يتساءل دائماً: من أنا في الواقع؟"[49]

يقول فانون أن "وسيلة التواصل بين المستعمِر والسكان الأصليين، في المستعمرات، هي الشرطي والدرك، بالتالي، هي لغة عنف صرف... و"العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر تناحرية على الدوام،" وفي لحظة "اشتداد المقاومة، وعندما يعجز المستعمِر عن الهيمنة والسيطرة بمنطق العنف الاستعماري، يبدأ المستعمِر في إعادة

---

[48] الممسيري، *في الخطاب والمصطلح*، 48.

[49] فانون، *معذبو الارض*، 43.

صياغة خطابه (وليس تغييره– الباحثة)، وتبديل قنوات تمرير الخطاب."[50] وهنا "يسعى المستعمِر إلى عقد صفقة مع النخبة المثقفة... وينسحب من الأرض كلياً أو جزئياً، ويراهن على النظام الجديد،" كما يتخلى المستعمِر عن نعت المستعمَر بالصراصير والجرذان،[51] ويصبح يناديه بـ"الشريك" القابل للتطور بعد أن أقر بـ"حقه في الوجود بأمن وسلام، وتعهد نبذ الإرهاب ووقف العنف،[52] بعد أن أصبحت النخبة الحاكمة أو "النظام الجديد"، حسب تعبير فانون، "تروّج خطاباً يقلل من نزيف الدم،" حيث "العقل المتأني والمساوم الذي يكره المغامرة."[53]

والانقسام الثنائي الذي يسود مجتمع المستعمرات يظل قائماً في فترة التحرر من الاستعمار، ذلك أن المستعمر لا يكف أبداً عن أن يكون هو العدو والخصم، والمستعمَر الذي رتبه المستعمِر "مذنب دائماً، ليس لذنب اقترفه، بل (كما لو أنه) نوع من أنواع اللعنة... والأحزاب السياسية هي أحزاب مسالمة تنادي بالمشروعية وتناصر في حقيقة الأمر النظام الجديد"، كما يقول فانون، ولا تزيد على أن توجه إلى البرجوازية الاستعمارية هذا الطلب: "أعطونا مزيداً من السلطة"[54] وتنشأ "مصالح مشتركة بين النخبة الحاكمة (المثقفة والاقتصادية) وبين البرجوازية الاستعمارية، إذ عندما تدفع الأولى بفكرة "اللاعنف،" تتلقفها الأولى للمناداة بـ "تسوية تتناول النظام الاستعماري والبرجوازية الوطنية الناشئة، وتقول الأخيرة "الشعب لا يزال يثق بنا، فأسرعوا إن كنتم لا تريدون أن تعرضوا كل شيء. ويقفون وسيطاً بين الإرهابيين والذباحين والاستعمار."[55]

---

[50] المرجع السابق، 25.

[51] وصف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رافئيل إيتان في تصريحات للصحافة الإسرائيلية إن الفلسطينيين "صراصير في قنينة مخدرة"، فيما وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن الفلسطينيين خلال عدوانه على لبنان في العام 1982 بانهم "حيوانات تمشي على رجلين". الإعلام الإسرائيلي: بنية، ادوات، ووسائل عمل. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني 2011. (http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8788)

[52] كما ورد نصا في رسالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لرئيس الوزراء اسحق رابين في أيلول 1993 (انظر نص الرسالة في قسم الملاحق ملحق رقم(3)، وانظر كلمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس في مؤتمر أنابولس في العام 2005 .

[53] فانون، *معذبو الارض*، 26.

[54] المرجع السابق ، 35.

[55] المرجع السابق، 37.

وعن هذه البرجوازية الوطنية الناشئة، يصفها فانون بأنها "غير مقتنعة بجدوى الأساليب العنيفة" التي ما هي في نظرها إلا "سلوك انتحاري وسلوك بائس". وترى هذه النخبة تردد للجماهير المستعمَرة "بماذا تريدون أن تحاربوا المستعمرين؟ بسكاكينكم ببنادق الصيد؟"[56]

وهذا يكون نتيجة نجاح المستعمِر في "تحويل مستويات الواقع إلى هيئة محددة من بنية معرفية (فرضها المستعمِر بالقوة– الباحثة) بحيث يتبع الواقع المعرفة ليتشكل حسبها في نهاية المطاف،" فهناك "قراءة علمية واحدة لها بنية تمكن تحويرات، ولا تتيح صعود بنى أخرى."[57]

ولأن العالم الاستعماري، لا يبدأ بالانهيار، حسب فانون، إلا عندما يتحرر المستعمَر نفسياً وثقافياً من المستعمِر، فالأمر ليس معركة عقلية بين وجهتي نظر، وليس خطاباً في المساواة بين البشر، وإنما تأكيد عنيف لأصالة مطلقة،"[58] فلا بد للمستعمِر أن يخلق هذه النخبة/ الأحزاب السياسية/ الطبقة الحاكمة.

والسلطة الناشئة، لا تستطيع أن تتقبل علاقة السيد/ العبد مع الاستعمار، فتحاول أن "تقلده"[59] ، وفق تعبير هومي بابا، فتبدأ بتحويل الخطاب الثوري لحركة تحرر واستقلال وطني إلى "سلطة"، والمعنى السائد للسلطة في القاموس السياسي أو النظام السياسي، هي هيئة تحكمها أنظمة وقوانين. و"القانون"، هو مركب حداثي لحل الصراعات الفردية، لكن كما يقول إسماعيل الناشف في مقدمة "النفي في كتابة إسرائيل" (2012): "عندما تقوم عملية إزاحة هذا المركب الحداثي إلى تناقضات بين جماعات قومية و/ أو أخرى، فإن القانون يستخدم في السياق الاستعماري للمساواة بين الضحية والجاني على أمل ترسيخ علاقات القوى القائمة. وبهذا يشكل القانون أرضية مؤسساتية يقف عليها المتنازعون. فالقانون في السياق الاستعماري، لا يشكل معرفة انعتاق بل نفي حالة الانعتاق. وفي هذه الحالة، عندما يتم إدخال مصطلح "سلاح شرعي وسلاح

---

[56] المرجع السابق، 38.

[57] اسماعيل الناشف، حول إمكانية دراسة النظم الاستعمارية: فلسطين نموذجا (مقدمة كتاب "النفي في كتابة إسرائيل")، 2012، 3.

[58] فانون، معذبو الارض، 24.

[59] Homi K. Bhabha, *The Location of culture* (London and New York.Routledge: 1994), 84.

غير شرعي"، ومفردات مثل "الانضباط،" يشكل محاولة مستمرة "لإثبات الكفاءة" والقدرة على تسليم "السيطرة الأمنية."[60]

ويقول فانون إن "الحديث والتباكي عن القمع والاستغلال اللذين يمارسهما المستعمِر هو جزء داخل من آليات القمع والاستغلال ذاتها، الضرورية لعمل هذه الآليات أي انها ممارسة مشتقة من بنية النظام الاستعماري."[61]

والمثقف الذي تبع المستعمِر على المستوى العام المجرد "سيرغب في أن يعيش الطرفان– المستعمر والمستعمر– في عالم جديد يسوده السلم، غير أن ما يخفى عليه، بسبب تشربه روح المستعمِر، وأنماط تفكيره، هو أن المستعمِر، لن يكترث للتعايش السلمي متى زال الاستعمار وتلاشى."[62]

والعلاقة بين المستعمَر والمستعمِر، كما يشير بابا، هي علاقة ديناميكية تولد "الهجنة"، أي "حركة ترجمة تبقي أسئلة الهوية والانتماء مفتوحة دوماً على التفاوض، وعلى أن تطرح من جديد أو في مكان آخر أو من زمن آخر، وتعود سيرورات تكرارية استقصائية، لا تعيينات أوامرية ثابته ومسبقة." والمستعمَر، يعيد إنتاج خطاب المستعمِر من خلال "التقليد، سواء باختياره أو تحت القهر، حيث يقوم بتكرار سبل المستعمِر."[63]

في المقابل، فإن الخطاب الاستعماري، باعتباره "يعمل على تخليق متلقٍ سهل الانقياد مستنسخ، يعيد إنتاج قيمه وعاداته،"[64] متى نجح في هذه المهمة، تكون المفارقة، أن المستعمَر، يدرك أنه "يتنفس مثل المستعمِر، وجلده يشبه جلده، وبالتالي يجب أن يحل محله."[65] يفقد مبرراته "الأخلاقية" في استعمار هذا المتلقي، الذي بات يشبهه، ولم تعد النظرة الدونية الاستعلائية للمستعمر إزاء المستعمَر، وتصويره بالهمجي والإرهابي والمتخلف والخامل والكسول، تنفع.

---

[60] الناشف، *حول إمكانية دراسة النظم الإستعمارية، 3.*

[61] فانون معذبو الأرض، 74.

[62] فانون معذبو الأرض، 28.

[63] علاوشيش وآخرون. خطابات الـ"ما بعد"، 51.

[64] المرجع السابق، 49.

[65] فانون، معذبو الأرض، 54.

بناءا على التأسيس النظري السابق، فإنّ هذه الدراسة ستبحث في مدى انطباق مفهوم "الخطاب المراوغ" كما أوضحه كل من شين مكماهون وعبدالوهاب المسيري، وجرى عرضه في الصفحات السابقة، على حالة اتفاقيات أوسلو وتطبيقاتها، وخصوصا من حيث تعدد أوجه الخطاب الصهيوني، من حيث الجهات التي يستهدفها (الغرب الاستعماري، واليهود حول العالم، والرأي العام الغربي)، ومن حيث المفردات والمصطلحات ذات المعاني المتعددة التي جرى استخدامها، ومن حيث وجود خطاب معلن منطوق يتمثل في ادعاء الالتزام بعمليات معينة (عمليات السلام والتسوية والتفاوض في الحالة الفلسطينية)، ووجود خطاب صامت (الاستيطان والتوسع في الحالة الصهيونية)، وكيف أنّ الخطاب المعلن (بحسب هذا الخطاب المراوغ) يستخدم للتغطية على الخطاب الصامت (الفعلي).

كذلك تدرس هذه الأطروحة حالة وفرضية إدخال خطاب ما في مفردات اتفاقية سياسية دولية، وأثر ذلك على التطبيقات والمواقف السياسية المستقبلية، وكيف أنّ قبول طرف بخطاب طرف آخر، هو مقدمة لمطالبة الطرف الذي جرى الاعتراف بخطابه بثمن وترجمة سياسية لهذا الاعتراف.

منهجية البحث

يقوم هذا البحث على دراسة ورصد وتحليل الخطاب الرسمي الفلسطيني والخطاب الصهيوني لجهة تأثرهما وتأثيرهما بنصوص اتفاق "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول 1993 وفي البيت الأبيض تحديدا، لمعرفة مدى اتساق نصوص هذا الاتفاق وما تمخض عنه من ملاحق واتفاقات وتفاهمات، مع الخطاب الصهيوني، والخطاب الأمني الصهيوني خصوصا، وبالتالي، اختبار مدى تأثير هذه الاتفاقات على الخطاب الرسمي الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو.

وسيتم ذلك من خلال:

1. قراءة تحليلية في مضمون أسس تشكُّل (Formation) الخطاب الاستعماري الصهيوني، التي استندت إليها الحركة الصهيونية العالمية منذ إنشائها في قرارات مؤتمرها الأول في بازل (سويسرا) عام 1897، للسيطرة على فلسطين. وكيف "تطور" الخطاب الصهيوني ليسعى الى نفي صفة الاستعمار عنه، بعد أن كان في البدايات يدرج نفسه، صراحة، ضمن الظاهرة الاستعمارية (وإن أرفقها بدعاوى تاريخية تعمقت مع الوقت). وحيث أن الدراسة تسعى حصراً رصداً وتحليلاً لتأثير اتفاقات أوسلو على الخطاب الرسمي الفلسطيني، وهو أساساً خطاب مضاد لخطاب الحركة الصهيونية العالمية، سيتم التركيز على إجراء قراءة في الخطاب الصهيوني/ الاستعماري الإحلالي الصهيوني/الإسرائيلي، وما يحويه من خطاب أمني وما تم فرضه في اتفاق اوسلو.
2. تعرض الدراسة إلى العلاقة بين الانتفاضة الفلسطينية الأولى، والأهداف الاستعمارية الإسرائيلية من وراء التوقيع على هذه الاتفاقات، وتحديداً، تكريس ذات الخطاب الصهيوني/ الإسرائيلي، دون القبول عملياً وفعلياً بتسوية للصراع تتضمن التقسيم الجغرافي لفلسطين، كما سعى الفلسطينيون.
3. بعد توضيح الخطاب الصهيوني الساعي الى نفي صفة المستعمِر عن نفسه، سيتم، في الفصل الثالث، قراءة أخرى في الخطاب الوطني الفلسطيني، إستناداً إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، كنقطة بداية، مع استعراض ما جرى من تغيرات على هذا الخطاب، وصولا الى الاتفاقات المذكورة، مروراً بمرحلة ما قبل التوقيع على هذه الاتفاقات، وتحديداً قبل الانتفاضة الفلسطينية الشعبية الأولى (كانون الأول/ ديسمبر

1987) وخلالها، لعرض السياق التاريخي للتغيرات والمؤثرات في العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر.

4. يتضمن (الفصل الرابع) تقديم مقاربة نقدية في نصوص اتفاق "إعلان المبادئ" من خلال قراءة "الخطاب الأمني" الاستعماري الصهيوني وتتبع مأسسته (وقوننته) داخل هذا الاتفاق، وإجراء قراءة في حقيقة الموقف الصهيوني، وما أطلق عليه في الاتفاق "قضايا الحل النهائي" التي تشكل في مواضيعها الخمسة (المستوطنات والحدود والأمن والقدس واللاجئون) جوهر عقيدة الخطاب الأمني. كما ستفصل الدراسة لاحقاً الخطاب الصهيوني/ الإسرائيلي، وسعيه الى خلق "قيادة فلسطينية مقبولة/ سلطة حكم ذاتي على السكان" لدى المستعمِر تقبل بتنازلات "بعد فقدانها الأمل بإزالة المستعمِر."[66] وسيتم قياس دقة فرضية الدراسة لجهة مأسسة الخطاب الصهيوني الأمني في الاتفاقات الموقعة من الطرف الآخر الذي يمثل "المستعمَر، وذلك لقياس مدى التحول الذي أحدثته اتفاقات أوسلو على هذا الخطاب، والمفردات والمصطلحات والمفاهيم الأمنية التي استجدت بعد التوقيع عليها.

ستبحث الدراسة، في الفصل الرابع أيضاً، أبرز الملاحق والتفاهمات والاتفاقات الأمنية التي وقعت بعد اتفاق "إعلان المبادئ"، لرصد ومعاينة وتحليل المفردات والمصطلحات والمفاهيم التي جرى تمريرها وفرضها، لغة وممارسة، في إطار فرض الخطاب الاستعماري خطابه الاستعلائي الحضاري المتفوق والضحية في آن، الذي يرى في المستعمَر خطراً داهماً وبربرياً وحشياً متعطشاً للقتل وغير حضاري، كما يرى أن من حق المستعمِر الصهيوني/ الإسرائيلي أن يعامله على هذا الأساس، ليوصل الفلسطيني، من خلال ممارسة خطاب الهيمنة والقوة والعنف، إلى "حقيقة" مفادها أنه لا يمكن محو الاستعمار بالقوة والعنف (الإرهاب وفق المنطوق الإسرائيلي)، وأن الاستعمار نفسه أدرى بمصلحة المستعمَر، وبالحقوق التي يمكن أن "يمنحه" إياها.

5. ثم نعرض (الفصل الخامس)، من خلال تحليل نصوص خطابات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والشخص الثاني فيها، أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة آنذاك، (ورئيسها بعد ذلك، و"مهندس" إتفاق أوسلو، كما يوصف في

---

[66] "The Iron Wall", Vladimir Jabotinsky, *Virtual library*, 1923. Look: (http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Zionism/ironwall.html)

الصفحة الاخيرة من كتابه "الطريق الى أوسلو") محمود عباس أثناء التوقيع على الاتفاقات والتفاهمات والخطط الأمنية (في غالبيتها)، التي يخاطبان فيها الصهيوني/ الإسرائيلي والأميركي، حيث الطرف الأخير رعى كافة هذه المواثيق ودولها، ومدى اتساقها أو تكيّفها أو مقاومتها للخطاب الأمني الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي في الاتفاقات، من خلال استبدال المفردات والمصطلحات والمفاهيم بأخرى، لجهة طبيعة الصراع بين المستعمِر والمستعمَر، ومساحات القبول ومساحات الرفض الفلسطيني للخطاب الصهيوني.

مراجعة الدراسات السابقة:

تناول عدد كبير من الأبحاث والدراسات والكتب شملت بالإضافة إلى الفلسطينيين عربًا وأوروبيين وأميركيين وصهاينة وأفارقة وغيرهم في العالم اتفاقات اوسلو. وتناولت في معظمها أبعادًا محددة لهذا الاتفاق وتداعياته على الصراع الفلسطيني- الصهيوني ونتائجه. وتناولت أدبيات أخرى تأثيرات هذا الاتفاق على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وعلى اقتصاد الضفة الغربية وغزة، والغالبية تناولت مكونات هذا الصراع من خلال إطار هذا الاتفاق نفسه، الذي بدا كأنه فرض نفسه خطابا وحيدا يشكل سقف كل الجدل والحوار والنقاش والنقد والدفاع والهجوم والقبول والرفض، دون تناول العلاقة السببية بين هذه الاتفاقات والتحول في الخطاب الرسمي الفلسطيني لجهة المقارنة في أوجه التشابه/ الاختلاف بين الخطابين، ولم تأت دراسة من الدراسات السابقة، كما بيَن البحث في هذا الموضوع، على الخطاب الأمني الصهيوني الذي تضمنته نصوص هذا الاتفاق، فيما خص المفردات والمصطلحات والمفاهيم الأمنية التي تم إدخالها إلى الخطاب الرسمي الفلسطيني نتاجا لها الاتفاق، وتداعيات ذلك، على الخطاب الوطني/ الرسمي الفلسطيني التاريخي. وفيما يلي عرض لخلاصات عدد من هذه الدراسات التي تناولت الاتفاقات.

تشير لينا جيوسي في معرض دراستها للخطاب الإعلامي الرسمي الفلسطيني، بعد أربع سنوات من التوقيع على اتفاق أوسلو، في كتاب (After Oslo: New Realities, Old Problems ,1998)، إلى أن الخطاب الرسمي الفلسطيني الذي حمله أثير إذاعة "صوت فلسطين" التي تم إنشاؤها بموجب هذه الاتفاقات، كحالة دراسية، اتسم بازدواجية، فهناك "خطاب الشرعية السياسية، من جهة، حيث التركيز على العملية السلمية باهتمام شديد الوضوح، لكسب الشرعية (بعد التوقيع على الاتفاقات بانها لا زالت تمثل طموحات الفلسطينيين) من الجمهور الفلسطيني، ومن جهة أخرى، هناك خطاب التطبيق وتنفيذ الالتزامات (الاتفاقات الملزمة) وهو موجه إلى الجمهور

الإسرائيلي والدولي".[67] وترى جيوسي أن الخطاب الرسمي الفلسطيني ما بعد أوسلو، حاول إيجاد صيغة للحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التي تهدد الأهداف الوطنية وكرامة الإنسان، واتساق الحياة اليومية بمفاهيم تحافظ على العملية السلمية. وتخلص الدراسة إلى حدوث "تحول (انتقال) كلي في الخطاب الإعلامي والسياسي الفلسطيني من خطاب وسياسة مرتبطة بالنص الأخلاقي إلى خطاب وسياسة التطبيق (الامتثال) محكومتين بإطار قانوني."[68] ولكن الدراسة تناولت المعضلة التي وقع فيها الخطاب الإعلامي الرسمي للسلطة، من خلال الأسلوب الوصفي، دون التعمق في هذا الخطاب، وتحليل مضمونه ومقارنته بالخطاب الرسمي الفلسطيني ما قبل أوسلو.

يقدم (Sean McMahon) في دراسة أخرى، حملت عنوان (Post Oslo Peace Initiative and The Discourse of the Oslo Accords) ، قراءة تاريخية للخطاب في العلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية، مستلهما نظرية فوكو في الخطاب وعلاقته بالسلطة والقوة. ويحلل الباحث ممارسات الخطاب الصهيوني المبني على "ثلاثة خطابات منهجية صامتة وهي: فكرة الترحيل (ترحيل الفلسطينيين) والتوسع الجغرافي والاستيطاني ونكران حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وثلاثة قواعد لتَشَكُل هذا الخطاب وهي: الفلسطينيون والعرب عدائيون داعية للسلام، واسرائيل ضحية العرب، واستعداد اسرائيل للسماح بإقامة دولة فلسطينية."[69] ليخلص إلى القول "اتفاقات أوسلو من عام 1993 حتى عام 2000، لم تكن سوى إعادة إنتاج للخطاب (تكريس الخطاب) الذي حكم العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ العام 1967، في سياق مبني على نفس الخطاب، أساسه عدم التكافؤ بين فريقين وتجاهل الحقائق التاريخية، سيما محاولة إسرائيل المستمرة في تحقيق "تطهير عرقي ضد الفلسطينيين".[70]

وفي دراسة حملت عنوان "حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في حقبة أوسلو"، يشير الباحث جبرائيل الشوملي إلى أن "منهج صياغة قضية اللاجئين كما وردت في نصوص اتفاقية أوسلو خاصة في المواد 1، 5، 12، و18

---

[67] Leena Jayyousi, George Giacaman, Dag Jorand lonning, *After Oslo: New Realities, Old Problems* (Londan and Chicago.Pluto Press: 1998), 195.
[68] Ibid, 196.
[69] McMahon , "The Discourse of Palestinian-Israeli Realtion, 27.
[70] Ibid, 42.

خدم الموقف الإسرائيلي الإستراتيجي في نظرته التقليدية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، التي تقوم على رفض الاعتراف بحق العودة والدعوة إلى التوطين، كما أضعف بحدود كبيرة المستندات القانونية والحقوقية للمطالب الفلسطينية بحق العودة".[71]

ويقدم نصير عاروي في كتابه "أميركا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في (عملية السلام) ومناورات واشنطن منذ 1967"، الدور الأميركي عبر إداراته المتعددة في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. ولامست الدراسة إلى حد بعيد، مضمون الخطاب الصهيوني من خلال تحليله لنصوص اتفاقات أوسلو وتداعياتها على القضية الفلسطينية. ويؤكد عاروي أن "إسرائيل استطاعت من خلال التحكم بصياغة عملية السلام وتحديد معناها وأهدافها وبجدول الأعمال أن تبقي مجرى الدبلوماسية يصب دائما في أهدافها."[72] ويؤكد في موقع آخر من كتابه أنه "في ظل أوسلو تم استئصال كثير من المصطلحات والمفاهيم مثل الاحتلال والانسحاب، وطفت اصطلاحات جديدة مثل إعادة الانتشار والأمن الخارجي وسيادة عليا وسيادة دنيا وسيادة مشتركة."[73]

ويؤكد الباحث وسام رفيدي في دراسته التي حملت عنوان "الهوية الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام، أن:

> كل التحليلات والدراسات لما بعد أوسلو وللحقل السياسي الناشئ تكاد تجمع أن المرحلة الجديدة هدفت إلى تهميش وتفريغ منظمة التحرير من محتواها وتغييب دورها حتى باتت هياكل لا وزن جدي لها في السياسة الفلسطينية. فمن إلغاء الميثاق الوطني الجامع والمجسد للحق الفلسطيني، وأحد أبرز مقومات هوية الشعب ورؤيته لنفسه في التاريخ، إلى تعطيل مؤسساتها، إلا لاعتبارات استخدامية في الصراع الداخلي، إلى شطبها لصالح سلطة على نتوءات جغرافية ينتهكها الاحتلال يومياً.[74]

---

[71] جبرائيل شوملي، "حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في حقبة أوسلو"، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، 2007. 22-23.

[72] نصير عاروري، *أميركا الخصم والحكم: دراسة توثيقية لعملية السلام ومناورات واشنطن منذ العام 1967* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 372.

[73] المرجع السابق، 396.

[74] وسام رفيدي، "الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو"، *المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)*، 2008، 45.

وأفرد ستيورات هول فصلا كاملا في كتابه (Formation of Modernity) للبحث في تشكل خطاب "الغرب والآخر" أو (The West and the Rest) ليخلص إلى أن أوروبا في حقبة الاستعمار الغربي للشرق –بما في ذلك "العالم الجديد" الذي لم يكن جديدا إلا في نظر من استعمروه وقالوا إنهم "اكتشفوه"– استخدمت خطابا أنتجته "معرفة" من احتل وغزا ومثَّل (صوّر) الآخر حسب رؤيته هو، ليتمكن من السيطرة على شعوبه والعمل على إعادة تشكيلهم وفقا لمعرفته هو بهم. ويتناول هول في كتابه، جزئية من الصراع الفلسطيني– الصهيوني لمقاربة نظرية فوكو للعلاقة المتلازمة بين الخطاب والمعرفة والسلطة، بالتالي انتصار "حقيقة" الطرف الذي يمتلك السلطة:

> على سبيل المثال، يمكن وصف الفلسطينيين الذين يناضلون من أجل استرجاع الضفة الغربية من إسرائيل بأنهم "مناضلون من أجل الحرية" أو"إرهابيون، سواء أكان الفلسطينيون إرهابيين أو لا. إذا اعتقدنا أنهم كذلك وتصرفنا على أساس هذه "المعرفة"، سيصبحون كذلك لأننا نعاملهم كإرهابيين. اللغة/ الخطاب لها تأثير حقيقي في الممارسة (لذلك) يصبح الوصف حقيقة. إن المعرفة (الصهيونية) أنتجت خطاب وهذا الخطاب فرض حقيقة وإن القوة/ السلطة هي التي تحدد ما إذا كان الخطاب حقيقة أو خطأ.[75]

وفي دراسة حول "تمثيل الفلسطيني في الأخبار: تحليل الخطاب في الإعلام الإسرائيلي"، تخلص الباحثة كورينا فيلبيسكو Corina Filipescu، في تحليلها للصورة التي يرسمها الإعلام الإسرائيلي للفلسطيني، سواء في أوقات "الحرب" أي فترتي الانتفاضتين الفلسطينيتين (1987 و2000) وأوقات "السلم" هي ذاتها، حيث الفلسطيني يُقَدَم على أنه "إرهابي، ويشكل تهديداً أمنياً، ومصدر تهديد على الأمن والأمان، ويمنع السلام... والخطاب الإعلامي الإسرائيلي محكوم بالبيئة السياسية والجمهور، ولا يتغير حسب حالة السلم أو الحرب".[76]

---

[75] Hall*, Discourse and Power*, 291-331.

[76] Corina Filipescu, "Representation of Palestinians in the News: A Discourse Analysis of Israeli media News Reporting*", Tercer Milenio,* no.27 (2011),

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في مقاربتها النقدية لتحليل نصوص وبنود اتفاقات أوسلو من منظور الخطاب الاستعماري الإحلالي الصهيوني وعلاقته بالمعرفة والقوة/ السلطة، وسمات هذا الخطاب، والبحث في كيف أصبح وجود المستعمِر مقبولا لدى مستعمَره، من خلال تحليل وفهم الدور الذي لعبته هذه النصوص في التأثير على الخطاب الوطني الفلسطيني التاريخي، وفرض مفردات ومصطلحات ومفاهيم، تتسق مع الخطاب الأمني الصهيوني/ الإسرائيلي، بهدف نفي صفة الاستعمار عن نفسه، وهو ما جعله يطالب المستعمَر بالقبول بـ"يهودية الدولة" وبالتالي نفي الخطاب الوطني التاريخي، والإفساح في المجال للاستيلاء على كل الأرض الفلسطينية، وقبول المستعمَر بوجوده ككيان طبيعي، وضمان أمنه، وهو ما سعى اليه الخطاب الأمني الصهيوني لتغيير طبيعة الصراع وأطرافه وسبل إنهائه.

---

http://www.periodismoucn.cl/tercermilenio/2011/05/representation-of-palestinians-in-the-news-a-discourse-analysis-of-israeli-media-news-reporting/

1. في تشكلات الخطاب الاستعماري الاستيطاني (الإحلالي) الصهيوني

إن نتائج الاستعمار (للصهيونيين الأوائل) بالصورة التي تم بها حتى الآن مرضية في حدود إمكانياتها (الصهيونية) لكن الاستعمار في شكله الحالي ليس هو الحل، ولا يمكن أن يكون الحل "للمسألة اليهودية[77]". إذا افترضنا أن هناك تسعة ملايين يهودي في العالم وأن في الإمكان استعمار 10 آلاف يهودي لفلسطين كل عام، فإن المسألة اليهودية ستتطلب 900 عام لحلها.

من خطاب ثيودور هرتسل أمام المؤتمر الصهيوني الأول في بازل.[78]

يعرض هذا الفصل، لأسس الخطاب الاستعماري الصهيوني، أو "بنية نظام الحقائق،"[79] التي وضعتها الحركة الصهيونية منذ مؤتمرها الأول الذي عقد في مدينة بازل (سويسرا) عام 1897، وتمكنت من خلال "ممارسة" هذا الخطاب عبر نظم مؤسساتية، تحويل "فكرة إقامة دولة يهودية حقيقة كوضح النهار"[80] كما أراد لها هذا الخطاب، في نظر الدول الاستعمارية، ان لم يكن العالم ككل، باستثناء الشعب الذي قامت الحركة، على نفي حقيقته ووجوده،[81] لتشكل مدخلا لفهم المفردات والمصطلحات والمفاهيم للنصوص التي شكلت اتفاق "إعلان المبادئ" والاتفاقات والتفاهمات اللاحقة ومركزية "مفهوم الأمن" فيها، سعياً إلى ذات الهدف.

---

[77] يعود مصطلح "المسألة اليهودية" إلى الجزء الثاني من القرن التاسع عشر حيث تعرضت جماعات يهودية وخصوصا "اليديش" إلى عمليات قمع وقتل وحرب بيوت في بلدان شرق أوروبا وخصوصا الإمبراطورية الروسية. أدى ذلك إلى محاولات هؤلاء الهروب إلى بلدان في غرب أوروبا وبريطانيا، الأمر الذي توجست منه هذه الدول ومواطنيها اليهود انفسهم خوفا على تأثير ذلك على عملية "اندماجهم" في محتمعاتهم، كون اليهود الاوروبيين القادمين من شرق القارة كانوا في أغلبيتهم من الفقراء. وكما سنبين لاحقا، كانت هذه "المسألة" الفزاعة التي استخدمها هرتسل للحصول على دعم الاستعمار الغربي بإقامة "وطن" لليهود اولا في أوغندا ثم في فلسطين. للمزيد انظر كتاب شلومو ساند، *اختراع "ارض إسرائيل"* ، 2013، 185.

[78] عقد المؤتمر الصهيوني الاول في 29 آب/ اغسطس 1897 في سويسرا. انظر نص خطاب هرتسل في ملحق رقم (4) في قسم الملاحق

[79] Foucault, *Truth and Power*, 56.

[80] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 12.

[81] اورون يفتاحئيل، *الاثنوقراطية: سياسات الارض والهوية في إسرائيل/ فلسطين* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2010)، 2.

في تعريف الصهيونية: تعرف بعض المعاجم الغربية (الصهيونية) بأنها "حركة القومية اليهودية وعودة اليهود إلى أرض الأجداد." وفي قاموس "أوكسفورد" البريطاني تعرف الصهيونية بأنها "حركة (أنشئت بالأساس) لإعادة بناء (تأسيس) والآن لدعم تطور وحماية دولة اليهود، إسرائيل الآن. تم تأسيس الحركة كمنظمة سياسية عام 1897 بزعامة ثيودور هرتسل،". ويعرفها القاموس الرقميUrbun Dictionary، أنها "حركة حق الشعب اليهودي بوطنه، وهو رغبة أزلية منذ طرد الشعب اليهودي على يد الرومانيين، في فترة المسيح، وقبل الإسلام بزمن طويل."[82] ما يشير إلى نجاح الحركة الصهيونية في تجذير مفرداتها ومصطلحاتها في معاجم الدول الغربية في حقبة الاستعمار المباشر للمنطقة العربية وما بعدها و"العلاقة الوثيقة، إن لم تكن الجدلية، كما سيتم التوضيح لاحقا، بين الاستعمار الأوروبي والحركة الصهيونية."[83] وتدلل الوثائق الرسمية الفرنسية والبريطانية أن "فكرة" إقامة "وطن لليهود" تعود إلى عهد الامبراطور الفرنسي نابليون بونابرت (1769–1821)، في إطار صراع النفوذ بين الدول الاستعمارية على الشرق خصوصا بلاد الشام، حيث سعى بونابرت إلى احتلال مصر كبداية لعملية "إرث الخلافة العثمانية"، والزحف منها إلى فلسطين، لقطع طرق المواصلات البريطانية، الدول الاستعمارية المنافسة في حينه.[84] وجاء في "نداء نابليون" إلى يهود العالم[85] عندما توقفت جيوشه التي زحفت من مصر إلى بلاد الشام، داخلا إلى فلسطين، وتوقفت عند أسوار القدس وعكا ويافا:

---

[82] انظر التعريفات باللغة الانجليزية :

Oxford Dictionery A movement for (originally) the re-establishment and (now) the development and protection of a Jewish nation in what is now Israel. It was established as a political organization in 1897 under Theodor Herzl, and was later led by Chaim Weizmann.
Urbun Dictionary: Zionism the movement for the rights of the Jewish People to return to their homeland, an eternal desire that has been at the core of Judaism since the expulsion of the Jewish People from Israel by the Romans around the time of Jesus and well before Islam was

[83] عبد الوهاب المسيري، *تاريخ الفكر الصهيوني: جذوره ومساره وازمته*(القاهرة: دار الشروق، 2010)، 29.

[84] محمد حسنين هيكل، *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل* (القاهرة: دار الشروق، 1996)، 31–45.

[85] المرجع السابق، 31. وزع هذا النداء في فرنسا وإيطاليا والمانيا واسبانيا. ويوثق هيكل في كتابه (ص 34) للوحة مرسومة نادرة للمحفل اليهودي "سنهردين"، الذي رأسه الامبراطور نابليون، والذي طرح فيه مرة أخرى مشروعه لدولة يهودية.

من نابليون بونابرت القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في أفريقيا وآسيا إلى ورثة فلسطين الشرعيين:

أيها الإسرائيليون، أيها الشعب الفريد، الذي لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبه نسبه ووجوده القومي، وإن كانت سلبته أرض الأجداد فقط.. يا ورثة فلسطين الشرعيين.. سارعوا، إن هذه هي اللحظة المناسبة، التي قد لا تتكرر لآلاف السنين للمطالبة باستعادة حقوقكم، ومكانتكم بين الشعوب.[86]

وعرف هرتسل في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 الصهيونية بأنها "حركة أخلاقية وقانونية وإنسانية موجهه إلى تحقيق حلم الشعب القديم." وهذا التعريف يتماهى، وتعريف بعض المعاجم الغربية التي أشير اليها سابقا.[87] ولم يتردد مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل، في اعتبار الحركة الصهيونية امتدادا للنظام الاستعماري الغربي، مشددا على ضرورة سعيها "للحصول على حقوق الاستعمار"، كما أوضح هرتسل نفسه، في كتابه "الدولة اليهودية."[88] فمن خلال هذه الحقوق "يكون من الممكن احتلال قطر ما، وإنشاء دولة بطريقة لم يعرفها التاريخ بعد، مع إمكانيات للنجاح لم تحصل قط في السابق."[89] وما صمت عنه في هذا الكلام هو "الطريقة" التي لم يعرفها التاريخ بعد، وهي إنشاء هذه الدولة على أساس "حق تاريخي"، كان ألمح اليه بالقول "حلم الشعب القديم".

ولاحقا لاستعمار فلسطين، وفي أوج صعود حركات التحرر ضد الاستعمار الغربي، وانضمام دولها المحرره إلى الأمم المتحدة، سحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم 3379 الصادر في 1975/11/10 الاعتراف بالصهيونية كحركة تحرر وطني وقومي، وساوى القرار بين الصهيونية والعنصرية، كما اعتبر الأولى جزءا من الثانية، أي بين الصهيونية والعنصرية. وجاء نصا في القرار المذكور:

---

[86] المرجع السابق، 31-32.

[87] يعرف قاموس أوكسفورد النكبة الفلسطينية بأنها "المصطلح الفلسطيني لأحداث 1948، عندما تشرد الكثير منهم مع خلق دولة إسرائيل الجديدة".

[88] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 7.

[89] المرجع السابق، 72.

إن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية، ترجع الى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط إرتباطا عضويا في سياساتها الرامية الى إهدار كرامة الإنسان وحرمته.... تقرر (الجمعية العامة) ان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.[90]

وما يهم البحث في هذا المجال، التبصر والتحليل في الخطاب الصهيوني، وآليات ممارساته (تطبيقاته) على الأرض، لجهة تجاوزه الخطاب الاستعماري التقليدي، إلى خطاب استعماري استيطاني "إحلالي"[91] رفضَ، وعملَ على نفي وجود السكان الأصليين للمستعمرة وفق منظور أمني، وتحويل المستعمرة إلى "الدولة الأم"[92] أو "وطن."

1-2. في أعمدة الخطاب الصهيوني الاستعماري الاستيطاني

تستند أسس الخطاب الصهيوني الهادف إلى "إقامة دولة يهودية،" لثلاثة أعمدة، شكلت بنية "نظام حقائق" متخَيلة:

1) النقاء العرقي، والتفوق على الآخر،[93] وخلق قومية و"أمه" من رحم ديانة عقيدتها "الأمن"[94]

---

[90] General Assembly Reselution 3379. Elemenation of All forms of Racial Descrimnation, *UNISPAL*, (November 10, 1975), Look: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/761C1063530766A7052566A2005B74D1

[91] المقصود هو أن الخطاب الصهيوني استند إلى أن فلسطين هي "وطن الشعب اليهودي" وفي الممارسة، عمد إلى عملية "تطهير" عرقي ضد السكان الأصليين بهدف الحلول مكانهم. للمزيد انظر ما كتبه "المؤرخون الجدد" أمثال: إيلان بابيه، *التطهير العرقي لفلسطين* (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينة، 2012).

[92] نديم روحانا، "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*. العدد 97، 2014 (ص 18-36)

[93] شلومو ساند، *اختراع "أرض إسرائيل*، ترجمة، انطوان شلحت وأسعد زعبي (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، 2008)، 140.

[94] جوني منصور وفادي نحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية* (رام الله. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، 2009)، 30.

2) الاستعمار والإحلال والتوسع في حيز جغرافي (فلسطين) وتحويله من "صحراء إلى جنة" (الوطن التاريخي للشعب اليهودي).

3) نفي وجود شعب/ أمه، ذات حضارة وتاريخ، في الفضاء الزمني لهذا المكان.[95]

ولم يكن لهذا "الخطاب" أن يتحول إلى ممارسة واقعة، دون نقطة ارتكازه الأساسية، وهي تصور اليهود، في أوروبا خصوصا (كما أسهب هرتسل في مقدمة كتابه)، كـ "مضطهدين ومطاردين في المنافي"، على اعتبار أنهم "طردوا بالقوة من الأرض التي اختارها الله لهم".[96] فاليهود كما قال هرتسل، "مضطهدون أينما ذهبوا. في أعماق كل الشعوب توجد أحكام مسبقة ضدنا.. فالأسطورة والأمثال الشعبية لا سامية... نحن بالطبع نذهب إلى الأمكنة التي لا نضطهد فيها، وهناك يؤدي وجودنا إلى الاضطهاد،" وإن الطريقة الوحيدة لتحقيق الأمن لهؤلاء ووقف الاضطهاد ضدهم، هي "تجميعهم" في مكان واحد.[97] ولاحقا سنرى كيف أن الدّولة التي أنشأتها الصهيونية، تمكنت من البقاء والاستمرار، عبر تمثيل دور الضحية دوما... ولكن ليس من قبل العالم الغربي أو أوروبا تحديدا، بل العرب والفلسطينيين.

ولخص إسرائيل كوهن، في مقدمته للطبعة الأولى لكتاب "الدولة اليهودية" 1896: أكثر الجوانب التي تدعو إلى الاعتزاز، الجانب الذي يمثل السعي لتحقيق الفكرة (فكرة إقامة الدولة– الباحثة) التي يضمها الكتاب (وهو) أن الشدائد المادية والمعنوية التي يعانيها الشعب اليهودي، لا يمكن وضع حد لها، إلا بوقوف الشعب على قدميه، على أساس قومي في أرض تعود له."[98]

---

[95] يوسف جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة* (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013)، 27.

[96] ساند، *اختراع "أرض إسرائيل"*، 95.

[97] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 3–5.

[98] المرجع السابق، 2.

1-2-1 في حقوق الاستعمار: "اختراع أرض إسرائيل والشعب اليهودي"[99]

تضمنت قرارات المؤتمر الصهيوني الأول (1897): 1) "هدف الصهيونية أن يتحقق للشعب اليهودي وطن في فلسطين يضمن وجوده قانون عام، عبر الوسائل: أ) تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ب) تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية، ت) اتخاذ السبل والتدابير للحصول على تأييد دول العالم (الاستعماري–الباحثة)، 2) تشكيل منظمة الصهيونية العالمية بقيادة ثيودور هرتسل، 3) تشكيل الجهاز التنفيذي "الوكالة اليهودية" لتنفيذ قرارات المؤتمر، ومهمتها جمع الأموال في "صندوق قومي" لشراء الأراضي وإرسال المهاجرين اليهود "لإقامة المستعمرات اليهودية في فلسطين".[100]

وفصل هرتسل في خطابه[101] أمام المؤتمر ذاته، في آليات الاستيلاء على الأرض من خلال "الحصول على حقوق الاستعمار" واضعاً الحركة الصهونية في مصاف الدول الاستعمارية، التي يجب على الحركة ليس فقط أن تحصل على "عطفها" بصفتها جزءاً من "الحضارة الغربية التي ستشكل قوة ضاربة طليعية للحضارة الأوروبية ضد البربرية"[102] بل لأن "المسالة اليهودية تشكل مصيبة وكارثة للحكومات الغربية" وعرف هرتسل الصهيونية بأنها "حركة صانعة للسلام، وهي تعاني نفس حظ حركات السلام في كونها مضطرة إلى أن تحارب أكثر من أي حركة أخرى."

فهي– أي الصهيونية– "**حركة أخلاقية وقانونية وإنسانية**[103] موجهة إلى تحقيق حلم الشعب القديم."[104]

ولأن "الصهيونية لن تحقق أهدافها دون التفاهم القاطع مع الوحدات السياسية المشتركة، والاستحواذ على ثقة الحكومة التي يجب التفاوض معها بخصوص توطين جماهير اليهود على نطاق واسع"، وفقا لهرتسل، لم يحدد الأخير خريطة الطريق لاستعمار فلسطين فقط، بل وضع "خطا أحمر" لجهة أساس هذا الاتفاق مستخدما

---

[99] وثق أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، شلومو ساند ، في كتابين "اختراع الشعب اليهودي" (2008) و"اختراع أرض إسرائيل" (2013) للمزاعم التي لجأت إليها الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين.

[100] "خطاب ثيودور هرتسل أمام مؤتمر الحركة الصهيونية الأول" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 20، 1993.

[101] أنظر نص الخطاب في الملحق (4) في قسم الملاحق.

[102] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 24.

[103] التشديد من الباحثة

[104] خطاب هرتسل أمام مؤتمر الحركة الصهيونية الأول، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3 ، العدد 20، 1993.

مفردة "حقوق". وبكلماته "هناك شيء واحد ينبغي الالتزام به دون تزحزح وأعني به أن الاتفاق ينبغي أن يقوم على **الحقوق**، وليس على التسامح"، أي حق اليهود بإقامة "وطن"، وحين تصبح "دولة" الحركة الصهيونية "حقيقة"، فإنه وفي الممارسة، يصبح "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" جزءاً ليس من خطاب الدولة المستعمِرة فحسب، بل والدول الإمبريالية[105] أيضا، التي نص الخطاب الصهيوني على دورها "في الحفاظ على أمنها (الدولة اليهودية)"[106] وهذا سيعني لاحقا، في الممارسة العملية للخطاب، أن أمن "الدولة" التي لن تصنف بانها مستعمَرة لاحقا،[107] يتحقق من خلال احتلال حيز جغرافي آخر (الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية 1967، وجنوب لبنان في عام 1978، وثلثي لبنان عام 1982، أو الاعتداء جوا (العراق عام 1980)، أو ممارسة قرصنة بحرية وقتل مدنيين (صيادين) سودانيين (2012)، أو اغتيالات سياسية يصعب حصرها في هذا المقام، لأنها تعيش في محيط عدائي. وهذا ما قد يسميه المسيري "أكاذيب صادقة"[108] true lies، لأن المستعمِر ولكونه يحمل هذه الصفة وسماتها، لا بد ان يواجه من قبل أصحاب الأرض الأصليين. وتنفيذا لقرارات "المؤتمر"، (ممارسة الخطاب)، فيما يخص "اتخاذ كافة السبل والوسائل للحصول على دعم دول العالم" الاستعماري، كان لا بد لهرتسل أن ينسق مع الدولة الاستعمارية الكبرى في حينه (بريطانيا) لتسويق استعمار الحركة الصهيونية المتماهية مع الاستعمار الغربي (الأبيض)[109] وتحديدا وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشامبرلين (Chamerlain)، في لقاء بينهما في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1902، وفي أوج تفاقم "المسألة اليهودية" في شرق أروروبا، "لإزالة تهديد الهجرة اليهودية الواسعة عن

---

[105] دأبت الولايات المتحدة الاميركية ودول "غربية" أخرى على اطلاق هذه التصريحات في كل مرة يقوم فيها جيش الاحتلال بالاعتداء على الفلسطينيين او الدول العربية المجاورة.

[106] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 86

[107] يوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو "رؤيته للسلام والأمن" بالقول "لا أمن بإستثناء الأمن الذي يعتمد على ردع المعتدي، وهذا هو السلام الوحيد الممكن تحقيقه حاليا بين إسرائيل والعرب. سلام مسلح وحذر، يوفر لإسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن إستئناف الحرب... إن السلام بين إسرائيل وجاراتها، هو سلام ردع، وان احتمال تحقيقه يعتمد بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل على الردع. فكلما بدت إسرائيل أقوى أبدى العرب موافقتهم على إبرام السلام معها." انظر: بنيامين نتانياهو، *مكان تحت الشمس*. ترجمة، محمد عودة الدويري، (عمان، دار الجليل. ط1 1995)، 288-291.

[108] المسيري، *في الخطاب والمصطلح*، 38.

[109] *المرجع السابق* 215.

بريطانيا ليطالبه ببقعة من الممتلكات الإنجليزية (العريش وصحراء سيناء أو قبرص) ليس فيها حتى الآن أناس بيض،" وفي حينه، لم تكن بريطانيا احتلت فلسطين بعد.[110]

وفي لقاء ثانٍ بينهما، عرض تشامبرلين على هرتسل في 1903، أوغندا، فهذه "المستعمرة تحتاج إلى مستوطنين ويمكن منحها مجانا إلى الشعب المختار"، وقبل هرتسل بهذا العرض، فكان ما يهمه هو قبول الفكرة من قبل وزارة المستعمرات البريطانية.[111]

جاء "العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية،"[112] لتنفيذ الصيغة الصهيونية الشاملة، في رسالة وزير الخارجية البريطاني في حينه جيمس بلفور (1848– 1930) في الثاني من تشرين الثاني 1917، إلى أحد زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا، اللورد ليونيل ريتشيلد، تعهد فيها بـ"إنشاء وطن قومي لليهود."[113]

وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، وفي عام 1921، تحقق ما طالب به هرتسل–بعد موته– واعتبره أولى الخطوات التي ستمهد لاستعمار فلسطين, وهي "تحويل المسألة اليهودية إلى مسألة سياسية عالمية"[114] من خلال نصوص "صك الانتداب على فلسطين" الصادر عن عصبة الأمم, ووضعه موضع التنفيذ في 29 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

جاء في ديباجة "صك الانتداب،" أنّه " لما كانت دول الحلفاء (الدول الاستعمارية– الباحثة) وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في 1917/11/2، وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير

---

[110] ساند، *اختراع "أرض إسرائيل"*، 185.

[111] المرجع السابق، 185.

[112] المسيري، *تاريخ الفكر الصهيوني: جذوره ومساره وازمته*، 95.

[113] فيصل حوراني، *الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974: دراسة المواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية* (بيروت: منظمة التحرير الفلسطسنية، 1980)، 11.

[114] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 4.

اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق أو الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى."[115]

و"اعترفت" عصبة الأمم في المادة الرابعة من "صك الانتداب"بـ المنظمة الصهيونية العالمية" كهيئة "عمومية ملائمة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين" على أن تسهل الأخيرة (أي بريطانيا) هجرة اليهود وتشجع– بالتعاون مع الوكالة اليهودية في "حشد اليهود" (هرتسل تحدث في كتابه عن "تجميع اليهود" في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة).

وتبين نصوص هذا "الصك" ليس فقط تحالف الحركة الصهيونية مع الدولة الاستعمارية (بريطانيا)، بل قدرة الخطاب الصهيوني على ادخال المفردات والمصطلحات المشكلة للخطاب الاستعماري الصهيوني في صك الانتداب والذي يصفه المسيري انه شكل "توقيعا مكتوبا او محررا للعقد الصامت بين الطرفين[116]: فلسطين بموجب هذه النصوص هي "وطن" لـ "قومية" يهودية (بل لكافة اليهود في العالم حيث تمت الإشارة إلى حقوق اليهود في بلاد أخرى، وهنا ضمنا تتم الإشارة الى الاضطهاد الذي يتعرض له اليهود)، والسكان الأصليون هم مجرد "طوائف غير يهودية موجودة الآن في فلسطين" ولكنها ليست "وطنهم"، فيما "هجرة اليهود" يجب أن يتم تسهيلها"، تماما كما تحدث هرتسل في كتابه عن "هجرة قانونية ومنظمة ومشاركة ودية من قبل الدول المعنية بالأمر التي ستجني بسببها أفضليات حقيقية" و"حشد اليهود" أو حسب الخطاب الصهيوني "تجميع" اليهود في أراض أميرية، أي أراض تسيطر عليها الدولة الحاكمة وأراض "موات،" حيث سيتم تحويلها إلى "جنة."[117]

ولنفس الأسباب، فالخطاب الاستعماري هو ذاته سواء كان بريطانياً أو صهيوني، في تلك المرحلة. كتب اللورد آرثر جيمس بلفور في 11/ 1919/8:

> نحن في فلسطين، لا نرى حتى التمسك بالشكل في استشارة رغبات السكان الحاليين في فلسطين، ولا ريب أن الصهيونية، سواء كانت على حق أم على باطل، وسواء كانت طيبة أو شريرة، عميقة الجذور في تقاليدنا وفي حاجاتنا

---

[115] انظر نص "صك الانتداب على فلسطين" ملحق (5) في قسم الملاحق.

[116] المسيري، *في الخطاب والمصطلح*، 26.

[117] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 11–12.

الراهنة، وفي آمالنا المقبلة، وهي أكثر أهمية لنا من رغبات 700 ألف من العرب الذين "**يقيمون**" الآن في البلاد العريقة وأهوائهم.[118]

وفي عام 1929، بادرت "المنظمة الصهيونية العالمية" إلى تأسيس "الوكالة اليهودية،" التي وصفها هرتسل بـ "موسى الجديد بالنسبة لنا،"[119] و"تعاملت معها بريطانيا على أنها حكومة البيشوف."[120]

يشير عبد الوهاب المسيري في موسوعته "اليهود واليهودية والصهيونية،"[121] إلى أن زعماء الحركة الصهيونية لم يتوانوا عن ترديد الخطاب الاستعماري، مستحضرا مقالا كتبه دافيد بن غوريون عام 1915، (أصبح أول رئيس وزراء إسرائيلي عام 1948 بعد استعمار فلسطين)، تحت عنوان "الحصول على وطن قومي،" قارن فيه بين الاستيطان الصهيوني والاستيطان الأميركي في "العالم الجديد،" حيث "المعارك العنيفة التي خاضها المستوطنون الأميركيون ضد الطبيعة الوحشية، والهنود الحمر الأكثر وحشية."[122]

وسبقه في ذلك هرتسل نفسه، عندما كتب:

> إذا رغبنا بإنشاء دولة اليوم، فعلينا ألا نقوم بذلك بالطريقة التي كانت ستعتبر الطريقة الوحيدة الممكنة... لنفترض مثلا أننا نريد تطهير قطر ما من الوحوش، علينا ألا نتصدى لهذه المهمة على شاكلة الأوروبيين في القرن الخامس، علينا ان ننظم فريقا كبيرا للصيد يكون مفعما بالنشاط ليقوم باستدراج الحيوانات وجمعها، ثم إلقاء قنبلة شديدة الانفجار عليها...سنكون قوة ضاربة طليعية للحضارة ضد البربرية

---

[118] ساند، *اختراع "أرض إسرائيل"*،143.

[119] صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة* ،44

[120] كلمة عبرية ويقصد بها المستعمرون الصهاينة الأوائل في فلسطين

[121] المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيوني*، 24-37.

[122] المسيري، *اليهود واليهودية والصهيونية*، 148.

وسنشكل هناك (في فلسطين) جزءاً من الجدار الواقي لأوروبا في وجه آسيا.[123]

1-2-2 استعمار الأرض و"عبرنة/تهويد" جغرافيا فلسطين

"الصهيونية حركة استعمارية، يتمثل هدفها الأساسي في تهويد الأرض، وتحويل اليهود فيها إلى سكان محليين".

أورن يفتاحئيل. أستاذ الجغرافيا السياسية وتخطيط المدن في "جامعة بن غوريون"

سمحت هذه الهندسة اللغوية، التي كانت جزءا من عملية تركيب الذاكرة المتمركزة عرقيا وتضمنت لاحقا عبرنة مناطق البلاد (فلسطين)، الأحياء، الشوارع، الجبال، المروج، والجداول، سمحت بقفزة الذاكرة المذهلة فوق الزمان غير اليهودي الطويل للمكان... إن تسمية إقليم باسم استملاكي (ايرتز يسرائيل/ أرض إسرائيل)، لا يشمل الأغلبية الساحقة من سكانه ولا يتطرق إليها، يسّرت سريعا اعتبار هذه الأغلبية مجموعة من المستأجرين أو السكان الطارئين المقيمين في أرض ليست لهم.

شلومو ساند، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب.

استحضرت الحركة الصهيونية العالمية، وهي حركة "جعلت اليهودية علمانية قومية"، كما يشير المؤرخ إيلان بابه Ilan Pappe، في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين"، الذي صدر بالإنجليزية عام 2006، "الأرض التوراتية" لتوظيفها في إقناع اليهود ذوي القوميات المختلفة، ليس باستعمار فلسطين فقط، بل وتحويلها إلى "أرض إسرائيل". وهذا المصطلح كما يشير أستاذ التاريخ شلومو ساند، لم يرد بتاتا في العهد القديم، الذي كان يشير دوما إلى الحيز الجغرافي الفلسطيني بـ"أرض كنعان، ولكن

[123] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 54-85.

الترجمات الحديثة (خصوصا لسفر المكابيين الأول، ومحرري كتابات يوسيفوس فلافيوس) تجرأت على غرس (مصطلح) أرض إسرائيل."[124]

وظف خطاب الحركة الصهيونية نصوص العهد القديم (التناخ) كوثيقة ملك (كوشان) على فلسطين، لتركيب ذاكرة جماعية، تكون "نتاج هندسة ثقافية تعديلية تخضع على الدوام لاحتياجات الحاضر ومزاجه السائد."[125] فهي، أي الصهيونية، عملت على تحويل "أرض إسرائيل" ليس فقط إلى بلد أصل متخيّل نفي منها جميع اليهود، بل وأيضا تحويلها إلى "وطن قديم كان في السابق ملكا لآبائهم الميثولوجيين."[126]

شكل المستعمرون الصهاينة، لهذا الغرض، منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي، لجنة "التسميات الرسمية،" ضمت خبراء في "العلوم التوراتية" وعلم الآثار لـ "إعادة ابتكار فلسطين (من خلال فرض) محاولة معرفية سياسية وعسكرية مهيمنة لإزالة الطابع العربي عن فلسطين،"[127] ولم يقتصر فرض هذه "المعرفة" على أسماء القرى والهضاب والجبال، وجداول الماء، (طيرة حيفا أصبحت طيرات هكرمل، الخالصة أصبحت أشكلون، وهكذا) وكل ما هو عربي فلسطيني، بل تجاوزها في إعادة هندسة "الطبيعة" لهذه الجغرافيا[128] لإقصاء كل ما يشير إلى تاريخ هذا البلد وطابعه العربي، حيث يتم سرد الرواية الاستعمارية الصهيونية، ليس فقط بأحدث الوسائل السمعية–البصرية، كما يستخدمها "الصندوق القومي اليهودي"[129] في كل موقع "في سياق سرد الرواية المتخَيلة عن "الشعب اليهودي" و"أرض إسرائيل"، بل وإزالة المعالم التاريخية

---

[124] ساند، *اختراع الشعب اليهودي*، 45.

[125] المرجع السابق، 14.

[126] المرجع السابق، 92.

[127] إيلان بابيه، *التطهير العرقي في فلسطين* (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، 254.

[128] انظر المواد الترويجية (المصورة) المعروضة في الموقع الإلكتروني لـ"الصندوق القومي اليهودي" التي تصاحبها "سردية المستعمِر" حيث فلسطين كانت "بلدا خاليا من السكان وقاحلة قبل وصول الصهيونية"، "فغابات إسرائيل وحدائقها لم تكن دائما هنا، ووجد المستوطنون اليهود الاوائل في البلد في نهاية القرن التاسع عشر أرضا قفرا لا ظل فيها" موقع كيرين كييمت الالكتروني: http://www.kkl.org.il/

[129] "الصندوق القومي اليهودي" أو بالعبرية "كيرين كيميت" أسسه ثيودور هرتسل عام 1901. وفي التعريف عن نفسه في موقعه الالكتروني، "مؤسسة غير ربحية تأسست في العام 1901 لشراء وتطوير الأراضي في فلسطين المحكومة من قبل العثمانيين. وتملك الآن 13% من أرض إسرائيل".

لهذه الطبيعة بالقوة.[130] اقتلعت أشجار الزيتون واللوز والتين، وتم زرع أشجار الصنوبر"لإضفاء مظهر غربي على البلد،" يروي بابيه (2012)، كيف أن بعض أشجار الصنوبر في قرية المجيدلة الفلسطينية انشقت إلى نصفين، وبرز وسط جذوعها المتسقة، أشجار زيتون، متحدية الأشجار الغريبة التي زرعت فوقها قبل 56 عاماً. وعندما تفشل الهندسة، وعمليات التدمير والاقتلاع، يشار إلى أشجار الزيتون والتين بأنها "أشجار برية،" والقرية/ الكفر التي لم يتمكن "خبراء الآثار والعلوم التوراتية" طمسها بالكامل، يشار إليه/ا خلافا لما يطلق على المستعمرات الأخرى (موشاف أو كيبوتس)، بـ "كفار"[131]

استكملت عملية التهويد وعبرنة/تهويد الأرض الفلسطينية بعد عام 1948، و"إقامة الدولة" من خلال ذات الأدوات والمؤسسات التي أقامتها الحركة الصهيونية، كما أوضح بن غوريون عام 1949:

> لا يجوز لنا، القبول باسم غريب يربط الوطن بدولة أجنبية. وكما أننا لا نعترف بملكية سياسية للعرب على بلادنا، أيضا، لا نعترف بملكيتهم الروحانية، ولسنا بحاجة إلى أسماء تنبعث منها رائحة عربية. علينا استبعاد الأسماء العربية لأسباب سياسية، كما أننا لا نعترف بالملكية السياسية للعرب على البلاد، ولا نعترف بملكيتهم الروحية وبأسمائهم.[132]

وكان من أبرز وأول "التشريعات" الصهيونية قانون "أملاك الغائبين" عام 1950، الذي اعتبر أملاك أصحاب الأرض الأصليين "أملاكاً متروكة"، بما في ذلك أملاك من لم تنجح الحركة الصهيونية في طردهم، وتحويلها إلى "سلطة التطوير" أي سلطة تطوير لليهود فقط[133] وكذلك "قانون العودة عام 1950" الذي نص على "حق كل يهودي في الهجرة أو العودة إلى إسرائيل بعد آلاف السنوات من الغياب المؤقت". ونص القانون على "حق العودة لكل يهودي هاجر إلى فلسطين قبل سريان القانون،

---

[130] بابيه، *التطهير العرقي في فلسطين*، 19-23.

[131] المرجع السابق، 255-257.

[132] بابيه، *التطهير العرقي*، 257.

[133] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل*، 204، 284.

وكل يهودي مولود فيها قبل سريانه أو بعده ، وكل يهودي جاء إلى فلسطين بصفة مهاجر أو عائد" وخلال عرضه على "الكنيست/ البرلمان" لهذا "القانون" عام 1950، أراد بن غوريون أن يوضح دون لبس جوهر خطاب التهويد واستملاك الأرض "القانون لا يمنح الحق في الهجرة اليها، فهذا حق كامن في كل يهودي، باعتباره يهوديا، ولكنه يهدف (القانون) إلى تحديد طابع الدولة الصهيونية، وهدفها الفريد. فهذه الدولة تختلف عن بقية العالم من حيث عناصر قيامها وأهدافها المحصورة في سكانها، ولكن أبوابها مفتوحة لكل يهودي حيث وجد."[134]

لم تتم ممارسة خطاب العبرنة (التهويد) لاستعمار فلسطين وطمس هويتها، من خلال تغيير الأسماء فقط، بل ومن خلال التخطيط الحيزي المهيمن. يوثق البروفيسور الفلسطيني، الأستاذ في علم تخطيط وتصميم المدن، يوسف جبارين، في كتابه "التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة" (2013)، للتخطيط الصهيوني المهيمن[135] لعملية تمحور التخطيط الصهيوني، حول فكرة "الإسكان السريع لليهود في بلدات الحيز الفلسطيني المهجّر، وتوزيع السكان أيضا وفق إستراتيجيات جيو– سياسية في الجليل والنقب والقدس، وأينما تواجد الفلسطينيون بعد نكبتهم"[136] ونتيجة هذه التخطيط المهيمن الهادف إلى "تغيير الجغرافيا والديمغرافيا"، أقامت دولة الحركة الصهيونية بأجهزتها (مؤسساتها– الباحثة) المركزية الثلاثة (العسكرية، والتشريعية، والتخطيط الحيزي) 1200 بلدة يهودية جديدة وسيطرت على 93% من مساحة الأرض، فيما تمت السيطرة المطلقة على البلدات والمدن العربية (التي لم يتبق لها سوى 2,5% فقط من الأرض في الوقت الحاضر) في المناطق التي احتلت عام 1948، فيما يرى الكاتب "نهاية جغرافيات فلسطين" وأصبح نحو 19 مليون دونم من الأرض الفلسطينية تحت سيطرة وإدارة إسرائيل أو القومية اليهودية من خلال الصندوق القومي "كيرن كييمت،" تم من خلالها نقل 17 مليون دونم إلى "ملكية عامة

---

[134] المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، 24–37.

[135] يعَرّف جبارين "تخطيط الهيمنة" بأنه "تخطيط منحاز بشكل مميز لمجموعة إثنية، عرقية دينيه، وغيره، على حساب مجموعة أخرى، وهو تخطيط يرتكز غالبا على أيديولوجية معينة لا تأخذ بعين الاعتبار حق "الآخر"، وحيث أن معاييره الأخلاقية محدودة جدا، لأنه لا يرى سوى مصلحة مجموعته. يحمل هذا التخطيط في طياته التناقض بين البناء والتعمير والتطوير لمجموعة محددة، والسلب والهدم والمصادرة والإقصاء لـ"الآخر" والقومية هي أساسه واعتماده. انظر ص 10 من الكتاب.

[136] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل*، 8.

يهودية،"[137] ليستجيب بذلك التخطيط الصهيوني، لخطاب المدير الاول لهذا الصندوق يوسيف فايتس، الداعي إلى تهويد الأرض، الذي قال عام 1950:

> ثمة مفكرون معنيون في الجمهور اليهودي يعتقدون بأنه طالما قامت الدولة، فإن كل البلاد تعود إليها، وعليه، فقد حلت مشكلة الأراضي تلقائيا، وحظيت الأرض بالخلاص. الأرض هي أرض حكومة حقا، ولكن تجد فيها آفة واحدة: حقوق الملكية عليها تعود إلى جميع مواطني الدولة بما فيهم العرب، في هذه الحالة، يجب الدفع لكي تكون الأرض بجزئها الأكبر ملكا لليهود.[138]

واستبدلت الدولة الاستعمارية المستحدثة ثلثي سكان البلاد الأصليين (نحو 750 ألف حسب سجلات الأمم المتحدة) الذين تم اقتلاعهم من بلداتهم وقراهم ومدنهم، بـ 700 ألف مستعمر، استولوا على "بيوت وأراضي الفلسطينيين بين الأعوام 1948-1951"[139]

1-2-3 في خلق الشعب/ الأمة القومية اليهودية

كتب "المتخصص في شؤون التاريخ اليهودي" بائيير في كتابه "منفى" (1936):

> أعد الله لكل امة حصة من الأرض، وحصة شعب إسرائيل، هي أرض إسرائيل، وهي مكانه الطبيعي. النفي يعني الاقتلاع من المكان الطبيعي. وأي شيء يقتلع من مكانه، يفقد موطنه إلى أن يعود إلى مكانه. تشتت اليهود بين الأغيار، يعتبر إذا، معاكسا للنظام الطبيعي. وبما أن اليهود هم وحدة قومية واحدة، بل ***وبدرجة أسمى*** من سائر الأمم[140] ... كما لو أن التاريخ ليس إلا تناسخا مستمرا لعملية تنبأ بها التناخ،[141] فإنه يتعين على كل يهودي حيثما

---

[137] المرجع السابق، 288.

[138] المرجع السابق، 87.

[139] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل* ، 86.

[140] التشديد من الباحثة.

[141] "العهد القديم" في التوراة.

كان في شتات المنفى أن يعرف أن ثمة قوة تضع الشعب اليهودي فوق كل علاقة تاريخية سببية.[142]

ويشير الان بابيه في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين:

تستند الاسطورة الصهيونية المتخّيّلة في "حق" الصهاينة استعمار فلسطين، إلى الأسطورة الدينية التي كتبها مؤلفو التناخ (العهد القديم) بوعد الله لشعبه المختار" بأرض كنعان[143] لتنفيذ مشروعها في بناء قلعة بيضاء (غربية) في عالم أسود عربي والدفاع عن هذه القلعة.[144]

وتفسر هذه الأسطورة، مبدأ "الانعزالية" أو "العزلة" التي وصفها جابوتنسكي بأنها "أساس إلهي لإقامة تحالف دائم بين إنجلترا وفلسطين اليهودية."[145] وإذ كنا في هذا البحث، لن نغوص في عديد النظريات العرقية والعنصرية والبيولوجية التي خرج فيها مؤرخون يهود صهاينة (جلهم من ألمانيا) في أواخر القرن التاسع العشر وبدايات القرن العشرين،[146] سيتم التركيز على ممارسة هذا الخطاب العنصري المستند على التفوق العرقي في تنفيذ المشروع الصهيوني وتبريراته لاستعمار فلسطين و"حق الصهيونية اليهودية بطرد ونفي، بل وإبادة سكان فلسطين الأصليين" استنادا إلى نصوص توراتية وظفها زعماء هذه الحركة. فالتفسيرات الحرفية للعهد القديم بما تحوي من "مجازر وقتل وعمليات إبادة رهيبة" كما يقول المؤرخ شلومو ساند، استخدمها قادة الحركة الصهيونية "خصوصا بن غوريون الذي أقام جلسات تناخ موسعة في منزله"[147] لشرعنة "تطهير"

---

[142] ساند، *اختراع "أرض إسرائيل"*، 140.

[143] *المرجع السابق*، 75.

[144] بابيه، *التطهير العرقي*، 280.

[145] المسيري، *موسوعة "اليهود واليهودية والصهيونية"* (المجلد الثاني)، 38.

[146] ساند، *اختراع الشعب اليهودي*، 78.

[147] المرجع السابق، 150.

الأرض المستعمرة من "العرب القذرين"[148] و"غير جديرين ثقافيا وتاريخيا بالسيطرة على الأرض"[149]

واستخدمت الصهيونية الديانة اليهودية لخلق أمه/ قومية، حيث رأت أن "الديانة اليهودية هي تقاليد قومية حالت دون ذوبان الشعب اليهودي"[150] كما يشير موشيه هيس:

> ليست التوراة إذا وإنما العرق هو الذي يصوغ شكل الحياة. وحتى أن التوراة ليست هي في الواقع التي أوجدت الحياة العائلية البطريركية كما بدت في التناخ، مصدر الديانة الإسرائيلية، بل العكس. فالحياة البطريركية لآباء أمتنا هي أساس نشوء العقيدة الدينية المضفورة في التناخ، التي كانت دائما وأبدا عقيدة انبعاث قومي نمت وتطورت من خلال تقاليد عائلية متطورة.[151]

بعث اللورد اللنبي، قائد قوات الجيوش البريطانية التي احتلت فلسطين، مذكرة غير رسمية إلى رئيس الوزراء البريطاني جورج لويد عام 1921، جاء فيها:

> تمخض مؤتمر الصلح (بعد الحرب العالمية الأولى) عن وليدين، القومية اليهودية والقومية العربية وشتان بينهما: فالأول يمتاز بحيويته ونشاطه، في حين يمتاز الثاني بكسله وخموله المكتسبين من الصحراء.. نحن لا نستطيع أن نكون أصدقاء العرب واليهود في آن، وإني أقترح منح الصداقة البريطانية لليهود وحدهم، بتقدير أنهم الشعب الذي سيكون صديقنا المخلص الموالي في المستقبل (وهنا تظهر بنود العقد الصامت، حيث يمنح اليهود فلسطين، فيما تحافظ الصهيونية على مصالح الغرب، كما قال المسيري). إن اليهود مدينون لنا كثيرا. وهم يحفظون لنا هذا الجميل. وسيكونون ثروة لنا، بعكس العرب، الذين سيكونون

---

[148] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 121.

[149] اورون يفتاحئيل، *الاثنوقراطية: سياسات الارض والهوية في إسرائيل/ فلسطين* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2010، 8.

[150] المرجع السابق، 15.

[151] ساند، *اختراع الشعب اليهودي*، 115.

سلبيين معنا رغم خدماتنا لهم،"[152] مرددا بذلك ما قاله هرتسل بأن "الدولة اليهودية ستجلب النمو والتطور للعالم."[153]

وهذا "العرق" إذا، الذي حتى الرب اختاره حسب الأسطورة اليهودية– الصهيونية، بسبب تفوقه العقلي[154]، يشكل الأمة/ القومية الوحيدة في "أرض إسرائيل" فلسطين،" و"من السخافة المطالبة بشرعية وجود الدولة التي وُجدت "تحقيقا لوعدٍ إلهي[155]

وممارسةً لهذا الخطاب، كان لا بد من "شرعنة" وجود أمة وقومية واحدة من خلال "قانون" أو سلسلة من القوانين التي وضعتها المؤسسة التشريعية الصهيونية نفسها على أسس عنصرية، وفي مقدمها "قانون العودة" كما بيّنا سابقا، حيث تم تعريف "اليهودي"[156] بأنه كل من ولد من أم يهودية (الدم) وكل من يعتنق اليهودية (الجنس/ العرق)، بحسب التعريف الصهيوني لليهودية بانها "عرق"، كما اورد هرتسل في كتابه، واسلفنا في الاشارة اليه.

1-2-4 نفي حقيقة وجود الشعب الفلسطيني مقدمة لتحقيق الإحلال

ما كان للحركة الصهيونية أن تفرض خطابها دون طرد وإقصاء السكان الأصليين، من الأرض التي افترض الخطاب الصهيوني أنها "خالية،"[157] أو حسب أحد قادة هذه الحركة حاييم وايزمن "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض،"[158] حيث أن المستعمرين الأوائل "اكتشفوا"، أن الفضاء "لم يكن "صهيونيا نقيا" كما كان يفترض. ووظف هؤلاء،

---

[152] هيكل، *المفاوضات السرية*، 116.

[153] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 24.

[154] المرجع السابق، 9.

[155] صاندي تايمز في 15/6/ 1969: انظر: Selected Quates from Golda Meir, Dtate University of /Denver, https://www.msudenver.edu/golda/goldameir/goldaquotes

[156] أنظر "قانون العودة " الإسرائيلي ملحق رقم (6) في قسم الملاحق.

[157] تجاهلت قرارات بازل أي اشارة الى وجود الفلسطينيين/السكان الأصليين، ولم تأت على ذكرهم لا من قريب او بعيد، وهذه سمة من سمات الخطاب الصهيوني المرواغ بحسب تعبير المسيري.

[158] يفتاحئيل، *الاثنوقراطية: سياسات الارض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*، 69.

الانعزالية الشديدة التي عاشها الصهاينة الذين أتوا من أوروبا من خلال الفكر الاستعماري الاستشراقي الذي شكل سمة أوروبا والمجتمعات الاستيطانية لإقامة مجتمع "ثنائي الاثنية."[159]

تؤكد أدبيات الحركة الصهيونية، وخلافا لتعبير يفتاحئيل، بأن الصهيونية "اكتشفت أن الفضاء الجغرافي غير نقي، والأرض ليست خالية،" وما عناه الخطاب الصهيوني بالأرض "الخالية" أنها "يجب أن تكون خالية"، لتحويل فكرة الدولة اليهودية إلى حقيقة.

يشير المفكر إدوارد سعيد في "الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها" Zionism from the Standpoint of Its Victims (1979)، أن هرتسل، كتب في مذكراته كيف يمكن معالجة وجود أصحاب الأرض الأصليين " يجب تجريد (expropriation) جماهير السكان الأصليين الفقراء ... (عملية) تجريد وإزالة (السكان الأصليين) الفقراء ، يجب أن تتم بسرية وحذر."[160]

رأت الصهيونية والإمبرالية الاوروبية، كما يشير سعيد، في فلسطين "أرضا خالية.." وفي نفس الوقت (التناقض) "مليئة بفلاحين متخلفين لم يقدموا شيئا لتطوير فلسطين، ولا للحضارة، ويجب تجاهلهم بل ومن الممكن التخلص منهم."[161]

تمهيدا للتخلص من هؤلاء "الفلاحين الجاهلين، المتطرفين (Fanatical) والكاذبين بالسليقة"[162] كان لا بد تجاهل وجودهم واعتباره كأنه "لم يكن" أولا، أو على أبعد تقدير، اعتبارهم "عربًا" عليهم أن يغادروا "أرض إسرائيل" ويذهبوا إلى الدول العربية، فهذه الأرض ليست أرضهم. ولهذا، نجد أن الإشارة إلى الفلسطينيين، كانت دوما وأبدا تستخدم عبارة "العرب" وليس الفلسطينيين، بل إن الحركة الصهيونية العالمية في معرض "تفاوضها" واتصالاتها وفعلها لإقامة "الدولة اليهودية" في فلسطين، طالما

---

[159] المرجع السابق، 70.

[160] Said, *"Zionism from the Stand Point of Its Victim"* 160.

[161] Ibid, 160.

[162] Ibid, 161

فاوضت غير الفلسطينيين، بدءا من الدول الاستعمارية، بريطانيا وفرنسا، ومرورا بالدولة العثمانية، والشريف حسين،[163] والملك فيصل، وبعده الملك عبد الله. وفي الوقت الحاضر.[164] وبعد اتفاقات أوسلو التي اعترفت فيها دولة الحركة الصهيونية العالمية للمرة الأولى في منظمة التحرير الفلسطينية (وليس الشعب الفلسطيني كما سنفسر لاحقا)، أصرت في جميع الاتفاقات على إدراج نصوص تسمي مصر والأردن على سبيل المثال، بل وتحرص على وجود ممثلين لهاتين الدولتين في مراسيم توقيع الاتفاقات. فالفلسطينيون ليسوا أهلا لأن يمثلوا أنفسهم بأنفسهم، وهم ليسوا أمة أو قومية، بل جزءاً من العرب.

وكان لا بد، ثانيا، "تثبيت" دونية الفلسطيني "الفلاح المتخلف الذي لا يقدر على إنعاش الأرض الخصبة وحولها إلى أرض قاحلة صحراوية[165] وأنه "غير ذي صلة" ولهذا نجد أن الخطاب الصهيوني الاستعماري الإحلالي، تمكن من تكريس "تغييب" الفلسطيني من الرواية الصهيونية في العالم الاستعماري الغربي حتى أوائل السبعينيات، كما يوثق سعيد في المصدر المذكور أعلاه.

كتب فلاديمر جابوتنسكي في "الجدار الحديدي" (1923) "ثقافيا، فإن العرب متخلفون عنا بـ 500 سنة ولا يملكون قدرتنا على التحمل أو قوة إرادتنا... لا يمكن للشعب الأصلي أن يقبل باتفاق، لأننا ببساطة نريد أن نكون الأغلبية."[166]

وكتب مناحيم بيغن[167] (1913- 1992) "لولا الانتصار في دير ياسين لما كانت دولة إسرائيل،"[168] في إشارة إلى المذبحة الجماعية التي نفذتها عصابته بقيادته ضد بلدة دير ياسين، حيث تم قتل سكانها وحرق بيوتهم ومزارعهم.

---

[163] حسين بن علي (شريف مكة) 1854–1931. قاد "الثورة العربية الكبرى" ضد الدولة العثمانية في العام 1916. والملك فيصل والملك عبد الله هما ولديه، احدهما نصب ملكا على العراق، والثاني اتفق مع الانجليز على تولي "إمارة الأردن". أنظر: هيكل، *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل*، 143.

[164] المرجع السابق، 254.

[165] سعيد، *الثقافة والامبريالية*، 18.

[166] Jabotinsky, "*The Iron Wall*".

[167] مناحيم بيغن من روسيا البيضاء، ورئيس عصابات الأرغون الصهيونية، ولاحقا شغل منصب رئيس الوزراء بين الأعوام 1977–1983. ورغم هذه المجازر التي وثقها في كتاب، منح بيغن جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس المصري انور السادات في العام 1982.

[168] وردت أقوال بيغن في كتابه "الثورة". أنظر: "مجرمي النكبة: مناحيم بيغن"، *موسوعة النكبة الفلسطينية*، (http://nakba.ps/criminal-details.php?id=14)

حرص المستعمرون الصهاينة على استعمار مناطق محددة يقومون بعزل أنفسهم داخلها، متبعين أسلوب "أسوار وبرج"[169] لخلق هذا الفضاء الصهيوني "النقي،" في وقت ركزوا جل عملهم على زراعة الأرض التي يسيطرون عليها سواء كان عن طريق ابتياعها، أو من خلال الأرض التي "منحتهم" إيّاها إدارة الانتداب البريطاني من أراضي "دولة" أو أراض "أميرية"، ليصبحوا "محليين" وحولوا هذه المستعمرات (الكيبوتس بالعبرية وتعني مستعمرة زراعية) إلى مخازن للأسلحة والعتاد وشُكلت منذ البدايات العصابات والمليشيات المسلحة ومن أبرزها "الهاغانا" وهي تعني "الدفاع" لمهاجمة الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم. لتتحول في ما بعد، إلى سلسلة من المجازر والمذابح،[170] تواصلت وتكثفت بين عامي 1947–1948، لتصل ذروتها في الشهور الأخيرة، ويتم قتل وطرد وتهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني (أكثر من نصف عدد الفلسطينيين في ذلك الوقت) وتدمير وحرق 531 قرية وبلدة وعشرات الأحياء من المدن الفلسطينية.[171]

ولاحقا، وبعد احتلال ما تبقى من فلسطين (وأراض دول عربية مجاورة) عام 1967، استمرت الحركة الصهيونية العالمية في ترديد خطابها الإقصائي والنافي لوجود الشعب الفلسطيني.

شكل الجزء من الشعب الفلسطيني الذي بقي في الأراضي المستعمرة عام 1967، بمن فيهم اللاجئ من الأراضي المستعمرة عام 1948، (واللاجئون الذين طردوا منها بين الأعوام 1948– 1967)، تحدياً للخطاب الصهيوني الإقصائي من جهة، وتهديدا لصورة "إسرائيل" كدولة "يهودية" و"ديمقراطية" في نظر الغرب الاستعماري (الإمبريالي) في آن. وخلافا لما نجحت في تحقيقه من "نظم حقائقها المتخيلة" في النصف الأول من القرن العشرين الماضي، أخفقت في "إخفاء" و"محو" سكان الأرض الأصليين، رغم قوة وسيطرة وهيمنة خطابها، على خطاب الشعب الاصلي، في المشهد العالمي الغربي خصوصا. وما استطاعت من تهميشه وإقصائه وإلباسه ثوب "الإرهاب

---

[169] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 43.

[170] بابيه، *التطهير العرقي في فلسطين*، 17.

[171] المصدر السابق، 3.

والهمجية" من الفعل المقاوم للمستعمَر، في حقبات زمنية سابقة، لم يعد ممكنا. ولكن، وكما كتب هرتسل في مذكراته، واعيا أشد الوعي، "للرأي العام المتحضر" الذي سيتنبه لما فعلته الصهيونية في الشعب الأصيل في أرض فلسطين لكي "يتبخر" منها "الناس سيبعدون عنا. نحن في رائحة سيئة. عندما تكتمل عملية إعادة تشكيل الرأي العالمي لصالحنا، سنكون في ذلك الوقت قد تأسسنا تأسسا متينا في بلدنا."[172]

وهنا تأتي مركزية "الأمن" والقوة، والسيطرة والهيمنة، لضمان استمرارية الخطاب الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وقوامها ما أطلق عليه جابوتنسكي، أبرز قادة الحركة الصهيونية، "الجدار الحديدي"، الذي كان من الصهاينة القلائل الواضحين أشد الوضوح لجهة حقيقة هذا الاستعمار. تحدث جابوتسنكي في مقاله عن "عدم أخلاقية" أي نوع من الاستعمار، ذلك أن "السكان الأصليين سيقاومون المستعمر الغازي في أي مكان، ولا يوجد بقعة في العالم لا يوجد فيها سكان أصليون." ولكنه يضيف "الأخلاق (Morality)، من وجهة نظر اليهود، لها مظهر مختلف: نحن اليهود 15 مليونا، موزعون في العالم، نصفهم دون مأوى (Homeless) فقراء وتعساء مطاردين. عدد العرب 38 مليونا... في منطقة شاسعة في المغرب وتونس وطرابلس ومصر وسورية والعربية السعودية والعراق– منطقة دون حساب الصحراء، تشكل نصف مساحة أوروبا. أي أنه يوجد ميل مربع لكل 16 عربيا. ولكن، إذا طالب اليهود بفلسطين لهم، فهذا بحد ذاته "غير أخلاقي"، لأن ذلك لا يوافق ولا يناسب السكان الأصليين. مثل هذه الأخلاق قد تكون مقبولة على أكلة لحوم البشر، ولكنها غير مقبولة في عالم متحضر. الأرض (التراب) لا يعود لهؤلاء الذين يمتلكون أرض زائدة، ولكنها (تعود) لهؤلاء الذين ليس لهم أي أرض. إنه فعل عادل بسيط أن تُغَرِب (alienate) جزءا من أراضي هذه الدول التي تعد من أكبر ملاك الأرض في العالم، لإيجاد ملجأ للمشردين والتائهين. وإذا قاوم هؤلاء، وهذا طبيعي، يجب إجبارهم على الرضوخ بالقوة. العدل المفروض بالقوة، لا يلغي كونه عدلاً."[173]

---

[172] Said, *Orientalism*, 143.

[173] Jabotinsky ,"The Iron Wall: We and the Arabs".

وحيث أنه من "الطبيعي" أن يرفض أصحاب الأرض الأصليين، وفقا لجابوتنسكي، فانه على الحركة الصهيونية أن تدرك:

أنه لن يكون بالإمكان حمل الفلسطيني على الموافقة الطوعية، على إقامة دولة يهودية ذات أغلبية على أرضه... الفلسطينيون العرب لن يوافقوا طالما بقي عندهم أمل بالتخلص منا.. إنهم يرفضون التخلص من هذا الأمل مقابل الخبز والزبدة والكلمات المعسولة، لأنهم ليسوا رعاعاً. ولكنهم شعب حي. ولأنهم شعب حي، لن يتخلوا عن هذا الحلم إلا من خلال الجدار الحديدي.. وقتها فقط، سيتخلون عن قادتهم المتطرفين الذين يرددون (أبدا). وتنتقل القيادة إلى جماعات معتدلة، ستتقدم لنا باقتراحات بأن كلينا يجب أن نتفق على تنازلات مشتركة. وبعدها يمكن أن نتوقع منهم مناقشة مسائل عملية مثل ضمانات بعدم تشريد العرب أو حقوق متساوية للمواطنين العرب، أو الكرامة الوطنية العربية."[174]

2- مركزية الأمن في الخطاب الاستعماري الإحلالي الصهيوني/ الإسرائيلي

يشكل الأمن أو العقيدة العسكرية، بالضرورة، محور الخطاب الاستعماري الصهيوني، الذي أنتجت من خلاله الحركة الصهيونية العالمية "حقيقتها المتخَيّله" بإقامة "الدولة اليهودية" على أرض فلسطين، ذلك أن الاستعمار، بشكله التقليدي، هو حدث عنيف يقوم على القتل وسلب الآخرين حقوقهم وأرضهم وحريتهم، والقدرة على الهيمنة بالقوة والسلطة سواء كانت مادية (المال والسلاح) أو ثقافية متصَورّه عن المستعمَر. وفي حالة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، من البديهي، بل والمنطقي أن يتحول أمن المستعمِر إلى هاجس دائم تقوم وفقه كافة الإستراتيجيات والخطابات والخطط، لضمان استمرارية وجوده وسيطرته على الأرض التي استولى عليها بالقوة، ولن يتمكن من الاحتفاظ بها إلا بالقوة، ومن خلال إقصاء الآخر (المستعمَر) الذي لم يتمكن من طرده (بقي في الجزء الفلسطيني المحتل عام 1948، 150 ألفا فقط من أصل نحو مليون حسب توثيقات مصادر متعددة، من بينها ما ورد في كتاب التطهير العرقي في فلسطين لإيلان بابيه) الذي وحسب الأسس التي قامت عليها الحركة الصهيونية (كما سنبين

[174] Jabotinsky ,"The Iron Wall"

لاحقا في هذا البحث)، مجرد الاعتراف به، يشكل تهديدا وجوديا وينفي الخطاب (الرواية) الصهيونية المختلَقَة، القائمة على أن ذات أرض المستعمَر، هي أرض المستعمِر نفسه، وعليه "لا مفر من طرد أو إخضاع" أصحاب الأرض الأصليين، "فالصراع صراع بقاء إما نحن وإما هم" حسبما قاله أحد أهم مؤسسي الحركة الصهيونية جابوتنسكي. أصبحت فلسطين، إذا، في الخطاب الصهيوني، "بلدا يحتله غرباء، ويجب استرداده منهم. والغرباء هنا تعني كل من لم يكن يهوديا وعاش في فلسطين منذ الحقبة الرومانية،"[175] كما يقول المؤرخ إيلان بابيه.

والخطاب (الرواية) الصهيونية ذاتها، قائمة أيضا على ميثية (Meth) يهودية–صهيونية، مفادها أن العالم مقسم إلى قسمين "اليهود/ شعب الله المختار" و"الأغيار/ الغرباء"[176] وأن هؤلاء الأخيرين لن يتوقفوا عن اضطهاد "شعب الله المختار" تحت شعار "اللاسامية،" ولذلك، على "الشعب اليهودي التائه" أن "يدافع عن نفسه في أرض تعود له." ومن هذا المنطلق، أقامت الجامعة العبرية التي أقامها المستعمرون الصهاينة في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، قسمين للتاريخ، عام 1936، "بخلاف النموذج الأكاديمي الغربي الذي ارتكزت عليه". الأول سمي "قسم تاريخ شعب إسرائيل وسوسيولوجيا اليهود"، فيما سمي الثاني "قسم التاريخ". أي تاريخ لليهود وتاريخ للأغيار."[177] وفي هذا، ما يدلل على أن الصهيونية، لطالما رأت في خطابها ما يتجاوز الاستعمار التقليدي، وضَمنته بعدا "تاريخيا". وفي اللاسامية، كتب مؤسس الحركة الصهيونية العالمية ثيودور هرتسل في "الدولة اليهودية" عام 1886، "إنني أتفهم اللاسامية، هذه الحركة المعقدة جدا من نواح عدة، وأتطلع إلى هذه الحركة كيهودي دون كراهية أو خوف، ويبدو لي أنني أستطيع رؤية ما في اللاسامية من سخرية فظة وحسد، معيشة منحطة وأحكاما مسبقة وعداء دينيا، وفي نفس الوقت فإنني أرى فيها الدفاع الذاتي"[178] وتسلح الخطاب الصهيوني الاستعماري بمنطوقات "الضحية" التي من

---

[175] بابيه، *التطهير العرقي في فلسطين*، 17.

[176] المرجع السابق، 17.

[177] ساند، *اختراع الشعب اليهودي*، 48.

[178] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 4.

"حقها" الدفاع عن نفسها في وجه المعتدي. أي أن الدولة الاستعمارية الاستيطانية في حالة "دفاع عن النفس" دائمة، و"إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم."[179]

والأمن في الحالة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية، يتضمن نكران الحقوق التاريخية والوطنية للشعب المستعمَر (إقصاء ومنع الخطاب المضاد)، ممثلا أولا وقبل شيء بنكران المسؤولية التاريخية لهذا الاستعمار عن نكبة الشعب الذي استعمره وطرده من بلاده. وفي هذه الحالة يعتبر حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وقراهم "تهديدا وجوديا" للدولة الاستعمارية، لأنه ينقض الحقيقة/ المعرفة المتخيَّلَة التي فرضها بالقوة والسلطة. ويعني، ثانيا، استدامة سياسة الإقصاء ونفي الآخر (المستعمَر)، والهيّمنة والسيطرة عليه (أي المستعمَر) من خلال شيطنته ووصفه بالإرهابي والمخرب، في حال مقاومته لهذا الاستعمار، أي تهديد وجوده. ويعني، ثالثا، أن ممارسة الخطاب الاستعماري الاستيطاني (الإحلالي)، لا يتأتى، حكما، إلا من خلال "مؤسسة عسكرية– أمنية"، تأسست بالفعل قبل إقامة دولة الاستعمار على أرض فلسطين، حيث تم "تكوين مجتمع عسكري مبني على مهاجرين"[180] (مستعمرين جلهم جاء من خارج فلسطين– الباحثة).

ولهذا نجد أن الحركة الصهيونية أقامت دولة استعمارية، من منظور أمني بحت، طاول كافة مكوناتها المفترضة، "سلطة وأرضا وشعبا"، وأن "الحفاظ" على مكونات هذه "الدولة" يتطلب دوما ممارسة خطابها الأمني المفصل أعلاه، يتم تعديله وتشكيله وفقا للمتغيرات حول هذا الكيان الاستعماري، دون التزحزح عن مفاصل هذا الخطاب الأساسية. فالهدف كان وما زال، كما سنفصل تاليا، "تحويل إسرائيل إلى قلعة حربية بكافة مراجعها الحياتية، أي مؤسسات الحكم والخدمة والتنظيم والتعليم والرفاه، طبقا لما تقتضيه الحالة الذهنية الجمعية التي تعرف بـ"الإثوس" Ethos العسكري والأمني."[181]

---

[179] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 248.

[180] المرجع السابق، 219.

[181] المرجع السابق ، 13.

2-1 في ممارسة الخطاب الأمني الصهيوني منذ عام 1948

اعتمدت الحركة الصهيونية منذ موجات الاستعمار الأولى لفلسطين (1904- 1914)، على "الأمن" لإقامة نمط "المستعمرة الاستيطانية النقية،"[182] حيث ارتبط تأسيس العصابات العسكرية الصهيونية بالاستيطان، بل إن "المؤسسات السياسية الصهيونية كانت عبارة عن "أذرع تمكين ومساعدة للمؤسسة العسكرية الأمنية الصهيونية في تطبيق مشروعها الاقتلاعي للسكان الأصليين،"[183] لحماية الأرض "التي تم إنقاذها من الغرباء (يشوعات هاداما/ خلاص الأرض) وإعداد "جيش الشعب" استعدادا لساعة الحسم وإقامة إسرائيل، كما قال بن غوريون وقبله هرتسل."[184]

وارتبط الخطاب الصهيوني، الخاص بإقامة "الدولة اليهودية" أساسا "لتوفير الأمن للمضطهدين اليهود من خلال تشكيل أغلبية بالقوة. كتب هرتسل في "الدولة اليهودية":

> الأمن للمضطهدين اليهود، لا يتأتى، إلا إذا أصبحوا هم الأغلبية في هذا القطر أو ذاك، فالأغلبية تقرر من هم الغرباء "ذلك أن هذه مسألة القوة، شأنها شأن أي أمر ينشأ في العلاقات بين الأمم. وفي عالمنا كعالم اليوم، وكما سيكون عليه إلى ما لا نهاية، تأتي القوة قبل الحق... في الوقت الذي أريد فيه بناء جديدا في مكان قديم، يجب أن أقوم بالهدم أولا ثم البناء[185]

وكانت البنية الأساسية "لجيش الشعب" هذا، ممثلة بعصابات "الهاغانا" (وتعني الدفاع) فيما سمي بـ "الفيلق اليهودي" حيث فتح جابوتنسكي قنوات اتصال مع البريطانيين، لإقناعهم بتشكيل "الفيلق اليهودي" ضمن صفوف الجيش البريطاني أواخر الحرب العالمية الأولى، بعد صدور "وعد بلفور" لتأمين الحصول على أفضل وأحدث الأسلحة وعمليات التدريب العسكري على يد قادة عسكريين لدولة استعمارية أخرى.[186]

---

[182] يفتاحئيل، *الاثنوقراطية: سياسات الارض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*، 21.

[183] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 13.

[184] المرجع السابق، 30.

[185] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 4-12.

[186] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 26.

ومنذ البدايات، حرصت العصابات العسكرية الصهيونية المشكلة، على انتقاء مفردات تصف عملها وأداءها بما يتطابق ويتناغم مع مفردات وتعابير الخطاب الصهيوني الاستعماري. فالتشكيلات العسكرية هي "للدفاع والحماية" وأفعال عناصرها من قتل وسلب ونهب، واستيلاء على الأرض وإرهاب السكان الأصليين من الوصول إلى حقولهم ومزارعهم[187] ليست سوى محاولات من "الضحية" (المستعمِر) الذي يتعرض للاعتداءات من السكان "الطارئين والفلاحين المستأجرين."

ويؤرخ أرنون سافير، عالم الجغرافيا الصهيوني، بأن "التخطيط اليهودي القومي تحول في الثلاثينيات من القرن العشرين إلى تخطيط قائم على أسس أمنية بوجه أساسي بعد الثورة الفلسطينية (1936 و1939) (أي مقاومة السكان الأصليين لعملية الاستعمار) حيث "يجب حماية المستوطنات من خلال خلق تسلسلات استيطانية يهودية متواصلة وليس نقاطا منفردة – مشروع السور والبرج– حوماه ومغدال: خلق تسلسلات استيطانية وتعبئتها من المطلة شمالا باتجاه غور بيسان مرورا بمرج ابن عامر حتى حيفا وصولا إلى الجنوب" بينما أمر بن غوريون " ببناء سور من البلدات."[188]

وكانت المستوطنات التي أقيمت على "الحدود" مع "سوريا ولبنان خصوصا، إضافة إلى ما يسمى خط الهدنة الفاصل بين شطري فلسطين (1948 و1967)، تقطنها "الشبيبة الطلائعية المحاربة" أو بؤر "ناحال" بالعبرية، الذين أُوكلت لهم مهمات عسكرية قتالية، ولم تعتبر خرقا لاتفاق الهدنة لانها كانت تبدو من الخارج وكأنها وحدات زراعية.[189]

وكان الاسم الذي اختاره زعماء الحركة الصهيونية فور الاستيلاء على فلسطين عام 1948، لهذه التشكيلات والعصابات العسكرية بعد صهرها في جسم واحد هو "جيش الهاغانا" أي "جيش الدفاع."

يقول رئيس الأركان العامة للجيش، آنذاك، يعقوب دوري، فور تحديد الاسم "لم يهمني الاسم (الهاغاناة) بقدر ما همني صفة وصورة الجيش بكونه دفاعيا، وليس كبقية الجيوش إنما للدفاع عن إسرائيل لأن ليس له مهام احتلال او توسع."[190] بينما أصدر

---

[187] بابيه، *التطهير العرقي في فلسطين*، 254.

[188] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة*، 25.

[189] المرجع السابق، 281.

[190] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 121.

أول رئيس وزراء (دافيد بن غوريون) أمرا عسكرا يقضي بأن يقوم ضباط هذا الجيش الجديد بتغيير أسمائهم الأصلية (الفرنسية، والبريطانية، والروسية ... الخ) إلى أسماء "عبرية توراتية"[191] وهذا يعزز الميثية الدينية في الخطاب الصهيوني. واستخدمت هذه العصابات عناوين وأسماء "توراتية" لاعتداءاتها على الفلسطينيين، فأطلق على الاعتداءات والهجمات المسلحة التي استهدفت تفريغ حيفا من سكانها في أوائل 1948 اسم "بيعور حميتيس" أي "حرق الخمير" وهو أحد طقوس عيد الفصح اليهودي، حيث يتم تطهير أواني الطبخ بمياه ساخنة.[192]

ويوثق منصور ونحاس في كتابهما "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية" لنحو ثلاثين من الاعتداءات والهجمات التي نفذها "الجيش" التي صنفت جميعها على أنها "عمليات انتقامية"، لتجسيد دور الضحية، وتثبيت "صورة جيش الدفاع". ونذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر: الاعتداء على مخيم البريج في عام 1953، التي نفذها أرييل شارون (1928– 2014) في إطار الوحدة 101، ادعت في وقتها أن المستوطنين قاموا بها "للدفاع عن مستوطناتهم وقتل فيها 43 فلسطينيا من بينهم سبع نساء وخمسة أطفال، وعملية طرد العزازمة من عوجا الحفير، وقادها شارون أيضا في نفس العام، حيث دمر وحرق كل المنازل. وكذلك مجزرة قبية حيث قتل 69 فلسطينيا ونسفت منازل المواطنين، وعملية "غضب الإله أو غضب الرب/ ضد منظمة أيلول الاسود، حيث نفذت باسمها سلسلة من الاغتيالات لقادة المنظمة الذين اتهمتهم بالوقوف وراء عملية ميونيخ في العام 1972. وتواصلت هذه الاعتيالات الى العام 1978. وفي عملية "الليطاني" عام 1978، قام الجيش باحتلال أقسام كبيرة من جنوب لبنان، وشرد 300 الف لاجئ فلسطين مرة أخرى، لإبعادهم عن الحدود، عملية الرجل الخشبية عام 1985، حيث قصفت الطائرات الحربية مواقع لقوات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، بعد إخراجها من لبنان لعام 1982، وقتل فيها 75 فلسطينيا، وعملية "الجدار الواقي" عام 2002، وقادها في حينه، أرييل شارون أيضا، وأعاد من خلالها، احتلال المدن الفلسطينية التي نقلت إدارتها للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو، وعمليتي

---

[191] انظر نسخة من القرار في قسم الملاحق ملحق رقم (7) المصدر منصور ونحاس ، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، 2009، 173.

[192] المرجع السابق، 11.

"طريق الاصرار"، و"أيام التوبة،" ضد مطلقي الصواريخ العشرين من نيسان 2014، و"إحضار البواكير" و"الرصاص المصبوب" في العام 2011.[193]

تتمحور العقيدة الأمنية للخطاب الاستعماري الصهيوني، على مبدأي "الحدود الأمنة" ممثلا بـ"العمق الإستراتيجي" الذي يترجم جزءا من "الخطاب الصهيوني الصامت"[194] أي التوسع في الاحتلال والسيطرة على الأرض، والحروب "الاستباقية" والاعتداءات الردعية،[195] لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، وتفريغ فلسطين ممن تبقى فيها.[196]

يقول بن غوريون في 4 كانون الأول 1948:

> إن الانتصارات العسكرية الاخيرة هي إحدى المقدمات لأهداف إسرائيل البعيدة. فعلى الشعب أن يكتل قواه للوصول إلى تلك الأهداف. وإن ما ستقرره هيئة الأمم المتحدة في الأيام القادمة هو قليل مما ينتظره الشعب اليهودي مدة آلاف السنين. استعدوا للوصول إلى الهدف النهائي في بناء الدولة اليهودية، وجلب يهود العالم أجمع. وتحقيق البنود الواردة في التوراة.[197]

استهدف الاستعمار الصهيوني، كل أرض فلسطين (من البحر إلى النهر) لتحقيق المبدأ الأول في الوصول إلى "حدود أمنه". فالاعتداءات والهجمات الصهيونية لم تتوقف في إطار "توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947، حيث على سبيل المثال، لا الحصر، استهدفت الاعتداءات التي شنتها العصابات العسكرية الصهيونية، بقيادة اسحق رابين (فرقة غولاني)، أحد أبرز القادة العسكريين في حينه، "احتلال جنين وتطهيرها من سكانها، فيما حمل اعتداء آخر استهدف احتلال رام الله

---

[193] المرجع السابق، 218-228.

[194] McMahon, Post Oslo Peace Initiative, 28.

[195] Ibid, 11.

[196] بعد أربعة عشر عاما من التوقيع على اتفاقات أوسلو، أكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني على هامش مؤتمر أنابوليس (الولايات المتحدة في نوفمبر 2007) ان "عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل مسألة مبدأ لا يمكن المساومة فيها." انظر صحيفة الحياة 2007/11/24.

[197] خطاب دافيد بن غوريون 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 80، (خريف 2009)، 103.

ومنطقة اللطرون تحت عنوان "حملة داني" وبقيادة رابين نفسه أيضا، في 1948/7/9، أي بعد إعلان "الهدنة"[198]. وما لم يتمكن الاستعمار الصهيوني من تحقيقه لمبدأ الحدود الأمنة، والعمق الإستراتيجي، وفره استكمال احتلال فلسطين عام 1967.

وما نفذته قوات الاستعمار من عمليات "تطهير"[199] عرقي، (سبق وفصلنا فيها سابقا في البحث، خصوصا خطة "داليت" التي نفذتها العصابات العسكرية الصهيونية بحق 531 قرية وبلدة)، رافقته إقامة مستعمرات، على أساس فصل وهيمنة عرقية على نمط "المستعمرة النقية"[200] استهدفت محو الوجود العربي، ونورد هنا ما قاله رئيس أركان الجيش في حينه موشيه دايان خلال محاضرة له في معهد "التخنيون (بحيفا) في العام 1969:

> لقد حلّت قرى يهوديّة مكان قرى عربيّة. ليس في مقدوركم أن تعرفوا اليوم حتّى أسماء تلك القرى العربيّة. وأنا لاألومكم، فكتب الجغرافيا لم يعد لها وجود؛ بل إنّ القرى العربيّة ذاتها لم يعد لها وجود. لقد حلّت نهلال مكان معلول، وجبعات مكان جبع، وسريد مكان خنيفس، وآفار يهواشوع مكان تلّ الشمام . ليس هناك مكان مبني واحد في هذهالبلاد لم يكن من قبل مسكونًا بالعرب."[201]

ويحوي "نمط المستعمرة النقية" للاستيطان الاستعماري الاستيطاني، ثلاث طبقات إثنية رئيسة: المجموعة المؤسسة المتميزة، والمستعمرون اللاحقون من ذوي الخلفيات الثقافية المتباينة، والسكان الأصليون المجردون من ممتلكاتهم، لتمكين "المجموعة المتميزة" من إقامة الدولة وفق رؤيتها وتقيم مؤسسات هيمنتها، ويتم دمج

---

[198] منصور ، ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 27.

[199] سبق أن تناولنا في البحث عددا من المصطلحات التي تعود إلى الخطاب الاستعماري وتعني في دلالاتها معانٍ إيجابية، لكنها تستخدم الآن للتدليل على معنى سلبي. على سبيل المثال "تطهير" تعني النقاء والنظافة، ويستخدم المصطلح للتدليل على عمليات "إبادة" وليس "تطهير". ولكننا في هذا البحث نورد هذه المصطلحات المعممة، رغم التحفظات المذكورة.

[200] يفتاحئيل، *الاثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*، 147.

[201] هنيدة غانم، *النكبة*، مدى الكرمل، العدد الثالث، (أيار 2009)، 41. والنص بالعبرية الموقع بالعبرية:
http://www.nakbainhebrew.org/images/unit2_app2+3.pdf

الجماعة الثانية (اليهود الشرقيين– الباحثة) فيما يتم الحفاظ على عزل السكان الأصليين.[202]

يشير يوسف جبارين في كتابه "التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة"، إلى أن جهاز المؤسسة الأمنية شكل منذ البدايات المخطط الرئيس والمسيطِر على التخطيط الحيزي المدني، الذي "بدأ بشكل غير رسمي منذ تأسيس مؤتمر الصهيونية الأول في بازل سنة 1897، بهدف تنفيذ إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة والأمن، حيث كانت بداية التركيز في التطوير المديني (الاستثمار في الأموال التي جلبها المستعمرون لزراعة وصناعة وتشييد الأبنية)، على الاستيطان في المدن وفي المناطق القريبة من بوابات الدخول إلى البلاد، موانئ – تل ابيب وحيفا."[203] ويتأثر تخطيط الهيمنة، حسب جبارين، بالسياسات الإثنية والقوة، حيث أن أنواع التخطيط على اختلافها تتأثر بالقوة، لكن بالنسبة لتخطيط الهيمنة، فالقوة هي أساسه واعتماده،" وأحيانا تستعمل التدابير العسكرية من أجل تحقيق إنجازاته المحدودة لمجموعته (أي المجموعة الإثنية).[204]

ويوثق جبارين كيف أن النظام التخطيطي للدولة المستعمِرة (إسرائيل) "عمل كآلة "جهنمية" لاستكمال ما حدث عام 1948 وعام 1967 من انتصارات عسكرية، لإحكام السيطرة على الأرض ومنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة، ومحو حدود "الهدنة"[205] وذلك تحت سيطرة وتخطيط الجهاز العسكري الذي يمكن اعتباره "دولة تخطيط فوق صلاحيات الدولة المدنية"[206] ويسيطر الجيش "بشكل مباشر أو غير مباشر على نحو 80% من الأراضي في حوزة إسرائيل، حيث المسألة الجيو– تخطيطية الأمنية في إسرائيل، تعتبر البلاد حلبة أمنية تشكل الجغرافيا وفق هذا المنظور عاملا مؤثرا على الأمن لجهة حجمها وشكلها وبنيتها الطوبوغرافية، ومواردها الطبيعية ومعطيات الكيان الفيزية، مثل الديمغرافيا (أي وجود الشعب الفلسطيني/ السكان الأصليين– الباحثة).[207]

---

[202] المرجع السابق، 21.

[203] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة*، 298.

[204] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل*، 10.

[205] المرجع السابق، 296.

[206] المرجع السابق، 297.

[207] المرجع السابق، 17.

2-2- الخطاب الاستعماري الصهيوني قبل اتفاقات أوسلو

تدلل المقاربة الأمنية في كافة الخطابات والمشاريع والخطط والتصورات والبرامج "الحكومية" للمستعمِر الصهيوني/ الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة (كانون أول/ ديسمبر 1987-1993) للأوضاع التي نشأت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، (وهي الأراضي التي ظن الجانب الفلسطيني أنها مطروحة على مائدة المفاوضات في اتفاقات أوسلو لتصبح أراضي الدولة الفلسطينية)، على اتساق يصل إلى حل التطابق، ونصوص هذه الاتفاقات، خصوصا تلك المتعلقة بـ"الشق الأمني" حسب المفهوم الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي، بل إن اتفاقات أوسلو، بما حملت في نصوصها، حققت ما تجاوز هذا الخطاب، في بعض أجزائه، بعكس ما أرادت منها القيادة الفلسطينية، ولو على جزء من الوطن، كما سيتم التوضيح لاحقا في هذه الدراسة، هذا دون إغفال أنّ هذه الاتفاقيات مؤقتة- انتقالية.

وقبل ذلك، سنعرض، تاريخيا تلخيصا، للخطاب الصهيوني/ الإسرائيلي ما قبل اندلاع الانتفاضة، والخطط الصهيونية التي أعدت للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، للإفادة لاحقا في التغيرات التي طرأت على الخطاب الصهيوني/ الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية الاولى، عام 1987، (انتفاضة أطفال الحجارة كما دخلت في القاموس السياسي) التي كشفت، للرأي العام العالمي الوجه الإسرائيلي، كقوة (دولة) استعمارية، (تستعمر جزء من فلسطين، وليس كلها)، وهزت صورته "الحضارية" التي حاول تسويقها وفرَضَها، على مدى عقود من الزمن. وحاولت إسرائيل التعاطي مع هذه الانتفاضة كسابقاتها من أفعال المقاومة ضد الاحتلال، حيث صرَّح وزير الجيش الإسرائيلي في حينه اسحق رابين فور عودته العاجلة من زيارة إلى واشنطن، أمام الكنيست/ البرلمان الإسرائيلي، بلغة الدولة الحضارية القانونية "سنفرض النظام والقانون في المناطق[208]، حتى ولو كان يجب المعاناة لفعل ذلك، سنكسر أيديهم وأرجلهم إن

[208] استخدمت اسرائيل مصطلح "المناطق" للاشارة، حصراً، الى المدن والقرى والتجمعات الكسنية الفلسطينية في الضفة الغربية، مستخدمة في الوقت ذاته مصطلح "يهودا والسامرة" عندما يتم الحديث عن المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية. بعد تولي مناحيم بيغن ومن بعده اسحق شامير رئاسة الحكومة، استبدلت بمصطلح "المناطق المدارة". (الباحثة)

توجب ذلك."[209] كما أشرنا سابقا، غير أن سياسة ما عرف بـ"القبضة الحديدية" لرابين لم تنجح في وقف هذه الانتفاضة.

أجمعت الخطط الصهيونية/ الإسرائيلية لـ"أمن إسرائيل" بعد احتلال 1967 مما تبقى من أرض فلسطين، (الضفة الغربية وقطاع غزة)، على أسس جوهرية، تمثلت في إبقاء سيطرتها العسكرية على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، ونقل المستعمِرين للسكن ضمن مستوطنات يتم بنائها على غرار تلك التي بنيت في أراضي 1948، واعتبار نهر الأردن "حدود إسرائيل الشرقية"، والتخلص من "السكان" وخطرهم الديمغرافي على الدولة اليهودية. غير أن وجود عدد كبير من السكان الأصليين في هذه الأرض، خلق مشكلة لدى المستعمِر، رأى أن حلها يتمحور في خيارين، إما "حل إقليمي" تدخل فيه الأردن شريكا في حكم الفلسطينيين، بينما الأرض تبقى تحت سيطرة الإسرائيلي، أو إدارة ذاتية (حكم ذاتي) للسكان تديره "قيادة مقبولة"[210] مرتبط بدولة الاستعمار ويخضع لسيطرتها. وهذان الخياران اللذان تم التعبير عنهما في وقت مبكر بعد الاحتلال الثاني (وسنفصل أدناه فيهما)، يعكسان في مضمونهما، الرفض القاطع للاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني كشعب أصيل في وطنه وبمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا ومدافعا عن حقوقه الوطنية، وفي مقدمها حق العودة وتقرير المصير والتحرير. وفيما يلي أبرز ملامح هذه الخطط التي وضع عدد منها فور احتلال أراضي 1967، وتحولت في ما بعد إلى "حقائق استعمارية" و "أمر واقع" لا يمكن، في نظر المستعمِر، تفكيكه أو تغييره. وفيما يلي عرض سريع لأبرز هذه المخططات، حيث تقاطعت وتشابهت في كثير منها:

1) الحدود الأمنة لإسرائيل يجب أن تمتد على طول نهر الأردن ومنتصف البحر الميت وصولا إلى حدود الانتداب التي تمر في وادي عربة.[211]

---

[209] *The New York Times*, "Israel Declines to Study Rabin Tie to Beatings", July 12, 1990. http://www.nytimes.com/1990/07/12/world/israel-declines-to-study-rabin-tie-to-beatings.html

[210] McMahon , "Post-Oslo Peace Initiatives and The Discourse of Palestinian-Israeli Realtions," 65.

[211] طرح ذلك فيما يسمى "مشروع ألون" في العام 1967، وضمنه أيضا رئيس أركان الجيش في حينه، موشيه ديان، في مشروع حمل اسمه عام 1968. انظر: اسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، *الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة...بعد الانتفاضة* (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990)، 14.

2) "من أجل انشاء جهاز دفاعي صلب من جهة، ولتأمين اكتمال الدولة الصهيونية إستراتيجيا من جهة أخرى، على إسرائيل أن تضم إلى الدولة المناطق التالية كجزء لا يتجزأ من سيادتها" كما جاء في مشروع ألون (1967)، قطاعا بعرض يتراوح بين 10–15 كيلومتر على امتداد غور الأردن، من غور بيسان حتى شمال البحر الميت، مع احتواء الحد الأدنى من السكان العرب، وضم قطاع بعرض كيلومترات عدة من شمال القدس حتى البحر الميت، إضافة لصحراء وادي عربة على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر والنقب.
3) تكثيف الاستيطان ونقل أكبر عدد ممكن من المستعمِرين إلى الأراضي المحتلة عام 1967 (خصوصا القدس)، ترجمة لخطاب وزير الجيش في حينه موشيه ديان الذي قال "دون المستوطنات تصبح القوات الإسرائيلية جيشا أجنبيا يحكم شعبيا أجنبيا"، وإقامة معسكرات ثابتة للجيش الإسرائيلي وفق "الاحتياجات الأمنية."[212]
4) إقامة "حكم ذاتي إداري" مرتبطاً بمجالات الصحة والتعليم، للتخلص من السكان بحيث يكون مرتبطا بإسرائيل أو الأردن.

وطرحت مسألة إقامة "حكم ذاتي فلسطيني أول مرة في المشروع الذي أطلقه بن غوريون بعد أيام من حرب 1967، وتواصلت في المشاريع الأمنية للحكومات الإسرائيلية المتلاحقة. وكان أول من بدأ التطبيق العملي لفكرة الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي "للسكان" التي أطلقها بن غوريون، وزير الجيش الإسرائيلي في حينه شمعون بيرس، خلال زيارة له إلى بيت جالا في الضفة الغربية 1975/10/22، حيث قال: "الظروف نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكما ذاتيا.. إن الفراغ السياسي الذي طرأ في الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (أي اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني) ينبغي أن تملؤه إدارة ذاتية وحكم ذاتي."[213]وحاولت اسرائيل خلق قيادة فلسطينية تقوم بهذه المهمة، بعد رفض الفلسطينيين فكرة "الحكم الذاتي" التي طرحت في مفاوضات كامب ديفيد1 مع مصر في العام 1979. وحلت المجالس البلدية المنتخبة المؤيدة لمنظمة التحرير

---

[212] حسن أيوب، *اتفاقات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993–2003)* (رام الله: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، 2008)، 3.

[213] عبد الرحمن والزرو، *الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة*، 16.

الفلسطينية، وعينت بدلا منهم مخاتير ورؤساء عشائر وعائلات، فيما سمي "روابط القرى"، وكان من أولى مطالب القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية في بيانها الثاني حل هذه الروابط.

5) الاستيلاء على "أراضي الدولة وأملاك الغائبين" حسب تصنيفات العهد العثماني والانتداب البريطاني والحكم الأردني، والتخطيط "القومي الاثنوقراطي المهيمن"[214] في تكرار لما تم عمله في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948.
6) القدس "عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية" وخطوطها الدفاعية الأمامية حزام من المستوطنات.
7) إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة، في الضفة الغربية.

ومع تكثيف إقامة المستوطنات اليهودية، وصعود حزب "ليكود" بقيادة مناحيم بيغن عام 1977، برزت "عقبة"[215] السكان الأصليين أمام مخططات ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حدود دولة الاستعمار (إسرائيل) كما نادى الحزب قبل فوزه بالانتخابات. وخلافا لما "نجحت" فيه من التخلص من هذه "العقبة" إلى حد بعيد، عام 1948، عبر التهجير والاقتلاع والتطهير العرقي لأكثر من 531 مدينة وبلدة فلسطينية[216] لم يتمكن الاستعمار من "تغييب" وجود السكان الأصليين في هذا الجزء من فلسطين، بل وشكلوا عقبة أمام الخطاب الصهيوني الاستعماري في شأن "دولة يهودية ديمقراطية" إذا ما تم ضمهم بصفتهم "مواطنين" إلى الدولة الاستعمارية ما يفقدها "هويتها كأغلبية يهودية"، حيث لم تنفع سياسة الجسور المفتوحة، أمال المستعمِر في أن يغادر الفلسطيني بلده وأن لا يرجع إليها.

فكان أن اقترح بيغن، بعد انتخابه، أمام "الكنيست" في 1977/12/28 "تشكيل حكم ذاتي إداري للسكان العرب" على أساس المبادئ التالية:

1- إلغاء الحكم العسكري في "يهودا والسامرة" (المسمى التوراتي للجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة غرب نهر الأردن عام 1967) وغزة.

---

[214] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة*، 63.

[215] يفتاحئيل، *الاثنوقراطية: سياسات الارض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*، 35.

[216] بابيه، *التطهير العرقي في فلسطين*، 148.

2- إقامة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في المناطق بواسطة المقيمين فيها. (تم إنشاء روابط القرى التي تم ذكرها سابقا في عهد بيغن في هذا الاطار).
3- ينتخب السكان مجلسا إداريا يتألف من 11 عضوا بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة وتكون مدة ولاية المجلس الإداري أربع سنوات، ومقر المجلس في بيت لحم.
4- يتولى المجلس الإداري تصريف أعمال الدوائر التالية: التعليم، الشؤون الدينية، المالية، المواصلات، البناء، الإسكان، والتجارة والصناعة والسياحة والزراعة، والصحة وتأهيل اللاجئين، والإدارة القضائية، والإشراف على شرطة محلية، ويصدر المجلس الإداري الأنظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر.
5- يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في المناطق إلى السلطات الإسرائيلية.
6- تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والأردن والمجلس الإداري لتحديد أنظمة الهجرة للمناطق وتحدد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج المناطق بالهجرة بمقدار معقول إليها، وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع.
7- تعطى سكان المناطق حرية الاختيار بين الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية، وتمنح الجنسية الإسرائيلية للمقيمين في المناطق وفقا لقانون التجنس في إسرائيل (طبعا قانون التجنس في إسرائيل، لا يسمح بإعطاء الجنسية لغير اليهودي أو ذلك الذي ولد من أم يهودية أو اعتنق اليهودية، أو الذي "هاجر إلى إسرائيل" بهدف الإقامة).
8- تتمسك إسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على "المناطق"[217]، وإدراكا منها لوجود مطالب أخرى، فإنها تقترح – من أجل الاتفاق والسلام- بقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.[218]

وبعد عام ونصف العام من طرح هذا "المشروع" الذي رفضه الفلسطينيون،[219] زاد بيغن على بنوده تفصيلا استعدادا للاتفاق مع مصر في إطار مباحثات "كامب ديفيد"

[217] "المناطق" وهي ترجمة لمصطلح "شتاخيم" بالعبرية والذي استخدمته اسرائيل للإشارة الى الضفة الغربية وقطاع غزة، تجنبا لأي تعريف ورفضا لتعريفها على أنها "مناطق محتلة".
[218] عبد الرحمن والزرو، *الفكر السياسي الإسرائيلي*، 179-181.
[219] صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*، 94.

التي أفضت إلى عقد "معاهدة صلح" مع مصر. ومن أبرز هذه التوضيحات فيما يتعلق بالأمن:

- تتولى أجهزة الأمن الإسرائيلية المسؤولية عن الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب والنشاط الهدام وأعمال العنف. وتقرر أن تكون للأمن العام صلاحية كاملة بشأن اتخاذ القرارات بعمليات الاعتقال والتفتيش وحرية الدخول إلى المؤسسات المحلية، وعلى الشرطة المحلية أن تسلم المعتقلين لديها إذا طلب منها ذلك، وشرطة إسرائيل هي التي تحدد عتاد وأسلحة أفراد الشرطة المحلية (كما سنرى لاحقا، نصت البروتوكلات الأمنية في اتفاقات أوسلو على نفس "الترتيبات").
- تنسحب قوات الجيش الإسرائيلي وتتمركز من جديد في مناطق محددة في أقاليم الحكم الذاتي. سيتم الاحتفاظ بشبكة التحصينات ومستودعات الطوارئ لمواجهة احتمال الحرب، وسيستمر الجيش بالتدريب في المناطق. ولهذا الغرض، تغلق 640 الف دونم لأغراض الرماية والتدريبات العادية (فكرة الكانتونات المقطعة في الضفة كانت حاضرة في ذهن بيغن قبل شامير، الذي ترأس الحكومة الإسرائيلية وزير جيشه اسحق رابين، في فترة الانتفاضة).
- تكون الدولة الإسرائيلية مسؤولة عن تخطيط المياه بالتشاور مع المجلس الإداري (تماما كما نصت اتفاقات أوسلو حول المياه).
- يمكن لمواطني إسرائيل امتلاك الأراضي في أقاليم الحكم الذاتي، أما سكان "يهودا والسامرة" وغزة فباستطاعتهم امتلاك الأراضي في "إسرائيل" فقط بعد حصولهم على الجنسية الإسرائيلية.[220]
- تكون أراضي الدولة والأراضي الصخرية في يد إسرائيل. لغرض السيطرة الأمنية وإمكانية التحرك على الحدود، وسيتم تعبيد أكثر من عشر طرق طويلة في يهودا والسامره وطريق أخرى في غزة، إضافة إلى الطرق الالتفافية. (تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو، تم شق عشرات "الطرق الالتفافية" لتطويق المدن

---

[220] شكلت الأهداف الإسرائيلية في طرد الفلسطينيين من أرضهم من تحت مسميات عدة مثل "الابعاد السياسي" كما حدث لقادة الشعب الفلسطيني في الأعوام 1970-1973 بشكل مكثف وتواصلها بعد ذلك، أو اعتبار المقدسيين (سكان القدس) مجرد "مقيمين في دولة إسرائيل وجعلتهم يحتفظون بجواز السفر الاردني شرطا لتمكينهم من السفر والعودة إلى فلسطين، أو عبر سياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي...الخ. غير ان هذا الجزء من الخطاب الاستعماري المتمثل بطرد الفلسطينيين من أرضهم، بقي في اطار "الخطاب الصامت" أي الذي تتم ممارسته دون الاعلان عنه، لتناقضه مع الخطاب "الحضاري والانساني والديمقراطي" المعلن إسرائيليا.

الفلسطينية من جهة وعزلها عن الريف الفلسطيني في الضفة، والوصل بين المستوطنات المقامة في الضفة مع أراضي 1948، من جهة أخرى).

- بعد سنوات الحكم الذاتي الخمس، ستطالب "إسرائيل" بحقها في إحلال سيادتها على أراضي "يهودا والسامرة" وغزة" . و(في هذا الإطار، نص اتفاق إعلان المبادئ" على أن الفترة الانتقالية لهذا الاتفاق لا تتعدى الخمس سنوات، يجري بعدها "التفاوض" على "قضايا الحل النهائي".)
- لن تسمح "إسرائيل" أبدا بإقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة لأنها تشكل خطرا على وجودها وأمنها.[221]

ويمكن تلخيص الخطاب الأمني الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي فيما يخص أراضي 1967 في الأرض والبشر، بالنقاط التالية:

1- وجود "وطن" للشعب الفلسطيني يشكل تهديداً على أمن إسرائيل، بالتالي "لا للدولة الفلسطينية".
2- الضفة الغربية وقطاع غزة "أرض إسرائيل الكبرى/ ايرتس يسرائيل" و"يهودا والسامرة" جزء أصيل من هذه الأرض.
3- حدود "إسرائيل الشرقية الأمنة" نهر الأردن.
4- الفلسطينيون يشكلون خطراً على هوية الدولة اليهودية الخالصة والحل المتاح (بينما بقي حل التهجير وما عرف بالتراتسفير/ الترحيل[222] في أدبيات الأحزاب الصهيونية موجوداً) هو "منح سكان المناطق المدارة" حكما اداريا ذاتيا تابعا لإسرائيل أو الأردن (الخيار الأردني)."
5- لا وجود للشعب الفلسطيني(وهذا الجزء لا يفصح عنه في الخطاب المعلن، ولكن يتم التحايل من خلال الاشارة اليهم فقط كـ "سكان"، ولا وجود للاحتلال، بل لـ"سكان" يشكلون تهديدا مستمرا للدولة اليهودية ويجب السيطرة عليهم والتحكم بهم، لمنعهم من الاعتداء على الإسرائيليين "أصحاب الأرض).

---

[221] عبد الرحمن والزرو، *الفكر السياسي الإسرائيلي*، 182.

وجاءت الممارسة العملية لهذا الخطاب، بتكثيف إقامة وتأسيس المستوطنات الاستعمارية في الفترة (1977–1984)، في معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 "ما شكل البداية العملية والجدية لخلق مجتمعين على (هذا الجزء) أحدهما مجتمع "الأسياد" (المستوطنون بما يتمتعون من إمكانيات وموارد ومكانة قانونية متميزة)، والآخر مجتمع "العبيد" الذي يتعرض للسلب والتجريد من الحقوق والأرض"[223] وحسب الوثائق الاستعمارية الصهيونية/ الإسرائيلية، تم التخطيط لنقل مليون مستعمِر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بحلول عام 1986، غير أن هذا العدد لم يتجاوز الـ 250 ألف مستعمر تم نقلهم للإقامة في 164 مستوطنة في القدس والضفة والقطاع.[224]

[223] أيوب، *اتفاقات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني*، 4.

[224] المرجع السابق، 4.

3. الخطاب الرسمي الفلسطيني

يرصد هذا الفصل من الدراسة، مكونات وأسس الخطاب الرسمي/الوطني الفلسطيني، إنطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني، الوثيقة الأساس، والإطار الأكثر وضوحاً لخطاب الهوية الوطنية الفلسطينية المتشكلة بعد إعلان الثورة الفلسطينية وتشكل منظمة التحرير الفلسطينية، بما يشمل التعريف الفلسطيني لطبيعة القضية الفلسطينية، وأطراف الصراع فيها، وسبل حل هذا الصراع. ثم يتابع، تدرجا تاريخيا في رصد هذا الخطاب، بما يتعلق بذلك، وصولاً الى سنوات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية (إنتفاضة أطفال الحجارة) ديسمبر/كانون الأول 1987–1992، ويرتكز هذا الرصد فيها الى الخطابات/الكلمات التي القاها الرئيس الراحل ياسر عرفات بصفته القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ورئيش اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3–1. الخطاب الوطني التاريخي الفلسطيني

> نحن ممثلو الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس (آب 1922)، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب، على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا، وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة. وسوف لا نقبل بإقامة وطن قومي يهودي أو هجرة يهودية.[225]
>
> قَسَم المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس الذي عقد في نابلس.

تضمّن الميثاق الوطني الوطني الفلسطيني ببنوده الـ 33، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في القاهرة في تموز 1968،[226] أي بعد استكمال الاستعمار الصهيوني لعملية احتلال فلسطين، الوثيقة الأساس، والإطار الأكثر وضوحاً

---

[225] حوراني، *الفكر السياسي الفلسطيني*، 12.

[226] تجدر الاشارة الى انه تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية و "الميثاق القومي" الفلسطيني الذي تم تغييره لاحقا الى "الميثاق الوطني الفلسطيني"، في أيار 1964، بزعامة أحمد الشقيري. وحضر المؤتمر الفلسطيني الأول الملك حسين بن طلال، بعد أن قبل الشقيري بشروطه. وكان الشرط الأهم هو ما ورد علي لسان الشقيري في كلمته الافتتاحية، بناء على طلب من الملك "إن الوحدة هي الطريق الى تحرير فلسطين، ومن معاني هذه الوحدة ان انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس، لا يعني سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية، ولكننا نهدف الى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية". أنظر: حوراني، 31.

لخطاب الهوية الوطنية الفلسطينية المتشكلة، بعد إعلان "الثورة الفلسطينية" وتَشَكل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وهو خطاب مرتكز إلى "الحقوق وحقائق التاريخ".

وحددت مواد الميثاق (1– 9)، مكونات الهوية الفلسطينية، والوحدة الترابية (الأرض)، والشعب، والانتماء الثقافي والقومي، وما يهدد وجودها (الغزو الصهيوني/ الاحتلال الصهيوني) حيث "التناقض الأساس بين الاستعمار والصهيونية من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية"، وأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً... الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه. والوحدة الترابية (الأرض) لفلسطين "بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة واحدة لا تتجزأ،" و"الشخصية الفلسطينية، صفة أصيلة لا تزول، وتنتقل من الآباء والأبناء... والاحتلال الصهيوني، وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به، لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما."[227]

وعرّف الميثاق، الحركة الصهيونية بأنها:

> حركة سياسية، مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية، تعصبية في تكوينها، عدوانية في توسعها، استيطانية في أهدافها، وفاشية ونازية في وسائلها. وإسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية، وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. (المادة 22 من الميثاق).

وخصص الميثاق مادتين منفصلتين من مواده، (المادة 19 والمادة 20)، للتأكيد أولاً على "بطلان" التقسيم الذي جرى عام 1947، وقيام إسرائيل، فشدد على "بطلانه من أساسه مهما طال عليه الزمن، لمغايرته إرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في

---

[227] انظر الميثاق الوطني الفلسطيني المواد 1–9، في قسم الملاحق.ملحق رقم (8) وللاضطلاع على المواد الملغاة ، وعددها 12، و"المعدلة" وعددها 16 بتصويت من المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر 1998 ، تماشيا مع تفاهمات واي ريفير" انظر مؤسسة ياسر عرفات
http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=35

وطنه". وثانيا، على "بطلان تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما" لأن اليهودية "دين وليست قومية ذات وجود مستقل... واليهود ليسوا شعباً واحداً وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها."

نستنتج مما سبق، أن مرتكزات الخطاب الوطني الفلسطيني، كما تضمنته نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي على أساسه تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي:

1) اعتبار الصراع مع الاستعمار الصهيوني صراعاً يستهدف وجود الشعب الفلسطيني الأصيل، والخطاب الصهيوني يحاول نفيه من خلال حركة توسعية استيطانية (الحركة الصهيونية) تسعى إلى إحلال مستعمرين بدلا منه في أرضه.
2) الصراع بين الشعب الفلسطيني والأمة العربية وحركات التحرر العالمية من جهة، وبين الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة بالامبريالية العالمية من جهة أخرى، يهدد السلام في المنطقة العربية والعالم.
3) لا قومية في أرض فلسطين، بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، إلا القومية الفلسطينية العربية، واليهودية ليست قومية، واليهود ليسوا شعباً. فاليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين، حتى بدء الغزو الصهيوني، هم فلسطينيون.
4) الحرب الشعبية المسلحة، والكفاح المسلح، هما الوسيلة الوحيدة لتحرير الوطن الفلسطيني من حركة عدوانية توسعية إقصائية وإلغائية وعنصرية. وتحرير فلسطين عمل دفاعي شرعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس.
5) تحرير الوطن الفلسطيني والعودة إليه وممارسة الشعب الفلسطيني حقه بتقرير مصيره هي أهداف الكفاح المسلح.

صاغ المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الخامسة، في شباط 1969، "خطة عمل"[228] تتضمن ثلاثة محاور رئيسة لعمل منظمة التحرير الفلسطينية، تتلخص في التالي: التصدي بحزم، لكافة الحلول السلمية والاستسلامية، **ورفض كافة الاتفاقات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه، بما**

[228] حوراني، *الفكر السياسي الفلسطيني*، 158.

في ذلك قرارات الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242، والتصدي بحزم لكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف إنشاء كيان فلسطيني زائف يهمين عليه الاستعمار الصهيوني[229] ...، والتوجه إلى الشعب العربي لإدراك أن الغزو الصهيوني لأرض فلسطين، كان ولا يزال، بداية لاحتلال الوطن العربي.[230]

أبقى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في حزيران 1974، على نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني دون تعديل أو تغيير، بصفته "الدستور الفلسطيني،" مع تبنيه "برنامجاً مرحليا" لتحرير فلسطين، حثت عليه، وسعت اليه، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، كبرى المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير.[231] وتم إقرار البرنامج المرحلي ذي النقاط العشر، الذي نص على "إقامة السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة"[232] على "كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها."[233]

ويمكن اعتبار مخرجات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي تم فيها إقرار برنامج "حركة فتح" التي ستشكل في ما بعد "حزب السلطة" في ظل السلطة الفلسطينية الناشئة بموجب اتفاقات أوسلو، بداية للتغيير الذي طرأ على الخطاب الفلسطيني الرسمي، إذ كان "الثابت والمعلن" في هذا الخطاب، رفض مفهوم إقامة سلطة "تحت سيطرة الاستعمار الصهيوني" كما ورد سابقا في "خطة العمل" التي أوكل المجلس الوطني الفلسطيني فيها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، "العمل بحزم" لمنع تحقيقها.

لم تحدث قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر تغييرا في الخطاب الرسمي الفلسطيني، لجهة نظرته للصهيونية، كحركة استعمارية عنصرية، ولا لتحرير الأرض (فلسطين من البحر الى النهر)، ولا حق العودة للاجئين

---

[229] التشديد من الباحثة

[230] المرجع السابق، 158.

[231] المرجع السابق، 194.

[232] يوثق يزيد صايغ في "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة" أنه تم وضع هذا الوصف للسلطة الوطنية المستقلة المقاتلة، للتأكيد على استمرارية الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين (انظر 929–930 من الكتاب).

[233] حوراني، *الفكر السياسي الفلسطيني*، 209.

الفلسطينيين،[234] كما تشير المفردات والمفاهيم والمصطلحات التي استخدمها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهايات عام 1974، والتي اعترفت في نهاية دورتها لذلك العام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني بناء على ورد في خطاب عرفات. ولكن الخطاب في الوقت ذاته، تمايز عن نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني، من خلال اضافته، الى جانب النضال المسلح "النضال السياسي والدبلوماسي، مكملا معززا لنضالنا المسلح"[235] للوصول الى ذات الأهداف (أي تحرير الأرض، والقضاء على الصهيونية، وحق العودة)، والقبول بوجود "كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين...) مطالبا في الوقت ذاته وقف عمليات تهجير اليهود من أوطانهم في العالم الى فلسطين) إننا نقدم لكم أكرم دعوة أن نعيش معا في إطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية."[236]

3-2. في تحليل نص خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة

فلسطين (الأرض)

أسهب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 1974، في شرح ثلاثة مضامين رئيسة لجوهر الصراع الفلسطيني- الصهيوني من وجهة نظر الشعب المستعمَر. في القسم الأول من الخطاب، شدد، من خلال التكرار، على ان الصهيونية تستند الى "ايديولوجيا استعمارية استيطانية عنصرية رجعية" وان "جذر المشكلة الفلسطينية وأساسها ليس خلافا دينياً أو قومياً، بين دينيين او قوميتين وليس نزاعا على حدود بين دول متجاورة ، إنها قضية شعب أغتصب وطنه وشرد من أرضه لتعيش غالبيته في المنافي والخيام" وان "الكيان الصهيوني وبدعم من دول الاستعمار والإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية أن يتحايل على هيئة الأمم لقبلوه في عضويتها ومن ثم على شطب

---

[234] خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للامم المتحدة في 1974/11/13. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

[235] المرجع السابق.

[236] المرجع السابق

قضية فلسطين من جدول اعمالها، وتضليل الرأي العام العالمي بتصوير المشكلة كمشكلة لاجئين"[237] ووصف عرفات المستعمِر بـ"العدو". ووصف توصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين "تقسيم أرض الوطن الواحد، وحين رفضنا ذلك القرار فلأننا مثل أم الطفل الحقيقية التي رفضت أن يقسم سليمان طفلها حين نازعته عليها إمرأة أخرى". وركز عرفات في جل كلمته على اللد والرملة والجليل.. و"اغتصاب 524 قرية ومدينة عربية دمروا منها 385 مدينة وقرية تدميرا كاملا محاها من الوجود.. وأقاموا مستوطناتهم ومستعمراتهم فوق الانقاض."

النضال المسلح والمقاومة

في القِسم الثاني من الخطاب، تحدث عرفات عن:

من ينعتون ثورتنا بالارهاب كي يضللوا الرأي العام العالمي عن رؤية الحقائق، من رؤية وجهنا الذي يمثل جانب العدل والدفاع عن النفس، ووجههم الذي يمثل جانب الظلم والإرهاب... إن الجانب الذي يقف فيه حامل السلاح هو الذي يميز بين الثائر والإرهابي، فمن يقف الى جانب قضية عادلة ومن يقاتل من أجل وطنه واستقلاله ضد الغزو والاحتلال والاستعمار، لا يمكن ان تنطبق عليه بأي شكل من الأشكال صفة إرهابي.

وأضاف

عندما ثبت لشعبنا عجز النضال السياسي وحده عن استعادة شبر أرض من وطنه، لجأ شعبنا الى الثورة الفلسطينية... وواجه شعبنا ببسالة ارهابا اسرائيليا لا يتخيله بشر ليثنيه عن طريق النضال.. لقد قدم شعبنا في السنوات العشر الاخيرة من نضاله الآف الشهداء وأضعافهم من الجرحى والمشوهين والأسرى من أجل ألا يفنى أو يذوب ومن أجل انتزاع حقه في تقرير مصيره على وطنه وفي عودته الى ترابه.

أما القِسم الاخير من الخطاب، فتحدث فيه عرفات واصفا نفسه بـ"الثائر من أجل الحرية" عن هدف الثورة قائلا:

---

[237] المرجع السابق.

الثورة هي صناعة تحقيق الأحلام والامال، فلنعمل معا على تحقيق الحلم في أن أعود مع شعبي من منفانى ... إنني كرئيس منظمة التحرير الفلسطينية **وكقائد للثورة الفلسطينية** أتوجه اليكم أن تقفوا مع نضال شعبنا من أجل تطبيق حقه في تقرير مصيره، هذا الحق الذي كرسه ميثاق منظمتكم وأقرته جمعيتكم الموقرة.. أتوجه اليكم أن تمكنوا شعبنا من العودة من منفاه الاجباري، الذي دُفع اليه تحت حراب البنادق وبالعسف والظلم، ليعيش في وطنه وتحت ظلال اشجاره حرا سيدا متمتعا بكافة حقوقه القومية..(خاتما:) الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين.".

وتلخيصا لهذا الخطاب، اعاد عرفات التاكيد على أن الصراع "ليس نزاعا على حدود بين دول متجاورة" بل "قضية شعب أغتصب وطنه" وأن قرار تقسيم فلسطين هو "تقسيم للوطن الواحد" وأن "إسرائيل، وبدعم من الدول الاستعمارية تحايلت على الأمم المتحدة لقبول عضويتها فيها"، وفي هذا رفض لـ"شرعية وجود اسرائيل" لأنها مبنية على باطل، وان الولايات المتحدة جزء من الامبريالية. وأخيران ان المقاومة الفلسطينية ليست إرهاب، بل الاستعمار هو الإرهاب".

يشير صايغ في كتابه "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة" (2002)، إلى أن الكفاح المسلح شكل جزءاً مفصلياً هاماً في "خطاب التحرير الفلسطيني، لدوره في تأكيد الهوية الفلسطينية والحشد والتجميع، لمجتمع مشتت ومجزأ الأوصال ومقطع"[238] ويورد صايغ في السياق نفسه ما أكده خليل الوزير، أحد أبرز قادة منظمة التحرير الفلسطينية:

الفلسطينيون أخذوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم شعب ثوري يحارب من أجل تقرير مصيره وتحرير أرضه، وليس كلاجئين عاجزين. الكفاح المسلح عملية مركزية شاملة متعددة الجوانب، تتجسد في محصلتها أوجه الشعب الفلسطيني وأنشطته كافة، سواء أكانت اجتماعية أم ثقافية، أم عسكرية أم سياسية. على هذا النحو نفهم الكفاح المسلح، وعلى هذا النحو سرنا لإعادة بناء شعبنا وإبراز هويته

[238] صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*، 930.

الوطنيـة مـن أجـل تحقيـق أهدافـه فـي العـودة وتحريـر الأرض. نفهمـه كعمليـة متكاملة ذات أبعاد ثلاثة: تنظيم، وإنتاج، وقتال.[239]

أما صلاح خلف، وهو من مؤسسي الثورة الفلسطينية، فاعتبر أن "منطق الثورة هو الذي حملنا إلى منصة الأمم المتحدة، وهو الذي فرضنا كمراقب[240] يتمتع باعتراف أكثر من 120 دولة."[241]

عمل الاستعمار الصهيوني بالوسائل كافة، في مقدمها القوة العسكرية الشاملة، على إلغاء هذا الخطاب الوطني الفلسطيني، وكان الهدف، إقصاء منظمة التحرير الفلسطينية بخطابها الثوري هذا، بالتوازي مع تكريس الوجود الاستعماري/ الاستيطاني الإسرائيلي على أراضي 1967 لضمان أمن إسرائيل بحدودها الشرقية "نهر الاردن"، والتعامل مع السكان الأصليين كخطر أمني "يهدد وجود الدولة اليهودية". وكانت ممارسة الخطاب الصهيوني تأخذ منحىً حربياً عسكرياً عدوانياً خالصاً، ممثلاً تارة بـ"حروب استباقية" خارج فلسطين، أو "عمليات انتقامية"[242] ضد ما يذكّر العالم، صباح مساء، بحقيقة إقامة هذه الدولة على أنقاض شعب آخر، جُلّه أصبح في المنافي ومخيمات اللجوء، في الفضاء الترابي المحيط بـ "الدولة" المستجدة في قلب العالم العربي، وعنوانه منظمة التحرير الفلسطينية (1965) التي رفعت الكفاح المسلح أسلوباً وحيداً لتحرير فلسطين "كل فلسطين"[243] وعودة اللاجئين الذي اقتلعوا من أرضهم وبيوتهم نتيجة عملية "تطهير عرقي" اعترف بها وكشف وثائقها وخططها من يعرفون بـ "المؤرخين الجدد" في دولة الاستعمار، ومن أبرزهم إيلان بابيه في كتابه التطهير العرقي في فلسطين.[244]

---

[239] المرجع السابق، 931.

[240] اعترفت الأمم المتحدة في العام 1974 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وأقرت تمثيله بصفة "مراقب".

[241] صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*، 930.

[242] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*، 128.

[243] انظر وثيقة الميثاق الوطني الفلسطيني في قسم الملاحق (8).

[244] بابيه، *التطهير العرقي*، 97-138.

وشّن الاستعمار، منطلقاً من أرض هؤلاء اللاجئين، هجمات متواصلة، قصفاً بالمدفعية والطائرات الحربية، على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيث استقر مقر منظمة التحرير الفلسطينية بفدائييها ومقاتليها، مع مئات الآلاف من اللاجئين العزل الذين تركزوا في المناطق الأكثر قرباً من حدود فلسطين الشمالية (جنوب لبنان). اجتاح الجيش المستعمِر الجنوب اللبناني عام 1978 في ما عرف بـ "عملية الليطاني" واحتل أجزاء من لبنان بعد ثلاثة أيام من وقوع العملية التي قادتها دلال المغربي في الحادي عشر من آذار، من نفس العام، وقتل فيها 37 اسرائيليا.[245] وتضمنت الأهداف المعلنة اسرائيليا، "منع المخربين والإرهابيين من شن هجمات على "المواطنين الإسرائيليين،"[246]

أي إقصاء وإضعاف الدور الأساس الذي قامت من أجله منظمة التحرير الفلسطينية (وفقاً لنصوص الميثاق الوطني الفلسطيني) ممثلاً بمتلازمة "التحرير والعودة،" وبعبارات أخرى، إنهاء الاستعمار الصهيوني/ الإسرائيلي لفلسطين، وبالمفهوم الاستعماري، القضاء على التهديد الأمني لوجود "إسرائيل"، بعد أن حققت "اعتراف وقبول" أكبر دولة عربية، من خلال اتفاق السلام الذي أبرمته مع مصر عام 1979. وفي اليوم الذي حطت طائرة الرئيس المصري أنور السادات مطار اللد في 1977/11/19، ظل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يردد "اليوم ضاعت فلسطين"[247]

وبقي المستعمَر المتمرد[248] رافضا للواقع الذي يحاول المستعمِر فرضه، كما تُظهِر المفردات والمصطلحات والمفاهيم التي وردت في كلمة القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عرفات بعد "عملية الليطاني" وتوقيع "اتفاقية كامب ديفيد للسلام" بين مصر وإسرائيل التي سنرصدها أدناه.

---

[245] "العدوان على لبنان عام 1978 "عملية الليطاني،" *مركز المعلومات الوطني الفلسطيني*، أنظر: (http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102)

[246] المرجع السابق.

[247] أحمد عبد الرحمن، مقابلة مع الباحثة، رام الله، بتاريخ 2014/1/22.

[248] ممّي، *بورتريه المستعمر*، 160.

3-3. رسالة ياسر عرفات في الذكرى 14 لانطلاقة الثورة (1979/1/1)

في الذكرى الرابعة عشر لإنطلاقة الثورة الفلسطينية والتي جاءت بعد الاجتياح العسكري الاسرائيلي لجنوب لبنان (معركة الليطاني التي أشرنا اليها سابقا)، وبعد "زيارة" السادات الى القدس، وجه عرفات رسالة الى "الأخوة رفاق الدرب والشعب الصامد المثابر والأبطال في خنادق الثورة"[249] عن "مؤامرة فرض العدو شروط الاستسلام على شعبنا.. وخططه وأطماعه التوسعية الإمبريالية الصهيونية الهمجية" حيث "اتخذ ثوارنا الابطال قرارهم الثوري الحاسم بالصمود (في وجه الاجتياح العسكري الاسرائيلي لجنوب لبنان) وبقيت الثورة خفاقا علمها قويا وجودها ثابتا جنانها باعتبارها **الحقيقة الثابتة الأصيلة.**"[250] كما تحدث عرفات في الرسالة ذاتها عن مواجهة "شعبنا العظيم في الأرض المحتلة ظلام مؤامرة كامب ديفيد **ومؤامرة الحكم الذاتي**"[251] وأتبع ذلك "التصعيد العسكري والمستمر والمتفجر لعمله النضالي **وكفاحه المسلح... طبقا لخطة مدروسة وتخطيط ثوري**"[252]

ولم تخلو معظم فقرات الرسالة وجملها من مفردات "ثورة" و"العنفوان الثوري" و"ديمومة الثورة العارمة" و"الأصالة الثورية" و"مشاعل الثورة في فوهات البنادق". قبل ان يختم في الثلث الأخير من الرسالة، بالرفض القاطع لمعاهدة السلام الاسرائيلية-المصرية وما تضمنته من تحول في العلاقات بين المستعمِر والمستعمر، قائلا:

> لا بد أن نطلق صيحتنا لكي يسمعها العالم أجمع، وبالذات الأحصنة الخشبية التي تجر عربة كامب ديفيد، والتي أطلقها باسم شعبنا وثواره... أنه لا سلام ولا أمن ولا حل ولا استقرار في هذه المنطقة بالقفز عن جوهر المشكلة الأساس فيها، بالقفز عن **حقوق شعبنا الفلسطيني الوطنية الثابتة** بما فيها **حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني ...يجب ان يرسخ في أذهانهم، ان كانت تستجيب أو تصيغ السمع، ان هذه المخططات**

---

[249] رسالة ياسر عرفات في الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية.: عام الجمر والنار." مؤسسة ياسر عرفات.

[250] المرجع السابق.

[251] كان عرفات يشير الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي تمخضت عنها مباحثات "كامب ديفيد" تحت رعاية أميركية في العام 1978، حيث تضمنت هذه المعاهدة اقامة "حكم ذاتي" للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

[252] رسالة عرفات "عام الجمر والنار"

للتصفية والسيطرة والهيمنة وسحق الاوطان واستعباد الشعوب على مائدة كامب ديفيد او بلير هاوس لن تمر الا على اجساد المناضلين الشرفاء.[253]

ومهر عرفات رسالته، كما العادة في خطاباته بهذه المناسبة، بـ"وإنها لثورة حتى النصر (ثلاث مرات)– أخوكم أبو عمار." [254]

وهنا يمكن تلخيص الرسائل التي أراد عرفات توصيلها والتاكيد عليها من خلال هذا الخطاب، بأن المفاوضات مع العدو مؤامرة، وأن الاتفاقات تعبر عن "شروط الاستسلام" الحكم الذاتي، للفلسطينيين في الضفة والقطاع "مؤامرة"، وان "الثورة هي الحقيقة الثابتة الأصيلة" التي تعبر عن جوهر الصراع والقضية، والإلتزام بنهج المقاومة والكفاح المسلح.

في عام 1982، نُفذت المرحلة الأخيرة من خطة الاقصاء والتهميش لدور منظمة التحرير، فيما عرف اسرائيليا "حرب سلامة الجليل"[255] (فصلت الدراسة في السابق كيف يتلاعب الخطاب الصهيوني بالاسماء لكي لا تأخذ معناها المعجمي المباشر، بالحرب هنا من أجل "سلامة الجليل" اي أن اسرائيل تدافع عن نفسها والجليل أرض اسرائيلية) ومعها لب القضية الفلسطينية ممثلاً بملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرّوا من وطنهم، وباحتلال معظم الأراضي اللبنانية بدءاً بالجنوب وصولا إلى العاصمة بيروت، ثم ترحيل كوادر وقادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وترك العزل من السلاح من أطفال ونساء وشيوخ في المخيمات، "فريسة" سهلة. في هذه المرحلة، تمت ممارسة تصور مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل لكيفية التخلص من "الوحوش" عبر "جمعهم في مكان واحد، وإلقاء بعض القنابل بينهم،"[256] فنفذت مذابح في مخيم صبرا وشاتيلا على شاكلة المذابح التي نفذت في الفترة (1947–1948). تم ذلك، فقط، بعد أن فرض الاستعمار نفسه "دولة جارة" تعقد مع أكبر دولة عربية، هي جمهورية مصر العربية "معاهدة سلام،" تضمنت سياسات "تطبيع" و"كسر الحاجز النفسي،" كما وصفه

---

[253] المرجع السابق.

[254] المرجع السابق. التشديد من الباحثة.

[255] منصور ونحاس، *المؤسسة العسكرية*، 201.

[256] هرتسل، *الدولة اليهودية*، 22.

في حينه الرئيس المصري أنور السادات، وإسرائيل/ الصهيونية ليست عدوا ناهيك عن كونها واقع استعماري إحلالي.

ولكننا لم نزل نجد في خطاب (أبو عمار) بعد خروج قوات الثورة من لبنان، في الذكرى الثامنة عشر لإنطلاقة الثورة الفلسطينية في 1983/1/1، تماثلا مع الخطاب الوطني الفلسطيني في شأن طبيعة الصراع وأدوات النضال والأهداف، حيث لا زال المستعمَر متمرداً على الواقع المُشَكَل.

3-4. خطاب (أبو عمار) في الذكرى الثامنة عشر لانطلاقة الثورة الفلسطينية

كتب (أبو عمار) في الذكرى الثامنة عشر لانطلاقة الثورة الفلسطينية رسالته مخاطبا "أخوتي **الأبطال صنّاع الملاحم**، يا أهلنا داخل وخارج أرضنا المحتلة، يا جماهيرنا العربية الصادقة"[257] متحدثاً عن "المؤامرات والدسائس الساقطة لسحق الثورة نضالاً مسلحاً وموقفاً سياسيا"، من خلال أسلحة "البنتاغون (وزارة الدفاع الاميركية) بيد هؤلاء القتلة المجرمين ورئيس العصابة الإجرامية قاتل الاطفال والنساء شارون (وزير الحرب الاسرائيلي في حينه) وسيده الإرهابي بيغن (رئيس الوزراء الاسرائيلي في حينه)" متحدثا عن "حربنا الوطنية... على درب التحرير على درب فلسطين على طريق الجلجة في القدس الحبيب." مضيفا ان الأحداث ونتائجها "أثبتت طهر التوجه الثوري"، حيث "خرج الفرسان الصناديد من بيروت مرفوعي الرؤوس والرايات، بنادقهم في أيديهم لا يحملون من متاع الدنيا إلا حقيبة الجندي المقدام والشريف...يرتحلون من هذا الموقع الى الموقع النضالي الجديد،" وان "المسيرة مستمرة والبندقية مرفوعة والأيدي على الزناد قوية... وأن هذا الرحيل، ليس هجرة رابعة او خامسة، ولكنه بناء لقواعد جديدة للثورة". ويستعيد تعريف الصراع في المنطقة "الصراع الحضاري ضد الوحش الصهيوني-الأميركي" ويسجل الاداة التي يراها مناسبة لتحرير فلسطين "ان هذه الأمة العربية لا تنقصها المال ولا ينقصها السلاح ولا ينقصها الرجال، ولا تنقصها التوازنات الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، ينقصها شيء واحد، ينقصها القرار السياسي بالقتال بالقتال بالقتال ... بهذا صمدت بيروت، وبهذا سنحرر أرضنا المحتلة وقدسنا الشريف."

---

[257] رسالة عرفات "عام الجمر والنار". التشديد من الباحثة.

ويعيد (أبو عمار) ذات الجملة التي قالها قبل اربعة أعوام لإحياء نفس الذكرى "وليكن واضحا وضوحا كاملا ودقيقا ان لا حل ولا سلام ولا استقرار في هذه المنطقة بالقفز على حقوق الامة العربية وقضيتها المركزية قضية شعب فلسطين وحقوقه، بما فيه حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كرست حربنا الوطنية شرعيتها العربية والدولية." ويضيف:

> أن العرب الباحثين عن السلام لن يجدوه إلا عبر القوة والإرادة العربية الواحدة الموحدة. فالسلام العادل هو سلام الأقوياء وليس سلام الضعفاء والركع، فسلام الضعفاء هو الاستسلام، وما أُخذ بالقوة لا يُستَرَدُ إلا بالقوة، وان هذه الفئة المجاهدة في الثورة الفلسطينية في داخل أرضنا المحتلة وخارجها، وهذا التلاحم بين أطفال الآر بي جي في عين الحلوة والرشيدية، وأطفال ثورة الحجارة... ستظل تقاوم وتقاتل الاستسلام ومنطق الركوع والانهزام ودعاة الاستسلام(...) وإنها لثورة حتى النصر. اخوكم أبو عمار[258]

ومرة أخرى، تبرز المقاومة والبندقية، دربا "لتحرير الأرض" حيث "ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة، ولا زال العدو "إرهابيا"، والسلام هو "السلام العادل" وليس الإستسلام لشروط ومعادلة العدو للصراع.

شُرد الفدائيون والمقاتلون الفلسطينيون الذي أُبعدوا من لبنان بين دول المغرب العربي واليمن والصومال والسودان، وأنهى الغزو الإسرائيلي للبنان وجلاء منظمة التحرير عن بيروت في آب/ أغسطس 1982 "الكفاح المسلح الفلسطيني إنهاءً فعلياً"[259]. واستقرت القيادة الفلسطينية في تونس، من دون مقاتلين، أو تماس جغرافي مع الفضاء الترابي الفلسطيني، وتخلت الدول العربية عن "التزاماتها العسكرية

---

[258] رسالة ياسر عرفات في الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية.

[259] صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*، 955.

والمالية"[260] وفي ظل متغيرات إقليمية ودولية وداخلية، من بينها "النزف الذي عانت منه قوات فتح في المنفى حيث طلب مئات المقاتلين اللجوء السياسي إلى الدول الاسكندنافية وغيرها من الدول الأوروبية عوضاً عن الانتقال إلى معسكرات في جنوب ليبيا"[261] بات هدف "التحرير الكامل غير قابل للتحقيق."[262] ولربما، "تقمص المستعمَر (النخبة السياسية الرسمية في هذه الحالة) الصورة المرسومة له والمفروضة عليه، وقتيا على الأقل... وهذا الإذعان، ليس ناتجاً عن تمشٍ أيديلوجي، صرف بل هو من صنع الاستعمار."[263] بحسب تعبير ممّي. أي أن الفلسطيني تَقَبّل استبعاد التحرير الكامل للأرض في تلك المرحلة ليس لحدوث تغير في فكره وعقيدته، بل بفعل قوة الاستعمار وما فرضه من خلال تلك القوة.

وتخَيّل المستعمِر الإسرائيلي، الذي كرس وجوده الاستيطاني الاستعماري العسكري، أنه حقق "المتخيّل الصهيوني" على الأرض، بعد أن "قضى على منظمة التحرير" وحاول خلق "قيادة مقبولة" بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بـ "روابط القرى[264]"، بعد أن استبدل الحكم العسكري بجهاز "إدارة مدنية" وحلّ المجالس البلدية المنتخبة والمؤيدة للمنظمة. ويكفي الإشارة إلى الفلسطينيين بمفردة "سكان المناطق،"[265] والدأب على استخدام "يهودا والسامرة" في الإشارة إلى الضفة الغربية، و"أورشليم" العاصمة الأبدية "للشعب اليهودي"، ليظهر أمام العالم "الغربي المتحضر" الذي ينتمي إليه، بأن لا وجود لاحتلال أو شعب يقاومه ويحاول طرده. بل إن مشاهد "قوافل" العمال/ العبيد المغبرة والمتعبة وجوههم والرثة ملابسهم، وهم يعودون إلى مساكنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ساعات طويلة من العمل المسخّر لإعمار

---

[260] المرجع السابق، 925.

[261] المرجع السابق، 911.

[262] المرجع السابق، 514.

[263] ممّي، *بورتريه المستعمر*، 165.

[264] "واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة". مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني 2004/4/1. (http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4189)

[265] لا تزال كافة الوثائق والادبيات الإسرائيلية (انظر على سبيل المثال موقع الكنيست او تصريحات المسؤولين الإسرائيليين او الاعلام الإسرائيلي) تشير إلى الجزء المحتل من فلسطين عام 1967 بتعبير "يهودا والسامرة/ جوديا وساميريا" وهي أسماء الممالك اليهودية حسب الميثة اليهودية، فيما يشار إلى السكان الاصليين على انهم "سكان مناطق" لتفادي تعبير "احتلال" في المحافل الدولية. ولاحقا يشار إلى هؤلاء بانهم سكان مناطق السلطة الفلسطينية. ونحسب ان هذا التعبير جزء من الخطاب الاستعماري الذي لا "يرى" في السكان الأصليين شعبا بل سكان طارئين او عابرين، كما دللنا في فصل سابق.

دولة المستعمِر، في المصانع والمزارع (التي كانت تخصهم وأصبحت مملوكة للمستعمِر) وورشات بناء المستعمرات (فوق أرضهم المستولى عليها بقوة السلاح والترهيب والتنكيل) وفي جيوبهم بعض الشواكل (عملة المستعمِر) لتوفير الخبز لأطفالهم، الصورة "المثلى" التي رسمها المستعمِر لهذا المستعمَر "القاطن في المناطق/ شتاخيم باللغة العبرية." أما من "يجرؤ" على المقاومة، فهو ضمن فئة "المخربين والإرهابيين" الذين إما يقتلون أو يعتقلون ويقبعون في السجون عشرات السنين، ويتم "نسف" منازل عائلاتهم.

من قلب هذا المشهد، انفجرت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة –مخيم جباليا– حيث قتلت شاحنة عسكرية ثلاثة من العمال الذين وصلوا للتو إلى مشارف المخيم بعد طول عناء من يوم عمل في ليل الثامن من كانون الأول 1987، وسرعان ما امتدت لتشتعل معظم المدن والقرى والمخيمات في الأراضي المحتلة 1948 أيضاً، إضافة الى الضفة والقطاع.

فاجأ الانفجار أو "انتفاضة أطفال الحجارة"، المستعمِر الإسرائيلي الذي ظن أنه روّض الشعب الفلسطيني المستعمَر، بعد أن ظن أنه أجهز على منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها قائدة عملية التحرير والعودة، وكرّس عملية تهويد ما تبقى من أرض فلسطين، و"عرف" كيف يتعاطى مع "سكان المناطق"، فكان الرد سياسة "تكسير العظام" التي أمر بها وزير الجيش اسحق رابين، وأشرنا اليها سابقا، واحتلت مشاهد فيديو التقطت صورا لجنود المستعمِر فوق تلال نابلس وهم يكسرون أرجل وأيدي شبان فلسطينيين، شاشات التلفاز ونشرات الأخبار العالمية (الأوروبية والأميركية خصوصا) في شباط 1988. فاهتزت صورة "المستعمِر المتحضر" أمام مشاهد "جنود المستعمِر الأبيض الأوروبي الملامح" المدجج بالسلاح وهو يصوب بندقيته باتجاه أطفال لا يحملون سوى الحجارة ويشعلون الإطارات، ويرددون الهتافات المطالبة بإنهاء الاحتلال، واختل بذلك الخطاب الاستعماري/ الصهيوني الأحلالي في نظر العالم الغربي[266] الذي

[266] ورد في تقرير للجنة الاميركية لتقصي الحقائق في الانتفاضة ان "الجنود ورجال الامن الاسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة مصابون بحمى العنف على نطاق واسع، ما يطرح اكثر المشاكل الأخلاقية والقانونية حدّة". أنظر: واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني 2004/4/1. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4189)

صوَر الفلسطيني للعالم على أنه إما إرهابي، أو عامل أو لا وجود له على الإطلاق في الدولة اليهودية المتخَيّلة.

وانطلق البيان الأول للانتفاضة باسم "القيادة الوطنية الموحدة/منظمة التحرير الفلسطينية"، ليتبين للمستعمِر، فشله في خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، ولفظ الفلسطينيين لأي قيادة تكون "مقبولة" لدى الاحتلال، من خلال مطالبته بحل "روابط القرى" التي أشرنا لها.

في الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، في الاول من كانون الثاني (يناير) 1988، أي بعد عدة أسابيع من بدء "لانتفاضة الشعبية الفلسطينية، خاطب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الفلسطينيين في كل مكان "شعبنا الفلسطيني المجاهد المكافح... يا أبطالنا الصامدين فوق أرضنا الفلسطينية الحبيبة، يا أحبائنا المرابطين في الضفة الأبية والقطاع الشامخ، وفي المثلث والجليل والنقب(أي الارض الفلسطينية التي أُستعمِرت في العام 1948)، يا أبناء مخيماتنا الزاخرة بالكبرياء والمجد في لبنان وفي كل أماكن الشتات."[267] واستذكر "الذكرى السبعين لوفد بلفور المشؤوم والذكرى الاربعين لقرار التقسيم (الذي أدى الى الاحتلال الاول)، والذكرى العشرين لهزيمة حزيران (الاحتلال الثاني عام 1967)، الذكرى الخامسة لمذابح صبرا وشاتيلا... مرور 800 عام على دحر صلاح الدين الأيوبي لغزوة الفرنجة لبلادنا في حطين، في فلسطين....العالم كله يعرف ان فلسطين هي وطن الشعب الفلسطيني ولا وطن لنا سواه." متحدثا عن الرؤية الفلسطينية لطبيعة الصراع والعدو، "إنجاز النتائج التاريخية الكبرى لنضالنا الوطني في إنتزاع الحرية للوطن وللشعب والحياة والعزة.. هذا الإنجاز هو النتيجة الحتمية للصراع الحضاري مع هذا العدو الفاشي العنصري الصهيوني،" مكررا مصطلحات: الصهيونية "الفاشية والعنصرية الصهيونية"و "العدو الصهيوني"، و"الغزاة". وعند ذكر "إسرائيل" تكون متلازمة مع "العدو الاسرائيلي" او "غلب الدم الفلسطيني السيف الاسرائيلي." وفي الخطاب ذاته، قال: نلتزم بكافة قرارات الشرعية الدولية، ولكن ليفهم الآخرون كذلك، ان الشرعية كلٌ لا يتجزأ، وليس قرار أو قرارين.[268] مشيرا الى "حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الحرة المستقلة." وفي هذا ينتقل

---

[267] كلمة الأخ القائد العام في الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

[268] المرجع السابق.

خطاب المستعمَر من تعرية الاستعمار وتشخيصه، كما يعكس نفسه في الميثاق الوطني الفلسطيني، الى التعاطي مع هذا التشخيص للواقع بوصفه "حقيقة" وجزء من "الشرعية الدولية" يجب التعاطي معها.

وفي أدوات النضال، حضرت بقوة في الخطاب مفردات "الثورة" و"الثوار" و"الأبطال" و"التناغم الثوري بين أبطال الحجارة وأشبال الآر بي، جي لوحدة الدم والمصير"، "إن الفجر آت، شدوا العزم وشددوا الضربات...هذه الثورة انطلقت لتبقى وتنتصر" و"رياح التحرير والتغيير آتية لا ريب فيها، لترفرف أعلام الثورة أعلام فلسطين فوق مآذن القدس وكنائس القدس، فهذه ارادة الجماهير التي لا تقهر." ومدح عرفات وقوف "جماهيرنا البطلة" ضد "مؤامرات التقاسم الوظيفي والإدارة المشتركة والإدارة المدنية،[269] (حيث) وصلت الوقاحة ببعضهم (أي المستعمِرين) ليقول ان سبب الانتفاضة هو الحاجة لتحسين أحوال شعبنا المعيشية. شعبنا لا يباع ولا يشترى." مدخلا "تعديلا" على ما ورد في خطابه في الذكرى، الرابعة عشر والثامنة عشر للانطلاقة "ليعلم هؤلاء الغزاة وأسيادهم ان لا استقرار ولا سلام ولا حل في المنطقة إلا الحل الفلسطيني بالسلام الفلسطيني." ويمهر خطابه باللازمة "وانها لثورة حتى النصر، اخوكم ابو عمار."

3-4. الخطاب الرسمي الفلسطيني في مرحلة الطريق الى أوسلو

من الجزائر، وخلال جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، في الخامس عشر من تشرين الثاني 1988، أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "قيام دولة فلسطين" على الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين"، وبدأت دول العالم تعلن اعترافها "بالدولة الفلسطينية" حتى تجاوز عدد هذه الدول الـ120.[270] وبذلك، قبلت الضحية بجزء من رواية المستعمِر، وليس كلها، وهذا ما لا

---

[269] المقصود بـ"التقاسم الوظيفي" هو تقاسم حكم الفلسطينيين بين الاردن (الحكم المدني) واسرائيل "السيطرة الامنية والعسكرية. أما مصطلح "الإدارة المدنية" فقد بدأن اسرائيل باستخدامه في مسعى لنفي حكمها العسكري (إحتلالها) لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين عام 1967، بعد توقيع "معاهدة السلام" بين اسرائيل ومصر 1979، في محاولة لحكم الفلسطينيين وتسيير أمورهم الحياتية من خلال هذا "الجهاز" المرتبط بجيش الاحتلال.

[270] Hilal, "Narrating Palestine," *Institute for Palestine Studies*, 4 October, 2012.

يقبل به المستعمِر، فهو في الوقت ذاته، يخلخل أسس الخطاب الصهيوني، وذلك الجزء الموجه الى العالم الغربي.

وهنا بدأت المؤسسة الاستعمارية، بخطابها السياسي وماكينتها الإعلامية، بطرح "مشاريع" و"مبادرات" (وهذه من قواعد تشكل الخطاب الصهيوني كما أشار مكماهون) في محاولة لوقف الانتفاضة، وبهدف ترميم صورتها عالمياً، بينما كانت المؤسسة العسكرية تمعن في محاولات قمعها من خلال القتل والاعتقالات وهدم البيوت وفرض أوامر منع التجول والحركة ونصب الحواجز، وفرض عقوبات اقتصادية... مستهدفة الفرد الفلسطيني والكيان الجماعي الفلسطيني على المستوى نفسه.

ودخلت الولايات المتحدة (في اطار دورها في العقد الصامت) لإنقاذ الكيان الاستعماري/ الصهيوني، في خطين متوازيين: فتح قنوات اتصال مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت مهمشة وتم إقصاؤها وإنهاكها (اقتصادياً وسياسياً، بالتالي أيديولوجياً) و"الاعتراف بها" بعد "تحصيل" إقرار علني من "قائد الثورة الفلسطينية" الرئيس ياسر عرفات (أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في جنيف في 1988/12/13)، بعد منع واشنطن دخوله إلى الولايات المتحدة ومشاركته في جلسات الجمعية، "ينبذ فيه الإرهاب" ويعترف "بحق إسرائيل في الوجود،" وأرغِم في اليوم التالي على عقد مؤتمر صحافي اقتصر فيه كلامه على "كلام صريح بنبذ الإرهاب والعنف بكل أشكاله وصوره، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام"[271] مستجيباً لشرط الإدارة الأميركية[272] لفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الخط الثاني، الدعوة إلى عقد "مؤتمر مدريد للسلام" عام 1991، الذي اشترط فيه الكيان المستعمِر تمثيلاً فلسطينياً مشتركاً مع الأردن، ورفضاً مطلقاً لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها "منظمة إرهابية". وبذلك نجحت في خلق

---

[271] مقابلة الباحثة مع أحمد عبد الرحمن، مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله 2014/1/23.

[272] يروي ياسر عبد ربه تفاصيل المؤتمر الصحافي الذي عقد في جنيف في وثائقي قناة تلفزيون الجزيرة لروان الضامن قائلا: أبو عمار حكى بشكل مغمغ ما عجب الاميركان. فقالوا له بتعمل مؤتمر صحافي ثاني يوم بجنيف وهذا كان في 1988/12/4 وبتقول فيه كلام صريح "أنا أعلن باسم منظمة التحرير نبذ الإرهاب. تلعثم أبو عمار بالانجليزي وقال I announce terrorism (أعلن الإرهاب)، فهب الصحافيون وقالوا مش هيك مش هيك. انظر: روان الضامن، "ثمن أوسلو،" الجزء الأول. *الجزيرة* 2013/09/13.
http://www.aljazeera.net/programs/palestineunderthemicroscope/2013/9/5/%D8%AB%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88-%D8%AC1

حالة من "القلق" و"الشك" الذي أراده المستعمِر عبر خطابه "المراوغ"[273] لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من سعي الاستعمار إلى خلق "قيادة بديلة" عنها من الفلسطينيين في الداخل (وإن كانوا جميعا أعضاء، او يقرون بوحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده)، وتحفزها لتكون "شريكاً مباشراً" في المفاوضات مع المستعمِر، الذي وجد في الوفد الفلسطيني المفاوض في مؤتمر مدريد "تصلبا" اتجاه الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي، وإن كان سقفه لا يتجاوز إنهاء الاحتلال، والعودة، وإزالة المستوطنات المقامة على حدود احتلال 1967.[274]

جاء خطاب عرفات في الذكرى الـ24 لانطلاقة الثورة الفلسطينية، في 1/1/ 1989 بعد "إعلان الاستقلال" في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر عام 1988، وبعد خطابه أمام الأمم المتحدة في جنيف في العام ذاته (الذي نبذ فيه الارهاب واعلن فيه الاعتراف باسرائيل والموافقة على قراري مجلس الامن 242 و 338). في هذه المناسبة، قدم التحية لـ"جماهير الانتفاضة الجماهيرية المباركة في فلسطين، وأبناء الثورة الفلسطينية وثوارها وفدائييها المرابطين داخل أرض الوطن وعلى تخومه" مضيفا ان:

> الثورة انطلقت لتعيد الاعتبار للحقائق التاريخية فوق هذه الأرض الطيبة المقدسة بعد ان عاث المعتدون الصهاينة والمستعمرون فساداً وإفساداً في أرضنا محاولين وأد الحقائق والقيم الأخلاقية والإنسانية...هذه الأرض عربية... البطولة الفلسطينية ... والمعجزات والبطولات التي إجترحتها سواعد أبطال الثورة وفدائييها فوق أرض الوطن وجباله وسهوله.. من الجليل الى الضفة الى النقب.. وجدت هذه البطولة الفلسطينية طريقا شقته بدمائها لتقول للعالم: ان فلسطين خالدة

---

[273] المسيري، *تاريخ الفكر الصهيوني: جذوره ومساره وأزمته*، 19.

[274] غسان الخطيب، *السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الاوسط* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014)، 27.

وجودا وشعبا وتاريخا، وان الحقيقة الفلسطينية ليست عابرة ولا طارئة، بل هي التاريخ الحقيقي لهذه الأرض.[275]

ويضيف أن **الثورة**[276] "حولت شعبنا من شعب لاجئ الى شعب ثائر عبر شلال الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة في المسيرة الثورية الفلسطينية." وهنا لا زال الشعب الفلسطيني واحد من الجليل إلى الضفة الى النقب.

ويذكِّر، أيضا، أن "الثورة انطلقت بعد 17 عاما من اغتصاب فلسطين، وتشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ضمن أبشع ظلم تاريخي"، ويضيف أن "المعركة على فلسطين ومن أجلها ليست معركة سهلة بل معركة طويلة النفس بسبب هذا الترابط العضوي بين الوجود الصهيوني في فلسطين وبين المصالح الاستعمارية والامبريالية على المستوى العالمي." فلسطين، في هذا الخطاب، من البحر الى النهر. والصهيونية جزء من الاستعمار الامبريالي العالمي، والثورة انطلقت لتحرير ما تم استعماره من أراضيها في العام 1948. و"لوحة الشرف" في مواجهات الانتفاضة "تقول في كل قرية ومخيم ومدينة وكفر في الوطن الحبيب وتفرض نفسها في الجليل والمثلث والنقب".

وتستهل هذه الجملة الاخيرة، جملا اخرى تتناقض و"الحقائق التاريخية"، التي تحدث عنها أبو عمار في ذات الخطاب. حيث "الوطن الحبيب" يشمل قرى ومدن ومخيمات شهدت الانتفاضة وذكر بالاسم منها 98 قرية ومدينة ومخيم، جميعها في الضفة وغزة، (رغم أن عددا من القرى الفلسطينية في الاراضي المحتلة عام 1948 شاركت في الانتفاضة)، في حين أن الانتفاضة "فرضت نفسها" خارج "الوطن" الجديد. وفي هذا يشير الخطاب الى أن إعلان الولايات المتحدة "بدء الحوار مع منظمة التحرير، بعد القرارات البنّاءة والايجابية **والواقعية**[277]"– في الحدثين آنفا الذكر– "يشكل نقطة تحول هامة في تاريخ القضية الفلسطينية... واعتبر قادة العدو هذا القرار الاميركي يوم حزن في اسرائيل، باعتبارهم أعداء للسلام، ويسعون الى استمرار الاحتلال والعدوان في ظل سياسة اللاحرب واللاسلم." ولم تعد الولايات المتحدة في

---

[275] نص كلمة الأخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بمناسبة الذكرى الـ 24 للانطلاقة. مؤسسة ياسر عرفات.

[276] التشديد من الباحثة.

[277] التشديد من الباحثة

نصوص هذا الخطاب، امبريالية استعمارية. واعلن عن دعمه لـ"قمة الجزائر" العربية، قمة الانتفاضة، "التي حددت استراتيجية العمل العربي في مرحلة الانتفاضة، كما حددت قمة الانتفاضة الهدف السياسي المركزي للأمة العربية، على أنه استعادة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عدوان 1967، وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وفي بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس." وهو بذلك (أي الخطاب) بهذه الصياغة، يتناقض والخطابات السابقة، إلا أنّه يُدخل عبارة "في هذه المرحلة" أي أن ما يأتي بعدها يمكن ان يُفهم بأنه "مرحلي." ولكن لا ذكر للازمة "حق العودة" في هذه العبارة.

ومضمون الحديث عن "تكسر" جميع البدائل التي "حاول العدو الاسرائيلي المحتل على مدى السنوات التي اعقبت إحتلال أرضنا الفلسطينية، على صخرة الصمود الفلسطيني... ورفض الحكم الذاتي بكافة أشكاله وأسقطها، وأقسم أن العهد هو العهد وان القسم هو القسم وان الثورة مستمرة في طريقها حتى يرفرف علمنا الفلسطيني فوق روابي فلسطين وأسوار القدس"، يشكل تاكيدا على ما ورد في الخطابات السابقة لجهة طبيعة الصراع. ويفرد ابو عمار جزءا من كلمته لمخاطبة "أبناء المخيمات التي صنعت الانتصارات وحمت شعلة الثورة ... انتم الذين حافظتم على البندقية الفلسطينية... كل هذا التراكم الثوري ممهدين الطريق لبناء دولة فلسطين المستقلة فوق أرض الوطن دولة الفلسطينيين في كل مكان وكل زمان.. دولة الحرية والحلم الذي صار اليوم بتضحياتكم واقعاً مُعاشاً على مرى حجر." والحديث عن "مؤتمر دولي للسلام" بمشاركة الدول الأعضاء في مجلس الأمن على قدم المساواة مع منظمة التحرير الفلسطينية" يسقط رفضه لقرار "تقسيم" فلسطين على سبيل المثال، الذي لازم خطابات الرئيس الراحل في حديثه عن الصراع.

ثم يضيف "إننا نعلن للعالم اجمع، وليسمعها اعداؤنا ان الطريق الى السلام في فلسطين وفي المنطقة يمر عبر الاعتراف بهذه الحقيقة الفلسطينية، وان لا سلام ولا استقرار ولا أمن في المنطقة إلا بإقرار الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني وطبقا للشرعية الدولية وان لا سلام إلا السلام الفلسطيني." وختم "وإنها لثورة حتى النصر، أخوكم أبو عمار." و"الحقيقة الفلسطينية" كما وردت في تصريحات وكلمات عرفات السابقة، تنتقد وترفض بعض قرارات "الشرعية الدولية"، بما فيها قرار تقسيم فلسطين رقم 181.

واستبدلت "حقوق قضية فلسطين"، بـ"الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني." ومنذ هذا التاريخ، بدأ الخطاب الرسمي يُؤسس لمنطوق إقامة الدولة على جزء من الوطن.

تشير نسخ الوثائق الأصلية[278] التي حصلت عليها الباحثة لخطابات ذكرى انطلاقة الثورة، تغيرت في الشكل بعد خطاب الذكرى الرابعة والعشرين. فالأوراق الرسمية لم تعد تحمل شعار واسم منظمة التحرير الفلسطينية فقط، بل زادت عليها "دولة فلسطين–مكتب الرئيس" وغاب فيها تعريف عرفات بأنّه "القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية" كما دأبت ما قبل هذا التاريخ.

تحدث الرئيس عرفات في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنطلاقة الثورة في 1989/12/31، كما تقتضي المناسبة، عن الثورة بإسهاب، وفي غالبية الخطاب بصيغة الفعل الماضي، مركزا على البدايات وصحة خيار "الكفاح المسلح" في تلك المرحلة موضحا:

> عندما باشرت الثورة الفلسطينية الكفاح المسلح كأحد أبرز أشكال النضال، فقد كانت بوعي تمارس أكثر الأشكال على القدرة والفاعلية، وتؤكد حق أكدته المواثيق الدولية للشعوب المناضلة من أجل حريتها، وكانت تقتحم بذلك وعي العالم بالصورة الحقيقية للشعب الفلسطيني المجاهد من أجل الحرية، وتضفي بإنجازاتها أبعادا جديدة للنضال الانساني ضد الصهيونية والاستعمار الاستيطاني والتمييز العنصري والظلم والقهر والإرهاب الرسمي المنظم.

وأضاف "كانت الطلقات الشجاعة التي دوّت إيذاناً بانبلاج الفجر الجديد، كانت المسألة تبدو للكثيرين مغامرة او مجازفة، ولكنها كانت بالنسبة للطليعة التي حملت حينذاك أرواحها على أكفها رهاناً لا مفر منه من الفوز به مع التاريخ... لقد كسبنا الرهان." ولم يذكر فلسطين الـ1948 في معرض حديثه عن مسيرة الثورة ومواقع نضالها عندما قال "وكان شعبنا وثوارنا خلال كل لحظة من لحظاتها يصنعون التاريخ وينسجون أسطورة المقاومة والتضحية فمن الأغوار الى الكرامة، ومن الجولان الى القناة، ومن

---

[278] مصدر الوثائق أرشيف مؤسسة ياسر عرفات، والذي تضمن وثائق أصلية لخطابات الرئيس الراحل عرفات، وبعض هذه الخطابات تتضمن تعديلات (شطب او اضافة) بقلمه الاحمر على نصوص الخطابات.

الخليل الى العرقوب، ومن نابلس الى النبطية، ومن عين الحلوة الى شاتيلا، ومن الفردان الى تونس."

وتحدث عرفات بعد مقدمة أشار فيها الى "حرصنا على دفع مسيرة الحل المبني على العدل عبر مؤتمر السلام تحت الاشراف الدولي بحضور الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل،(لا حديث هنا عن مفاوضات ثنائية، بل إشراف دولي على هذه المحادثات، مع الاشارة الى حكومة اسرائيل) ولإحقاق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني...اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني، وعلى أساس القرارات والشرعية الدولية"، عن "بدء الحوار الفلسطيني–الاسرائيلي– ووافق عليها المجلس المركزي– على قاعدة الأسس التي أعلناها كخطوة تمهيدية لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام."

وهنا يستحضر عرفات جملته اللازمة مع مزيد من التعديل مركزا على تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني[279]: ولكن ليعلم الجميع ان لا سلام ولا حل إلا من خلال الإقرار بحقوقنا الوطنية كما أقرتها لنا الشرعية والقرارات الدولية، (في الخطاب السابق، قال الاقرار بحقوقنا الوطنية **و** القرارات الشرعية، وفي الخطاب الحالي "كما أقرتها الشرعية الدولية") وان لا سلام إلا السلام الفلسطيني، ولا حلّ إلا الحل الفلسطيني، ولا إستقرار إلا بالدولة الفلسطينية، وليعلم الجميع انه لا يمكن تغييب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولا القفز على حقوقنا، لأننا أصبحنا جزءاً أصيلاً من حقيقة العصر الجديد."

---

[279] جاء التركيز على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني في ظل بدء الحديث اسرائيليا عن مشاركة فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط في مسالة التفاوض المستقبلية (وهذا ما حدث في مؤتمر مدريد عام 1991) ورفض مشاركة منظمة التحرير فيها او الاعتراف أصلا بها من قبل المستعمِر أصلا بمنظمة التحرير. وفي الإطار نفسه، يشير احمد قريع، المفاوض الرئيس في أوسلو، في معرض حديثه مع الطرف الاسرائيلي الى "قيادة بديلة" حاولت اسرائيل خلقها من خلال دعم (وزير الجيش في حينه اسحق) رابين شخصياًن وبدعم من حزب العمل بقصد خلق بدائل عن م.ت.ف). أنظر: أحمد قريع، *مفاوضات أوسلو 1993*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، 420.

والعصر الجديد الذي تحدث عنه، يسلتزم استحضار الحديث عن "دولة فلسطين"، وليس الوطن فلسطين، "ها هي دولة فلسطين (التي أعلن عنها في العام 1988) تلقى اعتراف أكثر من مائة وخمسة عشر دولة... ومن يتواجد يا اخوتي على الخريطة السياسية العالمية، سيتواجد لا محالة على الخريطة الجغرافية، والمسألة الآن مسألة وقت." ويفهم من مضمون الخطاب، ان القيادة الرسمية للمستعمَر، إتخذت قرارا، يشوبه التردد، بـ"الاندماج"[280] مع عالم المستعمِر.

والحديث عن "خريطة جغرافية" يتماهى وإعلان المجلس الوطني عن إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الاحتلال الثاني، وينفي في المضمون والشكل "الحقيقة الفلسطينية" التي رددها الرئيس وهي أن الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود. وأن الصراع هو صراع حضاري بين المستعمِر والمستعمَر.

وتوجه "الى الاسرائيليين جميعا وأقول لهم: تعالوا لنصنع السلام بعيدا عن هذه العقلية المغلقة، التي تحكم هذه القيادات المتحجرة... والسلام يستحق ما يبذل في سبيل إقراره من تعب وتضحيات، سلام نصنعه من أجل أطفالنا وأطفالكم." (وهذه العبارة "من أجل اطفالنا واطفالكم ستتردد أكثر من مرة على لسان القيادة السياسية الرسمية الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاقات اوسلو)، حيث بات المستعمَر، يساوي نفسه بالمستعمِر، ولم يعد "الكفاح الحضاري والثقافي الفلسطيني ضد الوحش الصهيوني الاستعماري"، كما ورد على لسانه سابقا.

ويختم "إننا ونحن نودع عامنا الخامس والعشرين، نقتحم عامنا القادم، عام رُكاب المجد والنصر... سنة ترسيخ سلطة الشعب وتعزيز الوحدة الوطنية... سنة بدء قطف ثمار الثورة... من الانطلاقة الى الانتفاضة الى الاستقلال، والدولة على مرمى حجر." ويختم "وإنها لثورة حتى النصر، أخوكم أبو عمار."

---

[280] ممي، *بورتريه المستعمر*، 57.

وفي هذا الخطاب، وضع أبو عمار الأسس التي سيعتمد عليها "حل مبني على العدل" من خلال تحقيق "الحقوق الوطنية التي أقرتها الشرعية الدولية والقرارات الدولية"، متحدثا عن "الجغرافية" كأفق للمستقبل، دون ان ينفي حقائق التاريخ التي من أجلها انطلقت الثورة الفلسطينية. وهي لغة "حل تسووي" فرضته قوة المستعمِر، ولكنها لا تصل حد إستسلام المستعمَر كما يريد مستعمُره.

في الخطاب الأخير قبل التوقيع على اتفاق "إعلان المبادئ"، في نفس المناسبة (الذكرى الثامنة والعشرون للانطلاقة) في 1993/1/1، والذي تزامن كما عرف لاحقا مع بدء المفاوضات السرية في العاصمة النرويجية اوسلو، حدث تطورٌ في تغيير مفردات ومصطلحات ومفاهيم خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كما تؤكد الملاحظات، والتعديلات والشطب لفقرات كاملة بخط يده على مسودة الخطاب المعدّ[281]، والتي غابت في نص الخطاب الرسمي الذي نشرته، كالعادة، وكالة الانباء الفلسطينية "وفا".

خلافا لخطاباته السابقة في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، خص الرئيس الفلسطيني بالذكر حركة "فتح" في مقدمة كلمته بالقول "قبل ثمانية وعشرين عاما، أعلن الشعب الفلسطيني انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة، التي فجرتها رصاصة حركتكم الرائدة المؤمنة، حركة فتح، في الفاتح من يناير-كانون الثاني من عام 1965."[282] كما لو أنه يريد أن يُعِد كوادر الحركة التي يترأسها- والفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المرحلة- لما هو آت من تغيير في الخطاب والمفاهيم. وفي الفقرة التالية، نرى ذلك، في الجملة التي جرى شطبها والتي تتحدث عن "28 عاما من الكفاح المسلح والثورة الشعبية والانتفاضة الجماهيرية وحروب الصمود والمواجهه وعمليات البطولة والفداء، صنعت لشعبنا تاريخا جديدا، فإذا بالقضية الفلسطينية تقفز من قضية خلاف على الحدود بين الكيان الصهيوني والدول العربية، لتصبح صراع حياة أو

---

[281] أنظر نص المسودة وتعديلات الرئيس عليها بخط يده في قسم الملاحق. الملحق رقم (29)

[282] خطاب الأخ أبو عمار رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الذكرى الثامنة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، عام التصدي والشموخ. تونس 31-12-1992. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

موت." وكتب بالخط الأحمر فوقها بعد شطبها "أعاد قضيتنا الى الصدارة على الخارطة السياسية المحلية والدولية."

وخلا الخطاب من مصطلحات على غرار الصهيونية/الصهيوني/ الصهاينة واوصافهم من جميع الفقرات والجمل (إلا في جملة واحدة وردت في الخطاب الذي وزعته وكالة وفا، وهي: ونحن واثقون من حتمية النصر، الذي يحمله كف هذا الطفل الذي يقذف دبابات العدو الصهيوني المحتل بالحجارة، وبقنابل المولوتوف ويرفع علم وطنه فلسطين.) واستبدلت هذه المصطلحات بـ"الاسرائيلي".

ولا زال "الاسرائيلي" في هذه الكلمة، عدواً، ولكن في **معركة سياسية**، في هذا الخطاب "أريد أيها الاخوة أن يكون واضحا لنا جميعا ان المسافة شاسعة بيننا وبين العدو على طاولة المفاوضات (المقصود هنا المفاوضات التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991) كما هي على أرض الصراع والمعركة، ولكنها **معركتنا السياسية** التي تجري على أرضنا ومقدساتنا، وسوف تقرر مصيرنا ومستقبلنا." و"العدو الاسرائيلي يناور ولا يفاوض، يحاول كسب المزيد من الوقت حتى تتغير المعطيات التي أجبرته على الجلوس وجها لوجه أمام وفد فلسطين، وفد أصحاب الأرض، والشعب الذي ينكل به وينكر وجوده."

ومن ثم، يؤكد على "أن وفدنا الفلسطيني ربط المرونة الفلسطينية ربطا محكما، لا تنفصم عراه، بالثوابت الوطنية... وبقرارت الشرعية الدولية وخاصة قرار 242 و 338، باعتبارهما مرجعي عملية السلام منذ لحظة بدئها وحتى نهايتها." و"الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية والفلسطينية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس." وغابت مقولة "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"، وحلت مكانها مقولة "الشرعية والقرارات الدولية."

وفي نفس الخطاب يقول "لن يكتب التاريخ أن هذا الجيل الفلسطيني قد فرّط بذرة تراب من وطنه، أو بالقدس الشريف." وهنا لم يعد مصطلح "تراب الوطن" يحمل نفس المعنى الذي حمله في السابق، في ظل القرارين 242 و 338. و"مبدأ الأرض مقابل

السلام" كما جاء في الخطاب. أو قد يفهم منها ان الذي يجري هو "حل مرحلي" وان المفاوضات لا تعني انه سيتم التفريط بتراب الوطن في آخر المطاف.

ولم تغب كلمات الثورة والكفاح المسلح والابطال عن نصوص الخطاب، ولكنها وظِفت لإرسال رسائل جديدة، "ثمانية وعشرون عاما من الكفاح المسلح والثورة الشعبية...صنعت لشعبنا تاريخا جديدا." و"الهدف الوطني الفلسطيني بقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فوق أرض فلسطين." ولم يعد الهدف "التحرير"، والقدس باتت "القدس الشريف" تقديما لكون قراري 242 و 338 يتحدثان عن الاراضي المحتلة عام 1967 والتي تشمل جزءاً من المدينة الذي يحوي أماكن مقدسة مسيحية واسلامية. كذلك، لم تغب خاتمة "وإنها لثورة حتى النصر، حتى النصر، حتى النصر" في الخطاب فيما غاب التوقيع "أخوكم أبو عمار."

يستنتج مما تقدم، أنه وحتى عشية بدء المفاوضات السرية بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي المستعمر الاسرائيلي/الصهيوني، أن الاحداث التي شهدتها المنطقة والعالم، بما في ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي وسيادة نظام القطب الواحد، ممثلا بالولايات المتحدة الاميركية، وإبعاد اكبر دولة عربية عن الصراع العربي–الفلسطيني/الصهيوني، ومحاولات تهميش وإقصاء الثورة الفلسطينية بثوارها ومقاتليها وقيادتها، وتشريدهم في بقاع العالم، وتجريد منظمة التحرير الفلسطينية، بحكم الواقع الاقتصادي المستجد ووقف المساعدات المالية العربية، من دورها ومسؤولتها اتجاه اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن مواصلة اسرائيل/ الصهيونية الاستيلاء على مزيد من الارض وتثبيت احتلالها في الجزء الثاني من فلسطين بقوة السلاح، وأخيرا، الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وما افضت اليه من عقد المؤتمر الدولي للسلام في مدريد، كل هذه العوامل والاحداث وغيرها، حملت القيادة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، على مضض، بتعديل خطاب حركة حرب التحرر الوطني الى "معركة سياسية" تهدف الى إقامة دولة في الوطن، دون أن تغير من رؤيتها وروايتها التاريخية ازاء طبيعة الصراع. وهكذا دخلت في "مفاوضات وجها لوجه/مباشرة"، دون "مرجعية أخلاقية أو تاريخية وكان الصراع

غير مفهوم وليس له أصل"[283] بحسب تعبير المسيري، ومن اجل مواصلة "عرض حلول واقترحات" بحسب شرح مكماهون لقواعد تشكل الخطاب الصهيوني.

وفي هذا، يشير المؤرخ الفلسطيني صايغ إلى أن الهدف من وراء التوقيع على اتفاقات أوسلو، بالنسبة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، هو الحصول على "موطئ قدم فوق التراب الفلسطيني"، إذ اعتقد أن "البقاء السياسي لمنظمة التحرير هو الضمان الحقيقي لإقامة دولة في نهاية المطاف"[284] فيما لعبت الظروف الإقليمية والدولية دوراً في تسلل فكرة أن "الوقت قد حان لقبول الخطاب الاستعماري في شأن العقلانية والواقعية والموضوعية، إلى القيادة الفلسطينية."[285]

تشير تسجيلات محاضر الجولة الاولى من المفاوضات السرية التي جرت في العاصمة النرويجية (أوسلو)، كما نشرها المفاوض الفلسطيني الرئيس أحمد قريع (أبو علاء) في الجزء الاول من كتاب "مفاوضات اوسلو: الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خريطة الطريق" (2006)، الى ان هذه الرؤية هي التي حملها المفاوض الفلسطيني (تقاسم الأرض و"الأمن المتبادل") ، حيث طرح في الجولة الأولى من المفاوضات أن "نطاق السلطة يجب ان يكون واضحا بأنها تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وأن أي استثنائات إدارية يمكن ان يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات، شريطة ألاّ تخل بشمولية الولاية وبمضمون القرار 242."[286] وفيما بتعلق بالأمن، أوضح قريع للجانب الاسرائيلي:

لقد وضعناه (أي الأمن) اليوم في إطاره السليم بما يخدم مصالحنا ومصالحكم وحاجاتنا وحاجاتكم، وذلك بمفهوم استراتيجي مستقبلي، بما يعنيه من طرح للتعايش السلمي في المنطقة والبحث في المصالح المشتركة، بحيث يأخذ الأمن

---

[283] المسيري، *الخطاب والمصطلح*، 44.

[284] صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*، 919

[285] على سبيل المثال، يفصل محمود عباس فيما يتعلق بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بالقول: تعديل الميثاق هو إلزام من جانبنا، كان لا بد من أدائه، فهو شرط الاعتراف المتبادل، والكثيرون يعتقدون أن لغة الميثاق، وخطابه ومفرداته السياسية لم تعد تلائم العصر، ولا بد من إحداث التغيير منذ زمن طويل. والمفروض ان نوفي بهذا الاستحقاق دون ان نطالب بثمن، فقد أخذنا الثمن في حينه وهو اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير، وتوقيع الاتفاقات معها واعتبارها شريكا، فيما كانت المنظمة إرهابية. أنظر: عباس، *بعد ثلاث سنوات على أوسلو*، 33.

[286] أحمد قريع، *مفاوضات اوسلو 1993* (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، 412.

مفهوما ايجابيا يجعل الجميع حريصين لا مجبرين عليه، أي الأمن الذي يجلب المصالح، لا الأمن الذي يمنح الخوف.[287]

غير أن ما طرحه الفلسطيني وأعلن انه "نقطة إنطلاق ونهاية" للمفاوضات، رآها الاسرائيلي/الصهيوني نقطة إنطلاق لمفاوضات (بما فيه رؤيته للأمن)، استغرقت 12 جولة مع أعضاء الوفد الفلسطيني، أو ما أطلق عليه ممدوح نوفل[288] (1944–2006) "خلية أوسلو"، في كتابه "طبخة أوسلو" (2003)، بدأت مع مؤرخين إسرائيليين هما رون بونداك، ويائير هرتشفيلد، على مدى أربعة شهور (متقطعة)، ثم انضم إليهما المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية أوري سافير في الجولة الخامسة، فرّغ خلالها مضمون ما طرحه قريع في الجولة الأولى، مستخدما لغة الخطاب الصهيوني المرواغ. على سبيل المثال، ولإخراج القدس (والتي جرى الحديث عنها ضمن حدود المدينة التي احتلت عام 1967، وليس كلها)، طرح سافير، ان يتم "الوصول الى صيغة تؤكد عليها ولا تُذكر بطريقة تستفز المعارضة الاسرائيلية... بالنسبة لنا، لا تفاوض الآن على القدس، بعد خمس سنوات، قد تحدث أشياء أخرى... يمكن ان يشارك الفلسطينيون الذين يحملون مقر إقامة خارج القدس المشاركة في الإنتخابات."[289] وفي الجولة السابعة من المفاوضات، وبعد أن ظن الجانب الفلسطيني، أن المفاوضات انتهت وتم الاتفاق على نصوصه، بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، اسحق رابين، المستشار القانوني للحكومة، يوئيل زينغر، وفي جعبته ملف يحوي ورقة أسئلة "تفصيلية دقيقة واستفزازية، تفاوتت الروايات عن عددها، الحد الأدنى خمسون سؤالا، والأقصى ثمانون." أعادت أسئلة زينغر الأمور إلى نقطة الصفر، ونسفت مسودتيّ إعلان المبادئ الاولى والثانية، بحسب تعبير قريع.[290] وفي مقابل الوفد الإسرائيلي المؤلف من مؤرخين

---

[287] المرجع السابق، 412.

[288] ممدوح نوفل، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو في المكتب السياسي لحزب "فدا" الفلسطيني. وصاحب كتاب "طبخة أوسلو" وكان من القلائل الذين كانوا على علم بمفاوضات أوسلو. انظر ممدوح نوفل، جريدة الغد 29/ تموز، 2006.

http://www.alghad.com/articles/549247-%D9%85%D9%85%D8%AF%D9%88%D8%AD-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%84?s=815c0a1abd773dc7af695c4862c400a0

[289] أحمد قريع، *مفاوضات اوسلو*،436. ستبين الدراسة في الفصل اللاحق، ان ما "طرحه" سافير، هو في النهاية ما تم الاتفاق عليه.

[290] ممدوح نوفل. *طبخة أوسلو* (عمّان: دار الشروق، 2003) 14.

وقانونين وسياسيين، تألف الوفد الفلسطيني من أحمد قريع، وماهر الكرد وحسن عصفور[291] الذي "لا يعرف كلمتين من اللغة الإنجليزية"[292] حيث "لم يشارك أناس خبراء في اللغة والقانون والمفاوضات والأمن."[293] ويشير نوفل أن قناعة ياسر عرفات كانت أن:

> المهم الاعتراف الإسرائيلي الرسمي بالمنظمة، وتوقيع المنظمة على الاتفاق، وما عداه تفاصيل. اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني ومن يمثله، يعني التسليم آجلا أم عاجلا بدولة فلسطينية.. وهذه القناعة دفعت أبو عمار إلى عدم التدقيق كما يجب في نصوص اتفاق أوسلو. فاستنادا إليها تم القفز عن موضوع المستوطنات، والمعتقلين، والمبعدين، والعديد من قضايا حقوق الإنسان.[294]

والأمر ذاته، انسحب على رسائل الاعتراف المتبادلة بين منظمة التحرير وإسرائيل، حيث قال ياسر عبد ربه "الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن (عرفات وعباس)، لم يعودا مهتمين بالنصوص، الكل متعجل على ترسيم الاتفاق."[295]

ويقر عباس في كتابه "طريق أوسلو" إلى افتقار الجانب الفلسطيني لخبراء قانونيين في المفاوضات، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه في الجولة العاشرة من المفاوضات، تم النقاش والحوار على كل""فاصلة وكلمة":

> كنا نفاوض وفدا متمرساً متمكناً وصاحب تجربة طويلة في المفاوضات مع أطراف أخرى، وبخاصة مع المصريين، وبالإضافة إلى أنه يستند لأطقم كثيرة

---

[291] حسن عصفور عضو المكتب السياسي لحزب الشعب (الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا) ومدير مكتب محمود عباس في تونس خلال المفاوضات السرية في اوسلو.

[292] هكذا وصف القيادي في حركة فتح حكم بلعاوي حسن عصفور خلال مكالمة هاتفية مع ممدوح نوفل يبلغه فيها عن ان "شيئا ما يجري طبخهُ في أوسلو." انظر نوفل، *طبخة أوسلو*، 12.

[293] المرجع السابق، 13.

[294] المرجع السابق، 43.

[295] نوفل، *طبخة أوسلو*، 44.

متخصصة، قادرة على أن تزوده بكل المعلومات والتحليلات والأفكار والبدائل، بينما وفدنا لا يملك مثل هذه التجربة، وليس لدينا هذه الإمكانيات، وإن توفرت، فلا نستطيع الاستفادة منها بشكل مباشر، لأننا فرضنا على هذه المفاوضات نطاقا من السرية[296] والكتمان. أذكر أننا اختلفنا على استعمال حرف أثناء نقاشنا مسألة النازحين، وقبول الإسرائيليين من حيث المبدأ الإشارة إليهم. فقد ذكر الإسرائيليون: لا يجحف بحق النازحين لأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات. فطلبنا أن يصبح النص "لا يجحف بحق النازحين إذا لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات" وقد استمر النقاش جلسات طويلة حول استعمال كلمة because أو If، وفي الواقع لم نتمكن في النهاية من وضع مفهومنا وبقي النص كما هو. ولا بد لي أن أقر أنه طيلة مفاوضات أوسلو، لم نعرض النصوص على مستشار قانوني خشية تسريبها. ولم نوقع على الأحرف الأولى للاتفاق في 1993/8/20، إلا بعد أن اطلع عليها المستشار القانوني طاهر شلش.[297]

وأفضت المفاوضات الى إتفاق هلامي نصوصه قابلة للتأويل والتفسير، وبنوده جميعا، مفتوحة للتفسير والشرح، ما مكن الاسرائيلي من ادخال خطابه الامني فيها كما سيبحث الفصل (الرابع أدناه).

4. في الخطاب الأمني الصهيوني في "اتفاقات أوسلو"

يقدم هذا الفصل من الدراسة قراءة تحليلية للخطاب الأمني الذي تضمنته نصوص اتفاقات أوسلو بهدف تتبع تطور واستمرارية ممارسة الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي من خلال النصوص، وفرض "حقائقه" تدريجياً، بدءاً بالرسالة التي بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (بناء على طلب الطرف الاسرائيلي) إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين، واتفاق "إعلان المبادئ" الذي أقر مبدأ "المرحلية" لاختبار أهلية الطرف المستعمَر، وإثبات أنه "مسالم،" مروراً باتفاق طابا أو

---

[296] جاء في كتاب محمود عباس، طريق أوسلو، في معرض تفصيله للإجراءات التي أتخذها للحفاظ على سرية المفاوضات، بناء على طلب الإسرائيليين، "إن الإسرائيليين لا يثقون بقدرتنا على حفظ الأسرار، ولذلك علينا ان نحيط الامر بالكتمان التام والسرية الكاملة" عباس، *طريق أوسلو*، 187.

[297] المرجع السابق، 248.

"أوسلو 2،" كما تمت تسميته (احتوى على نحو 400 صفحة)، الذي قسم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى ثلاث مناطق (A, B, C) لتحديد الفضاء الجغرافي للسيطرة "العسكرية والأمنية الإسرائيلية" المطلقة على هذه المساحة من الأرض (تماشياً مع مفاهيم التخطيط الحيزي التي أشرنا اليها في الفصل السابق)، وبينما تضمن الاتفاق دخول قوات الثورة الفلسطينية من الخارج، فإنّه "شرعن" حرية دخول جيش الاحتلال إلى المناطق السكانية تحت ذرائع "مكافحة الإرهاب،" و"تفاهمات واي ريفير" (1998) التي وقعت تحت عنوان "الأمن مقابل السلام" واحتوت على "خطة لمكافحة الإرهاب وبناه التحتية" وصفها الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون بأنها "جيدة لأمن إسرائيل"[298]، ومخرجات قمتي شرم الشيخ والعقبة (2003) بعد اندلاع انتفاضة الاقصى (عام 2000)، و"خطة خريطة الطريق" (2003) و"مؤتمر أنابوليس" (2007)، وصولاً إلى مفاوضات "اتفاق الإطار" التي انطلقت عام 2013.

في هذا العرض، سيتم تتبع مرتكزات الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي الأمني الثلاثة في هذه النصوص: أولا، نفي حق الفلسطيني المستعمَر في مقاومة المستعمِر، وإظهار الاستعمار كـ "ضحية الإرهاب والعنف والحروب"، وأنه وقّع على اتفاق "إعلان المبادئ" فقط "لتأمين أطفالنا (أي المستعمِر) وأحفادنا ولتخفيف الحزن والذكريات الأليمة"[299] كما ورد على لسان رابين في كلمته أثناء مراسم توقيع اتفاق "إعلان المبادئ"، وثانيا، ترسيخ السلطة الاستعمارية (توسيع المستوطنات وإحكام السيطرة العسكرية على الأرض) في ما تبقى من أرض فلسطين الانتدابية (أراضي 1967) بصفتها المتصورة لدى الاستعمار "أرض الشعب اليهودي"، والتخلص من صورة المستعمِر الذي يحتل شعباً آخر، تلك الصورة التي أعادتها الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى إلى أذهان العالم الغربي، وثالثا، تطبيع العلاقة مع التابع[300] من خلال السعي الى خلق "قيادة فلسطينية مقبولة"[301] تدير شؤون "سكان المناطق" في

---

[298] أنظر ملحق رقم (9) كلمة بيل كلنتون اثناء مراسم التوقيع على "تفاهمات واي ريفير".

[299] تعهد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في خطابه اثناء توقيع مراسم "مذكرة واي ريفير" في العام 1998 بأن "سأبذل كل جهدي لكي لا تقلق أم إسرائيلية على إبنها او إبنتها من العودة في وقت متأخر أو سماع صوت انفجارات." أنظر النص الكامل للخطاب ملحق رقم (10).

[300] قانون، *معذبو الارض* 1961

[301] MacMahon, The Discourse of Palestinian-Israeli relations MacMahon, 17.

إطار "حكم إداري ذاتي"، وفقاً لخطط استعمارية تم إعدادها منذ اليوم الأول لاحتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967،[302] والعمود الأساس في هذا الخطاب هو "تهجين" (إذا أردنا استخدام تعبير هومي بابا) النخبة السياسية الفلسطينية،[303] ومحاولة المستعمِر دفعها إلى قبول بالسردية الاستعمارية/ الصهيونية في ما يخص:

1) حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم ومنازلهم التي أُقتلعوا منها عبر سياسة التطهير العرقي، "يشكل تهديداً أمنياً ووجودياً على الدولة" دولة الاستعمار، وضرورة "كي الوعي الفلسطيني"، كما ردد زعماء الحركة الصهيونية، مثل زئيف جابوتنسكي (1880– 1940) الذي كتب تحت عنوان "الجدار الحديدي: نحن والعرب" شارحاً كيفية إجبار أصحاب الأرض الأصليين على الاعتراف والتسليم بوجود "إسرائيل":

> طالما هناك بارقة أمل (لدى السكان الأصليين/ الفلسطينيين) أنهم يستطيعون التخلص منا، لن يبيعوا هذه الآمال مقابل أي نوع من الكلام المعسول أو إشباعهم (بالطعام)، لأنهم ليسوا غوغائيين بل شعب حي، والشعب الحي لا يمكن أن يقدم مثل هذا النوع من التنازلات الجسيمة في شأن مسألة مصيرية إلا عندما يفقد الأمل. فقط، عندما لا يكون هناك خرق واحد في الجدار الحديدي، يفقد المتطرفون منهم تأثيرهم، ويتحول التأثير إلى الجماعات المعتدلة. عندها فقط، سيأتي المعتدلون (من العرب) إلينا باقتراحات من أجل تنازلات مشتركة، ويعرضون اقتراحات للمساومة (التسوية) في شأن مسائل عملية، مثل ضمانات ضد الطرد أو المساواة أو الحكم الذاتي.[304]

2) إسرائيل ضحية الإرهاب والعنف الفلسطيني، وعلى قيادة هذا الشعب العمل على "مكافحة الإرهاب" وضمان أمن المستعمِر شرطاً مسبقاً للحديث عن "إعادة انتشار" جيش الاستعمار من "المناطق المأهولة بالسكان"، من خلال

---

[302] عبد الرحمن والزرو، *الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة*، 49–59.

[303] سيتم لاحقا (في الفصل الخامس) التفصيل الى أي مدى قبلت القيادة الفلسطينية بالسردية الصهيونية.

[304] Jabotinsky, The Iron Wall.

قبول المستعمَر –على الدوام– بمبدأ المرحلية والخضوع "لامتحان" المستعمِر طوال الوقت، و/أو ترسيخ مبدأ المساواة بين المستعمِر والمستعمَر، وتكريس أن فكرة "الحكم الذاتي" هي كل ما "سيمنح" للفلسطيني، وإدخال المستعمَر في متاهات تقسيم الأرض المحتلة عام 1967 إلى أجزاء تخضع للمنظور "الأمني" الاستعماري (مناطق A, B, C) حيث المستعمرات، الجبهة الأمنية/ العسكرية الأمامية لدولة الاستعمار، ومعسكرات الجيش والحدود مع العالم الخارجي تشكل ما نسبته أكثر من 60% من هذه الأراضي، ويطلق عليها المنطقة (C) وتخضع "لسيطرة عسكرية/ أمنية خالصة."

3) استبدال علاقة التضاد والتناقض والعداء بين المستعمِر والمستعمَر بعلاقات اقتصادية وسياسية ومفاوضات ومقابلات[305]... الخ.

4-1. في نفي خطاب المستعمَر (الآخر)

جاءت الرسالة التي بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات قبل أربعة أيام من توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" في واشنطن 1993/9/13، قبولاً لشرط رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين للمشاركة في مراسم التوقيع على هذا الاتفاق، لتتضمن (فيما لم يُقل) نفياً كاملاً لتأريخ حقيقة القضية الفلسطينية رجوعاً إلى وعد "بلفور"، ولتظهر أجزاء من السردية الاستعمارية/ الصهيونية. وجاء في الرسالة:[306]

اعتراف من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بحق إسرائيل بالوجود بأمن وسلام، وبأن مواد وبنود الميثاق الوطني

---

[305] أنظر محاضر جولات المفاوضات في أوسلو وهي موثقة في كتاب محمود عباس "طريق أوسلو" وكتاب احمد قريع في كتاب *الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خريطة الطريق: الجزء الأول: مفاوضات أوسلو*. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006). على سبيل المثال، عندما كان يطرح الجانب الفلسطيني، قضية عودة اللاجئين من خلال "طلبات لم شمل العائلات"، كان عضو الوفد الإسرائيلي ، هرتشفيلد يرد " يمكن تسهيل عملية شمل العائلات، بان تتقدموا بمجموعة من المشروعات تتطلب إختصاصيين، والقول ان عدد من مقدمي طلبات جمع الشمل هم من يمكنهم أن يسهموا في هذه المشروعات." فيما كان يجري الحديث مطولا عما "يمكن أن يقدمه الإسرائيلي من إعفاءات ضريبية والسماح بإقامة مناطق صناعية ومصنع إسمنت. انظر: عباس، *طريق أوسلو*، 203-205.

[306] انظر النص في الملحق (2)

الفلسطيني التي تتنافى وهذا الحق ستصبح لاغيه وغير سارية المفعول بعد الآن، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تتبذ الإرهاب وكافة أشكال العنف، وستتحمل مسؤولية كافة عناصرها وموظفيها كي تضمن امتثالهم (إذعانهم) وتمنع الخروق وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين، وكافة المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات. وتقبل بقراري الأمم المتحدة 242 و 338 وتلتزم بعملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين.

تعبر الرسالة (الخطاب)، بمفرداتها والمصطلحات الواردة فيها، عن "قبول" المستعمَر التعاطي مع مفردات صورته التي رسمها المستعمِر له وفقاً لمعرفته والواقع كما يراه كإرهابي وكائن "عنيف" سيتم العمل على تحويله (في نظر المستعمِر) إلى "عنصر وموظف منضبط وممتثل للقوانين" التي هي جوهر الحداثة والحضارة، وليس ثورياً منخرطاً في حركة تحرر وطني، حيث يتم تحويل الخطاب الثوري إلى "خطاب قانوني، والأفراد يتم تحويلهم من مناضلين إلى مهنيين."[307]

و"حق" إسرائيل في الوجود بأمن وسلام، ينفي ضمنياً حقيقة الاستعمار الصهيوني/ الإسرائيلي لأرض فلسطين، ويقر –دون أن يقول – بالسردية الاستعمارية الصهيونية بأن "العرب هم من شنوا الحرب لتقويض الدولة الصهيونية،" كما تشير الأدبيات الصهيونية. فيما يشي "الإعلان" عن أن "كافة المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات"، بأن المستعمَر هو "المعتدي" الذي لجأ إلى الأساليب العنيفة "غير السلمية" لإنهاء "مسائل،" فلم تعد القضية، وفقاً لهذا الخطاب، تتعلق بحقوق شعب مستعمَر يناضل من أجل استرجاع حقوقه، بل مسألة خاضعة للتفاوض بين طرفين سيصلان إلى "تعايش سلمي يفتحه اتفاق اعلان المبادئ." فالرواية الاستعمارية/ الصهيونية القائمة على إقامة "الدولة اليهودية على أرض إسرائيل" حاضرة، طالما أن مفردة "حق" سبقتها "بإيمان راسخ،" وأن المتوخى من الاتفاق "حل سلمي للنزاع" dispute وليس الصراع conflict. واستطراداً لهذا الخطاب، وطالما أن من حق إسرائيل العيش بسلام وأمن، فإن من حقها "الدفاع" عن

[307] الناشف، *حول إمكانية دراسة النظم الاستعمارية*، 4.

هذا الحق، وسيصبح استخدام العنف لهذا الدفاع مشرعاً، ومن الواضح أن المستعمِر أراد أن يحصل على موافقة من المستعمَر على ذلك.[308]

إذاً، فإن هذا الخطاب/الرسالة، كان ضرورة من وجهة نظر المستعمِر، تسبق التوقيع الرسمي على اتفاق "إعلان المبادئ"[309] بصيغته التي سنبحثها لاحقا، ليقبل الصهيوني/ الإسرائيلي (وعلى مضض وبعد تردد كما أفصح مشهد المصافحة[310] الذي نشر مباشرة على وسائل الاعلام) بمصافحة "الإرهابي الملطخة يديه بدماء اليهود"، كما كان رابين نفسه، ومن قبله اسحق شامير وآرييل شارون من زعماء الحركة الصهيونية الأوائل، يصفون عرفات، رغم أنهم هم قادوا عمليات تطهير عرقي وقتل وإبادة للفلسطينيين عام 1948 وبعد إقامة دولة إسرائيل 1952،[311] وبذلك، تحول هذه الاتفاقات هذا "الإرهابي" بفعل قوة الخطاب الاستعماري الصهيوني، إلى "حائز على جائزة نوبل للسلام"[312] هو ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس واسحق رابين، بعد عام واحد فقط على التوقيع على الاتفاق (1994). إذا، ليس مهماً إن كان الفلسطيني في الحقيقة إرهابياً أو مقاتلاً من أجل الحرية "إذا اعتقدنا أنه كذلك، وتصرفنا على أساس هذه المعرفة التي يفرضها خطاب المستعمِر (بأنهم) سيصبحون إرهابيين لأننا نعاملهم كذلك"[313] طالما تم منع وإسكات خطاب الآخر (الفلسطيني).

---

[308] يذكر محمود عباس في معرض حديثه عن خطاب رابين خلال مراسيم التوقيع على الاتفاق انه "عندما أبدى أحد أعضاء وفدنا إمتعاضه من كلمة رابين التي ألقاها، أعطى (شمعون بيرس) إشارة بيده وكأنه يريد ان يقول لا تهمتوا كثيرا، ولكنه أتبع بالقول: تعلمون أنه (أي رابين) قادم وأربعة من جنودة قد قتلوا اليوم، ولذلك نرجو ان تقدروا الظرف. ثم قال بيريز: نحن يمكن ان نجادل حول كلمة سنة... ولكننا اذا وافقنا عليها، فثقوا تماما أننا نلتزم بها بالكامل." انظر: عباس، *طريق أوسلو*، 16.

[309] حتى اللحظة الاخيرة التي سبقت التوقيع الرسمي في البيت الأبيض، حاول الإسرائيليون، عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كطرف موقع، وتم تعديلها بعد إصرار الجانب الفلسطيني بالقلم، حيث تم شطب "الوفد الفلسطيني" وكتب بالقلم PLO، فيما تم الإبقاء على الجزء الثاني "في الوفد الاردني المشترك". انظر نص الاتفاق كما تم التوقيع عليه في الملحق رقم (11).

[310] مد ياسر عرفات يده لمصافحة رابين حيث تردد الأخير في مد يده، وسارع إلى سحبها بعد ثوان، وهو متجهم الوجه.

[311] پابيه، *التطهير العرقي*، 17

[312] طرح هرتشفيلد خلال الجولة الرابعة من المفاوضات في اوسلو على الجانب الفلسطيني تنظيم "حملة إعلامية للسلام، وإبراز رئيس منظمة التحرير (ياسر عرفات) كرجل سلام" مضيفا "في الأسابيع الماضية كان هناك بيان ممتاز عن رئيس المنظمة، إلا انه فقد تأثيراته نتيجة لتصريحات أخرى لاحقة اتسمت بالتشدد، (نحن من جهتنا) في الاسابيع المقبلة، ننصح وسنبدأ بالترويج لتصريح أو أكثر يدلي به أبو عمار، ويمكن تسجيل فيديو وعرضه في قاعة International Peace Center". أنظر: قريع، *مفاوضات اوسلو*، 127.

[313] Hall, *Modeirity*, 390.

وتحقق الرواية الأمنية الاستعمارية/ الصهيونية مكسباً عندما تضمن خطاب عرفات بـ "قبول قراري الأمم المتحدة 242 و338"، دون الإشارة إلى القرارات الأممية المتقدمة على هذين القرارين، خصوصاً عشرات القرارات التي حققها الشعب الفلسطيني من خلال نضالاته وثورته ضد المستعمِر وتنص على حقه بتقرير مصيره، كما تضع القضية الفلسطينية في إطار الاستعمار من خلال إدراج فلسطين كإحدى القضايا الأساسية في "لجنة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة. وفي هذه المرجعية، التي حددت الإطار الذي سيحكم مفاوضات "الوضع النهائي"، حدد هرتشفيلد الأساس الذي ستقوم عليه المفاوضات النهائية، في الجولة الثانية من مفاوضات أوسلو بالقول "فيما يتعلق بالوضع النهائي، فإن مفاوضاتنا ستنحصر في موضوع واحد، نقول فيه نحن "انسحاب من اراضٍ" وتقولون أنتم "انسحاب من الأراضي". هذا هو موضوع مفاوضات الحل النهائي.. إن اقتراحكم بنشر الولاية على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، يعني ان الاتفاق هو، من الآن، على مفاوضات الوضع النهائي."[314]

فهذان القراران يشكلان "الهيئة المحدِدة للبنية المعرفية" للاستعمار الصهيوني/ الإسرائيلي[315] في ما يخص أمنه، وتحديداً في "المبدأين" الذي نص عليهما القرار 242 الصادر في أعقاب احتلال عام 1967، حيث لم يتم ذكر الفلسطينيين، شعباً أو أرضاً، بل تحدث عن "دول المنطقة" مثل الأردن الذي ضم الضفة الغربية إليه عام 1952، بينما صدر القرار 338 بعد حرب "أكتوبر/ رمضان" عام 1973، وأيضا قبل اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية "ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني"، وهو ما حدث عام 1974.

وحقق أو أوجد المستعمِر من خلال هذه الرسالة/ الخطاب الفلسطيني المستجد، أحد أعمدة خطابه الأمني: قبول "الفلسطيني" بـ"حقيقة الأنا" الاستعمارية الصهيونية، من جهة، وخلو النصوص من إعتراف بحقوق فلسطينية *وطنية*، سوى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، على النحو الذي سلف ذكره.

---

[314] قريع، *مفاوضات أوسلو*، 425–426.

[315] الناشف، *حول إمكانية دراسة النظم الاستعماريه*، 4.

4-1-1 اتفاق "إعلان المبادئ" 1993

ستتبع هذه الدراسة في تحليل نصوص "اتفاق إعلان المبادئ،" بمواده الـ17، المنهج المقارن مع الخطاب الأمني الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. وهنا تجب الإشارة أولاً إلى أنه حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، لم يتم نشر نسخة رسمية مترجمة إلى العربية أو العبرية، للاتفاق الذي جرت صياغته، والتوقيع عليه باللغة الإنجليزية، للإبقاء على الصياغات المبهمة والقابلة للتاويل كما أشار رئيس أركان الجيش الاسرائيلي في حينه إيهود باراك.[316]

4-1-2 الأهداف: رفض خطاب "الحقوق الوطنية" والتحكم في صلاحيات القيادة

نصت المادة الأولى من اتفاق "إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في شأن ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية،" على أن "هدف المفاوضات، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة." وحددت المادة الرابعة أن "ولاية المجلس (السلطة) تغطي أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الحل الدائم"، أي بالمفهوم الترابي لـ"الأرض،" فإن "ولاية الحكم الذاتي التي ستنشأ بموجب هذا الاتفاق لن تشمل المستوطنات أو "الترتيبات الأمنية،" أو الحدود أو القدس أو اللاجئين، ما يعزز الخطاب الصهيوني/ الإسرائيلي في المادة الأولى بأن السلطة "للشعب في الضفة والقطاع"، والشعب تمت تجزئته، فهذه السلطة التي هي قيد الانشاء،

---

[316] في الجولة الحادية عشرة (قبل الأخيرة) من مفاوضات أوسلو (التي امتدت من كانون الأول (يناير 1993، حتى آب (اغسطس) من نفس العام) قال أحد المفاوضين الفلسطينيين، أحمد قريع، لمدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية اوري سافير: طبيعة النصوص التي تصرون عليها تضعني في موقع عدم الإطمئنان والثقة، لأنها تضع قيدا كبيرا على المرحلة الانتقالية، وتحولها إلى المرحلة النهائية. ففي مجال نطاق السلطة، ومجال الأمن مثلا، جئتم بأشياء لا يمكن التعامل معها، ولا يمكنني شخصيا التعامل معها أو نقلها إلى قيادتي. وكثير من المواضيع الأخرى، وضعت بصيغة (حسب الاتفاق)، أو (كما يتفق عليه)، وهذا يعني انها تركت مفتوحة." فيما أشار أوري سافير، أحد المفاوضين الاسرائليين إلى إمكانية الابقاء على الابهام في القضايا غير المتفق عليها." انظر: عباس، *طريق أوسلو*، 257-258.

لا علاقة لها بالفلسطينيين في أراضي 1948، أو فلسطينيي مخيمات اللجوء والشتات بسبب إقامة دولة الاستعمار على أرضهم.[317]

ونص الاتفاق على أن "الطرفين يلتزمان عدم اتخاذ خطوات من شأنها تغيير الأمر الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة،" وهو ما يفترض أن توسيع المستوطنات، أو مصادرة الأراضي لشق "الشوارع الالتفافية"، على سبيل المثال، من غير المسموح القيام بهما. لكن الاتفاق نص في الوقت ذاته على إرجاء قضايا "القدس والمستوطنات... وباقي القضايا التي تشكل لب الصراع إلى "مرحلة المفاوضات النهائية". وهنا يمكن للمفاوض الاسرائيلي أن يزعم، أمام جمهوره على الأقل، أنّه حافظ على الخطاب الصهيوني/ الإسرائيلي بفضل الشق الصامت أو "المسكوت عنه"، في الاتفاق، وهو أن فلسطين، كل فلسطين، هي "أرض إسرائيل الموعودة،" فلا حديث عن ولاية على "أرض فلسطينية." فيما لم ترد ولو لمرة واحدة في مواد الاتفاق، مفردة "وطن" أو "وطنية" أو "الحقوق الوطنية،" وتشير تسجيلات جولات المفاوضات بين الطرفين، الى حرص الإسرائيلي على حذف "حقوق وطنية" في الجلسة التاسعة من المفاوضات، حيث قال سافير لمحدثه (قريع) "لا يجوز ان نتحدث الآن عن الحقوق الوطنية، لأن هذا يعني إنشاء دولة، والدولة يمكن التحدث عنها في المستقبل وليس الآن."[318] وفي الجولة اللاحقة، وفي اطار الخطاب المرواغ ذاته، يعود في الجولة قبل الأخيرة، ويقول "وافقنا على استخدام تعبير الحقوق السياسية، وهذه أول مرة بالنسبة للحكومة الاسرائيلية تستخدمها وتصفها في الوثيقة (الايهام بوجود "تنازل" أمام المفاوض الفلسطيني لتنازل بدوره عن مطلب ان يشمل النص "الحقوق الوطنية" كما طالب في البداية).

كرّست هذه المادة من الاتفاق مفهوماً واضحاً: تنازل المستعمَر عن 78% من أرضه، والقبول بـ"التفاوض" على 22% من هذه الأرض وبالتالي اعتبارها أرضاً متنازعاً عليها[319] وذلك بالقبول بتحويل أمر تقرير مآلها الى مفاوضات "الحل النهائي".

---

[317] اتفاق إعلان المبادئ، المادة الأولى، انظر الملحق رقم 12.

[318] قريع، *مفاوضات اوسلو*، 479.

[319] عاروي، *أميركا الخصم والحكم: دراسة توثيقه في عملية السلام*،147.

وحـددت المادتـان السادسـة والسـابعة أن "هيكليـة المجلـس وعـدد أعضـائه وصلاحياته سيخضعان للتفاوض والاتفاق بين "الطرفين،" بينما تمت الإشارة بالتحديد إلـى هذه الصـلاحيات، وهـي "التعليم والثقافة والصـحة والشؤون الاجتماعيـة والضـرائب المباشرة والسياحة." ومرة أخرى، فإن "الصـلاحيات،" وهـي ممنوحـة وليست "أصـيلة"، تتعلق بـإدارة شؤون "سكان المناطق"، كما تمت الإشارة سابقاً فـي خطاب المستعمِر الصـهيوني/ الإسرائيلي ما قبل التوقيع على اتفاق "إعلان المبادئ".

وخصـص الاتفـاق أربـع مـواد منفصـلة ومفصـلة (8، 9، 10، 13) لـ النظـام العام، والأمن، والقوانين والأوامر العسكرية، مشيرًا إلى أن "ضمان الأمن العام والأمن الداخلي الفلسطيني (يتطلب) إنشاء قوة شرطة قوية"، إلا أن ضبط الفلسطيني وانضباطه يتطلبـان "شـرطة قويـة" (ولا يتطـرق هنـا إلـى إنشـاء الشـرطة مـن أجـل "حمايـة" هـذا الفلسطيني من أي خطر خارجي. في الوقت نفسه، تنص الفقرة المكملة لهذه المادة على أن "إسرائيل ستستمر في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام").

وكمـا بينـت الدراسـة فـي مبحـث سـابق، فـإن أحـد اعمـدة الخطـاب الأمنـي الصـهيوني/ الإسرائيلي، هو تكريس مفردتي الدفاع والحماية، لوصف الأعمال العدائية الإسرائيلية. ومسؤولية "الدفاع والأمن" هـي حكر على المستعمِر، طالما أن المستعمَر هـو المعتـدي والإرهـابي، وأن لا وجـود "لاحـتلال" (كمـا غيبتـه ديباجـة ومـواد الاتفـاق الأولى) يشرعن حق المقاومة.

وجاءت المادة التاسعة من الاتفاق لتشدد على استمرار الحكم العسكري على "السكان والأرض"، فـي صـياغة مبهمـة تستثني من جهـة "مجـالات السلطات المنقولـة" للمجلـس الانتقـالي الإداري، ومـن جهـة أخـرى، تحـدد أن هـذه السـلطات المنقولـة، أولاً تقتصر على الشؤون الإدارية للسكان، وثانياً لا تتأتى سوى من خلال "اتفاق مشترك" مـع السلطة الاستعمارية، وثالثاً لا تشـمل مـا أطلقت عليـه "قضـايا مفاوضـات الوضـع النهـائي،" أي كل مـا يتعلق بـالأرض وممارسـات المستعمِرين، وكيفيـة تعامـل المستعمِر مع المستعمَر وفقاً لقوانينه العسكرية.

وأكثر المواد غموضاً[320] تضمنها بنود اتفاق أوسلو 2 (طابا) المتعلقة بمصطلح "التنسيق الأمني" التي سيتم التفصيل فيها أدناه، إذ نصت المادة 10 على أنه "من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ وأي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، يتم تشكيل لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية– فلسطينية فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات."

المادة الثالثة عشرة من الاتفاق، وتحت عنوان "إعادة تموضع/ انتشار (Redeployment) القوات الإسرائيلية"، تنص على أن "القوات الإسرائيلية، عند إعادة انتشار قواتها، ستسترشد بمبدأ إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان... وسيتم تنفيذ تدريجي لإعادة التموضع في مواقع محددة، وفقاً لمدى تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8." وفي هذا النص، مارست سلطة المستعمِر خطابها الأمني، إذ لا وجود لكلمة انسحاب (سوى من مدينة أريحا وغزة)، وأن جل ما سيقوم المحتل به هو "إعادة انتشار" لقواته "من المناطق المأهولة بالسكان"، وأن إعادة الانتشار هذه، ستتم فقط، إذا ما ضمن المستعمِر، مستعيناً بقوات الشرطة القوية، استتباب الأمن والنظام العام. وفي القاموس الإسرائيلي، هذا يعني مكافحة الإرهاب، وهو ما نصت عليه الاتفاقات اللاحقة، حيث ماطلت إسرائيل في استكمال عمليات "إعادة الانتشار" كل مرة، متحججة بعدم "وفاء" الفلسطيني بالتزاماته، كما سيبين البحث لاحقا في حيثيات اتفاق "واي ريفير" على سبيل المثال.

4-1-3 في المرجعية (قرارا مجلس الأمن 242 و338)

[320] في محاضرة لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، أيهود باراك، في "النادي التجاري الصناعي" في تل أبيب بتاريخ 1993/12/3، وصف اتفاق إعلان المبادئ بـ"الضبابية والغموض"، مستطردا أن "لهذه الضبابية فوائد، وليست مجرد قيود على الاتفاق." أنظر: "وثائق خاصة"، مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 5. العدد 17. شتاء 1994. ص 250.

ورد القراران 242 و338 مرتين في المادة الأولى من اتفاق "إعلان المبادئ" تحت عنوان "هدف المفاوضات"[321]حيث "التسوية الدائمة تقوم على أساس" هذين القرارين، و"مفاوضات الحل النهائي ستؤدي إلى تطبيق" هذين القرارين، أي أنهما يشكلان نقطتي البداية والنهاية. ومن المعروف (وكما تم التفصيل سابقا في الدراسة)، أن القرارين 242 و338 الصادران عن مجلس الأمن، لا يتطرقان، لا من قريب أو بعيد، إلى وجود شعب فلسطيني أو أرض فلسطينية، بل يدعوان في جوهرهما الدول العربية "المجاورة" إلى الاعتراف بدولة المستعمِر، والاعتراف بـ " حقها في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة". ودعا المبدأ الأول في القرار 242 إلى "سحب القوات المسلحة من أراض احتلتها في النزاع" بينما ينص المبدأ الثاني على "إنهاء جميع ادعاءات الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة."[322] وهنا جوهر الخطاب الاستعماري الصهيوني: ديباجة القرار تتحدث عن "سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن وسلام." وبهذا، تحولت المستعمَرات التي أقامها المستعمِر على أنقاض مدن المستعمَر وقراه إلى دولة (الاراضي المحتلة عام 1948)، لم تعد فقط حقيقة متخيّلة رسم مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل آليات وأدوات تشكلها، بل تحولت إلى حقيقة "واقعة" وعلى "دول المنطقة الأخرى الاعتراف بـ"سيادة ووحدة أراضيها، بينما لا ذكر لمفردة فلسطين أو فلسطينيين في نصوص القرار (242)، حتى عند الحديث عن مشكلة اللاجئين بل فقط "حل لمشكلة اللاجئين"، أن يحددوا حدودها "الأمنة" و"حقها" في الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديد وأعمال القوة." وإن كانت هذه الحقيقة المتخَيّلة باتت حقيقة بالنسبة إلى العالم أجمع، فإنها أصبحت "حقيقة" أيضا في خطاب المستعمَر نفسه.

---

[321] نصت المادة الأولى من الاتفاقية تحت عنوان "أهداف المفاوضات"، على أن هذه المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، في إطار عملية السلام القائمة في الشرق الأوسط، تهدف، من بين أشياء أخرى، إلى إقامة حكم ذاتي انتقالي فلسطيني، مجلس منتخب (المجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338." انظر الاتفاقية ملحق رقم (12).

[322] المادة الأولى من الاتفاقية تحت عنوان "أهداف المفاوضات".

وهذا القرار، هو ذاته، الذي رفضه المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة التي عقدت في القاهرة في الثامن من حزيران 1974، أي في الدورة التي تم تبني فيها "برنامج النقاط العشر" أو البرنامج المرحلي الذي جاء فيه أن "منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد رفضها قرار مجلس الأمن الرقم 242،" وتدعو إلى "النضال بكافة الوسائل لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة وطنية مقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها."[323]

وجاء أيضاً في الاتفاق، تحت عنوان "هدف المفاوضات،" أن "الترتيبات الانتقالية جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها،"[324] أي أن ما سيتم تكريسه (من ترتيبات أمنية) سيكون جزءاً من "عملية السلام." ووضع "السلام" نفسه في إطار "عملية" أي اجراءات إذ أصبحت المفردة الأخيرة لازمة لا يخرج عنها أي خطاب إسرائيلي أو فلسطيني (المستعمِر والمستعمَر على السواء)، حيث يجب إخضاع المستعمِر لاختبارات متواصلة ومراقبة مدى اتساق أدائه بما التزم به نصاً في الاتفاق (كما سنوضح لاحقا)، خصوصاً "الترتيبات الأمنية،" علاوة على مفردة "عملية" Process، بما تفيد بمعناها المعجمي من إجراءات واستمرارية زمنية للوصول الى هدف. وسيتضح ذلك لاحقا، حيث امتدت "فترة الاختبار" خمسة عشر عاما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي حددتها الاتفاقات التي حملت ذات الاسم.[325]

4-1-5 في المنهجية

---

[323] حوراني، *الفكر السياسي*، 209.

[324] انظر الملحق (12) في قسم الملاحق.

[325] Dictionary.com. Look: http://dictionary.reference.com/browse/process

استند اتفاق "إعلان المبادئ" على المرحلية (مرحلتان كما في أدبيات الخطاب الاستعماري الصهيوني منذ عام 1967، كما تم التوثيق سابقا)، مرحلة "انتقالية،" أفقها وإطارها المفاهيمي والزمني والمادي النهائي، ليس قاطعاً وواضحاً، بل مرتبطا بتقديم الطرف المستعمَر ضمانات استراتيجية لأمنه،"[326] من جهة، ونصوص متناقضة ومبهمة تتيح في المجال إعادة التفاوض على ما تم التفاوض عليه، استنادا لخطاب أوسلو نفسه. والمرحلة الثانية "مفاوضات قضايا الحل النهائي" التي استثنيت من إعلان المبادئ لأنها تمثل جوهر الخطاب الأمني. الصهيوني/ الإسرائيلي الممارس، حيث التحكم بالأرض والحدود والبشر (المستوطنات والقدس والأمن متضمنة في الأرض والحدود والبشر). وهو ما عبرت عنه صراحة نصوص اتفاق طابا (أو أوسلو 2). وإخضاع هذه "القضايا" لمبدأ "تفاوض" يلغي (أو يسعى إلى إلغاء) خطاب حقوق الآخر وحقيقته التاريخية، علاوة على إسقاط حقيقة استعمار فلسطين. بينما يكرس "الخطاب المنطوق والممارس" للمستعمَر أثناء عملية التوقيع على الاتفاق حقيقته المتخيّلة وأهدافه؛ فالقدس، على سبيل المثال، تصبح "عاصمة الشعب اليهودي التاريخية والأبدية." كما سنرى في كلمة اسحق رابين في هذه "المناسبة العالمية."

4-1-6. تحليل مقارن بين كلمة اسحق رابين وكلمة ياسر عرفات

ما لم يحويه منطوق نصوص اتفاق "إعلان المبادئ،" نطق به صراحة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في كلمته خلال عملية التوقيع، مُشكلاً مانعاً وحظراً لأي خطاب بديل.

في خطابه ذي الـ 770 كلمة، بما في ذلك الديباجة وكلمات الشكر والاقتباس من التوراة التي وصفها بـ "أم الكتب"، وأمام العالم أجمع، بما في ذلك رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وأمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة محمود عباس،

---

[326] كتب قريع في كتابه "مفاوضات اوسلو" أنه في نهاية الجولة الرابعة من المفاوضات، انهى الطرف الاسرائيلي المفاوض بالقول أن "الشك الأساسي لدينا هو can you deliver، فيما تحدث لاحقا عن حاجة (اسرائيل) عن ضمانات أمن ثابتة وكبيرة من الفلسطينيين ومن الاطراف الاقليمية ومن الولايات المتحدة، فالاخطار هي بعيدة المدى، وما يمكن تحقيقه (عبر اعلان المبادئ) بسرعة هو تغيير سيكولوجي، إلا ان المسألة الجوهرية تكون بطبيعتها أكثر بطأً، لانها تتمثل في ضرورة خلق حقائق تشكل المستقبل. ليس من المؤكد بنسبة 100% ان يؤدي الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية الى خلق حالة تعايش معكم، ذلك أنه قد تنشا تطورات تؤدي الى توتر." أنظر: قريع، *مفاوضات اوسلو 1*، 435.

خصص رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين 590 كلمة لوصف تأثير "العنف والحروب والإرهاب" على آلاف الجنود الإسرائيليين الذين "ضحوا بحياتهم من أجل حياة الإسرائيليين"، ومعاناة "كل أسرة إسرائيلية بكت أولادها في كل سنة وكل شهر." وهنا يصبح "المستعمِر هو الضحية التي أُرغمت من أجل الدفاع ضد إرهاب المستعمَر،" ليخلص إلى القول "جئنا من أورشليم (القدس)، عاصمة الشعب اليهودي التاريخية والأبدية إلى هنا، لتأمين حياة أطفالنا وأحفادنا، ولتخفيف الحزن والذكريات الأليمة."

فلا لُبس في الخطاب هنا، خلافاً لنصوص إعلان المبادئ، فالقدس "عاصمة الشعب اليهودي التاريخية والأبدية (هناك شعب واحد في فلسطين هو الشعب اليهودي تاريخياً وأبدياً)، أي أن "مفاوضات الحل النهائي" التي وردت في نص الاتفاق، ستفضي بحسب منطقه ومطالبه إلى أن تكون القدس عاصمة هذا الشعب للأبد، والهدف من وراء هذا الاتفاق هو "أمن" المستعمِر و"أطفاله الأبرياء وأحفاده"، فهذا الاتفاق يفضي حسب هذا الخطاب إلى ضمان أمن المستعمِر فقط.)

وخاطب رابين الفلسطينيين (بلغة صامتة تقول المعتدين والإرهابيين– الباحثة) بالقول "نحن لا نريد الانتقام. ولا نكن الكراهية لكم... ونقول لكم بصوت عال وواضح: كفى دماء ودموعاً. كفى." والمفردتان "انتقام وكراهية" تتضمنان معنى واحداً لا لبس فيه، إذ أن حالة الانتقام ناتجة عن "فعل إجرامي" و"الكراهية" أيضا نتاج لفعل "الآخر" الذي يحمل "الأنا الاستعمارية" على الشعور به، لكن "التفوق الحضاري وتسامح المستعمِر وعقلانيته" لا تسمح "بالانتقام والكراهية." فهاتان مفردتان تخصان "البدائيين".

في المقابل، لم تتماثل كلمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في كلمته، ولم تعكس الخطاب الرسمي التاريخي بشأن القدس على سبيل المثال. كما لم يشر إلى سياسة "تكسير عظام الفلسطينيين" التي أمر رابين الذي أنهى للتو "موعظته الأخلاقية"، ضباطه وجنوده بتنفيذها ضد "أطفال الحجارة" الذين طالما احتفى عرفات نفسه بهم[327]، أو التطرق إلى المعتدي الذي قاد حرب "تطهير عرقي" في اللد والرملة

[327] يشير محضر الجلسة الأخيرة من المفاوضات والتي جرت في 19–1993/8/20، ان الجانب الاسرائيلي المفاوض ضغط على الجانب الفلسطيني، ان يقوم الرئيس عرفات باصدار بيان يدعوا فيه الى وقف الانتفاضة، وعندما رفض المفاوض (قريع) قائلا ان "الانتفاضة هي شكل من أشكال مقاومة الاحتلال والظلم، يجب إزالة الأسباب التي من أجلها اندلعت الانتفاضة" ، بادره بالسؤال، ألا يمكنكم أن تقولوا بان استمرار الانتفاضة لا يتماشى مع إعلان المبادئ؟ وأمعن في الضغط بإضافة المزيد من المطالب التي أراد الاسرائيلي دمجها في بيان أعدته قيادة المنظمة (بناء على

والقدس عام 1948،[328] أو المجازر التي تعرض لها الفلسطيني اللاجئ، ضحية هذه الحرب، في صبرا وشاتيلا.

أفرد عرفات في خطابه الذي احتوى على 627 كلمة، 140 كلمة شكر، و65 كلمة "يؤكد فيها مشاركة الشعب الأميركي قيم العدل والحرية وحقوق الإنسان،" محاولاً، وهو المُضطَهد، أن يقترب من "قيم" المُضطهِد، ويبرر ويطمئن "المستعمِر بأن حق تقرير المصير (الذي رفض الاسرائيلي تضمنه في نصوص الاتفاق، وقبل المفاوض الفلسطيني بذلك) لن ينتهك حقوق جيرانهم، أو يهدد أمنهم". فكان الأمن الإسرائيلي حاضراً منطوقاً في خطاب عرفات، في حين غاب خطاب أمن الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال والاستعمار. والمسألة لم تعد مسألة حقوق، فها هو يجد في كلمته المقتضبة مساحة للحديث عن "التطور الاقتصادي والتعاون والازدهار" الذي ستشهده المنطقة في ظل هذا الاتفاق. وهو ما يتوافق مع ما طالب به الجانب الاسرائيلي المفاوض (على شكل اقتراحات كما ورد في نصوص محاضر الجلسة الخامسة من مفاوضات اوسلو) من الطرف الفلسطيني، "توجيه رسائل سلام فلسطينية عبر الصحافة الاسرائيلية، وحملة إعلامية من شركات إعلامية متخصصة في كل الصحافة العربية والصحافة الاسرائيلية تحت شعار Peace means prosperity(السلام يعني الإزدهار.")[329]

وبالتوقيع على "إعلان المبادئ"، رسخ الاستعمار الجزء الأهم والأبرز لخطابه الأمني، في الخطاب الرسمي الفلسطيني، الاعتراف بـ "حق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام فوق أرضه المحتلة"، ومهد لمطالبة الآخر (المستعمَر) القبول بتفسيرات وتفاصيل وترجمات، هذا الاعتراف في اتفاقيات لاحقة.

طلب الاسرائيليين الذي جاء على شكل اقتراح في الجلسة الخامسة للتمهيد لإعلان التوصل الى اتفاق بما فيها "الامن والسلام"، وإصرار قريع على الاكتفاء بما جاء في البيان الذي تلاه، طلب مرة أخرى "ماذا يمكن ان تضيفوا في البيان؟ فرد قريع "إشارة مثلا لدخولنا مرحلة إعادة البناء والتطور الاقتصادي والتعاون". أنظر: قريع، *اوسلو*، 503–506.

[328] بابيه، *التطهير العرقي*، 97–138.

[329] قريع، *اوسلو*، 439.

4-2 اتفاق طابا (أوسلو 2) 1995

أدخل اتفاق طابا أو "أوسلو 2"، قائمة طويلة من المفردات والمصطلحات والمفاهيم، لتشكل في معظمها، خلال السنوات العشرين اللاحقة، مرجعاً لإطار العلاقة التي تربط المستعمِر بالمستعمَر، وأساسها "الأمن"، ولتجذر مخططاتها الاستعمارية التهويدية للأرض التي احتلتها عام 1967، من جهة، وتسيطر على سكانها الأصليين، من جهة أخرى، عبر التحكم ببنية السلطة الفلسطينية الناشئة بموجب اتفاق "إعلان المبادئ"، كما سيبين تحليل بنود هذه الاتفاقية التي اشتملت على 400 صفحة تكررت في معظمها جملة لازمة لكل بند تقريباً: أمن الإسرائيليين في المستوطنات ومسؤوليات الدفاع ضد التهديدات، إضافة إلى عدد هائل من الخرائط والمخططات الإسرائيلية المنشأ والمصدر.

وتحمل كل كلمة، تقريباً، وردت في هذا الاتفاق، في طياتها معانٍ ومفاهيم، جلها استعماري فوقي مستمد من قوة عسكرية عاتية، أو على الأقل جرى العمل من قبل المستعمِر لاحقاً لإعطائها تفسيراً منسجماً مع هذه الفوقية.[330] وسيركز هذا الجزء من الدراسة، على عدد من المفاهيم والمصطلحات والمفردات التي تم إدخالها تحديداً لمأسسة الخطاب الأمني الاستعماري/ الصهيوني الإسرائيلي، مثل "دوريات أمنية- فلسطينية- إسرائيلية مشتركة"، و "لجان ارتباط عسكري مشتركة"، و"لجان ارتباط مدني مشتركة"، وتقسيم الضفة الغربية إلى مقاطع عسكرية وأمنية ومدنية (A B C)، و"ترتيبات أمنية"، و"تنسيق أمني"، و"شوارع التفافية" ، و"تبادل معلومات"، و"إجراءات بناء الثقة"، و"الأعمال العدوانية"، و"مكافحة الإرهاب"، و"تسوية الخلافات والنزاعات"، و"التعاون، والعلاقة بين إسرائيل والمجلس" (أي السلطة الفلسطينية)، و"التحريض"، وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني"، فيما تم إسقاط مفاهيم ومفردات ومصطلحات فلسطينية (عمدا كما تشير دراسة وتحليل محاضر جولات المفاوضات) لإلغاء الخطاب التاريخي الفلسطيني، فالمناضلون الأسرى والمعتقلون (على سبيل المثال) هم "مساجين/Prisoners" وليسوا معتقلون سياسيون او مناضلون، أما العملاء والمتخابرون مع الاحتلال، فتصفهم الاتفاقية بمن هم "على صلات مع السلطات

[330] Yashar, Taheri-Keramati. "Recipe for failure: The impotence of the Oslo Accords". *Nebula*. September, 2010, 213.

الإسرائيلية،" وأفراد قوات منظمة التحرير أو اللاجئون الذين "سيسمح" لهم بالعودة "فلسطينيون سيسمح لهم بدخول الضفة والقطاع،" وجنود الاحتلال "أفراد في لجان أمنية مشتركة". وكما سيتم التوضيح أدناه، عكست بنود هذا الاتفاق مفاصل الخطاب الأمني الصهيوني.

4-2-1- خرائط المستعمِر العسكرية

> تأخر الاتفاق لأشهر عديدة للتأكد من أن المستوطنات كافة ستكون سليمة كما هي، وأن المستوطنين سيتمتعون بأقصى درجات الأمن. إن الحالة في المستوطنات لم تكن في يوم من الأيام أفضل من تلك التي نشأت بعد اتفاق أوسلو.
>
> الوزير الإسرائيلي يوسي بيلين أحد "مهندسي اتفاق إعلان المبادئ". في 27 أيلول/ سبتمبر 1994 .[331]

قسم الفصل الثاني من اتفاقية "أوسلو 2" تحت عنوان "إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية"، أراضي الضفة الغربية (باستثناء القدس، التي وضعت تحت عنوان قضايا الحل النهائي) وقطاع غزة، إلى ثلاث "مناطق" يتخلص من خلال هذا التقسيم من "المناطق السكانية"، أي المدن الكبرى (نابلس، وجنين، وطولكرم، وبيت لحم، ورام الله، وقلقيلية، وسلفيت، وغزة ورفح وخان يونس والخليل).[332] عبر تصنيفها "مناطق A" تُمنح

---

[331] أيوب، *اتفاقات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني*، 8.

[332] أسقطت الخليل من أسماء المدن التي تم "إعادة انتشار" الجيش منها حسب الجدول الزمني في الاتفاق، والذي أقر بتقسيم المدينة الى قسمين (H1 و H2) ثم تم إبرام اتفاق "منفصل" سمي "اتفاق الخليل" أبقى أيضا على تقسيمها، لضمان بقاء المستعمرين اليهود في قلب البلدة القديمة في المدينة. ووافق، الجانب الفلسطيني في توقيت غريب، في هذا الاتفاق المنفصل، أيضا على تقسيم الحرم الإبراهيمي، لم يكن واردا في نصوص اتفاقية طابا 1995. إذ حدث هذا بعد مجزرة ارتكبها مستعمر في شهر رمضان، الموافق 25 شباط (فبراير) من العام 1994، وقتل خلالها 29 مصليا أثناء تأديتهم صلاة الفجر وجرح 150.

"صلاحيات مدنية كاملة" تديرها السلطة الفلسطينية (لا يرد في أي من نصوص الاتفاقات كلمة "وطنية" للتعريف بالسلطة وسيتم التفصيل في ذلك لاحقا)، وتضيف:

يتم نشر "قوات الشرطة الفلسطينية وتتولى مهام النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين بشكل مرحلي، وتستمر إسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين، من أجل المحافظة على أمنهم الداخلي والنظام العام.

وفي صياغتها "لمسؤوليات السلطة الفلسطينية على المناطق B،" أشارت الفقرة الثالثة من البند (11) في اتفاقية طابا (أوسلو2)، إلى أنه "خلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، ستنقل إسرائيل للمجلس[333] صلاحيات ومسوؤليات مدنية غير مرتبطة بالأراضي. وستكون لإسرائيل المسؤولية العليا للأمن من أجل حماية الإسرائيليين ومواجهة الإرهاب."

والمناطق المصنفة (ب) هي تلك القرى الفلسطينية التي أقيمت على تلالها أو حولها المستوطنات. و"مواجهة الإرهاب" هنا، تعني في قاموس المستعمِر، أي مقاومة فلسطينية ضد المستعمِر الذي أقام مستعمراته على أرض الفلسطيني، وهي تعني، في الخطاب المسكوت عنه، موافقة المستعمَر على أن للمستعمِر "الحق" في ضمان أمن مستعمريه، والمسؤولية الأمنية "لحماية الاسرائيليين" اي المستعمرين في الضفة الغربية.

أما "المناطق C،" فعرفت في الاتفاقية بأنها تعني "مناطق في الضفة الغربية خارج مناطق A , B سيتم نقلها تدريجيا للولاية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الحل النهائي".

[333] المقصود بالمجلس كما ورد في الاتفاق "مجلس الحكومة الذاتية الفلسطينية" قبل إجراء انتخابات "المجلس التشريعي الفلسطيني" التي أجريت عام 1996.

ومن خلال هذا التقسيم، ومع التشديد في كل فقرة وبند على استثناء "قضايا مفاوضات الحل النهائي"، التي تعني المستوطنات والحدود والقدس واللاجئين والأمن، أبقت السلطة الاستعمارية سيطرتها (المعلنة والموافق عليها فلسطينياً رسمياً الى حين البدء في مفاوضات "قصايا الحل النهائي"– الباحثة)، على 61% من أراضي الضفة الغربية، وهذه المناطق في الخطاب الأمني الصهيوني/ الإسرائيلي، كما بينت الدراسة سابقا، تشكل "العمق الإستراتيجي" العسكري لسلطة الاستعمار، وتكرس "حدود إسرائيل الشرقية"، وتمنحها "تصريحاً قانونياً" بالتوسع الاستعماري تحت عنوان "الأمن". فقد نصت مقدمة هذا القسم على ذكر "مسؤولية إسرائيل للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات من أجل ضمان أمنهم الداخلي...". والجملة الأهم التي مهدت لمصطلح أمني إسرائيلي استخدم منذ عام 1948، ألا وهو "الشوارع الالتفافية،"[334] جاءت تحت عنوان "سيكون لإسرائيل صلاحيات أخذ الخطوات الضرورية لمواجهة هذه المسؤولية"، التي كانت معدة ومخطط لها مسبقا، وجرى تكريسها كتابة في الاتفاقية، وأولاها "الشارع الالتفافي" الذي يربط المستوطنات اليهودية/ الاستعمارية في منطقة الخليل بمدينة القدس، ويصل هذا "الشارع" أيضا إلى البؤرة الاستيطانية في قلب مدينة الخليل (التي جرى تقسيمها إلى جزئين).[335] ونفذت مئات الكيلومترات من "الشوارع الالتفافية" بعد التوقيع على الاتفاق، لتشكل آلية "جغرافية" لتقطع أجزاء الضفة الغربية إلى "كانتونات"، إضافة إلى حظر على الفلسطيني المستعمَر استخدامها. ولعل قبول فكرة الشوارع الالتفافية بحد ذاتها تتناقض مع حقيقة أنّ هذه اتفاقيات انتقالية، ومع التصور الفلسطيني أنّ الوجود الاسرائيلي سينتهي تدريجياً، وتتفق مع التصور الاسرائيلي لوجود مستمر ودائم.

4-2-2 لجان التنسيق الأمني

نص البند الرقم (12) من الاتفاقية، على أنه "سيتم تشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشتركة من أجل الأمن المتبادل" (Joint Security Committee) أو لجنة التنسق الأمني

---

[334] جبارين، *التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة*، 130.

[335] David Newman. "Territorial Discontinuity and Palestinian Autonomy: Implimenting the Oslo 2 Agreements," *IBRU Boundary and Security Bulletin*. (Winter 1995-1996), 79.

المشتركة، و"لجان أمن إقليمي مشتركة" و"مكاتب مشتركة للتنسيق في المناطق" (DCO). ووضعت الاتفافية "ملحقاً" خاصاً، وهو الملحق الأول التابع للاتفاقية لتحديد تفاصيل عمل "التنسيق والتعاون" وأدائه وآلياته. وهنا، يمرر الاسرائيلي خطابه من خلال المرواغة والخطاب الصامت، فيستخدم "الأمن المتبادل"، وهو في الواقع يعني أمن المستعمِر فقط، بينما يستند الفلسطيني في فهمه، وبالتالي قبوله بهذه الصيغ، على ما جرى في غرف المفاوضات. ومثالاً على التلاعب بالألفاظ وإعادة صياغة الجمل من خلال إدخال المفاهيم والمفردات الاسرائيلية، ما ورد في الجلسة السادسة من المفاوضات بشان الأمن بين المفاوض الفلسطيني قريع (أبو علاء) والمفاوض الاسرائيلي زينغر للتدليل:[336]

أبو علاء: الأمن حسب فهمنا، يأتي من خلق واقع التعايش والسلام، والى أن يتم ذلك، نحن نقول أننا ندرك معنى الأمن للطرفين. إن وجهة نظرنا في المرحلة الانتقالية هي: الأمن الخارجي مسؤوليتكم بالتنسيق معنا، الأمن الداخلي لقوة البوليس الفلسطيني وحدها ضمن نطاق السلطة، المستوطنات ومعسكرات الجيش مسؤوليتكم، ضمن آلية واضحة ومتفق عليها خلال المرحلة الانتقالية.

زينغر: (محورا ومعيدا ترتيب السياق الذي تحدث فيه قريع ومغيرا المفردات–الباحثة) أفهم وجهة نظركم: ان البوليس الفلسطيني مسؤول عن الامن الداخلي للفلسطينيين، اسرائيل: المستوطنات والجيش والأمن الخارجي (وهنا دمج الأمن الخارجي دون "التنسيق معنا" كما قال قريع) واسقاط كلمة "معسكرات" والإبقاء على "الجيش")، وتنسيق مشترك (بحيث تصبح كلمة تنسيق يمكن ان تنطبق على ما يريده الاسرائيلي، ولكن الإيحاء للفلسطيني أنه استخدم "تنسيق مشترك"[337] ولكن لاحقا، تفقد كلمة "تنسيق" معناها عندما يتم إلزام الفلسطيني بضيغة "تبادل

---

[336] قريع، *أوسلو*، 353

[337] المرجع السابق.

المعلومات والتعاون"، وعلى الأرض تنقل المعلومات من جانب واحد، ويمنع على الفلسطيني اعتقال اي مستعمِر لارتكابه جريمة داخل مناطق السلطة الفلسطينية، كما نصت بنود الاتفاق الموقع.

ومن خلال هذه اللجان الثلاث، ضمن المستعمر الإسرائيلي استمرارية تحكمه وسيطرته الأمنية على الفلسطيني المستعمَر من خلال ما ظنّ أنها ستكون "قيادة فلسطينية مقبولة" أرغمتها ممارسات الخطاب الاستعماري (عبر القوة العسكرية) على القبول والموافقة على ما كانت ترفضه في السابق، كما أوضحت الدراسة في فصل سابق، إذ قبلت الأخيرة بكافة الشروط والآليات التي تحدد أداءها وعملها على الأرض، حتى في الإطار الذي وضعت فيه، أي حصر صلاحيات جهاز شرطتها في تسيير شؤون السكان الفلسطينيين تحت ولايتها[338] كما نص البند (13) من الاتفاقية.

حدد البند (13) أيضا، عدد[339] أفراد الشرطة المسموح للسلطة الفلسطينية بتوظيفهم، والحيز المكاني لمحطات الشرطة والزي وأنواع الأسلحة وأرقام تسجيلها، والأماكن التي يمكن حملها فيها (مناطق A فقط) وضرورة "التنسيق والتصديق" مع "الإسرائيلي" في كل حركة يقوم بها خارج هذه المناطق، وعدم التحرك قبل الحصول على موافقة المستعمِر، وألا تستخدم "الشرطة الفلسطينية إلا الطرق المستعملة فقط من قبل الفلسطينيين في المناطق B، ومنع أفراد هذه الشرطة من استخدام المناطق المصنفة C.

ولضمان السيطرة التامة على تحركات الفلسطيني، إضافة إلى عدم الثقة به "لكذبه المتأصل"،[340] فإن "تنسيق تحرك أفراد الشرطة يجب أن يكون وفق خطة

---

[338] لا تشير أي من الاتفاقات التي وقعها الجانب الفلسطيني مع المستعمر الإسرائيلي إلى مفردة "سيادة" بل تم استخدام كلمة "ولاية، ترجمة لكلمة Jurisdiction.

[339] لاحقا، لم تلتزم السلطة الفلسطينية بالعدد المحدد، لأفراد الشرطة الفلسطينية، ما اعتبرته اسرائيل "خرقا" للاتفاقات الموقعة.

[340] جزء من التنميط الاستعماري الصهيوني للفلسطيني العربي كما تم التوثيق سابقا. انظر الفصل الأول في الدراسة. وهذا التنميط، سيبطر على مجريات جولات المفاوضات. ويسجل المفاوض أحمد قريع في محضر الجلسة الخامسة للمفاوضات انه نقل رسالة من القيادة الفلسطينية تقول "قيادتنا تقول لكم كفى اختبارا لمصادقيتنا ونوايانا" واستعرض ما "يثبت" صدق الفلسطيني للإسرائيلي من خلال تسمية المشاريع "السلمية" والمبادرات التي قبل بها الفلسطينيون،

مبرمجة"، وعليه (أي المستعمَر) أن يقدم تقريرا عن "عدد قطع السلاح التي سيحملها، وبرنامج دقيق لتحرك العملية المخطط لها داخل المنطقة والمكان المقصود، والطرق المستخدمة لذلك، ومدتها المقترحة، وبرامج الرجوع إلى مركز الشرطة... وستخبر الشرطة الفلسطينية لجنة الأمن الإقليمي المشتركة وأسماء أفراد الشرطة وأرقام عربات الشرطة والأرقام المتسلسة لكل مركز من مراكز الشرطة في المنطقة B" (البند ت/5 تحت البند 13) المعنون "الأمن."

4-2-3 الدوريات الأمنية المشتركة[341]

نص البند ت/8 من بند الأمن (13)، أن "الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية تقوم بنشاطات أمنية مشتركة على الطرق الرئيسة، كما هو منصوص في الملحق الأول." (في الممارسة العملية، كانت دورية تحمل أفراد الشرطة الفلسطينيية، وهي سيارة جيب ترفع العلم الفلسطيني، وخلفها دورية تحمل جنود الاحتلال ترفع العلم الإسرائيلي وتجوب الشوارع الرئيسة داخل المدن والمحاذية للمستوطنات. وعلى سبيل المثال، كان الفلسطيني يرى الدوريتان تجوبان شارع القدس- نابلس في رام الله- الباحثة).

ومن خلال هذا "النشاط المشترك"، بات تبادل الحديث والابتسامات بين أفراد الشرطة وجنود الاحتلال مشهداً "مألوفاً" ويومياً ومستمراً على مدار 24 ساعة.[342] والأهداف الإسرائيلية من وراء تشغيل هذه الدوريات المشتركة، تشمل "منع العمليات

بما فيها مبادرة النقاط العشر، مشروع فاس، والاعتراف بقراري 242 و 338. أنظر: قريع: *مفاوضات أوسلو 1*، 431.

[341] جاء في النص الرسمي باللغة الإنجليزية في وصف المدن والقرى والبلدات الفلسطينية Palestinian populated localities

[342] بموجب البروتوكول، لا يسمح للفلسطيني بإيقاف سيارة تحمل لوحة إسرائيلية تحت أي ظرف من الظروف. وعلى الشرطة الفلسطينية أن تبلغ الجانب الإسرائيلي فقط. انظر نص البروتوكول باللغة الإنجليزية. أنظر:
Israel-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and Gaza, Protocol Concerning Redeployment and Security Arrangment. Knessset. Org, http://www.knesset.gov.il/process/docs/heskemb2_eng.htm

الإرهابية ومنع مواجهات مفتوحة بين المستوطنين والفلسطينيين، والمحافظة على شريان المواصلات بين المستوطنات مفتوحا."[343]

وتحت عنوان "منع الأعمال العدوانية" نص البند (15/ الأمن) على "التزام الطرفين بأخذ الإجراءات الضرورية لمنع الإرهاب والجريمة والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر أو ضد أفراد واقعين تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم وأخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال." وتضمنت "مسؤوليات" الشرطة الفلسطينية، تحت هذا العنوان من البروتوكول، "مكافحة الإرهاب والعنف، ومنع التحريض على العنف". وفي الشكل، يتناول هذا البند الطرفين في جزءه الأول، بينما يفصل الجزء الثاني فيما هو مطلوب من المستعمَر، بحيث يبقي الجزء الأول ضمنيا، مبهماً حيث لا "إرهاب" من قبل الدولة المستعمِره.

البند (16) "إجراءات بناء الثقة"

ووفقاً لهذا البند، تم ربط مصير العملاء بالمقاومين. وتضمن هذا البند التزاماً رسمياً فلسطينياً بحمايتهم، إذ نصت المادة الرقم (2) فيه، أن "الفلسطينيين الذين أقاموا صلات (واستخدام صلة هنا تأخذ معنى إيجابياً) مع السلطات الإسرائيلية (لا سلطة احتلال أو استعمار)، لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة، أو العنف، أو الانتقام، أو التعسف أو المحاكمة، وسيتم اتخاذ إجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم." أما المقاومون الفلسطينيون "الفدائيون" أو أفراد قوات منظمة التحرير الفلسطينية، فهم، وفقاً للبند الذي تلى البند المتعلق بالعملاء، "فلسطينيون" (دون ال التعريف الجامعة) من الخارج، يسمح بدخولهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة استنادا إلى الاتفاقية، وتسري عليهم أحكام هذه الاتفاقية (ليس الجميع ولا وجود لكلمة "عودة" حتى لهؤلاء، وفقط، وفق شروط، من يوافق المستعمِر على إدخالهم حيث السيادة على المعابر الحدودية له، ومن يعلن موافقته على ما ورد في الاتفاقية)، ولن تتم مقاضاتهم عن أعمال ارتكبت قبل 13 أيلول/ سبتمبر 1993.

[343] Newman, "Territorial Discontinuity and Palestinian Autonomy: Implementing the Oslo 2 Agreements", 78.

وتحت العنوان نفسه، لم تتم فقط الإشارة إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين السياسيين، على أنهم "سجناء وموقوفون، (سيجري الإفراج عن بعضهم بعد عشرين عاما بالتقسيط لاحقا)، بل تم، أيضا، إسقاط الأسرى الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948،"[344] فهؤلاء في خطاب المستعمِر "عرب إسرائيل" وإطلاق سراحهم يخلخل بنية الخطاب الأمني الصهيوني/ الإسرائيلي، وحقيقته المتخيّلة في شأن "أرض إسرائيل". وفي نظر السلطة الاستعمارية، فإنهم "خونة وعملاء"[345] لأعداء الدولة اليهودية، وهذا النوع من "الخونة" لا يمكن الصفح عنه وتأمين الحماية له أو منع تعرضه للمضايقة أو العنف أو الانتقام أو التعسف أو المحاكمة.[346]

وتكشف لاحقاً، أن على كل أسير أو معتقل فلسطيني أن يوقع وثيقة وتعهد "بنبذ الإرهاب،"[347] وعدم العودة "لممارسته"، شرطاً للإفراج عنه. أي أن اعتقال أو أسر الفلسطيني، ليس بسبب مقاومته للاحتلال، بل لارتكابه "أعمالاً إرهابية"، أو بكلمات أخرى، نسف الخطاب الوطني الفلسطيني. فبالنسبة للصهيوني الإسرائيلي، لم يقع أي "احتلال" عام 1948 أو عام 1967، في ما يتعلق بأرض فلسطين.[348]

---

[344] نصت المادة (20) من "تدابير تعزيز الثقة" في البند الأول" لدى التوقيع على هذا الاتفاق، تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع 5000 معتقل وسجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحرارا في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو لقطاع غزة. والذين سيتم تسليمهم إلى السلطة، سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم. انظر الاتفاقية في الملحق رقم (12)

[345] يشمل "قانون العقوبات" الاسرائيلي، على سبيل المثال، عقوبات على تهم "التخابر مع العدو"، او العمل ضد الدولة، وما الى ذلك، وهذه التهم والعقوبات تطاول الفلسطينيين في أراضي 1948.

[346] في الأول من حزيران/ يونيو 2014، أقرت الحكومة الإسرائيلية دعم قانون يحظر إطلاق الأسرى الفلسطينيين، بعد عشرين عاما من المماطلة في الإفراج عن أسرى ما قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو. انظر: "حكومة الاحتلال تصادق على قانون يمنع الافراج عن الأسرى، وطن للانباء، 2014/6/1
http://www.wattan.tv/ar/news/94709.html

[347] جاء في ورقة التعهد نصا: أنا الموقع ادناه..رقم الهوية... أتعهد بالامتناع عن كل اعمال الإرهاب والعنف، كما أنني أعرف تمام المعرفة بان التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجن، واعلم بأن هذا الإفراج قد تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ إعلان المبادئ، الذي تم التوقيع عليه في 1993/9/13. انظر: عبد الناصر فروانة، *قيد في يد القدس: دراسة شاملة لأعداد واوضاع الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال* (مؤسسة القدس الدولية: قسم الإعلام والأبحاث) ابريل 2007، 12.

[348] للتدليل على عدم اعتراف إسرائيل على انها قوة محتلة حتى على جزء من فلسطين، وهو جزء من الخطاب الصامت، حتى بعد مرور 20 سنة على التوقيع على اتفاق أوسلو، نورد على سبيل المثال انه في الذكرى الـ 47 لاحتلال

جاءت البنود التي تناولت "إعادة انتشار القوات الإسرائيلية"، مرتبطة بسلسلة من الشروط والبنود المتشابكة بعضها ببعض، بحيث لا يتم الوصول إلى ما تنص عليه الاتفاقية نفسها[349]، إذ كان يفترض وحسب هذه الاتفاقات، أنه بحلول 1996، يتم الانتهاء من "عمليات إعادة الانتشار في كافة المناطق، باستثناء قضايا مفاوضات الحل النهائي،" والبدء في هذه المفاوضات الأخيرة.

أما البنود المتعلقة بـ"ولاية المجلس"[350] وصلاحياته، فسقفها يجب ألا "يخل بالاتفاقات الموقعة أو الاتفاقات التي سيجري توقيعها مستقبلاً في إطار الاتفاقية الانتقالية"، كما ورد في البند (18)، وتعتبر أي قوانين يقرها المجلس "وتخالف أحكام إعلان المبادئ لاغية وباطلة،" و"ستكون لإسرائيل من خلال الحكم العسكري سلطة على مناطق لا تقع تحت الولاية (الفلسطينية). ولتشريع وقوننة الاحتلال في إطار اتفاقية دولية، يتابع البند: لهذه الغاية، سيبقى الحكم العسكري الإسرائيلي على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ضرورية بناء على القانون الدولي، ولن ينتقص هذا النص من تطبيق التشريعات الإسرائيلية على الإسرائيليين (المستعمرين في المستعمرات)،" أي أن الحكم العسكري سيبقى ساري المفعول على "السكان" الفلسطينيين وليس "المواطنين الإسرائيليين." [351]

الجزء الشرقي من مدينة القدس، وهو اليوم الذي أعلنته إسرائيل "يوم توحيد القدس العاصمة الأبدية للشعب اليهودي"، نقلت "القناة السابعة" الإسرائيلية عن وزير الأمن الإسرائيلي موشيه يعلون قوله "هناك من يعتقد أن الصراع هو على هذه الأرض أو تلك، ولكن الصراع بدأ قبل حرب الأيام الستة التي حققت لنا رفاهية كبيرة، وبعدها فقط بدأت الفوضى، وهذا المصطلح الذي يسمونه "احتلال" هو "هراء". انظر: موقع وزارة الاعلام الفلسطينية. ترجمات الصحف الإسرائيلية. 2014/5/28.

[349] Keramati, "Recipe for Failure: The Impotence of the Oslo Accords, "17 .

[350] تمت الإشارة إلى السلطة الفلسطينية الناشئة بموجب الاتفاق بـ"المجلس" لحين إجراء الانتخابات التشريعية.

[351] في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، طرح عدد من اعضاء الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) مشروع قانون ينص على تطبيق القانون الاسرائيلي في المستعمرات بالمقامة على أراضي الضفة الغربية. أنظر: "شلحت: فرض القوانين الاسرائيلية في الضفة يعني نسف لاي تسوية سياسية" *وطن للأنباء*، 2014/11/10
http://www.wattan.tv/ar/news/112370.html

ومرة أخرى، وفي البند (31)، تساوي الاتفاقية بين المستعمِر والمستعمَر، وتلغي هذه العلاقة. فأولا، تم النص على "تتعهد منظمة التحرير (ونلاحظ هنا أن المنظمة ترد فقط لغرض واحد وهو إلغاء سبب إقامتها) خلال شهرين من تنصيب المجلس بعقد المجلس الوطني الفلسطيني والموافقة رسميا على التغيرات الضرورية في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني[352]، والتعهد به في الرسالة الموقعة من رئيس المنظمة والموجهة إلى رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ 9 أيلول 1993، و4 أيار 1994."[353] أي أن رئيس منظمة التحرير، عاد وأكد تعهده بإلغاء البنود المتعلقة بالميثاق، ثلاث مرات على الأقل، في الرسالة وفي اتفاقية غزة– أريحا أولاً عام 1994، وفي عام 1998 من خلال "مذكرة واي ريفير").

وثانيا، كرست المساواة بين الطرفين كأنهما طرفان متنازعان، وذلك عند الإشارة إلى أن "لا شيء في هذه الاتفاقية سيجحف بنتائج مفاوضات الوضع الدائم... على أنه تخل أو تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه أو مواقفه."[354] ويمكن القول إن الفلسطيني اعتبر هذه الجملة أو العبارة تأكيداً على "حقوقه الثابتة." لكن الجملة تتحدث عن "حقوق ثابتة للطرفين."

وكرّست نصوص هذا الاتفاق من بين "حقائق المستعمِر" الكثيرة، هدف إضفاء الشرعية على المشروع الاستعماري/ الاستيطاني من خلال ممارسة وتفعيل "آليات السيطرة المعرفية والسياسية"[355] على المستعمَر ذاته. وهكذا فرضت البروتوكلات الأمنية على المستعمَر، أيضا، أن يجند من أجل ضمان أمن المستعمر الإسرائيلي الذي سرق أرضه، كما سيتم التوضيح من خلال قراءة نصوص "تفاهمات واي ريفر."

---

[352] سيتم التطرق إلى البنود التي تم إلغاؤها خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة خلال زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون عام 1998 لاحقا في الدراسة.

[353] انظر نص الرسالة في قسم الملاحق ملحق رقم (13).

[354] البند (31) من اتفاقية الدوريات الأمنية المشتركة ملحق رقم (14).

[355] روحانا، "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني"، 9.

4-3 "تفاهمات واي ريفر"

الاتفاق (واي ريفر) الجديد ورقة تفاهم لتنفيذ اتفاقات سابقة. بنيامين نتانياهو لا يملك الحق في مطالبتنا باعتقال نشطاء فلسطينيين، لكنه يستطيع أن يتقدم بمعلومات ويطالبنا بالمحاسبة.

نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح\ "الحياة" اللندنية، 1998/11/5

نريد مساعدة إسرائيل للوصول إلى جميع حقوقنا، وتوسيع السيادة الفلسطينية على جميع أجزاء الضفة الغربية لنرى الانسحابات".

سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني 1995/10/2، في رده على قبول القيادة الفلسطينية بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تضمنته نصوص اتفاق طابا (أوسلو 2).

تستحق الأحداث "الأمنية" المتلاحقة التي وقعت بين مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين على يد أحد الإسرائيليين وسط تل أبيب (المقامة على جزء من أرض يافا) في الرابع من تشرين الثاني 1995، وانتخاب رئيس وزراء جديد في أيار 1996 (بنيامين نتاياهو)، دراسة بحد ذاتها. ففي هذه المرحلة، "تبدلت المفاهيم" بشكل أكثر وضوحا، خصوصاً على صعيد النخبة السياسية الفلسطينية، كما تدلل ممارسات السلطة الفلسطينية الناشئة بموجب اتفاقات أوسلو. غير أننا في إطار هذه البحث، سنرصد أبرز الأحداث "الأمنية" التي مهدت لتوقيع "تفاهمات واي ريفر" (1998) في ولاية ميرلاند الأميركية بعد ثلاثة أعوام من مقتل رابين.

أحدثت عملية اغتيال رابين على يد مستوطن صهيوني، تحولاً في الموقف الفلسطيني الرسمي، إذ قال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات "اغتيال شريكي في عملية السلام،(هو) اغتيال لعملية السلام"[356]. وسمحت له إسرائيل للمرة

[356] عبد الرحمن، *عشت في زمن عرفات*، 218.

الأولى بأن تطأ قدماه (سراً) الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ليقدم التعازي لأرملة رابين (ليئا)،[357]. وكانت هذه المرة الأولى والأخيرة التي سمح له فيها بدخول هذه الأراضي.[358]

يروي أحمد عبد الرحمن[359] المستشار الإعلامي والسياسي لياسر عرفات، كيف أن الأخير "حرص طوال الشهور الستة التي فصلت بين الاغتيال والانتخابات الإسرائيلية المقبلة، على أن يوفر أفضل الظروف الأمنية والسياسية لشمعون بيرس (الذي خلف منصب رابين بعد اغتياله مؤقتا كرئيس للوزراء) لضمان الفوز بالانتخابات"[360] خوفاً من فوز زعيم حزب "الليكود" الإسرائيلي المعارض بنيامين نتانياهو.

ويمكن إجمال هذه "الظروف الأمنية والسياسية" بالتالي:

1- موافقة الجانب الفلسطيني على إرجاء إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي التي كانت مقررة وفقاً للاتفاقات من مدينة الخليل "لعدم إغضاب" المستوطنين، حسب تعبير عبد الرحمن، وإجراء الانتخابات "التشريعية" الفلسطينية الأولى في كانون الثاني 1996، قبل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في هذه المدينة.

2- شن حملة من الاعتقالات الواسعة في صفوف المقاومة الفلسطينية شملت المئات، من بينهم قادة سياسيون في حركتي "الجهاد الإسلامي" و"المقاومة الإسلامية" (حماس) وتعرضهم للتعذيب،[361] قبل وبعد اغتيال أحد قادة المقاومة الفلسطينية

---

[357] قريع، *مفاوضات أوسلو 1993*، 143.

[358] لاحقا في عام 1999، وبعد انتخابات ايهود باراك (من حزب العمل الذي ترأسه رابين)، أثنى عرفات على رابين "الشريك والصديق" في مراسم "تأبين" لهذا الأخير، وألقى التحية العسكرية أمام صورته في العاصمة النرويجية (أوسلو). انظر: "الزعماء يكرمون رابين في أوسلو،" بي بي سي. 1999/11/2. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/arabic/newsid_502000/502888.stm.

[359] شغل أحمد عبد الرحمن منصب مسؤول الإعلام والناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية في الأعوام 1982- 1994، والناطق باسم السلطة الفلسطينية 1996-2003، والمستشار السياسي لياسر عرفات 2003-2004. انظر كتابه "عشت في زمن عرفات" 2013.

[360] المرجع السابق، 289.

[361] عبد الرحمن، *عشت في زمن* عرفات، 291.

يحيى عياش من قبل المخابرات الإسرائيلية في بيت لاهيا بقطاع غزة الذي يفترض أنه تحت ولاية السلطة الوطنية الناشئة في كانون الثاني1996.

3- مشاركة ياسر عرفات في مؤتمر "مؤتمر صانعي السلام في الشرق الأوسط" الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ 13 آذار 1996.

4- استمرار المباحثات واللقاءات الفلسطينية- الإسرائيلية بعد ارتكاب الجيش الإسرائيلي مجزرة قانا الأولى في الجنوب اللبناني في 18 نيسان/ أبريل 1996.

في نهاية المطاف، خسر بيرس الانتخابات بعد أن قاطعها فلسطينيو أراضي 1948، لقيامه بشن عدوان على الجنوب اللبناني فيما عرف بعملية "عناقيد الغضب" في ابريل/ نيسان 1996 وانته بمجزرة "قانا"، وصعد نتانياهو إلى سدة الحكم في أيار/ مايو 1996.

وبعد أن كان الطرف الفلسطيني الرسمي وافق على "تأجيل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي" من مدينة الخليل، متجاوزاً ما اتفق عليه في الاتفاقات السابقة التي نصت على الانسحاب من كافة مدن الضفة الغربية قبل إجراء الانتخابات التشريعية الأولى، وذلك لمساعدة بيرس في الانتخابات، حسب عبد الرحمن، وافق بعد فوز نتانياهو على تقسيم المدينة (بما في ذلك البلدة القديمة) وتقاسمها مع الجانب الإسرائيلي، في ظل ولاية نتانياهو. وتضمن "بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل" الذي وقع في 1997/1/15، في شقه "الأمني،" حسب نص البند السادس (هـ): "سيتأكد البوليس (جهاز الشرطة) الفلسطيني بأن أفراد البوليس الذين سينتشرون في الخليل، سيجتازون فحصاً يؤكد صلاحيتهم للخدمة، آخذين بعين الاعتبار حساسية المنطقة".

وتحت عنوان "المسؤوليات الفلسطينية" التي تضمنها البند 23 من البروتوكول، تمت إعادة التأكيد على التزام الطرف الفلسطيني بـ"1) استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني 2) مكافحة الإرهاب ومنع العنف 3) تعزيز التعاون الأمني 4) منع التحريض والدعاية المعادية 5) توقيف "الإرهابيين" ومحاكمتهم ومعاقبتهم 6) مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية 7) تحديد عدد الشرطة الفلسطينية (العاملة في الجزء تحت ولاية السلطة من المدينة)"[362] وفي سابقة بتاريخ الاتفاقات بين السلطة

[362] "نص بروتوكول الخليل". مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا). الرابط:

الفلسطينية الناشئة بموجب اتفاقات أوسلو، ودولة الاستعمار، أوردت الاتفاقية "يحق للجانب الإسرائيلي الطلب من الجانب الفلسطيني، من خلال مكتب التنسيق الإقليمي، بأن تقوم البلدية بتنفيذ أعمالها على الطرق وأي مجالات بنى تحتية أخرى المطلوبة لحياة الإسرائيليين في منطقة "H2" وإذا ما عرض الجانب الإسرائيلي تغطية تكاليف هذه الأعمال، فإن الجانب الفلسطيني يتعهد بأن تتم هذه الأعمال كأولوية.

وبعد عام وتسعة شهور من رفض نتانياهو[363] الاجتماع أو اللقاء بياسر عرفات، التقى الاثنان في منتجع واي ريفر في ولاية ميريلاند الأميركية، وتم التوقيع على "تفاهمات واي ريفير،" حيث أرفقت بنصوص الاتفاق جداول زمنية تحدد المدة المسموح بها للطرفين لتنفيذ التزاماتهما وفق هذه التفاهمات. وكان عرفات يسعى إلى "تحصيل" مساحات أخرى من الأراضي الفلسطينية التي تم الاتفاق على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي منها بحلول عام 1996. اذ نصت المذكرة في المادة الاولى من "إعادة الانتشار" على:

عملاً بالاتفاق الانتقالي والاتفاقات اللاحقة له، سيشمل تنفيذ الطرف الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية مزيداً من إعادة الانتشار في 13% من المنطقة (ج) إلى الطرف الفلسطيني، على الشكل التالي 1% إلى المنطقة (أ) أي المنطقة التي ستخضع كاملا للسلطة الفلسطينية– الباحثة، و 12% إلى المنطقة (ب) (اي بقاءها تحت المسؤولية العسكرية الاسرائيلية –الشاملة– الباحثة). وصرح الطرف الفلسطيني بأنه سيحدد 3% من المناطق (ب) مناطق خضراء. سيحتفظ الجانب الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة في هذه المناطق الخضراء/ المحميات الطبيعية بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تهديد الاعمال الإرهابية.

---

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4900

[363] في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1996، قامت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتانياهو بافتتاح "نفق" تحت المسجد الأقصى، وأعقب ذلك هبة جماهيرية في مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة قتلت فيها إسرائيل خلال 3 ايام 63 فلسطينيا وجرحت 1600، حسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. وفي اليوم الأول من الهبة، حاولت قوات الاحتلال اقتحام مدينة رام الله، وأطلقت نيرانها باتجاه المواطنين الذي تظاهروا بشكل سلمي مستخدمة الطائرات المروحية. انظر "هبة النفق 1996. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3482

ومرة أخرى، تتجسد الممارسة العملية للخطاب الصهيوني الصامت، في إطارين، اولاهما، أحقية المستعمِر بالـ "مناطق الخضراء والاستيلاء على الأرض" وثانيهما أن الإرهاب مصدره المستعمَر.

4-3-1 تحليل مضمون نصوص " تفاهمات واي ريفير"

أوغلت نصوص هذه "التفاهمات" التي تم التوقيع عليها في الولايات المتحدة في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، بوضوح مفرداتها، وكثافة إملاءاتها الأمنية على الجانب الفلسطيني، ليس فقط بفرض الخطاب الأمني الصهيوني/ الإسرائيلي بالكامل، على الطرف الفلسطيني المستعمَر، وأيضا، بإلزام الفلسطيني بتقديم "خطة عمل أمنية" تشارك في إعدادها الولايات المتحدة، وتعمل الأخيرة على التأكد من تطبيقها وفقاً لجداول زمنية محددة، وتم ربط هذا التنفيذ، بعملية "إعادة الانتشار"[364] لمزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، كما أشير أعلاه.[365] وجاء تحت عنوان "إعادة الانتشار" في المادة الأولى من الاتفاقية:

> يرى (تم استخدام كلمة Recognize) كلا الفريقين أن من مصلحته الحيوية التصدي للإرهاب، ومكافحة العنف... وأن النضال ضد الإرهاب والعنف يجب أن يكون شاملاً بحيث يتناول الإرهابيين والبنية التحتية لدعم الإرهاب، والأجواء الآيلة إلى دعم الإرهاب، كما يجب أن يكون النضال مستمراً وثابتاً وطويل الأجل بحيث لا تكون هناك فترات يتوقف فيها العمل ضد الإرهابيين وبنيتهم التحتية، ويجب كذلك أن يكون تعاونياً لأن ما من جهد يحقق فعالية كاملة من دون التعاون (مع) الإسرائيلي والتبادل المستمر للمعلومات والمفاهيم والإجراءات.

---

[364] تجدر الإشارة إلى أن المذكرة نصت على إلزام إسرائيل بإطلاق سراح 750 من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ما قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو. غير أن الجانب الإسرائيلي لم ينفذ أياً من نصوص الاتفاق المتعلقة به، في حين سنفصل لاحقا أن الجانب الفلسطيني نفذ النصوص المتعلقة به.

[365] انظر نص البروتوكول الأمني في الاتفاقية في قسم الملاحق ملحق رقم (15).

وبهذه الفقرة التي تم تضمينها في ديباجة المادة المتعلقة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من الاتفاق، للتوكيد على هذه المسألة، رغم أن المادة الثانية تحت عنوان "الأمن،" فصّلت في الآليات والخطوات التي يجب على الطرف الفلسطيني القيام بها، إذ بات هناك "اعتراف" حسب الصيغة الرسمية باللغة الإنجليزية، و"مصلحة مشتركة" بين المستعمِر والمستعمَر، بينما تم استخدام كلمة "نضال" (Struggle)، لمحاربة "الإرهاب،" أي محاربة الشعب الواقع تحت الاحتلال.

وشمل البند المتعلق بالأمن:

1) إخراج المنظمات الإرهابية عن القانون والتصدي لها مع تسامح "صفر" (Zero tolerance)
2) الجانب الفلسطيني يقدم "خطة عمل أمنية فلسطينية تشارك فيها الولايات المتحدة
3) اجتماعات مع ممثلي وكالة المخابرات الاميركية (سي اي ايه) مرة كل أسبوعين لتقديم التقرير الفلسطيني في شأن الاعتقالات والأحكام المتخذة ضد الإرهابيين، والاجراءات لحظر كل المنظمات الإرهابية. (وبهذا أعطت الاتفاقية سي آي إيه للمرة الأولى دوراً مرجعياً في مراقبة الفلسطيني)، كما ألزم بتقديم تقارير مكتوبة دورية في شأن أداء الشرطة وتقويم أحكام القضاة في حق "الإرهابيين" الذين يهددون أمن إسرائيل.
4) "وافق الفريق الفلسطيني على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أي أعمال إرهابية أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد **الفريق الإسرائيلي وضد الافراد الخاضعين لسلطة الفريق الإسرائيلي أو ضد ممتلكاتهم**"[366] (أي أن الفلسطيني يجب أن يحمي المستعمر/ المستوطن اليهودي و"ممتلكاته"، أي أرض الفلسطيني المسلوبة، إذ وفقاً للاتفاقات السابقة، يخضع المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة للسلطة الإسرائيلية).
5) منع الأسلحة غير الشرعية (هناك سلاح شرعي، وهو فقط الذي يمتلك فيه الإسرائيلي المستعمر أرقام التسجيل، ويعطيها للفلسطيني، وهناك السلاح غير

[366] التشديد من الباحثة

الشرعي الموجه ضد المستعمِر– أي أن المقاومة، والحصول على سلاح بطرق مستقلة في الخطاب الصامت، غير شرعية).

6) منع التحريض: تشكيل لجان تشمل خبيراً إعلامياً ومندوباً لتوطيد القانون وخبيراً تربوياً (وإصدار مرسوم لمنع التحريض والإرهاب والعنف، صدر فعلا بعد التوقيع ونشر في الصحف– انظر قسم الوثائق)
7) تعاون "أمني" إسرائيلي– أميركي– فلسطيني
8) يقوم الطرف الفلسطيني باعتقال الأشخاص المشتبه بهم في ارتكاب أعمال عنف أو إرهاب، لإجراء المزيد من التحقيق معهم، ومحاكمة جميع المتورطين في أعمال عنف وإرهاب ومعاقبتهم وأفردت الاتفاقية بنداً خاصاً لإعادة مطالبة الفلسطيني بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس الأميركي في حينه بيل كلينتون أنه سيحضر إلى غزة لحضور جلسة المجلس الوطني الفلسطيني لإلغاء بنود الميثاق،[367] وهذا ما حدث لاحقا في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه.[368]

نفذت السلطة الفلسطينية ما طلب منها في مذكرة "تفاهمات واي ريفر"، بإنتظار أن يقوم المستعمِر (الذي بات شريكا وطرفا في مفاوضات) أن ينفذ مزيدا من "إعادة الانتشار" في أراضي الضفة، وينتقل الى مفاوضات "الحل النهائي". وشنت عام 1998 حملات اعتقال واسعة في في صفوف المعارضة الفلسطينية، خصوصا حركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي" في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقبيل وصول كلينتون إلى قطاع غزة، فُرضت الإقامة الجبرية على الزعيم الروحي لـ "حماس" أحمد ياسين.[369]

---

[367] أعلن عن إلغاء كافة البنود والنصوص التي تتعارض ونصوص اتفاقات أوسلو وفحوى رسالة الاعتراف بإسرائيل و"نبذ الإرهاب"التي أرسلها ياسر عرفات إلى اسحق رابين قبيل التوقيع على هذه الاتفاق مرتين عام 1996 و1998.

[368] في تاريخ التوقيع على الاتفاقية، أرسلت وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، "رسالة تطمينات" إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، تؤكد فيها التزام الولايات المتحدة التأكد من تنفيذ الجانب الفلسطيني كافة التزاماته الأمنية، بما في ذلك اعتقال 30 فلسطينيا طالب نتانياهو باعتقالهم ومحاكمتهم من قبل السلطة الفلسطينية، وتعهدت أولبرايت في الرسالة "بمساعدة الفلسطينيين في مصادر كافة الأسلحة غير الشرعية، والتزام الولايات المتحدة أمن إسرائيل... وأهمية الاتفاق لتلبية احتياجات إسرائيل الأمنية. انظر نص الرسالة في الملحق رقم (15 +16).

[369] تم رفع الاقامة الجبرية عن الشيخ أحمد ياسين بعد أقل من شهر من فرضها مع حلول شهر رمضان. انظر: عام 1998 بين الفلسطينيين والإسرائيليين. "الحياة". 3/1/ 1999. العدد 13086. ص 7.

وفي الضفة الغربية، طالت الاعتقالات عدداً من قادة المقاومة الفلسطينية، من بينهم الأخوان عماد وعادل عوض الله.[370] في المقابل، انسحب جيش الاحتلال الإسرائيلي من 3,4% فقط من المناطق (ب).[371] ولم تنفذ إسرائيل التزاماتها في هذه المذكرة، بما في ذلك الإفراج عن 750 أسيرا، وتم تحديد موعد لانتخابات مبكرة، ليفوز بها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيهود باراك.

4-4 "مذكرة شرم الشيخ بجدول زمني لتنفيذ التزامات الاتفاقات واستئناف مفاوضات الحل النهائي"

مع بدء نفاذ صبر القيادة الفلسطينية على الوعود المؤجلة، ونجاح الخطاب الصهيوني الذي مورس عليها في مفاوضات أوسلو السرية، وبعد إغتيال رابين من قبل اسرائيلي، كما أوضح أحمد عبد الرحمن، مستشار الرئيس عرفات، وأشرنا اليها سابقا، والذي تضّمن من بين أمور أخرى "اللعب" على فكرة التباين بين الأحزاب وأن حزب العمل يريد "صنع السلام مع الفلسطينيين بخلاف اليمين، ومع تهديد الرئيس عرفات بالاعلان عن الدولة الفلسطينية، للمرة الأولى، منذ التوقيع على اتفاق "إعلان المبادئ،" نصت "مذكرة شرم الشيخ" التي وقعت من قبل عرفات وباراك في الرابع من أيلول (سبتمبر) 1999، وشهد عليها كل من رئيس الولايات المتحدة الأميركية بيل كلينتون، والملك الأردني حسين بن طلال، والرئيس المصري حسني مبارك، على البدء في مفاوضات قضايا "الحل النهائي"، وأن "الطرفين يعيدان التأكيد على فهمهما بأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338." ما يفهمه الفلسطينيي من ذلك هو الانسحاب من الاراضي الفلسطينية في الاحتلال الثاني (1967).

---

[370] حسب الرواية الاسرائيلة، قتلت قوات الاحتلال عماد وعادل عوض الله في اشتباك مسلح بعد هروبهما من سجن أريحا لدى السلطة الفلسطينية

[371] "معارضة فلسطينية للزيارة، وإلغاء الميثاق. غزة: إعتقالات في صفوف حماس والجهاد." الحياة ،1999/1/31. العدد 13086. 7.

وأعادت "المذكرة" إدراج بنود اتفاقات سابقة (ولم تنفذ حتى حينه) بخصوص "إعادة الانتشار" وفتح "الممر الأمن" و"الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين" وموافقة الجانب الإسرائيلي على "البدء بأعمال البناء في ميناء غزة البحري... سيضمن البناء ترتيبات مناسبة للفحص الأمني للأشخاص والبضائع، إضافة إلى إنشاء منطقة محددة للفحص داخل الميناء." وتحت عنوان "الأمن،" البند 7/أ، نصت المذكرة:

سيعمل الجانبان، واستناداً إلى الاتفاقات السابقة، لضمان التعامل الفوري والفعال مع الحوادث التي تشمل أعمال عنف وإرهاب أو التهديد بها أو التحريض، سواء ارتكبت من فلسطينيين أو إسرائيليين. ولتحقيق ذلك، سيتعاونان في تنسيق السياسات والنشاطات وتبادل المعلومات، وكل جانب سيرد على حدوث أو احتمال حدوث أعمال عنف أو إرهاب أو تحريض، وسيتخذان كل الإجراءات لمنع حدوثها.

ورغم ما توحي به الجملة الاخيرة من "مساواة" او تبادلية، الا انها تشير، في جملة استباقية الى "الاتفاقات السابقة"، وبنود هذه "الاتفاقات السابقة" تنص على أن "الأمن" مسؤولية اسرائيلية حصرية.

أما البند7/ب، فنص أنه "وفقاً للاتفاقات السابقة، يتعهد الطرف الفلسطيني أن يقوم **بمسوؤلياته على الصعيد الأمني والتعاون الأمني والالتزامات الجارية، بما في ذلك المنبثقة عن الاتفاقات السابقة،**[372] **بما** فيها بصورة خاصة، الالتزامات التالية المنبثقة من مذكرة "واي ريفر": 1) الاستمرار في برنامج جمع الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك تقديم التقارير 2) إلقاء القبض على المشبوهين، بما في ذلك تقديم التقارير 3) تقديم أسماء أفراد الشرطة الفلسطينية في موعد أقصاه 13 أيلول 1999 4) بدء لجنة التوجيه والمراقبة بمراجعة الأسماء في موعد أقصاه 15 تشرين الأول 1999."[373] ومجددا، وكما في كل مرة يوقع فيها الجانب الفلسطيني على اتفاقية أو مذكرة، تتم

[372] التشديد من الباحثة.

[373] مذكرة واي ريفير، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 10، العدد 40، (خريف 2003)، ص 207

إضافة المزيد من "المسؤوليات الأمنية" المترتبة على الجانب الفلسطيني، والقيام بدوره الذي رسم من أجله، فيما تستمر عمليات قضم الأراضي وتوسيع المستوطنات وبناء شبكة من "الشوراع الالتفافية" التي خصصت للمستوطنين في الضفة الغربية، وحلت مستوطنة "هارحوما" مكان جبل أبو غنيم، وفُتح "النفق" تحت الأقصى واستقبل "السياح"، بينما بقي الخطاب الرسمي الفلسطيني يتمسك بذلك الجزء المبهم والقابل لكل تأويل، ينتظر بدء مفاوضات الحل النهائي[374]، حيث لن يكون هناك ما يتم التفاوض عليه، أو تتم إعادة إنتاج شيطنته كما ستبين الدراسة لاحقا، عندما يرفض ما أراده المستعمِر من هذه الاتفاقات، وينتفض، مسقطاً ما سعى اليه المستعمِر من خلال هذه الاتفاقات "المرحلية".

[374] كما اكد أحمد صبح، مدير مؤسسة ياسر عرفات، وأحد المقربين منه في مرحلة حصاره، في مقابلة مع الباحثة في 2015/2/23.

4-5 خطة خريطة الطريق (2003) والقيادة "غير المقبولة"[375]

حَمَلَت الخطة التي أعلنت عنها "اللجنة الرباعية الدولية" (تضم كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، عام 2003، عنوان "خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني ترتكز على الأداء." وأُعلن عنها في 2003/4/30.[376] وجاءت هذه الخطة بعد اجتياح رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون مدن الضفة الغربية وتدمير مقار السلطة بالطائرات (بما في ذلك استخدام الطائرات الحربية إف 16 ومروحيات أباشي) في العامين 2001-2002.

وجاء في ديباجة الخطة[377] أنه:

-"لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني إلا من **خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب**[378]." (وبهذا لم يعد عرفات الذي منح "جائزة نوبل للسلام" بموجب الخطاب نفسه، ملائماً ما دام لم يقم بواجبه كما يجب من وجهة النظر الاستعمارية. فالخطاب الاستعماري هو الذي يفرض معرفته، وليس مهماً صحيح كان أو خطأ).

وفرضت بنود الخطة على الجانب الفلسطيني في المرحلة الأولى نصاً:

- "إنهاء الإرهاب والعنف وتطبيع الحياة الفلسطينية (تحت الاحتلال) وبناء مؤسسات فلسطينية (تحت الاحتلال. وهنا تنطبق نظرية الناشف عن القانون والمهنة لتحويل الخطاب الثوري)."

- (في شأن أمن المستعمِر،) جاء نصاً: تصدر القيادة الفلسطينية بيانا جلياً لا لبس فيه، يعيد تأكيد حق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام، ويدعو إلى وقف **إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان**، وتنهي جميع المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل.

---

[375] ستتناول هذه الدراسة في الفصل (الخامس) تداعيات وتأثير هذه الخطة على الخطاب الرسمي للقيادة الفلسطينية، في عهدي الرئيسين عرفات وعباس.

[376] "خطة خريطة الطريق"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 55 (صيف 2003) ص 157

[377] المرجع السابق، 157.

[378] التشديد من الباحثة.

ومباشرة، بعد هذه الفقرة وتحت عنوان "الأمن،" تعيد الخطة نصاً: يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب ويباشرون جهودا واضحة على الأرض **لاعتقال وتعطيل، وتقييد نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان**"، وفي هاتين الفقرتين، تم إلغاء حق المستعمَر في المقاومة العنيفة حتى ضد المستوطنين في الأراضي التي احتلت عام 1967. وتتابع الوثيقة:

- إعادة "بناء الاجهزة الأمنية الفلسطينية".
- إعادة "التنسيق الأمني." وجاء فيها نصاً: تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/ تدريبها ونظراءها في الجيش الإسرائيلي تدريجياً التعاون الأمني وغيره من المشاريع تطبيقا لخطة تينت، بما في ذلك الاجتماعات المنظمة على مستوى عالٍ بمشاركة مسؤولين أميركيين عن الأمن.

تحت بند "بناء المؤسسات الفلسطينية، نصت الخطة على استحداث منصب رئيس

وزراء/ أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية تتمتع بالسلطات." وهذا ما تم بالفعل، حيث تم استحداث منصب رئيس وزراء، الذي تولاه محمود عباس عام 2003.[379]

أما ما تفعله إسرائيل بعد تدمير الضفة والقطاع، فجاء تحت بند "الاستجابة الإنسانية" لرفع منع التجول والحصار، والآتي، تفصيلاً:

- "مع تقدم الأداء الأمني الشامل، يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب تدريجياً من المناطق المحتلة منذ 28/ أيلول (سبتمبر) 2000. (أي أنه تم ربط الانسحاب الإسرائيلي من مناطق السلطة الفلسطينية التي حولت لها بموجب أوسلو معرفة بمناطق أ– وبين الأداء الأمني، للتأكيد على أن المقاومة والقوة ضد الاستعمار لن تحقق شيئاً للمستعمَر بل تعيده إلى الوراء).
- الدولة المؤقتة (وهنا تعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي بما يتناسب وأمن المستوطنات)

---

[379] لاحقا، قدم محمود عباس استقالته من هذا المنصب، بعد خلاف حاد مع الرئيس الفلسطيني آنذاك، ياسر عرفات. انظر نص خطاب الاستقالة في المجلس التشريعي الفلسطيني . ملحق رقم (17). وبعد وفاة عرفات، انتخب عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية في العام 2005.

وقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي، في حينه، أرييل شارون، 14 تحفظاً (هكذا جاءت التسمية في الرسالة التي بعث بها شارون الى الادارة الاميركية) على خريطة الطريق، تضمنت في مجملها، رفضا لأي مس بالخطاب الصهيوني الأمني،[380] ورفضا كليا، لتنفيذ أي من "التزامات" إسرائيل بموجب هذه الخريطة، قبل التنفيذ الحرفي للمرحلة الأولى التي تخص، في غالبيتها العظمى، "الأداء الفلسطيني لمحاربة الإرهاب"، من بين هذه التحفظات "القضايا التي يجب ألا تناقش الاستيطان (باستثناء تجميد استيطاني[381]، أي عدم بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية، والنقاط العشوائية غير الشرعية. وشطب جميع المرجعيات باستثناء 242 و338، خريطة الطريق ستكون تسوية لحكم ذاتي، ويجب أن تظهر قيادة جديدة (وبالتالي "شيطنة" القيادة الحالية كما سنبين لاحقا) ومختلفة في السلطة، إشارة معلنة إلى حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية ورفض أي حق لعودة اللاجئين.)[382]

---

[380] "التحفظات الاسرائيلية تجاه خريطة الطريق," مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد14، العدد 55 (صيف 2003)، ص 164.

[381] المقصود أن شارون أشار في رسالة التحفظات الى استعداده لـ "وقف الاعلان عن بناء وحدات استعمارية جديدة في المستعمرات في الضفة الغربية واقامة المزيد من ما اسماه "البؤر الاستيطانية العشوائية" حيث اجتاحت مجموعات من المستوطنين عدد كبير من التلال في الضفة بحماية من الجيش الاسرائيلي بما سمي "حرب التلال"، وياتي ذلك في الخطاب الصهيوني المرواغ الذي يفصل بين المستوطنات التي يعتبرها "شرعية" وأخرى غير شرعية. وللفت أنظار العالم عما يقوم به جيش الاحتلال من عدوان، تصدرت شاشات التلفزة العالمية مشاهد جنود اسرائيليين يتعاركون مع المستعمرين فوق هذه التلال لاخلائهم، لتمرير الخطاب الصهيوني المذكور.

[382] "التحفظات الاسرائيلية تجاه خريطة الطريق،" مجلة الدراسات الفلسطينية، 164.

5.تأثير اتفاقات اوسلو على الخطاب الرسمي الفلسطيني

صباح 1994/9/9، توجهنا أنا وأبو مازن (محمود عباس، أمين سر اللجنة التنفيذية في حينه) إلى جسر العودة (جسر الملك حسين الذي يفصل فلسطين عن الأردن)، وكان هناك جنود إسرائيليون مدججون بالسلاح، وعيونهم ترمقنا كأننا من قارة أخرى، وليس بأننا المولودون في هذه الأرض... من الواضح أن ضابط شين بيت[383] كان يسجل كل كلمة بالصوت والصورة، وكان الهدف ليس المعلومات، بل إفهامنا أننا ندخل دولة إسرائيل، وأن كل الترتيبات على المعبر لا علاقة للفلسطينيين بها. أوقفنا الحاجز العسكري على مدخل مدينة أريحا... وصورت عدسات التلفزيون ما يجري لموكب الرجل الذي وقّع اتفاق أوسلو في البيت الأبيض وهو أبو مازن... أرادوا أن يُفهمونا أنهم هنا، ونحن ندخل تحت سيطرتهم.[384]

أحمد عبد الرحمن، مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

مرّ الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد التوقيع على اتفاقات اوسلو، بحسب قراءة هذه الدراسة، في ثلاث مراحل تاريخية، أولاها المرحلة الممتدة من 1993 الى 2000 أي العام الذي جرت فيه مفاوضات كامب ديفيد 2 والتي نوقشت فيها "قضايا المرحلة النهائية"، والثانية، هي مرحلة انتفاضة الأقصى، التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر 2000، وحتى رحيل (مقتل) الرئيس ياسر عرفات (1929–2004). أما المرحلة الثالثة، فتبدأ منذ تولي الرئيس الحالي محمود عباس، رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة الفلسطينية. وسترصد الرسالة في هذا الفصل، هذه المراحل الثلاث، من خلال استعراض ورصد تأثُّر الخطاب الفلسطيني، بنصوص هذه

---

[383] الشين بيت حرفان باللغة العبرية لاختصار جهاز أمن المخابرات الإسرائيلية الداخلي

[384] يوثق احمد عبد الرحمن، مستشار الرئيس الراحل عرفات، في كتابه "عشت في زمن عرفات" أنه لدى عودته بصحبة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس إلى غزة بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو، ألقى أحد ابناء فلسطين من عام 1948 قصيدة شعرية "حرر فيها كل فلسطين بخمس دقائق"، وهمس عباس في أذنه: "لسه ما قعدناش في البلد"، فقلت له "الشعراء يتبعهم الغاوون، ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون"، فهمس في أذني "المشكلة أن هذا كله سيصل إلى الإسرائيليين". انظر: أحمد عبر الرحمن، *عشت في زمن عرفات*، 263.

الاتفاقات، في هذه المراحل تباعاً، فيما خص الرؤية الرسمية الفلسطينية لطبيعة الصراع مع المستعمِر، وسبل وأهداف انهائه ومساحات القبول والرفض الفلسطيني لما رام إليه الخطاب الصهيوني من وراء هذه الاتفاقات.

5-1 الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد أوسلو: المرحلة الاولى

بعد مضي خمسة شهور على التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ، وبينما كانت القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها أبو عمار، تنتظر بداية تحقيق الحلم بالعودة الى غزة، كخطوة اولى لإقامة الدولة الفلسطينية التي وصفها بانها باتت "على مرمى حجر"، بدأت الأحداث تتوالى، بما ينذر من وجهة نظر القيادة الفلسطينية الى عدم تنفيذ اسرائيل الاتفاق المرحلي، وبالتالي عدم الوصول الى مفاوضات الحل النهائي.

نفذ باروخ غولدشتاين، الطبيب والجندي، المستوطن في مستوطنة كريات أربع المقامة على أراضي الخليل، في قلب الحرم الإبراهيمي، مجزرة بحق المصلين الفلسطينيين الذين كانوا يؤدون صلاة الفجر من يوم الجمعة في الخامس عشر من شهر رمضان (شهر الصيام والتعبد لدى المسلمين)، الموافق 25 شباط 1994، أسفرت عن قتل 29 مصليا، وجرح 150 آخرين. جاءت ردة الفعل الفلسطينية على المجزرة، من خلال سلسلة من العمليات التفجيرية، نُسب تخطيط معظمها إلى أحد القياديين العسكريين لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يحيى عياش،[385] وأبرزت اسرائيل التي أحكمت صياغة الاتفاقات "الأمنية" بشكل يلزم السلطة بمواجهة المقاومة على الأرض.

وقُتل رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، الذي وقع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية على يد إسرائيلي، في تشرين الثاني 1995، بعد أن شنت المعارضة الإسرائيلية المناهضة لاتفاق أوسلو حملة دعائية ضده تتهمه بالتنازل عن أرض إسرائيل. وعبرت هاتان الحادثتان، عن عدم التزام جميع الصهاينة بـ "عملية

[385] يحيى عياش مواليد بلدة رافات، قضاء سلفيت عام 1966، تم اغتياله بواسطة هاتف نقال تم تفخيخه، في كانون ثاني/ يناير 1995، بعد شهور من ملاحقة الأجهزة العسكرية والمخابرات الإسرائيلية. وتنسب إليه هذه الأجهزة التخطيط وإعداد سيارات مفخخة. انظر "يحيى عياش،" *مركز المعلومات الفلسطيني* -http://www.palestine info.com/arabic/hamas/leaders/yahya.htm

الصمت وعدم الإفصاح دائما"[386]، وهي لازمة في الخطاب الصهيوني، كما يبيّن المسيري، مشيراً الى بعض الأمثلة التاريخية، مثل رفض بعض الصهاينة للكتاب الأبيض، واصرارهم على "الميثاق اليهودي" أو قرار التقسيم لأن كل فلسطين يهودية، أو حتى كتابة "أرض اسرائيل" كاملة على العملة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني لفلسطين، أو نعت اسحق نافون، رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق للفلسطينيين، خلال حملة انتخابية بـ "اخوتي". وكان الرد من الأخير عند اعتراض بعض الاسرائيليين الذين سمعوه

> أنتم عباقرة، انتم دبلوماسيون... ألا تفهمون، هدف حزب العمل الصهيوني هو أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من العرب، وهكذا، فإنه لا بد من التخلص من العربي، هذا ما يقوله البرنامج العمالي دون إفصاح والحديث عن الأخوة مجرد دعاية انتخابية." وكأنه يردد ما قاله هرتسل في شأن إدخال كلمة "دولة"، عندما قال، "كلنا نعرف القصد الصهيوني الصامت، ونعرف الصيغة اليهودية الأساسية الشاملة، وقد قررنا الإلتزام بها،ولكن لا داعي للإفصاح عنها."[387]

وتمت ممارسة هذا "القصد الصامت" على الأرض عندما اغتالت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عياش في الخامس من كانون الثاني 1996، في بيت لاهيا (قطاع غزة)، التي بموجب الاتفاقات الموقعة أصبحت ضمن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتجاوزا لبنود البروتوكول الأمني نفسه المرفق في اتفاق غزة– أريحا (أوسلو2).

أدى اغتيال عياش إلى موجة جديدة من العمليات التفجيرية، انتقاما لعملية الاغتيال. وشارك عرفات في "مؤتمر صانعي السلام" الذي عقد في شرم الشيخ في آذار/ مارس 1996، وحضره زعماء اكثر من 40 دولة عربية وغربية، للرد على هذه العمليات.

---

[386] المسيري، *تاريخ الفكر الصهيوني، 45.*

[387] المرجع السابق، 46.

وجاء في الإعلان الصادر:

أهداف القمة الثلاثة: لتعزيز عملية السلام وتعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب" أن المشاركين في المؤتمر "يؤكدون إدانتهم الشديدة لكل أعمال الإرهاب بكل أشكالها مهما كانت دوافعها، وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل".[388]

وكان عرفات "يسابق الزمن" لإجراء أول انتخابات تشريعية (فقط للفلسطينين في الضفة والقطاع) ومتابعة تنفيذ الجانب الإسرائيلي لعمليات "إعادة انتشار" جيشه في المدن الرئيسة، وقَبِل بناء على طلب بيرس، ما سلف ذكره من إرجاء عملية "إعادة انتشار" الجيش الإسرائيلي، في مدينة الخليل، وأجريت الانتخابات دون إتمام هذه العملية.[389]

في الخامس عشر من كانون الثاني 1996، وأمام أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين، وحضور مكثف لمسؤولين وممثلين غربيين، ألقى عرفات كلمة بمناسبة افتتاح المجلس التشريعي المنتخب، أكد فيها أن "المهمة الأولى لبرنامج عملنا الوطني في المرحلة القادمة حماية وتعزيز السلام" واعتبر فيها العمليات التفجيرية (الاستشهادية) "اعتداء مباشرا على المصالح الوطنية العليا." وقال:

إننا في هذا الوقت الذي أكدنا فيه على التزامنا باتفاقيات السلام واحترامنا والتزامنا بتعهداتنا فيها، فإننا نجدد التأكيد على أننا لن نسمح لأية قوة على أرضنا أن تحاول المس بعملية السلام. إن أية محاولة من هذا القبيل ترقى إلى الاعتداء المباشر على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وسيتم التصدي لها الآن بكل حزم وقوة ودون أي تردد أو تهاون، ولن نتهاون في حماية وحمل

---

[388] ملحق رقم (18).

[389] عبد الرحمن، *عشتُ في زمن عرفات*، 298.

الأمانة التي حملها إياها شعبنا لصيانة حقوقه ومصالحه ومستقبله ومستقبل أجيالنا القادمة ولحماية هذا السلام في ظل هذا النظام العالمي الجديد.[390]

وساوى عرفات في الخطاب ذاته، الذي شدد فيه على "التزامنا واحترامنا والتزامنا بالتعهدات،" بين من اغتال "شريكنا في عملية السلام السيد اسحق رابين" و"من خططوا وأمروا بتنفيذ **الجرائم** الأخيرة في القدس وعسقلان وتل أبيب" لجهة وحدة الهدف وهو "**ضرب عملية السلام وأهدافها السامية**[391] في مقتل... وهم لم يكونوا في واقع الأمر يوجهون ضربتهم للإسرائيليين فحسب، إنما للفلسطينيين أيضاً."

وفي إطار دعمه لإمكانات بيرس في الفوز بالانتخابات الإسرائيلية، دعا عرفات المجلس الوطني الفلسطيني، للانعقاد في الثاني والعشرين من نيسان/ أبريل 1996، في جلسة استثنائية، لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني "وإلغاء البنود الثمانية" التي تتعارض مع نصوص اتفاق إعلان المبادئ الموقع عام 1993 ورسالة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وقام بإرسال رسالة إلى بيرس[392] في هذا الخصوص، تتضمن قرارات المجلس الوطني، مذيلة، قبل توقيعه، بجملة "نبقى على التزامنا بعملية السلام."[393]

وهنا، يبرز، مرة أخرى، الخطاب الأمني الصهيوني في الاتفاقات، وتجاوب مع المطلب الاسرائيلي التوقف عن وصفه بالمستعمِر، وتضمنت رسالة عرفات التعهد بإلغاء البنود التي تؤكد الخطاب الفلسطيني الوطني في الميثاق الوطني الفلسطيني، بما في ذلك تعريف حدود فلسطين، ووجوب تحريرها، وأن الكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، وأن الصهيونية حركة استعمارية.. إلى آخره من بنود الميثاق التي تم استعراضها في فصل سابق من الدراسة. وعليه طلب بيرس من عرفات أن يقوم بالإجراءات اللازمة لإلغاء هذه البنود، للحصول على تأييد المستعمِرين لانتخاب رئيسهم، ممنياً اياه (أي عرفات) بأن حزب العمل هو الوحيد الذي سينفذ الاتفاقات

---

[390] خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الجلسة الافتتاحية للمجلس التشريعي الفلسطيني، أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

[391] التشديد من الباحثة.

[392] يروي احمد عبد الرحمن في مقابلة مع الباحثة في 2014/1/22، أن بيرس طلب من عرفات ان يقوم بذلك، ليعزز فرص نجاحه في الانتخابات.

[393] أنظر ملحق رقم (19).

الموقعة، وهذا، بالضبط ما كان يرنو اليه الرئيس الفلسطيني، في إطار ما التزم به من "مصالحة تاريخية" وسلام مع المستعمِر تتضمن تقاسم الأرض المحتلة (فلسطين بحدودها الانتدابية). غير أن الخطاب الصهيوني في حينه، أفصح عما كان صامتاً عنه، حين أصبح التوقيت مواتيا، ويخدم المصالح الصهيونية، كما قال هرتسل.[394] وتم انتخاب من يقوم بتلك المهمة، بنيامين نتانياهو.

وفي أول لقاء ثنائي له مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتانياهو، على الحاجز العسكري الإسرائيلي المقام على مدخل قطاع غزة الشمالي (معبر إيرز كما يسميه الإسرائيليون) في الرابع من أيلول/ سبتمبر 1996، استمع عرفات لـ"مبدأ" نتانياهو التفاوضي الجديد المستند على "التبادلية"[395] والأمن مقابل "الازدهار الاقتصادي للفلسطينيين الذي يأتي جنبا إلى جنب السلام"، وليرد على هذا الكلام بالقول "أود أن أؤكد مرة أخرى أننا **سنواصل التعاون مع إسرائيل، والتعاون مع إسرائيل في كافة المجالات بما يتفق مع الاتفاقات، هذا التعاون سيتواصل بغض النظر عن اختلافاتنا.**"[396] وهنا، يدور الحديث عن "التعاون الأمني" وفقا للاتفاقات الموقعة، حيث أن نتانياهو لم يتحدث سوى عن "التزامات السلطة الأمنية" بدءا ببرنامجه الانتخابي، وصولا إلى تصريحاته كرئيس للوزراء بعد توليه رئاسة الحكومة. ويضيف عرفات "أعتقد أنني والسيد نتانياهو والحكومة الإسرائيلية سنسير معا، ونتقدم في ***مسيرة السلام***. لن ننسى أن من بدأ بعملية السلام في مدريد، هما السيد مناحيم بيغن والسيد نتانياهو. وأن أول اتصال حصل لبدء عملية السلام كان مع الراحل بيغن من خلال قناة السيد (أنور) السادات."[397]

بعد أقل من ثلاثة أسابيع، وفي 25 أيلول/ سبتمبر 1996، أعلنت إسرائيل عن فتح "نفق" أسفل الحرم القدسي (المسجد الأقصى)، وأعقب ذلك، إعلان حكومة نتانياهو، عن البدء في إقامة مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم الذي يفصل بين

---

[394] المسيري، *الفكر الصهيوني*، 45.

[395] في المؤتمر الصحافي الذي أعقب هذا اللقاء، تحدث نتانياهو عن "المفاوضات" مع الفلسطينيين على أساس "التبادلية" والعمل على كي أو تمليس (Iron) اتفاقات أوسلو 1 و أوسلو 2 "لإزالة كل ما يختلف فيه ويعارضه في هذه الاتفاقات. انظر: ملحق رقم (20).

[396] التشديد من الباحثة

[397] انظر ملحق رقم (21).

مدينتي القدس وبيت لحم، وبناء مستوطنة أخرى في حي رأس العامود في القدس، في ظل استمرار عمليات "التوسع الاستيطاني" والاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج) وتشمل أكثر من 62% من الضفة الغربية مستثنى منها القدس،حسب إتفاقات أوسلو، والقدس، وهي جميعا وفق هذه الاتفاقات، تخضع "لسيطرة اسرائيلية كاملة." وفي مخالفة جديدة لبنود الاتفاق الذي أكد على امتناع الطرفين الموقعين عن القيام "بإجراءات أحادية الجانب من شأنها الإجحاف بنتائج مفاوضات الحل النهائي،" من ضمنها القدس التي رحلتها الاتفاقات إلى مرحلة لاحقة، كما هو الحال في الريف الفلسطيني.

أمام ازدياد وتيرة التوسع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، ومشاهدة خسارة المزيد من الأراضي الفلسطينية التي ستقام عليها الدولة الموعودة (أي استمرار اسرائيل بالحديث عن استعدادها لقبول دولة فلسطينية في العلن، والتوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأرض في اطار "الخطاب الصامت" في نفس الوقت، بحسب مكماهون)، لم يجد عرفات سوى الدعوة الى عقد "المؤتمر من أجل تنفيذ اتفاقات أوسلو" المنعقد في غزة في 15 آذار/ مارس 1997، بعد قرار حكومة الاحتلال إقامة مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم (بين القدس وبيت لحم)، ليذّكر عرفات بتعهدات اسحق رابين بشأن الاستيطان، والتأكيد على أن هذا المشروع الاستيطاني (بناء مستوطنة "هارحوما" على جبل أبو غنيم) قديم وأن رابين وبيرس، قاما بتجميد الاستيطان فيه "لأنهما أدركا التداعيات الخطيرة لتنفيذ مثل القرار على **العملية السلمية**. والآن يأتي السيد نتانياهو لينفذ خطة تعزل القدس عن الضفة الغربية وتفصل جنوب الضفة عن شمالها. وقال:

دَعيت إلى عقد هذا المؤتمر لإنقاذ العملية السلمية. والمسوؤلية بهذا الصدد هي جماعية. نحن بحاجة إلى آليات فعالة لمواجهة رفض إسرائيل لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. نحن نسعى للحصول على دعمكم ومساعدتكم للعثور على الآليات التي يمكن بموجبها **ضمان التنفيذ الدقيق للاتفاقات الموقعة**، وآلية لضمان عدم قيام **أي طرف بإجراءات من جانب واحد تؤثر على قضايا الحل النهائي**. أود

أن أعيد التأكيد على **التزامنا بالسلام**، وفي نفس الوقت أدعو حكومة إسرائيل للتعبير عن التزام مساوٍ. وأن توقف أعمالها أحادية الجانب التي من **شأنها تدمير العملية السلمية**[398] برمتها... ليس أمامنا خيار سوى الامتثال للمنطق، والحكمة والشجاعة **وخيار السلام** على أساس شامل ودائم وعادل.[399]

وهنا، بات المستعمَر يركز، في الخطاب الرسمي، على "عملية السلام" و"إنقاذها" و"حمايتها"، فهو الذي اتخذ قراراً بـ"الإندماج (بدأ يدرك) أن عملية الاندماج لا تتوقف على النوايا الحسنة والاعتبارات العاطفية السيكولوجية فقط، بل تغيير كل الوضعية الإستعمارية، أي إنهاء الإحتلال."[400] ولكن تم تقييده، بما قبل به من خلع صفة الإستعمار عن "الاحتلال الأول"، وعليه، بات لزاماً على عرفات أن يؤكد في كل مناسبة وكل خطاب "التزام واحترام" السلطة الناشئة بموجب اتفاقات أوسلو[401] و"احترام الاتفاقات المبرمة،" كما ورد في كلمته أمام القمة الثالثة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في هراري 1997/6/2، وقال فيها "باسم شعبنا الفلسطيني وباسم القيادة الفلسطينية، وباسمي شخصيا، نؤكد لكم ولدول العالم قاطبة، تمسكنا المبدئي الثابت والدائم بالسلام، وبالمفاوضات كخيار استراتيجي لا رجعة عنه، وصولا إلى تأمين حقوقنا الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه." وتابع عرفات خطابه، بلغة الدولة "القائمة" فعلا، وهو ما حاولت إسرائيل تثبيته حول "إنهاء النزاع". منتقدا في هذا الإطار، الخطوات الاستعمارية الإسرائيلية على الأرض "إن الحكومة الإسرائيلية تحاول **تمزيق الوحدة الترابية** لأرضنا الفلسطينية (الأرض الفلسطينية هنا هي فقط الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن الحكومة الإسرائيلية بدأت بنصب الحواجز العسكرية بين المدن

---

[398] التشديد في هذه الفقرة من الباحثة.

[399] كلمة الرئيس عرفات أمام "المؤتمر لتنفيذ اتفاقات أوسلو" المنعقد في غزة في 15 آذار/ مارس 1997 ملحق رقم (22).

[400] ممّي، *بورتريه المستعمر*، 155.

[401] بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو، بات الفلسطينيون (أراضي 1967) يحملون جواز سفر، كتب على غلافه من الداخل، إن "هذا الجواز صادر بناء على اتفاقية الحكومة الذاتية الفلسطينية وفقا لاتفاقية أوسلو الموقعة في واشنطن في 13 سبتمبر 1993" وتحمل الوثيقة رقم "هوية"، هي المعتمدة من قبل الجانب الإسرائيلي الذي يسيطر على الحدود، وليس وثيقة السفر لوحدها.

التي تمت إعادة الانتشار فيها بحجة الامن)، وتحويلها إلى كانتونات معزولة، إضافة إلى أن سياسة الإغلاق والحصار على شعبنا، تكلفنا خسائر تزيد عن سبعة ملايين دولار يوميا، تعادل ثلاثة أضعاف المنح التي تقدمها الدول المانحة لنا"، ويعود عرفات ليؤكد أن هذه "الأفعال الإسرائيلية" تهدف إلى نسف وتقويض عملية السلام برمتها في المنطقة".[402] والوحدة الترابية الفلسطينية، باتت محصورة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلسطين لم تعد نفس فلسطين الميثاق الوطني الفلسطيني أو تلك المذكورة في الخطاب الرسمي الفلسطيني التاريخي. وهنا، فإن الاتفاقات، خلقت بنية معرفية "لا تتيح صعود بنى أخرى".[403]

والخطاب الرسمي الفلسطيني لا يتنكر لما تم الاتفاق عليه في شان التنسيق الأمني، ولكنه يرى حاجة لتوضيح "فهمه" لما وقّع عليه في هذا الخصوص، وهو ما تشهد عليه المحاضر، ولكن التطبيق الاسرائيلي للصياغات المبهمة، أدى الى "انتفاضة النفق" في 25 أيلول/ سبتمبر عام 1996، حيث قامت طائرات الأباتشي العسكرية الإسرائيلية بقصف المتظاهرين الفلسطينيين الذين احتجوا على فتح "نفق" تحت المسجد الأقصى بقرار من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، وإلغائه قرار "تجميد" البناء في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، وقتل فيها في أقل من ساعتين عشرات الفلسطينيين ومئات الجرحى.[404] عكس خطاب عرفات أمام القمة العربية في المنعقدة في القاهرة عام 1997، فهم الأخير للتنسيق الأمني، والهدف مرة أخرى، حسب عرفات، لـ"ذريعة الحكومة الإسرائيلية" ليس هدفه سوى إيقاف عملية السلام... والتخلي عن اتفاق أوسلو برمته. وجاء في الخطاب نصاً:

> إن المفهوم الإسرائيلي للأمن وللوضع الأمني كما تطرحه الحكومة الإسرائيلية ما هو إلا ذريعة واهية لإيقاف عملية السلام، ومفهومنا للأمن والتنسيق الأمني هو كما نص عليه الاتفاق ولقد كان هذا التنسيق قائما ثلاثيا مع الحضور الأميركي إلى أن وجدت الحكومة

---

[402] ملحق رقم (22).

[403] انظر الفصل الأول من الدراسة.

[404] هبة النفق. 1996. المركز الفلسطيني للإعلام http://www.palestine-info.com/arabic/books/almoqawamah/moqawamah3.htm)

الإسرائيلية الفرصة المناسبة من خلال عمليات القدس لتقدم مفهومها المشوه للسلام والأمن فأخذت تعتبر أن الموضوع الفلسطيني برمته وكل أسس الحل والاتفاقيات بيننا وبينهم مجرد مشكلة أمنية وليس مشكلة سياسية، ولا بد من أن نوضح هنا أن الأمن الحقيقي هو ثمرة السلام الحقيقي وليس بديلا عنه ولا يمكن أن يتحقق الأمن من دون تقدم العملية السياسية وتنفيذ كافة الالتزامات المعقودة بيننا ولا بأي حال تغليبه على الجانب السياسي، وهذا ما دلت عليه كل تجارب الشعوب وتجربة الصراع في منطقتنا طوال العقود الماضية. إن الحملة الإسرائيلية على السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني باسم الأمن ليست إلا ذريعة وشعارا زائفا وكاذبا تهدف الحكومة الإسرائيلية من ورائه لرفض إعادة الانتشار والتخلي عن اتفاق أوسلو برمته... إن إسرائيل لم تف بأي من الاستحقاقات المترتبة عليها وتتنكر لجميع قرارات الشرعية الدولية بما فيها 242 و338 وقرار 425 الخاص بالجنوب اللبناني كما تحاول تثبيت مفهومها القديم الذي ينكر وجود شعبنا من حيث الأساس ويتجاهل قضيته باعتبارها قضية شعب من حقه نيل واستعادة وممارسة حقوقه الوطنية العادلة والثابتة والمشروعة، وفي طليعتها حقه في الحرية والعودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.[405]

وهنا، وفقا لهذا الخطاب، لخص عرفات، خارجا عن قيود نصوص اوسلو، حقيقة الخطاب الإسرائيلي، وما يحاول أن يثبته من خلال أوسلو، دون أن يربط بين نصوص الاتفاقات وما يجري منذ التوقيع عليها. والرسالة هي ذاتها كما تم الاتفاق عليها–ولكن الاسرائيلي نقضها–الأرض مقابل السلام.

[405] خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام القمة العربية المنعقدة في القاهرة. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات 1997.
http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=35

رغم هذا الفَهم من قبل عرفات لاتفاقات أوسلو، والتنسيق الأمني، إلا أنّ توقيع اتفاق "تفاهمات واي ريفير" مع ذات الحكومة (حكومة نتانياهو) لم تغلِّب الأمني على السياسي فقط (الأمر الذي كان عرفات يرفضه)، بل، أحدثت تغيرا جوهريا في الأسس التي بنيت عليها المفاوضات–حسب الفهم الرسمي الفلسطيني، وليس طبقا لنصوصها– أي الأرض مقابل السلام، بل الأمن مقابل السلام، كما ورد في رسالة التطمينات التي بعثتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى نتانياهو غداة التوقيع، وتمت الإشارة إليها سابقا، بكلمات أخرى بدت "واي ريفير" أكثر اقترابا للفهم الذي أراد نتنياهو فرضه.

ومع ارتفاع "منسوب" الأمن في الاتفاقية، صار لزاما انعاكسه في الخطاب الرسمي الفلسطيني، كما ترجمته كلمة عرفات أمام كلينتون ونتانياهو، ووزير خارجيته اربيل شارون. في مراسيم التوقيع ذاتها، لقد قال عرفات بعد أن شكر الرئيس كلينتون للجهود التي قام بها "لإعادة التاريخ بين أولاد العم، الذين فرقت صداقتهم الحروب والدمار والعنف" وقال "**إننا لن نعود أبدا إلى العنف والمواجهة. لا عودة إلى العنف والمواجهة، لن نتخلى عن العملية السلمية.**" وأعلن عرفات موقفاً ذهب بعيداً في الحديث عن مسؤولية فلسطينية (المستعمَر) بشأن "أمن إسرائيل"، باعتبار ذلك سيضمن "أمن" الفلسطيني:

شريكي السيد نتانياهو، من المهم أن نسير في هذا الطريق لبناء عملية السلام، لأن هذا هو سلام الشعوب الشجاعة... إن تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338, ومبدأ الأرض مقابل السلام، تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني السياسية، وببذل كل الجهود الممكنة **لخدمة تحقيق الأمن للجميع وخصوصا الشعب الإسرائيلي**، كل ذلك سيوصلنا إلى مفاوضات الحل النهائي (....) **سأبذل كل ما في وسعي كي لا تقلق أي أم إسرائيلية على عودة ابنها أو ابنتها متأخرة في الليل، أو أن يخاف أي إسرائيلي من سماع صوت انفجار. صحيح أن أحدا لا يستطيع ضمان الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين 100%، ولكني فخور أننا تمكنّا من العمل معا، وسنكون قادرين على عمل المزيد.** أيها السيدات والسادة،

نحن نريد تحقيق سلام الشجعان، لإنهاء هذه المعاناة الطويلة، لبناء دولة مستقلة، فيها كثير من الديمقراطية، وتهتم بأطفالها معافين وفرحين.. **نريد ذلك وأكثر إلى جيراننا وشركائنا الإسرائيليين والعرب (...) أمنكم أمننا، أمنكم أمننا** والسلام لأطفالنا وأطفالكم. لن نتراجع، **لن نعود إلى العنف أو المواجهة.**[406]

وبهذه الكلمات التي ركز جلها على "أمن" الإسرائيلي، ردد عرفات، كلمات رابين في حفل التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، في البيت الأبيض، الذي قال (أي رابين)، إن السبب من وراء التوقيع على الاتفاق هو ضمان أمن أولاده وأحفاده (من الإسرائيليين). وفي هذه الكلمات مساواة بين المستعمِر والمستعمَر، وتحميل للفلسطيني مسؤولية "أمن" هذا المستعمِر، وخصوصا عندما كرر "لن نعود إلى العنف والمواجهة" ثلاث مرات.

واستدعى هذا الخطاب، الثناء من قبل الرئيس الأميركي بيل كلينتون، حيث وجه الأخير كلامه في مراسيم التوقيع ذاتها "أشكرك لأنك ابتعدت عن العنف نحو السلام، أشكرك لأنك تقدر فكرة أن الفلسطينيين والإسرائيليين يستطيعون تقاسم أرض أجدادنا مع بعضهم البعض." وتقاسم الأرض هنا، قد يحمل معنىً ملتبس في ظل الاعتراف الرسمي الفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود، فقد يعني (من قبل كلينتون) تقاسم الأراضي المحتلة عام 1967، حيث المفاوضات حول إنسحاب "من أراض بما يضمن أمن اسرائيل" كما ورد في القرار الاممي 242، وهو أقصى ما حددته الإتفاقات الموقعة من اهداف. وتعهدت السلطة الفلسطينية باتخاذ "جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية أو جرائم، أو أعمال عدوانية ضد الأفراد الخاضعين لسلطة الفريق الإسرائيلي، أو ضد ممتلكاتهم".[407]

كان قبول هذه التعهدات الأمنية، التي قال عنها الرئيس الأميركي كلينتون "قوية جداً، أقوى من اي شيء شاهدناه سابقاً. وتضمنت (التعهدات) تعاون أمني مستمر مع

---

[406] انظر كلمة الرئيس الراحل عرفات خلال مراسيم التوقيع على "تفاهمات واي ريفير" في قسم الملاحق ملحق رقم (10). التشديد في هذه الفقرة من الباحثة.

[407] أنظر الملحق رقم (10).

اسرائيل وخطة شاملة ضد الإرهاب وبنيته التحتية الداعمة"، لم يذكر كلينتون قضايا أساسية مثل حقيقة الاستعمار، أو حفر النفق تحت الأقصى أو مجزرة الحرم الإبراهيمي، أو توسع المستوطنات وأعمال القتل وتدمير المنازل والاعتقالات، ولم يقل شيئاً شبيهاً بوصف عرفات بأنّه "ابتعد عن العنف". لعل موافقة عرفات على هذا التوصيف، وعلى إلغاء وتعديل 28 مادة من أصل ثلاثين مادة تشكل الميثاق الوطني الفلسطيني، جاء بناءاً على وعد لخصه كلينتون بالقول "إن هذ الاتفاق جيد لمصلحة الفلسطينيين. فهو يقوم بتوسعة مهمة للمناطق تحت السلطة الفلسطينية إلى نحو 40 بالمئة من الضفة الغربية. وهو يوفر كذلك للفلسطينيين فرص اقتصادية جديدة، مع مطار، ومنطقة صناعية، وقريباً ممر آمن بين غزة والضفة الغربية، وفي وقتٍ ما، ميناء. وسيكون بإمكان التنفس قليلاً أفضل وأن يستفيدوا من ثمار السلام".[408] وجاء أيضاً مشفوعاً بقول كلينتون " "وأشكرك من أجل عقود، وعقود، وعقود من تمثيل توق الشعب الفلسطيني ليكون حراً، معتمداً على ذاته، وفي وطنه".

لم تُرضِ كل هذه التعهدات الأمنية الجانب الإسرائيلي، وكان واضحاً أنّ المطلوب ما هو أكثر من تعهد أمني، وحتى اكثر من إبداء الحرص على أمن الإسرائيليين، دون ذكرهم كمستعمرين. ولعل أكثر ما يوضح مدى المطالب الاسرائيلية، التي تتعلق بالعمل على فرض خطاب جديد على الفلسطينيين، لا يتضمن التوقف عن تسمية الاسرائيلي بأنه مستعمِر، بل وأيضاً الإقرار بحق الإسرائيلي بالعنف، هو "مذكرة التفاهم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التفاهم الأمني" التي تم التفاوض حولها بين جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (شين بيت) وممثلين عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية[409] والتوقيع عليها في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1997، وألغاها بنيامين نتانياهو في الـ22 من الشهر ذاته لأن بعض بنودها "ساوى بين الإرهاب الفلسطيني والعنف الإسرائيلي" كما ورد على لسان نتانياهو نفسه، ولأنها خلت من بند ينص على

---

[408] William J. Clinton: "Remarks at the Wye River Memorandum Signing Ceremony", October 23, 1998. Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, *The American Presidency* Project. (http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=55134).

[409] شارك في المفاوضات عن الجانب الفلسطيني رئيس المخابرات الفلسطينية أمين الهندي، ورئيس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة محمد دحلان، والقائد الأمني محمد هارون. للمزيد من التفاصيل انظر بنود المذكرة الـ16 التي وافقت عليها السلطة التي تضمنت بندا يلزم "الأجهزة الأمنية باختراق التنظيمات الإرهابية ومراقبتهم مراقبة شديدة لأجل تدميرهم من الداخل" ملحق رقم (16).

"تسليم المجرمين" (أي المقاومين الفلسطينيين) إلى السلطات الإسرائيلية ونصت "فقط"، على اعتقالهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم وتدمير تنظيماتهم من الداخل ومراقبتهم.[410]

جاءت الذكرى الـ34، لانطلاقة الثورة الفلسطينية مطلع العام 1999، بعد التوقيع على "تفاهمات واي ريفير" التي رصدت نصوصها الدراسة في الفصل السابق، وعلى إثرها، قام الرئيس الاميركي بيل كلينتون بزيارة مدينة غزة في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 1998.[411]، وشهد الرئيس الأميركي على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وتصويته على إلغاء بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني (للمرة الثالثة كما أشرنا سابقا)، وقبل ذلك، شارك وعقيلته في "حفل إفتتاح مطار غزة الدولي."[412] وفي الوقت الذي تصاعدت فيه المعارضة لإتفاقات أوسلو، حيث لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني معظم التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، ولا حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واستمرت عمليات المقاومة العسكرية ضد الاحتلال الاسرائيلي بما فيها العمليات التفجيرية في القدس وغيرها من المدن المحتلة في العام 1948، وتواصلت اعتقالات الاجهزة الامنية الفلسطينية للسلطة الفلسطينية في صفوف المقاومة الفلسطينية كما أسلفنا في الدراسة.

وفي خطابه بمناسبة الذكرى الـ34 لانطلاقة الثورة الفلسطينية[413] في1999/1/1، عرّف الرئيس الراحل ياسر عرفات "الانطلاقة" بأنها "انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح"، وفتح التي باتت بعد التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ، واوسلو 2،

---

[410] Israel and Palestinian Authority Memorandum of Security Understanding, 17, December 1997, PASSIA, Vol. VIII, 2005- 2007, 319

[411] " استقبال رسمي وشعبي بدا بالسلامين الأميركي والفلسطيني: كلنتون يزور غزة ويفتتح مطارها." صحيفة البيان. 1998/12/15. (http://www.albayan.ae/one-world/1998-12-15-1.1021522)

[412] لاحقا افتتح المطار بشروط اسرائيلية، حيث نص اتفاق "إعلان المبادئ" على مواصلة اسرائيل السيطرة والسيادة على البحر والجو والبر، وشملت "الترتيبات الامنية" لتشغيل المطار، نقل المسافرين من غزة بالحافلات الى رفح (الحدود مع مصر) حيث كان يجري تفتيشهم في اجراءات السفر البري. أنظر المادة انظر B'Tselem. January, 1, 2013. "Israel's control on airspace and the territorial water in Gaza Strip" (http://www.btselem.org/gaza_strip/control_on_air_space_and_territorial_waters)

[413] حلت الذكرى الـ34 لانطلاقة الثورة الفلسطينية مع انتهاء المدة الزمنية التي حددها اتفاق اعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة موعدا لبدء المفاوضات حول ما سمته الاتفاقية "قضايا الحل النهائي"، دون ان تقوم اسرائيل بتنفيذ ما هو مطلوب منها في هذه أتفاقات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك توسيع نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية (التي لم تتجاوز في ذلك الوقت 13% من أراضي الضفة) على مزيد من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وإطلاق سراح الأسرى وفقا لمعايير أوسلو نفسها.

واجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني للضفة وقطاع غزة، "المكون السياسي الرئيس في السلطة" واصفا اياها بأنها "الرقم الصعب في معادلة الحرب والسلام."

في هذا الخطاب، سيتبين من خلال قراءة ما جاء فيه، "تبدأ السلطة الناشئة بتحويل الخطاب الثوري لحركة تحرر واستقلال وطني الى سلطة تحكمها أنظمة وقوانين" بحسب هومي بابا، الذي يضيف "ان العلاقة بين المستعمر والمستعمر علاقة ديناميكية تولد "الهجنة" وهي حركة ترجمة تبقي أسئلة الهوية والانتماء مفتوحة دوما على التفاوض، وعلى ان تطرح من جديد."

لم يسبق للرئيس الراحل ان بدأ خطاب ذكرى الانطلاقة، بالقول "إنه لمن دواعي بهجتي وسعادتي ان اتحدث اليكم" والجمهور الذي تحدث اليه بدا بالتعريف "أيها الأخوة والأخوات / يا أبناء شعبنا في الوطن الحبيب، أيها الأهل والاحبة في ديار المنافي والشتات، اخوتي واخواتي يا أحبتي أبناء وبنات فتح في كافة مواقعكم".

ثم يضيف "وتعلمون، أيها الأخوة والاخوات، ان حركة فتح حينما انطلقت قبل أربعة وثلاثين عاما، حاملة مشعل الحرية والفداء والتضحية، بعزيمة فتية آمنوا بربهم ووطنهم، وفي ظروف دولية وتاريخية وسياسية بالغة التعقيد... فكانت فتح في البدء وفي البدء كانت فتح... فانتشلت شعبنا الفلسطيني من ذل الخيام وجاءت لتقول معه وبه ومن أجله، لا لطمس الهوية، ولا للاستيعاب والتذويب.. ونعم للكفاح (لا يوجد تعبير المسلح) ولم الشمل والقتال من أجل الكرامة والحرية والعودة، مفندة بذلك كل النظريات والطروحات الحالمة، التي اتخذت من أحلام يقظتها حقائق، ظانةً بأن علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه هي علاقة مسافر بحقيبة.." وهنا تتضح قيود الاتفاقات ونصوصها بقوة، فلا مجال للحديث عن "مشروع صهيوني" أو مؤامرة شطب الشعب الفلسطيني، فالتوصيف جاء مغلفاً بعبارات دبلوماسية "نظريات وطروحات حالمة".

ثم يزيد في حديثه عن "فتح" ولأبناء "فتح"، قائلاً "نعم كُلنا عاشقون لهذه الأرض، هذه الفلسطين، سنظل نحرسها ونحميها بحدقات عيوننا ومهجنا، وستظل فتح كما عهدتموها ديمومة الثورة وشعلتها، تحافظ على الحلم... الى ان تجسد تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني، هذا الحق الذي كفلته كافة الشرائع والمواثيق والقرارات

الدولية والأعراف والقوانين الدولية، وذلك من خلال إقامة دولتكم دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف." وبعد استذكار "قوافل الشهداء" يشير الى ان "دمائكم لم تذهب هدراً، وأن أحلامكم التي ناضلتم واستشهدتم من أجلها لم تذهب سدىً" مستخدما "لم" وليس "لن"، على اعتبار ان الأهداف قد تحققت، أو في طريقها للتحقق.

بعد الحديث عن الشهداء "الرجال الرجال"، ينتقل الرئيس الفلسطيني للحديث عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، الذين رغم انتهاء المدة المحددة التي نصت عليها اتفاقات اوسلو لإطلاقهم جميعاً، لا زال غالبيتهم في السجون، ويقول مخاطباً اياهم "صبراً ايها الأحبة وكونوا على يقين بان شعبكم وقيادتكم وحركتكم ومنظمتكم وسلطتكم الوطنية، ماضون وبعزيمة لا تتثلم في النضال والعمل من أجل انعتقاكم وتحريركم ن لتعودوا وتواصلوا مسيرتكم النضالية ولتسهموا من جديد في إقامة أسس وبنيان دولتكم الفلسطينية المستقلة."

ثم يعود مخاطبا "شعبنا الفلسطيني العظيم، أيها الاخوة والاخوات أبناء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح"، ليتحدث عن "ثورة المستحيل... ولستم بحاجة لأن أعدد لكم معاركها الشريفة والنبيلة التي خاضتها منذ الرصاصة والإرهاصات الأولى للمقاومة الفلسطينية المسلحة، والى هذه اللحظة ، فذاكرتنا خصبة ، ولا زالت قوية لا ينال منها النسيان." رغم هذا الذكر للرصاصة الأولى والمقاومة المسلحة إلا أنّ منسوب تذكر المعارك والكفاح المسلح ظل أقل من الخطابات السابقة في ذات المناسبة، في تأثير واضح لنصوص إتفاقات، لا تتلائم وخطاب الثورة والتحرير الذي اعتاد على القائه في هذه المناسبة. ثم يستدعي حركة "فتح" لكي "تضطلع بمسؤولياتها على خير وجه من أجل إعمار الوطن ، وإرساء أسس الكيان الفلسطيني الناشئ، تبني مع شعبها ومن أجله دولة المؤسسات والقانون والمجتمع المدني"، ويضيف:

> كلكم تعلمون ان اختيارنا لطريق السلام، لم يكن عن ضعف بل هو نابع من ايمان راسخ وقناعة تامة بأنّ **السلام مصلحة فلسطينية مثلما هو مصلحة لكل شعوب ودول المنطقة**، وتأكيدا على أنّه **عندما حمل البندقية، حملها من أجل ان يقطف ثمار نضالاته، ولم يحملها عبثا، فنحن لم نقاتل ونناضل من أجل**

القتال، وإنما من اجل الحرية والسيادة والإستقلال. وان **اختيار سلام الشجعان– السلام الشامل والعادل الذي نؤمن به،** جاء ايضا نتيجة لقراءة وبصيرة ثاقبة وواعية للواقع الدولي وللظروف الجيوسياسية والاقليمية، واننا لمصممون على المضي في هذه الطريق، حتى نحقق لشعبنا تطلعاته وطموحاته الوطنية العادلة والمشروعة.[414]

ويشرح أسباب انخراط القيادة الفلسطينية في المفاوضات "مؤتمر مدريد، ومن بعدها واشنطن واوسلو"[415] "كنا ندرك حجم المسؤوليات والصعاب التي تعترض سبيلنا، ولكن **تحقيق السلام يستحق هذا العناء.** ونحن لم ولن نتخلى عن ثوابتنا الفلسطينية، فصنع السلام بالنسبة لنا يعني استلام واستعادة أراضينا وعودة أسرانا ومعتقلينا في سجون الاحتلال، وضمان حق العودة وتقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، عاصمتها القدس الشريف." وبعد ان يعيد صياغة الأهداف الوطنية الفلسطينية (بقوله أراضينا) وأدوات تحقيقها (استعادة واستلام)، يعيد أيضا صياغة مقولته حول مركزية القضية الفلسطينية وحلها في استقرار وأمن وسلام المنطقة، ويقول بلغة رجل الدولة الدبلوماسي "وإن أي سلام، او معاهدة سلام لم تفض الى تحقيق هذه الحقوق غير القابلة للتصرف، فهي محكوم عليها بالفشل."

و"السلطة الوطنية الفلسطيينة المنتخبة ديمقراطيا وبالاقتراع الشعبي(الشعب في الضفة الغربية الغربية وقطاع غزة) الحر المباشر... والتي ما كان لها أن تكون لولا تضحياتنا وسعينا لتحقيق السلام، **فهي ثمرة سلوكنا سبيل السلام، وتتويج لكل التضحيات**[416] فلنحافظ أيها الاخوة والأخوات على هذا الوليد." ولم يُقل في هذا المجال، صراحة، أن سلوك نهج الثورة والكفاح المسلح لم يُثمر، ولكنه في الوقت ذاته، لا يقفل الباب نهائيا، عند ذكره "التضحيات" في ذكرى انطلاقة الثورة. والقضية الفلسطينية أصبحت "مشروعاً وطنيا" يجب من أجل تحقيقه "تغليب المصلحة الوطنية العليا على

---

[414] كلمة الرئيس ياسر عرفات في الذكرى الـ34 لانطلاقة الثورة الفلسطينية. مؤسسة ياسر عرفات.

[415] المرجع السابق.

[416] التشديد في هذه الفقرة من الباحثة.

المصالح الفردية لهذا التيار أو ذاك... وفي زعزعة الوحدة الوطنية **وضرب أمننا الوطني كل الخطر على مشروعنا الوطني الذي يجب الحفاظ عليها.**"

وتاتي الجملة التالية لتؤكد ان الحديث يجري عن عمليات المقاومة الفلسطينية ، حيث يقول "إن قضيتنا... تحظى بدعمٍ وتأييد وتفهم عالمي، وإن **موقفنا، ينسجم تماماً مع الشرعية الدولية وقراراتها، فلنحافظ على كل ما حققناه من منجزات.**"

ولم يأت الخطاب على نصوص وبنود "تفاهمات واي ريفير"، ولكنه يعزو تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من جانب واحد في إطار منع "ضرب أمننا الوطني ومشروعنا الوطني الذي يجب أن نحافظ عليه"، ولا ينسى أن هذا كله يندرج في اطار الانسجام مع عالم المستعمِر أو "العصر الجديد" الذي تحدث عنه سابقا، الذي عماده "الانسجام مع الشرعية الدولية."

تحدث عرفات عن "سياسات إستفزازية ومراوغة ومتعنتة" و"تتهرب بسلوكها وممارستها من تنفيذ ما التزمت به، ووقعت عليه ... واستحقاقتها العالقة" وتحاول "اختلاق الحجج والذرائع" و "تتمادى في اجراءاتها أحادية الجانب". وتحدث عن "قطعان المستوطنين" و"الحكومة الاسرائيلية" التي تطلق العنان لهؤلاء "لانتهاك حقوق أبنائ شعبنا والاعتداء على ممتلكاتهم وأرواحهم، ولاجئة الى سياسة القبضة الحديدية الدموية." وهذه جميعا في لغة ذات الخطاب "إجراءات وسياسات، يجب أن لا يغيب ذلك عن أذهانكم ان هدفها هو إجهاض حلم شعبنا في إقامة دولته وإفشال مشروعه الوطني، وتخريب مسيرته نحو الحرية والاستقلال (دون تحديد معالم هذا المشروع)، وضرب مشاريعه الحيوية وتقويض اقتصاده الوطني" (رغم ضآلة المساحة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية والتي يمكن أن يقام فيها نوع من اقتصاد حقيقي) .

ويضيف "ها هو شعبنا وسلطته الوطنية (ليس منظمة التحرير) يقودان الدّفَة، ويمضيان بالمركب الى شاطئ الامان، فها قد صار لنا مؤسسات ومدارس ومطار والمسيرة ماضية، لا تلوي ولا تلتفت الى الوراء إلا لتقيم وتستجمع الطاقات، وصولا الى دولة فلسطين المنفتحة على الدنيا بمعابرها وميناءها وكل عناوين السيادة ومعانيها."

وللإقتصاد "وتحسين المعيشة" للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي هاجمها في خطاب سابق، متحدثا عن "وقاحة" المستعمِر عندما تحدث عن أن سبب الانتفاضة الشعبية الاولى هو تحسين المعيشة، نصيب في لغة الخطاب "قررت بعد موافقة مجلس الوزراء والمجلس التشريعي الفلسطيني وفي إطار تطبيق قانون الخدمة المدنية، تعديل الرواتب الأساسية ...للفئات الخامسة.. لجميع موظفي وزارات السلطة الفلسطينية وإداراتها." وهذه الوزارات، هي وزارات في نفس المجالات التي حددتها المشاريع الاسرائيلية لتطبيق الحكم الذاتي في للفلسطينيين في الضفة والقطاع، في ظل الانتفاضة.

وللمستعمِر "الجار" كلمة في هذا الخطاب لا تتفق مع الكلمات التي جرى الحديث فيها عن الثورة في ذكرى انطلاقتها، شملت "العائلات الثكلى" تعبيرا عن رفض عمليات المقاومة في حينه، وللتاكيد على التزامه بما وقع عليه في واي ريفر:

> في هذه الظروف التاريخية، أتوجه الى جيراننا، الى الشعب الاسرائيلي، الى كل عائلة، الى كل فردٍ في المجتمع الاسرائيلي، وأقول لهم جميعا، في الساعات الأخيرة من هذا العام، عام سعيد لكم وعليكم، لنا وعلينا، على أطفالكم وأطفالنا، وأتوجه بشكل خاص الى العائلات الثكلى تحديدا وعلى رأسهم عائلة فقيد السلام، شريكي اسحق رابين، وأقول لهم، نشاطركم الأحزان، ونرجوكم وندعوكم لنعمل معا من أجل السلام، ومن أجل ان لا يكون هناك مزيد من الاحزان...لنبذل كل ما في وسعنا معا، من أجل السلام والاستقرار والعدل والأمن والتطور والعيش المشترك على هذه الرقعة المقدسة من الأرض، هذا هو التحدي وليس أمامنا إلا أحد خيارين، فإما ان ننجح وإما أن ننجح.[417]

وغابت مقولته الختامية "وإنها لثورة حتى النصر... أخوكم ابو عمار".

[417] خطاب الرئيس الفلسطيني في الذكرى الـ34 لانطلاقة الثورة.

في العام 1999، أَسقطت الانتخابات الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، وفاز وزير "الدفاع" الإسرائيلي إيهود باراك في الانتخابات المبكرة، وفي محاولة لمنع عرفات من تنفيذ تهديده بالاعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة 1967(دون الرجوع الى الاسرائيلي الذي لم يُنفِذ حتى هذه اللحظة إلا انسحابات جزئية جدا، مقابل ما اتفق عليه)، ولممارسة الخطاب الصهيوني المراوغ مرة أخرى من باب "اليمين واليسار الاسرائيلي، التقى عرفات والرئيس الاميركي بيل كلينتون وباراك نفسه في منتجع شرم الشيخ المصري، للتوقيع على مذكرة يتعهد فيها الاسرائيلي ببدء التفاوض حول قضايا (الوضع النهائي)، ويحصل في المقابل، على ربط جديد (من خلال اتفاق جديد) بين أمن المستعمِر وتنفيذ انسحابات أخرى من الضفة الغربية، عبر تأكيد جديد من الرئيس الفلسطيني بـ "تنفيذ التزامات" السلطة الواردة في مذكرة "واي ريفير" وجلها أمنية كما تم التوضيح أعلاه، ويوقع مرة أخرى، اتفاقا جديدا يعيد ويكرر مطالب إسرائيل بالأمن، ويحدد جداول زمنية جديدة لتنفيذ ما اتُفق عليه في "واي ريفير" من إعادة انتشار "لقوات الاحتلال بنسب ضئيلة من الأراضي المحتلة عام 1967، ووفقا لتقسيمات (A, B, C)، والتسليم بمفهوم المستعمِر للتحريض، من خلال إصدار مرسوم رئاسي حمل اسم قانون منع التحريض."[418]

وفي كلمته أثناء مراسيم توقيع "مذكرة شرم الشيخ لتنفيذ المواد المعلقة في الاتفاقات الموقعة واستئناف الحل النهائي"[419] عام 1999، عاد عرفات ليقول "نحن ننفذ التزاماتنا[420] (ومجرد استخدام مفردة التزاماتنا، تساوى بين الضحية والجلاد) من أجل حماية المسيرة السلمية... أنا وشريكي اسحق رابين نجحنا في بناء أرضية للحفاظ على السلام، سلام الشجعان في منطقتنا. نمد أيدينا للسيد باراك، شريكنا الرئيس في عملية السلام ونقول له: نحن مستعدون لاستئناف عملية بناء الشراكة الفلسطينية– الإسرائيلية من أجل السلام" ويضيف ليؤكد على "نبذه للإرهاب والعنف،" "قبل ثلاث سنوات شهدت هذه المدينة قمة دولية. العشرات من زعماء العالم اجتمعوا للتأكيد على توحيد العالم ضد الإرهاب ودعمهم لعملية السلام."

---

[418] الملحق رقم (23) المقتفي، جامعة بيرزيت. الرابط : muqtafi.birzeit.edu/pg/getting.asp?id

[419] انظر نص الاتفاقية في قسم الملاحق ملحق رقم (24)

[420] سبق ووثقت الدراسة عمليات الاعتقال التي شنتها السلطة، واجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في غزة بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون لإلغاء معظم بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

ولكن تبين لعرفات أن، باراك، رئيس الوزراء وزعيم حزب العمل، استخدم نفس أسلوب المرواغة، ولم ينفذ الانسحابات من الأرض، وعرض أن يتم التوجه الى "قضايا الحل النهائي" مباشرة. وهذا ما حدث حيث أرغم (أبو عمار) والقيادة الفلسطينية على الذهاب الى كامب ديفيد، دون تحضير، وفقا لما قاله أحمد قريع (أبو علاء).

في 1999/11/2 وخلال لقاء ثلاثي، ضم عرفات وباراك وكلينتون، بعد مرور أربع سنوات على اغتيال رابين: بدأ عرفات وأنهى كلمته بتوجيه تحية عسكرية لصورة كبيرة لرابين.[421] وليقول في كلمته التأبينية لرابين "السلام يتطلب مقاومة العنف والإرهاب والاحتلال والنفي والمستوطنات."[422] للتأكيد مرة أخرى على فهمه لما ستفضي اليه الاتفاقات، بخلاف ما يجري على الأرض.

وفي كلمته أمام اجتماع في شرم الشيخ (مصر) لوزراء الخارجية العرب في 12 أيلول/ سبتمبر 1999[423] قدّم عرفات التعريف الجديد لجغرافية فلسطين، الذي نتج عن عملية التسوية، قائلا "هذا السلام يجب أن يضمن إنهاء الاحتلال من فلسطيننا (وهنا فلسطين فقط الضفة الغربية وقطاع غزة) سلام يعيد الأرض (وتم سلخ الأرض وتجزئتها) إلى أصحابها الحقيقيين ويوفر الأمن والاستقرار لدول المنطقة" ومرة أخرى، وهنا أمن المستعمر الذي لم يعد يظهر في الخطاب الفلسطيني الرسمي المستجد مستعمِرا، بل واحداً من "دول المنطقة".

في مفاوضات "كامب ديفيد2، عام 2000"[424] التي نوقشت فيها أخيرا "قضايا الحل النهائي"، كما وردت في اتفاق إعلان المبادئ، وما تلاها من اتفاقات وتفاهمات، وصلت المفاوضات بين الطرفين الى كثير من التفاهمات (لاحقا ستتكشف في مفاوضات طابا التي تواصلت حتى عشية الانتخابات الاسرائيلية، ورفض الجانب

---

[421] "الزعماء يكرمون رابين" *بي بي سي أونلاين*، 1999/11/2.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/arabic/newsid_502000/502888.stm

[422] المرجع السابق.

[423] ملحق رقم (25).

[424] لن تخوض الدراسة في تفاصيل هذه المباحثات، ولكن وجب الاشارة اليها لإسناد أطروحة الدراسة لجهة ان المستعمِر (الاسرائيلي) ما كان ليرضى بقيادة لا تقبل بكامل روايته وخطابه، لانها تعلم أولا ان تاريخها النضالي لا يسمح لها بذلك ، ولأن شعبها لن يرضى بها إن فعلت.

الاسرائيلي التوقيع عليها، حتى "يضمن الفوز")، ولكن عرفات لم يوافق على السيادة الكلية على البلدة القديمة من القدس، مقابل "وصاية" فلسطينية على اجزاء من الاماكن المقدسة، كما اختلف مع الاسرائيلي والاميركي بشان نسبة الاراضي التي سيوافق على "تبادلها" مع الاسرائيلي بما يضمن "ضم المستوطنات". ويروي المفاوض الفلسطيني، قريع، في كتابه عن مفاوضات كامب ديفيد 2، موقف الرئيس الراحل مما قدمه الجانب الإسرائيلي بشأن "السيادة المشتركة" على البلدة القديمة في مدينة القدس، محاورا الرئيس الاميركي، في حينه، بيل كلينتون. حيث قال عرفات:

> إذا زارني ضيف في البلدة القديمة، فهل يجلس معي تحت السيادة الإسرائيلية؟ هذا اعتداء علينا. نحن اعطيانهم بكل رجولة وبكل أمانة حائط المبكى وحارة اليهود، على الرغم أن حائط المبكى وقف إسلامي. أرجو يا سيادة الرئيس أن لا تضعني في وضع حرج. أنا النائب الثاني لرئيس منظمة المؤتمر الإسلامي... أنا لا أستطيع أن أعطيهم مترا واحدا أكثر من ذلك.[425]

وفي اليوم الاخير من المفاوضات، طُرح على الجانب الفلسطيني من قبل الجانب الأميركي إصدار قرار من الأمم المتحدة "يحفظ حق اليهود في المسجد الأقصى، أو أن هيكل سليمان يقع تحت الحرم القدسي.[426]

يستنتج مما سبق، أن الرئيس الفلسطيني، كان حريصاً على عدم الإخلال بما التزمت به القيادة الرسمية الفلسطينية في اتفاقات أوسلو، وفقاً لقراءته لها والأهداف التي وقفت وراء توقيع منظمة التحرير عليها. وهي إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، مع ما يعنيه هذا من قبول وجود المستعمَر على 78% من أرض فلسطين، واعتباره "جارا"، ومخاطبة المستعمِرين كـ"شعب"، وضمان أمنهم في هذا الإطار، بينما كان يعمل على وضع قواعد مؤسساتية للدولة الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، كان لا زال يعتقد أن "حزب العمل الاسرائيلي" سيقوم بتنفيذ ما ورد في الاتفاقات، وما وعد به شفهيا، غير أن مجريات مفاوضات كامب ديفيد 2، مع زعيم هذا الحزب الجديد، وبوساطة الولايات المتحدة (الشريك الاسرائيلي في العقد الصامت، حسب تعبير

---

[425] قريع، *الرواية الكاملة ،ج2*، 299–302.

[426] المرجع السابق، 302.

المسيري)، أثبتت له أن المستعمِر، لم ولن يكون مستعداً للقبول بدولة فلسطينية "حقيقية" كما أرادها.

5-2. الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد اوسلو- المرحلة الثانية

من وجهة النظر الرسمية الفلسطينية، مر العام 1999، الموعد الافتراضي الذي نص عليه اتفاق اعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة تاريخا لانتهاء "المرحلة الانتقالية" والشروع في "مفاوضات قضايا الحل النهائي"، ووجد الرئيس الفلسطيني الراحل والنخبة السياسية الرسمية -أو "إكتشف"- ان هدف "الاتفاقات" من وجهة نظر المستعمِر هو وقف الكفاح ضده، وتوفير "الأمن" للمستعمِرين، ولا أفق لـ"الدولة" التي رآها في قراءته الخاصة لنصوص الاتفاقات، وتبين له إستحالة الاندماج [427] مع الحالة الإستعمارية عبر القبول بالخطاب الامني الصهيوني، أملاً [428]في استعادة حدود أرضه التي سُلِبت منه في الاحتلال الثاني (1967). جاء ذلك بعد ان رفض الخضوع لكامل شروط "الحل النهائي" الاسرائيلية في مفاوضات "كامب ديفيد2 في العام 2000، وما أعقبها من "زيارة" زعيم المعارضة البرلمانية الاسرائيلية أرييل شارون الى المسجد الأقصى بصحبة مئات جنود الاحتلال المدججين بالسلاح، في 28 أيلول (سبتمبر) 2000.

تفجرت "انتفاضة الأقصى" في سبتمبر (أيلول) 2000، على شكل إنتفاضة شعبية أولا، سرعان ما احتضنتها القيادة الرسمية، تعبيرا عن لحظة انقلبت فيها المواقف وتخلت فيها القيادة الرسمية للمستعمَر عن "وهم الاندماج" كما أسلفنا، وتبنت فكرة الانتفاضة، وانخرطت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لاحقاً، في عمليات المقاومة المسلحة، من خلال إطلاق النار باتجاه المستعمرات التي تحيط بمدن وقرى الضفة

---

[427] ممّي، *بورتريه المستعمَر*، *34*.

[428] يعزو الكاتب ألبار ممّي في كتابه "بورتريه المستعمَر مسبوقا ببورتريه المستعمِر" عدم تواتر لحظات ثورة المستعمَر على المستعمِر الى ثلاثة أسباب، أولاها حرص المستعمِر على التربص دوما بكل تحرك او محاولة تمرد، وتعقيمه للنخبة المثقفة بإستمرار وعمله على إجهاض كل ردة فعل جماهيرية، وثالثا تذبذب المستعمَر نفسه وتردده، فـ"رغم القهر يبقى المغلوب منبهراً بالغالب مما يعيقه فلا يبلغ تمرده أقصاه، يظل أسيرَ أمل دائم، متوهما ان تلك القوة الكبرى ستؤول الى طيبة لا مثيل لها." أنظر الصفحة 156 من الكتاب.

الغربية، وفي صد قوات الاحتلال التي كان يواجهها الفلسطينيون بالحجارة على مداخل المدن المصنفة (أ)[429].

تمايزت اللغة التي خاطب فيها الرئيس الراحل ياسر عرفات الفلسطينيين في مناسبة ذكرى انطلاقة الثورة بعد إندلاع انتفاضة الأقصى، لجهة أدوات النضال، ليس فقط في ظل مشاهد القتل والتدمير والخراب التي اوقعتها قوات المستعمِر في قلب مدن الضفة الغربية (التي شكلت نواة الحكم الذاتي الذي سيفضي الى الدولة من وجهة النظر الفلسطينية الرسمية)، وأيضا، بل للصراع الداخلي بين المستعمَر الثائر، والمستعمَر الذي ألبسته نصوص ذات الاتفاقات رداء "الدبلوماسي دون الدولة" والمحكوم باتفاقات وتفاهمات "دولية". وفي الوقت ذاته، حملت الخطابات الثلاثة الأخيرة في مناسبة الذكرى ذاتها، تغيرا وتبديلاً لبعض المفردات (سنعرض لها فيما يلي) التي استخدمت بعد التوقيع على الاتفاقات، فيما بقيت المفاهيم المقيِّدة في هذه الاتفاقات، حاضرة.

في خطاب ذكرى انطلاقة الثورة السابعة والثلاثين، (2002/1/1)، في أوج الانتفاضة، وقبل الحصار الذي فُرض على مقر الرئيس في رام الله، وقبل أن تدمر دبابات الاحتلال معظم مبانيه وقوفا عند المبنى الذي يعيش فيه عرفات نفسه، حيث منع الطعام والماء عن المتواجدين الى جانبه، خاطب عرفات الفلسطينيين بنداء "أيها الفلسطينيون على أرض الوطن وفي الشتات" ولـ "أهلنا في كل المدن والقرى والمخيمات، أيها الأحرار المناضلون، أخواتي وإخواني"، وللمرة الأولى منذ توقيع الاتفاقيات استهل حديثه عن "الثورة المجيدة" باعتبارها قائمة وليست من الماضي، وبديلا عن "***ذكرى***"، قال "في مثل هذا اليوم تكمل ثورتنا المجيدة عامها السابع والثلاثين، إنها اطول ثورة في التاريخ المعاصر وأقوى تجسيد لتصميم شعبنا الفلسطيني كامل أهدافه الوطنية رغم كل الصعوبات والتحديات."

---

[429] نص التقرير الرسمي الصادر عن لجنة ميتشيل، الجزيرة.نت، 2001/5/29. الرابط:
(http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/5/29/%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%86 %D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%B4%D9%84)

ثم استذكر الشهداء و"رمزهم العظيم أبو جهاد (خليل الوزير) وأسرانا الصامدين... وجرحانا والثكالى منا... وهم من رسخونا وثبتونا على أرض الوطن الحبيب"، ولم يذكر، ما قاله في خطاب الذكرى الرابعة والثلاثين، في نفس السياق "سلوك السلام" كأحد الأسباب. ثم وجه "التحية والإكبار الى "إخوتنا وأهلنا في الشتات وخاصة اخوتنا الصامدين في لبنان رغم ظروفهم القاسية"

ويبدأ الجزء الثاني من الكلمة/الخطاب بـ"أيها الفلسطينيون" مرة أخرى "أيها الأحرار الشرفاء في أمتنا العربية المجيدة، ليتحدث من جديد عن "الثورة العظيمة" وانجازاتها وتضحياتها و"من خلال الثورة المباركة فرض شعبنا القضية الفلسطينية وحضورها القوي" ثم يستدرك "ومنذ المؤتمر العالمي لشباب العالم في برلين عام 1973، وثورتنا الفلسطينية بأبعادها العالمية ترفع عاليا علم الأحرار والثوار في العالم ضد الإحتلال والظلم والقهر والاستعباد"، ولكن كل هذا دون الحديث عن الثورة الفلسطينية المسلحة، وهو ما قد يعطي مؤشر على خرق الاتفاقات الموسعة.

وفي الفقرة التي تلي، مرة أخرى يذكر "الصمود الثوري" و"المبادرات الشجاعة لهي المقدمة الطبيعية للإنجاز الأكبر الذي بدأ بقيام سلطتنا الوطنية على أرض الوطن، وسيكتمل بإذن الله بقيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والحل العادل لقضية اللاجئين طبقاً للقرار 194"، في تأكيد لحق العودة للاجئين. وللمرة الثالثة يخاطب ***"أيها الفلسطينيون*** لم تكن ثورتنا الفلسطينية إلا طليعة فدائية لإرادة أمة عريقة" متحدثا عن "الثورة فلسطينية الوجه عربية القلب عالمية الجذور" كما وصفها في خطاب الذكرى مطلع العام 1979. ولكن في سياق آخر "أصبحت فلسطين عضوا كامل العضوية في جامعة الدول العربية، وعضوا كامل العضوية في المؤتمر الاسلامي، ودول عدم الإنحياز..، وكذلك عضوا دائما مراقبا في الأمم المتحدة تحت اسم فلسطين." وفيما هي دعوة الى العرب يقول "لم يتخلف إخوتنا وأشقاؤنا العرب عن الجهاد معنا في كل المواقع والساحات."

ثم يخاطب "الأخوة والاخوات: قلنا منذ الأيام الأولى لإنطلاقة الثورة ما قاله أسلافنا في العالم بان البندقية دون هدفٍ سامٍ هي قاطعة طريق، وقد ألحقنا القول بالعمل فكانت أخلاقنا الثورية وما زالت محط إعجاب العالم..." وفي هذه العبارة رسالة

يمكن تفسيرها بأكثر من طرقة، فقد يفهم منها أن وقت الهدف السام قد حان في ظل الاجتياحات العسكرية الجديدة لما أصطلح على تسميته منذ أوسلو "مناطق السلطة الفلسطينية"، أو كما يريد للعالم أنّ يفهمها، حيث يضيف "وكانت خياراتنا الحضارية الإنسانية والديمقراطية ما زالت أحد الوجوه الناصعة المشرفة لمسيرة هذا الشعب، فثورتنا ثورة على الاحتلال والظلم والإضطهاد والإرهاب... ولهذا احترمنا العالم واعترف بنا... ومن لا يتذكر آخر تصويت في الجمعية العامة ... على لسان الرئيس (الأميركي جورج) بوش ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا، ويتابع "نعم إن أساس كل هذا التضامن العالمي والإجماع الدولي تضحيات شعبنا وثوراتنا المتتالية وانتفاضتنا المباركة والجهد السياسي الخلاّق والإيمان الراسخ والقوي والمتين بشرعية حقوقنا وعدالة قضيتنا."

وفي الثلث الاخير من الخطاب، يوضح الرئيس عرفات الأسباب التي حملت القيادة الرسمية الفلسطينية على "سلام الشجعان" ويقول "انطلاقا من هذه الانجازات المشهودة كانت ثقتنا بخيار السلام الدائم والعادل، لقد جاء هذا الخيار الاستراتيجي من موقع سلام الشجعان (يذكر سلام الشجعان 3 مرات في هذا الجزء من الخطاب) واليقين بالمستقبل في قرارات مجالسنا الوطنية الفلسطينية في القاهرة والجزائر وفي غزة وغيرها (أي أن قرار التوقيع على اتفاقات أوسلو ليس قرارا فرديا أو حصرا بتنظيم أو حركة بل فلسطينيا–عربيا) وتطور عبر فهم عميق للوضع الدولي وتعامل ذكي وناضج مع متغيراته المتسارعة، لقد كانت ثورتنا ثورة السلام الدائم والعادل، السلام الذي تتحقق به ومن خلاله جميع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكلها، بحمد الله مقرة من قبل الشرعية الدولية ومدعومة بتأييد عالمي يصل حد الإجماع... ونستطيع القول وبكل ثقة ان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف لم تعد مجرد شرط من شروط السلام، وإنما ركيزة من ركائز الأمن والاستقرار الاقليمي والدولي." ويضيف "صحيح انه ما يزال يوجد في اسرائيل من لا يريد رؤية الحقيقة، ومن لا يزال يرى في الدبابة والطائرة والجرَّافه الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الشعب الفلسطيني، جريا وراء إخضاعه ومصادر حقوقه (كما كتب جوباتنسكي في العام 1923) ولكنني أقول إن هذا الشعب الذي قرر خيار السلام الدائم والعادل سلام الشجعان وصمد في وجه أعتى محاولات الاحتلال العسكري والحصار والتصفية والتذويب والمصادرة يقف على أرض صلبة ويمتلئ قوة وتصميما على نيل حقوقه كاملة غير منقوصة." ويتابع مباشرة "ويمد يده من

موقع سلام الشجعان الى شعب اسرائيل ويهود العالم من أجل مستقبل مشرق لأبنائنا وأبنائهم، مستقبل تسوده روح التسامح والتعايش في الأرض المقدسة وفي منطقة الشرق الأوسط كلها... فشعبنا لن تلين قناته ولن تكسر صلابته ولن تهان كرامته ولن تستباح حقوقه وفينا عرق ينبض." وفي الختام، يحيي الرئيس الفلسطينيين:

> أحييكم فردا فردا أحيي بسالتكم وأحيي جهادكم وأحيي صمودكم الذي بلغ حد الأسطورة ... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وأحيي أحبتنا الجرحى والأسرى والمعتقلين ، وأحيي العزيمة المتجددة في أجيالنا وخاصة في أشبالنا وزهراتنا، تلك العزيمة التي أضاءت في عيوننا وقلوبنا الأمل الراسخ برفع رايتنا الظافرة فوق أسوار القدس وكنائيس القدس ومساجد القدس الشريف عاصمة دولتنا المستقلة.

ويستنتج من هذا الخطاب، ان الرئيس الفلسطيني، وإن لم يتمكن من الإعلان عن الغاء اتفاقات اوسلو، يبارك ويشارك في الإنتفاضة، من أجل "سلام عادل"، ولبعث رسالة الى الاسرائيلي، أن ما يريده منه مستعمِره ليكون مقبولاً عنده، لن يحصل عليه. وفي الوقت ذاته، لا يعود الى مفردات الخطاب الوطني التاريخي بالكامل، فيما يتعلق بجزئية الجغرافيا.

وعلى الأرض، كانت تواجه القيادة الفلسطينية ضغوطاً عسكرية هائلة من المستعمِر، وسياسية من حليفه (الولايات المتحدة)، وحملة إعلامية هائلة ضد القيادة الفلسطينية بحجة "عدم الإلتزام" بنصوص الاتفاقات التي حللت الدراسة مضمونها، وما أرتأى المستعمِر من إدخالها. فبعد أقل من شهر من اندلاع الانتفاضة، وفي أعقاب اجتماع عرفات مع إيهود باراك (رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه)، اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية 21 من قيادات المقاومة، كان من أبرزهم عبد العزيز الرنتيسي،[430] ومحمد ضيف.[431] وجاء اعتقال الرنتيسي، بعد أسبوع واحد من إطلاق سراحه من

---

[430] عبد العزيز الرنتيسي أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وترأس الحركة بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة.

[431] محمد ضيف هو القائد العام لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة (حماس) وتعرض لمحاولات اغتيال عدة من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. كما اعتقل مرات عديدة من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

سجون السلطة الفلسطينية، عقب قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية لمقرات الشرطة الفلسطينية، التي كان محتجزاً في أحدها.[432] وقامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بإغلاق الكثير من المؤسسات الخيرية بتهمة تمويل الإرهاب.[433] واتهمت السلطة الفلسطينية من قبل المحتل الاسرائيلي في حينه باتباع سياسة "الباب الدوّار".

بعد فوز شارون برئاسة الحكومة الإسرائيلية في بداية عام 2001، واصل الأخير الخطاب الصهيوني الجابوتنسكي الصهيوني الامني، الذي ورد في مقاله (الحائط الحديدي) المُشار إليه سابقا في هذه الدراسة. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة تقوم بإعتقالات (تماشيا مع التزامات السلطة الأمنية الواردة في الاتفاقات)، يثني شارون على الأخير "عرفات بدأ يفهم مطالب إسرائيل وأننا لن نتفاوض معه تحت ضغط إطلاق النار.. إذا تواجد منفذو اعتداءات والذين يقفون وراءهم في الأراضي الفلسطينية، فلن يتمتعوا بأي حصانة. إذا لم يعمل عرفات على مكافحة الإرهاب سنفعل ذلك مكانه"[434] مكرسا واحدة من أسس الخطاب الصهيوني، حيث الضحية هي المستعمِر وليس المستعمَر، وإذا لم تقم السلطة "بوظيفتها التي أنشئت من أجلها"، من وجهة النظر الإسرائيلية، فلا يوجد مبرر لاستمرارها في البقاء.[435] والمستعمَر في نظر المستعمِر "مقدور له أن يرتهن وجوده بحاجة بطاعه المستعمَر المطلقة."[436]

في السادس عشر من كانون أول/ ديسمبر 2001، وجه عرفات خطابا للشعب، أعلن فيها عن "حالة الطوارئ،" و"إخراج كل المنظمات غير القانونية التي تنفذ عمليات إرهابية عن القانون" و"وقف العمليات المسلحة، أكرر وأدعو إلى وقف شامل لكل

---

[432] "معارضة فلسطينية للزيارة وإلغاء الميثاق، غزة" اعتقالات في صفوف حماس، *الحياة*، 1998/12/14. العدد 13732 ص4.

[433] الاعتقال السياسي. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. التقرير السنوي 2000.

[434] "شارون يشيد بعرفات ونتائج التنسيق الأمني تظهر جزئيا." الجزيرة نت، 2001/4/12

[435] في وقت لاحق وفي إطار "خطة خريطة الطريق" للجنة الرباعية الدولية، التي نصت على "ايجاد قيادة جديدة" وانسجاما مع تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، تم تقليص صلاحيات عرفات، واستحداث منصب رئيس الوزراء. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2004، توفي عرفات جراء إصابته بمرض غامض واتهم الفلسطينيون إسرائيل باغتياله.

[436] ممّي، *بورتريه المستعمر*، 116.

العمليات خصوصا العمليات الانتحارية التي طالما دِنّاها، وسنحمل المسؤولية لكل من يسهل ويخطط لهذه العمليات, ويوفر مبررات للاعتداءات الإسرائيلية."[437]

في مقابلة للتلفزيون الإسرائيلي مع عرفات مع التلفزيون الإسرائيلي في 1/18/ 2002، وخلال حصاره في مقر إقامته، أكد أنه توسل الإسرائيليين لوقف الاغتيالات.[438] وقال عرفات في نفس المقابلة "نددت بعمليات القتل، نددنا بها رسميا، لكن لا تنس (مخاطبا الصحافي الاسرائيلي الذي أجرى المقابلة) أن عمليات القتل تتم أيضا بحق قادة فلسطينيين مثل رائد الكرمي.. توسلت إليهم من أجل أن يتوقفوا عن اتباع سياسة الاغتيالات."[439]

ويوضح عرفات لمحاوره أنه تأخر في اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، لأنه كان متخفيا ويقول "فقط تمكنا من الوصول إليه.. لقد حلق لحيته وغير.." ويضيف في معرض سؤاله عن الفلسطينيين الذين اتهمتهم إسرائيل بقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي "إذا عندكم معلومات دعنا نستخدمها،" دون أن يشير إلى أن إسرائيل قامت باغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى (مصطفى علي الزبري 1938- 2001). ويضيف "شارون قتل 2000 فلسطيني وهناك 40 ألف جريح... عندما أرى القتلى الإسرائيليين يصيبني الحزن من أجلهم."

وفي ظل الحصار وبعد إرغامه على استحداث منصب رئيس الوزراء، وفقا لما تضمنته خطة خريطة الطريق، خرج عرفات في مقابلة مع القناة العاشرة الإسرائيلية ليقول إنه لا يزال ملتزما بالتنسيق الأمني والعمل على مكافحة الإرهاب ويقول "منعنا 34 عملية انتحارية منذ اغتيال الشيخ أحمد ياسين."

وفي الخامس من آب 2002، وفي تصريح صحافي، اعتبر عرفات المستوطنين، هم مدنيون مثلهم مثل أصحاب الأرض في قوله "أعطيت أوامري لقوات الأمن الفلسطينية لمنع أي عمليات إرهابية تقوم **بها جماعة فلسطينية ضد المدنيين**

---

[437] أنظر نص الخطاب ملحق رقم (27).

[438] **"**عرفات في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي" رجوت الإسرائيليين وقف الإغتيالات." الشرق الاوسط، 2002/1/18.

[439] المرجع السابق.

الإسرائيليين،"[440] وليؤكد في ذات التصريح الصحافي "التزامه ومشاركته للولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي بالحرب ضد الإرهاب" داعياً "الرئيس الأميركي جورج بوش والمجتمع الدولي لتأمين الحصانة والدعم اللازم لقوات الأمن الفلسطينية التي دمرت القوات الإسرائيلي بنيتها التحتية لكي تقوم بمهامها،"[441] أي أن تقوم هذه القوات بحماية إسرائيل من المقاومة.

لم يقم عرفات بـ "مهمته"[442] التي رسمتها معالمها اتفاقات أوسلو، وفقاً للمستعمِر، بعد أن فرضت بنصوصها ومفرداتها ومصطلحاتها المقيدة على "رمز الثورة" وقائدها التاريخي، خطابا مناقضا للخطاب الوطني الفلسطيني، لجهة الأرض وأدوات النضال والأهداف (أي فلسطين والمقاومة والتحرير)، وفي اللحظة التي تبين فيها للمستعمِر الصهيوني أن القيادة الرسمية الفلسطينية حاولت التمرد على نصوص الاتفاقات الأمنية[443]، والانعتاق من قيودها، اتضح أنّ القيادة الرسمية الفلسطينية لم تصبح القيادة الـ "مقبولة" لدى المستعمَر، التي سعى للحصول عليها، وبات عرفات شخصية "غير ذي صلة"[444].

---

[440] عرفات يدين العمليات الاستشهادية ضد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكالة الأنباء الكويتية (كونا) 2002/8/5. http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1252268&language=ar

[441] المصدر السابق. التشديد فيي الفقرة من الباحثة.

[442] ينقل الصحافي الإسرائيلي اوري دان في كتابه "سر شارون" الصادر عام 2007،"في مكالمة هاتفية في 2002، أنذر فيها الرئيس الأميركي جورج بوش شارون بعدم اغتيال عرفات، وتركه يموت ميتة ربه، فقال شارون، هذا صحيح هو شغل الله، ولكن الله يحتاج لمساعدة البشر أحياناً، وعندها صمت بوش، وفسر شارون صمته بالرضى والموافقة". وفي عام 2001، رصدت وسائل الإعلام الإسرائيلية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في حينه شاؤول موفاز، وهو يهمس بأذن شارون "لا مفر من التخلص من عرفات" انظر: افنيري يتهم شارون بقتل عرفات، الجزيرة 2013/11/7. http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/11/7/%D8%A3%D9%81%D9%86%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85 %D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86 %D8%A8%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA

[444] أنظر نص ترجمة المقابلة الصحافية مع رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون لصحيفة هآرتس في 2003/4/13. والتي تحدث فيها عن نجاحه في تحويل ياسر عرفات الى شخص "غير ذي صلة" وتطلعه للعمل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة محمود عباس. ترجمة مدار :المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية، "شارون: التنازل عن حق العودة –شرط إنهاء الصراع".
(http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=858&catid=21)
أنظر أيضا: أحمد قريع، *مفاوضات كامب ديفيد، طابا واستوكهولم*، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، 415.

بدأت اسرائيل بالعمل على إقصاء عرفات (وبالتالي التخلص منه بطريقة لا تزال تفاصيلها النهائية غير معروفة) بعد إعلان مصادر عسكرية اسرائيلية في كانون الثاني (يناير) 2002 عن ضبط سفينة "كارين اية" محملة بالأسلحة وتحميل الرئيس الفلسطيني الراحل مسؤوليته الاعتبارية بصفته رئيسا للسلطة الفلسطينية عنها "رغم عدم علمه بها"[445] وذلك بعد أن تبين ان المسؤول الأول عن شراء الأسلحة التي على متن السفينة، المسؤول المالي لعرفات نفسه، اللواء فؤاد الشوبكي.

تمت محاصرة عرفات في مقره (المقاطعة) في رام الله لنحو أربعين يوما، فيما اقتحمت قوات الاحتلال عددا من المكاتب فيها قبل تدميرها. وبعد الانسحاب من محيط مقر المقاطعة في الخامس من أيار (مايو) 2002، وبعد موافقة القيادة الفلسطينية على نقل المعتقلين الستة في المقاطعة[446] الى سجن أريحا بعد تقديمهم للمحاكمة(أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي وأربعة أشخاص من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين متهمون بقتل الوزير الاسرائيلي رحبعام زئيفي رداً على اغتيال الامين العام للجبهة أبو علي مصطفى)، أعلنت السلطات الاسرائيلية عن عثورها على "وثائق" ممهورة بتوقيع عرفات نفسه، تؤكد صلة السلطة الفلسطينية بالمقاومة الفلسطينية، بما في ذلك العمليات التفجيرية.[447] وفي أعقاب هذه التطورات، جاء خطاب ذكرى انطلاقة الثورة الـ38.

في الذكرى الثامنة والثلاثين لانطلاقة الثورة الفلسطينية في العام (2003)، وبعد قيام اسرائيل بعملية السور الواقي" التي اجتاحت خلالها "مناطق السلطة الفلسطينية، فرضت مفردات ومفاهيم ومصطلحات اتفاقات أوسلو، وسلطة قوة المستعمِر ذاتها، على مضمون خطاب عرفات. وجاء ذلك الخطاب في الوقت الذي اعادت فيه قوات الاحتلال الاسرائيلي "تشر قواتها" في قلب مدن الضفة الغربية، واستكملت اعادة احتلالها بالدبابات، ودمرت مبانٍ ومؤسسات تعود الى السلطة الفلسطينية الناشئة بموجب هذه الاتفاقات، وقتلت وجرحت المئات من الفلسطينيين، بمن فيهم عناصر في

---

[445] "عرفات أقر بمسؤوليته الاعتبارية عن سفينة السلاح"، صحيفة البيان، 15/فبراير/2002. أنظر (http://www.albayan.ae/last-page/2002-02-15-1.1290923)

[446] نقل المعتقلون الستة الى سجن أريحا الفلسطيني تحت سيطرة أميركية –بريطانية.. وبقي هؤلاء معتقلين الى ما بعد وفاة الرئيس عرفات، الذي رفض الى حين وفاته تسليمهم الى قوات الاحتلال، حيث اقتحمت قوات الاحتلال في حزيران 2006 السجن وقامت باعتقالهم.

[447] "اسرائيل تتهم عرفات بالارهاب وتطالب بتغييره"، الجزيرة نت. 2002/5/6.

الاجهزة الأمنية الفلسطينية، واعتقلت المئات منهم بعد انضمام اعداد كبيرة منهم الى المقاومين للاجتياح العسكري الاسرائيلي، بعد أن اعلنت الحكومة الإسرائيلية عن كشفها لـ"وثائق" تدلل احتضان الرئيس الفلسطيني عرفات نفسه ودعمه للمقاومة المسلحة وتمويل العمليات التفجيرية ضد اهداف اسرائيلية ودعمه لـ"كتائب شهداء الأقصى" الجناح العسكري لحركة فتح التي يرأسها عرفات بعد اقتحام مكاتب مقر الرئيس المحاصر في رام الله.

في "ذكرى الثورة" بدأ عرفات خطابه لـ"إخوتي وأخواتي يا جماهير شعبنا المجاهد المرابط في الوطن والشتات" دون أن يأت على ذكر مفردة "الثورة" مرة واحدة، وأصبحت "عيدنا الوطني الفلسطيني"[448] و "يوم العزة والكرامة يوم الأول من يناير 1965 يوم نفض فيه طائر الفينيق الفلسطيني رماد الكارثة والنكبة... وشعبنا اليوم هو الرقم الصعب في معادلة السلام والأمن والاستقرار... فلا أمن ولا سلام ولا استقرار إلا بإنهاء الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي لأرضنا الفلسطينية ومقدساتنا وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، التي تشكل بحق الضمانة الاكيدة والراسخة للأمن والسلام على المستويين الاقليمي والدولي." استبدلت كلمة "الأمن"، التي تكررت ست (6) مرات، بالاستقرار، و"حق العودة" التي كانت لازمة لكل خطابات عرفات، تحولت الى "حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقا للشرعية الدولية" وعلى أساس "المبادرة العربية السعودية" التي نصت فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين على "حل عادل ومتفق عليه".

وغابت مفردات مثل "القتال" والزخم الثوري" وديمومة الثورة" و"الملاحم" و "ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة"، و "درب التحرير والعودة"، والتي رددها في خطاباته السابقة في نفس المناسبة، وأصبح "السلام والأمن" يتأتى من خلال "قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية السعودية... ومن أجل اطفالنا وأطفالهم (المستعمرين)... والشعب الفلسطيني يتطلع الى قيام السلام العادل والدائم والشامل –سلام الشجعان الذي وقعته مع شريكنا الراحل يتسحاق رابين على أساس قيام دولة فلسطين المستقلة (لم تات أي من نصوص الاتفاقات الموقعة على

---

[448] خطاب الرئيس ياسر عرفات الى الشعب الفلسطيني والعالم لمناسبة الذكرى الـ38 لانطلاقة الثورة والعام الجديد 2003. مؤسسة ياسر عرفات.

اقامة دولة فلسطينية) وعاصمتها القدس الشريف الى جانب دولة اسرائيل... واعتماد الوسائل السياسية والسلمية والمفاوضات المباشرة طريقا لحل كافة القضايا والنزاعات الدولية."[449]

فيما استبدلت عبارات مثل "التلاحم بين أطفال الآر بي جي وأطفال الحجارة التي ستظل تقاتل وتقاوم الاستسلام والركوع ومنطق الاستسلام،"[450] الذي ورد في خطاب العام 1983، وتردد في خطاب العام 1988 في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة الاولى، استبدل بعبارة "انني اتوجه الى شعبنا الفلسطيني الصامد الصابر المرابط وأقول للجميع بأننا **ضد أي أعمال عنف ضد المدنيين الاسرائيليين وضد المدنيين الفلسطينيين، على الرغم من الجرائم البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال والمستوطنون يوميا ضد المدنيين الفلسطينيين...**[451]" ولكنه في الوقت ذاته، أضاف "ونحن نناضل من أجل حريتنا واستعادة أرضنا المحتلة (الاراضي المحتلة عام 1967) وإقامة دولتنا المستقلة طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وانطلاقا من مبادئنا واخلاقنا وقيمنا الوطنية."

وفي ظل نصوص الاتفاقات المقيِدة، والقوة العسكرية الهائلة للمستعمِر، يتراجع خطاب الثائر المستعمَر او يكاد ان يغيب، بتكييف "الحقائق الجديدة" التي فرضتها هذه الاتفاقات. ولكنه يصر على عدم القبول بما يريده المستعمِر منه بالقوة، ولم يحصل عليه بالاتفاقات المبهمة والمرواغة. يتابع الرئيس الفلسطيني:

> وقعّت مع شريكي الراحل رابين وثائق الاعتراف المتبادل والسلام الدائم. ولكن السلام شيء والاستسلام شيء آخر، وكيف يمكن ان يتحقق السلام والأمن والاحتلال والتصعيد العسكري الغاشم مستمر (في الخطابات السابقة لم يستخدم عرفات صيغة السؤال، بل الجزم "**أن السلام لن يتأتى بالقفز على القضية الفلسطينية وحقوق شعب فلسطين بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته على أرضها**") إن السلام لا يقوم **الا بوقف محاولات التهرب من الاعتراف**

---

[449] المرجع السابق.

[451] التشديد من الباحثة.

بحقنا المشروع لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وللعيش معاً في أمن وسلام في هذه الأرض المقدسة طبقا لمؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو والواي ريفير وكامب ديفيد، وشرم الشيخ، وباريس وطابا واللجنة الرباعية وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن."[452]

ويتقدم الخطاب الاستعماري الصهيوني عند مخاطبة المستعمِر "لقد مددنا أيدينا ونمدها من أجل السلام لأننا نحترم ما نوقع عليه، رغم الجراح النازفة والقتل والحصار والتدمير الشامل لشعبنا وأرضنا (هنا يذكرها عرفات مشيرا الى مدن الضفة وقطاع غزة) وأقول للشعب الاسرائيلي ولقوى السلام فيه، بأن الشعب الفلسطيني يريد تحقيق السلام العادل والدائم والأمن لنا ولكم، ولكن السلام مستحيل في ظل الاستيطان الزاحف على أرضنا، والأمن كذلك مستحيل في ظل استمرار الاحتلال التعسفي لأرضنا من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي... إن حكومة اسرائيل قد أصرت على تدمير كل الاتفاقات ونسفت كل الجسور وألغت كافة الترتيبات الأمنية بيننا (بين المستعمر والمستعمر) بل دمرت أجهزتنا الأمنية... قهر إرادة الشعب الفلسطيني هي المستحيل بعينه ولا يمكن للسلام أن يتحقق وللأمن أن يدوم إلا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من أرضنا الفلسطينية والعربية وإقامة دولة فلسطين."[453]

يبدو الصراع الداخلي واضحاً ما بين ما فرضه خطاب الأمن الصهيوني من خلال نصوص اتفاقات أوسلو، التي لم يرفضها عرفات كليَّةً، وبين خطاب الثائر الذي كيَّفَ نفسه (سواء عن اقتناع أو لا) في اطار حقائق جديدة لا تتطابق والحقيقة التي كان يحملها خطابه الثائر. بعد عشر سنوات من اوسلو، لا تتم استعادة خطاب المستعمَر الثائر بكليته أيضا. فهو يخاطب "الشعب الاسرائيلي" الذي يفصله ويمايز بينه وبين "الاحتلال الاسرائيلي" وهو يرى الاستعمار الآن مقتصر على جزء من الأرض المستعمَرة. ولا يجري الابتعاد عن مفردات مثل "الأمن" و "السلام" و"العيش معا"، هذه المفردات التي فرضتها ذات النصوص، ولكنه يحاول ان يتمرد عليها بصوره غير

---

[452] خطاب الذكرى الـ38 لانطلاقة الثورة والعام الجديد 2003.

[453] المرجع السابق.

مباشرة فـ "السلام لا يمكن أن يتحقق والأمن لا يدوم إلا بالانسحاب الإسرائيلي"، وفي هذا دعوة للمقاومة ولكن ضمن حدود جديدة وأهداف مغايرة.

وختم الرئيس الراحل خطابه بآية قرآنية (وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة) "وأقول ختاما كل عام وانتم بخير "المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وفي الناس المسرة" فيما غابت خاتمته الشهيرة في مثل هذه المناسبة "وإنها لثورة حتى النصر، اخوكم أبو عمار".

والحديث عن الثورة، أو ذكر المفردة او الفكرة في الخطاب الرسمي الفلسطيني المستجد، يتناقض والاتفاقات الموقعة، ولذلك عمد الى الاكثار(كما هي العادة في خطاباته) من تلاوة آيات لها معانٍ تساعد الشعب المستعمَر على مواصلة الأمل، دون ان يناقض خطابه نصوص اتفاقات اوسلو، التي عمد الى ذكرها جميعها بالإسم في هذه الخطابات، كما يتبين من رصد وتحليل خطاباته.

وفي خطابه الأخير لمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة، قبل رحيله – الذي تدور التحليلات وتقارير أنّه جرى بعد أن تم تسميمه على الارجح – في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه (2004)، وجه الرئيس الراحل عرفات الى "المرابطون الصامدون في أرض الرباط، أيها الاخوة والأخوات والأحبه، يا أهلنا وربعنا، ***يا رفاق الخندق والسلاح والمسيرة***، يا أخوتنا في الأمة العربية والاحرار والشرفاء في هذا العالم" مستهلا بمقولة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر " نحتفل بالذكرى السنوية التاسعة والثلاثين لانطلاقة ثورتنا الفلسطينية المجيدة والمظفّرة والتي قال فيها الرئيس جمال عبد الناصر وجدت لتبقى وتنتصر، نعم لتنتصر." ليشير بعدها الى ان:

> الشعب الفلسطيني ومع أخوتنا في الامة العربية ومع الاحرار والشرفاء والأصدقاء "وضع نصب عينيه هدف واحد حلم واحد لا بد ان يتحقق على أرض فلسطين المباركة... هدفنا وحلمنا هو زوال واندحار الاحتلال والاستيطان بكل أشكالهما ... ونيل شعبنا الحرية والاستقلال بكل معانيهما ودولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف... انه هدف مقدس ومشروع وحلم كل فلسطيني في المهجر والوطن. انه حلم طال انتظار تجسيده على أرض فلسطين، ولكنه سوف يتحقق

بعون الله وصمود وتضحيات أبناء شعبنا البواسل الميامين... أثبتت سنوات الكفاح والرباط ان شعبنا الفلسطيني أهل لهذه الامانة، فَداها ويفديها بالنفس والمهج والأرواح الى أن يتحقق وعد الله لعباده المخلصين."

في هذه الكلمات، لم يعد "حلم الدولة" قريب التحقيق، "لأننا سلكنا طريق السلام" كما أشار الرئيس قبل انتفاضة الأقصى، ولكنه سيتحقق "بصمود تضحيات أبناء الشعب البواسل وافتداء الأرض بالأرواح. وفي لغة الخطاب ما يدعو الى النضال (عبر الفداء بالأرواح والمهج)، ولكنه لا يرقى الى الدعوة الى المقاومة العنيفة، فهو وإن اتضح له ان لا تعايش مع الاستعمار، لا زال مقيّد بنصوص والتزامات اتفاقات باتت جزءا من الخطاب الرسمي الفلسطيني. ثم يضيف:

إن شعبنا الفلسطيني يحيي في هذه الأيام مناسبات عزيزة على قلبه... أعياد الميلاد المجيد والعام الجديد، وانطلاقة ثورتنا العظيمة وعلى أبواب عيد الاضحى... ما يزال في أتون المواجهة والحصار ويتعرض لعدوان مبرمج منهجي مدمِر ومنظم منذ أكثر من ثلاث سنوات (36 شهرا) للنيل من عزيمته وإرادته الوطنية الصلبة، ومن ثم إخضاعه للحل الذي يريد أن يفرضه علينا المحتل.

وفي هذا الكلام، يُفهم ان المحتل (المستعمِر) لا يمكن ان يرضى بانهاء استعماره، حتى ولو في جزء من الأرض التي يستعمرها، كما وافق المستعمَر، لأنه بذلك ينتهي.[454]

ولا تزال نصوص الاتفاقات تقيد المستعمَر. فها هو، وبعد مرور ثلاث سنوات على انتفاضة الأقصى، يؤكد أن الاحتلال الذي يتحدث عنه هو في اطار اراضي فلسطين المحتلة عام 1967.

---

[454] ممّي، *بورتريه المستعمر*، 136.

المحتل المدجج بكل ترسانة وأسلحة القتل والفتك والتدمير بما فيها اليورانيوم المستنفذ المحرم دوليا، هذا الحل الذي يكرِّس ويثبت الاحتلال والاستيطان لأرضنا والأسوار العنصرية وحائط برلين حول القدس الشريف انتهاك مقدساتنا، وسلب ثرواتنا ومياهنا، انه حل يقسم أرضنا ووطننا الى معازل وكانتونات مفصولة... انه أسوء من معازل نظام الأبرتهايد الذي كان مطبقا في جنوب افريقيا.

ومرة اخرى، يؤكد على "مواصلة الصمود الاسطوري حتى تحقيق أهدافنا الوطنية والمضي قدما في إقامة سلام الشجعان الذي وقعناه مع شريكنا الراحل اسحق رابين ومبادرة السلام السعودية وقرارات الشرعية الدولية" ويذكر من بينها قرار مجلس الأمن رقم 194 في البداية، بعد ذكره مبادرة السلام العربية التي نصت فيما يتعلق بحق العودة "حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين) والقرارين 242 و 338 و 1515 و 1397، وقرارات مجلس الأمن الدولي 478، 465، و 252 حول القدس وغيرها"، في تذكير لمقولته قبل التوقيع على الاتفاقات، "قرارات الشرعية الدولية مش قرار او قرارين".

وفي الفقرة التالية مباشرة، يقول الرئيس "إن يدنا ممدودة لصنع وإقامة سلام الشجعان سلام الأحرار فإيماننا وقناعتنا بهذا السلام ثابتة وراسخة ولن تتزعزع او تضعف رغم حجم المعاناة والألم والجراح التي يعيشها شعبنا الفلسطيني... فهذا الايمان نابع من تراثه وإرثه الحضاري والانساني والروحي ومحبته واحترامه لحقوق الآخرين (والآخرون الذي يعنيهم هنا مستعمرو الأرض) وفي مقابل إرادة السلام وغصن الزيتون الفلسطيني والذي تمثل على الدوام بقبولنا لكافة الجهود والمبادرات...وآخرها خريطة الطريق[455] فإن حكومة اسرائيل المتطرفة تعمل جاهدة، مع الأسف،... على تدمير

[455] دعت خطة "خريطة الطريق" الصادرة عن اللجنة الرباعية الدولية (أنظر الفصل الرابع من الدراسة) السلطة الفلسطينية الى سلسلة من الاجراءات لـ"مكافحة الارهاب" بما في ذلك اعادة بناء الاجهزة الامنية الفلسطينية التي شارك عدد من أفرادها في الانتفاضة، وتحويل جزء كبير من صلاحيات الرئيس عرفات الى رئيس وزراء يجري استحداث منصبه، مقابل انسحاب قوات الاحتلال الى حدود ما قبل ديسمبر 2000، والبدء في مفاوضات الحل النهائي لإقامة الدولة الفلسطينية، بحلول العام 2005.

ونسف عملية السلام برمتها، وما يقوم به جيشها المحتل...برهان ساطع للعالم اجمع بأن هذه الحكومة لا تريد سلام الشجعان، ولا تعمل من أجل إحياء مسيرة السلام.. ولا العودة لطاولة المفاوضات." وبعد الحديث عن عمليات التدمير التي يقوم بها جيش الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات (في الضفة والقطاع) وجدار الفصل الذي تقوم على تكريسه، والتأكيد مرة أخرى على القبول بخريطة الطريق "كرزمة واحدة باعتبارها الحل المدعوم دوليا، ولاقامة السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة كلها، يتوجه الرئيس الفلسطيني بحديثه الى "الرأي العام الاسرائيلي وخاصة قوى السلام فيه لأؤكد لهم ان الموقف الفلسطيني من السلام العادل والشامل والدائم ثابتٌ وعادل ويحترم الإرادة والشرعية الدولية وقراراتها الدولية... فنحن نريد السلام الحقيقي، سلام الشجعان الذي يحقق المصالحة التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي ويضمن العيش الحر والكريم والآمن (لا وجود لمفردة العيش المشترك) لكل منهما في دولته وحدوده وكذلك مع كل اخوتنا في المنطقة العربية (إشارة الى استعداد الدول العربية اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل مقابل انسحابها من الاراضي المحتلة عام 1967 والتي تضمنتها المبادرة العربية للسلام)... ندعو قوى السلام في اسرائيل لكي تضاعف جهودها وتعزز تحركها... بالتعاون والتنسيق مع اليد الفلسطينية الممدودة للسلام، لإجبار حكومة (أرييل) شارون على الكف عن تدمير عملية صنع السلام ووقف الجدار... والاستيطان والتصعيد العسكري ... لدعم السلام الذي يوفر الأمن للإسرائيليين وللفلسطينيين." وفي الختام "في هذه الذكرى الوطنية الخالدة، نتوجه بتحية إكبار وإعتزاز وتمجيد الى الأعز والاكرم منا جميعا، الى شهدائنا الأبرار الذين أستشهدوا على درب الحرية والاستقلال... والى أسرانا ومعتقلينا البواسل القابعين في سجون وزنازين الاحتلال" واضاف "إن شاء الله سيرفع شبل من أشبالنا وزهرة من زهراتنا علمنا الفلسطيني فوق أسوار القدس وكنائس القدس ومآذن القدس (يرونها بعيدة ونراها قريبة)، ويمهر الكلمة بالقول "ومعا وسويا وجبنا الى جنب حتى القدس الشريف بعونه تعالى، عاشت ثورتنا الفلسطينية المجيدة، عاشت انتفاضة وصمود شعبنا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته."

في هذا الخطاب، يؤكد الرئيس الفلسطيني رفضه لـ"الحائط الحديدي" لجابوتنسكي، فالمستعمِر مهما مارس من قوة، فالشعب الفلسطيني "لن تكسر صلابته...

ما دام فينا عرق ينبض". ولكن يبقى الخطاب الرسمي الفلسطيني موسوما بالعلاقة التي امتدت بين المستعمِر والمستعمَر"[456] على مدى عشرة أعوام. ولهذا نرى في تحليل مضمون الخطاب الرسمي في هذه المرحلة– أي مرحلة انتفاضة الأقصى– تجسيدا لـ"تمزق ذات" المستعمَر، بحسب تعبير ممّي، حيث غياب التناغم بين المفردات والمفاهيم والمصطلحات في ذات الخطاب المعلن والتناحر بين مفردات ومفاهيم ومصطلحات فرضتها الاتفاقات، وبين ما تستدعيه حالة الاستعمار التي يعيشها، وغياب رؤية واضحة ، فيما خص طبيعة الصراع وادوات النضال وأهدافه.

في هذا الوقت، بات خطاب المستعمِر أكثر وضوحا إزاء القيادة الفلسطينية "غير المقبولة"". فها هو رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق أرييل شارون يصرّح لصحيفة "يديعوت أحرنوت" الاسرائيلية في مهدداً في 2004/9/14، "لا أرى فرقاً بين عرفات وبين مسؤولين من حماس اغتالتهما إسرائيل في الربيع الماضي (هما أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي)، جميعهم يتبعون سياسة القتل، وسنفعل بعرفات ما فعلنا مع القتلة."[457]

5-2 الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد اوسلو-المرحلة الثالثة

حتى حزيران/ يونيو 2003، لم تأت الاتفاقات والتفاهمات والمذكرات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على أي نص أو مفردة تشير إلى أن "مفاوضات قضايا الحل النهائي" حسبما ورد في جميعها، ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية في أي بقعة من أرض فلسطين. ولا تبين تجربة 21 عام من المفاوضات، والسياسات الاسرائيلية المرافقة، أنّه كان في نية إسرائيل/ الدولة المستعمِرة، أن تكون هذه هي نتيجة المفاوضات، رغم الاعلان دوما، في إطار "تشكلات الخطاب الصهيوني"[458]عن استعدادها للقبول بدولة فلسطينية، وهو ما أملت القيادة الفلسطينية بتحقيقه من خلال "مفاوضات الحل النهائي. بل كان الهدف الاسرائيلي، هو استمرار حكومة الحكم الذاتي، التي تضمنتها الاتفاقات الانتقالية. وفي لحظة استنفاذ الخطاب الاسرائيلي

---

[456] ممّي، *بورتريه المستعمر*، 157.

[457] مؤسسة ياسر عرفات. الرابط: http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28#p40

[458] McMahon, *Israeli-Palestinian Discourse*, 43.

"المراوغ"، ووصول الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، للحظة الحقيقية، بأنّ كل القيود التي قبل بها على خطابه وممارساته (والسلطة كاملة) بموجب هذه الاتفاقات لن تؤدي حتى للنتيجة التي أمل بها والتي تتضمن تنازلات تاريخية كبرى، جاءت إعادة صياغة الخطاب الأمني الصهيوني، عندما طرحت خطة اللجنة الرباعية الدولية، "خريطة الطريق"، عام 2003. فقد منحت هذه الخريطة ولأول مرة، كتابة (تحريرا)، أن نهاية المفاوضات ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، ولكن، فقط بالاتفاق مع الدولة المستعمِرة. وبعد أن أسست اتفاقات أوسلو، لخطاب رسمي فلسطيني مغاير للخطاب الوطني الفلسطيني التاريخي، لجهة الأرض، تحديداً (من خلال القبول بوجود المستعمِر على 78% من فلسطين)، ولم تجد إسرائيل والولايات المتحدة في القيادة الفلسطينية برئاسة (أبو عمار) القيادة المقبولة التي تريدها لاستكمال تنفيذ وتطبيق الخطاب الأمني الصهيوني على ما تبقى من الأرض، قررت التخلص منه كما أسلفنا، والتذرع مرة أخرى بأنها (أي اسرائيل) تبحث عن "شريك في عملية السلام" وان عرفات لم يعد شريكا.[459] جاء هذا عقاباً على مباركة القيادة الفلسطينية ومشاركتها في صد العدوان (عملية السور الواقي) عن شعبها، وشرع شارون بتطبيق رؤية جابوتنسكي عام 1923، بشأن الاتفاق المفروض على العرب الفلسطينيين، ساعياً لتجسيد الحالة التي تخيلها جابوتنسكي، حيث:

> يصل العرب الفلسطينيين إلى وضع لا يمكنهم فيه اختراق أو مخالفة الجدار/ الحائط الحديدي، ويتخلصوا من قيادتهم التي تقول (لا أبداً)، ويمررون القيادة إلى أخرى أكثر اعتدالا ستقترح علينا أن نتفق نحن وهم على تنازلات مشتركة. فقط حينها، يمكن أن نتوقع أن يناقشوا معنا قضايا عملية مثل الحصول على تعهدات بعدم طرد العرب الفلسطينيين أو حقوق متساوية للمواطنين العرب الفلسطينيين."[460]

---

[459] أحمد قريع، *مفاوضات كامب ديفيد، طابا واستوكهولم*، 415.

[460] Jabotinsky, "The Iron Wall"

قام شارون، بإعادة احتلال "مناطق السلطة الفلسطينية" (بمعنى إدخال الدبابات، وتدمير الشوارع والمؤسسات، والمقار والبيوت، وقصفها بمقاتلات حربية من نوع اف 16) مدن الضفة الغربية بالكامل، وحاصرت دباباته مقر رئيس السلطة الفلسطينية ليتحدث مجددا عن "السلام"، وبدأ ببناء "الجدار الفاصل". وعمليا كانت خريطة الطريق تفرض الاتفاق الذي تحدث عنه جابوتنسكي عام 1923، فرضا وليس بالتفاهم، تماما مثلما قال. وقد شملت الفقرة الثانية من خطة خريطة الطريق التي وقع عليها عرفات– مضطّراً– وبعد أن تم تعيين رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، الذي فرض استحداث منصبه فرضا كما نصت الخريطة، أنّ "حل الدولتين سيتحقق فقط عندما يوضع حد للإرهاب والعنف، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحزم ضد الإرهاب، ومستعدة لبناء ديمقراطية عملية مؤسسة على التسامح والحرية."[461]

كان الرئيس الفلسطيني لا زال محاصراً، وعملية إعادة الاحتلال مستمرة، عندما التقى رئيس الوزراء الفلسطيني المستحدث منصبه والجديد، محمود عباس، مهندس اتفاقات أوسلو، بشارون، بحضور جورج بوش الابن، الرئيس الأميركي، في "قمة العقبة" في حزيران/ يونيو 2003، حيث أعلن عباس التزامه "دون تحفظ" بـ"خريطة الطريق"، مع تركيز واضح على ضرورة تحقيق الدولة الفلسطينية، "ذات السيادة"، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وهي ذات الاهداف التي كان عرفات قد اكتشف أنّ اسرائيل لن تلتزم بها، ولكن بقدر ما كانت هذه الملفات خلافية، فإنّ نص إعلان رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك، كان واضحاً برفض أي عنف ضد الاسرائيليين، ووصف جزءا من هذا العنف، بالإرهاب:

> هدفنا دولتان فلسطين وإسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وطريقنا هو طريق التفاوض المباشر لإنهاء الصراع .. إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وإنهاء معاناة الفلسطينيين وفي ذات الوقت لا ننسى عذابات اليهود على مر

[461] أنظر االفقرة الثانية من خطة خريطة الطريق في: مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 14، عدد 55، صيف 2003. ص 168.

التاريخ، ولقد حان الوقت لإنهاء كل هذه المعاناة. لا يوجد حل عسكري لصراعنا ونكرر إدانتنا ورفضنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا.. هذه الوسائل تشكل عقبة خطيرة أمام دولتنا المستقلة ذات السيادة. سنبذل كل الجهود وسنستخدم كل إمكانياتنا لتنتهي عسكره الانتفاضة وسننجح. الانتفاضة المسلحة يجب أن تنتهي. سيادة القانون وسلطة سياسية واحدة وسلاح شرعي واحد. هدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة: نهاية كاملة للعنف والإرهاب وسنكون شركاء كاملين في الحرب الدولية على الإرهاب، وندعو شركاءنا في هذه الحرب إلى منع المساعدات المالية والعسكرية عمن يعارضون هذا الموقف في سياق التزامنا مصلحة الشعب الفلسطيني.

كما سنعمل ضد التحريض على العنف والكراهية مهما كان شكله وأيا كانت وسائله، وسنقوم بإجراءات لضمان ألا يصدر أي تحريض عن المؤسسات الفلسطينية كما يجب أن نعيد تفعيل وتنشيط اللجنة الأميركية – الإسرائيلية– الفلسطينية لمكافحة التحريض.[462]

وفي قراءة متأنية لهذا الخطاب، فإنّه خلا من ذكر الارهاب الصهيوني الممارس على الأرض منذ ثلاث سنوات، وتبنى تعهد المستعمَر أن لا يستخدم العنف أو السلاح لمقاومة الاستعمار، وربط وجود إسرائيل بسياق تاريخي، لطالما أكد الفلسطينيون أنّه لا يجوز تحميلهم وزره أو يكون حله على حسابهم، من خلال التطرق إلى "معاناة اليهود عبر التاريخ".

وفي الخطاب، التزام رسمي فلسطيني "دون تحفظات" على خريطة الطريق، واعتمادها "مرجعية التفاوض" وهي –أي خريطة الطريق–(كما تم التفصيل في الفصل الرابع) منسجمة تماماً مع جوهر الخطة الأمنية الإسرائيلية الهادفة إلى "كي الوعي الفلسطيني"[463] –بحسب تعبير رئيس أركان جيش الاحتلال، آنذاك، موشيه يعلون– من خلال استبدال العقيدة الأمنية (العسكرية) الفلسطينية، واعتبار "مكافحة الإرهاب وإدانة

---

[462] انظر نص الخطاب ملحق رقم (1).

[463] محسن صالح "المقاومة الفلسطينية بين إرتقاء الوعي وكي الوعي" ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. الرابط (http://www.alzaytouna.net/permalink/4838.html)

الإرهاب والعنف" ضد "الإسرائيليين" بمن فيهم المستوطنين داخل أراضي 1967، تماما كالخطاب الأمني الإسرائيلي الذي لا يفرق بين مستعمِر يقطن في مستوطنة "بيت إيل" المقامة على أرض رام الله أو المستعمِر الذي "أخلى" مدينة صفد من أصحابها الأصليين وأقام فيها، فكلها "أرض إسرائيل". ويدعو (أبومازن) "شركاءه في الحرب على الإرهاب" على مساعدته لقمع مقاومة شعبه من خلال منع السلاح والمال، وفي هذه الجزئية تحضر نظرية هومي بابا في "تقليد المستعمَر للمستعمِر" والتماهي معه.

مقابل خطاب عباس أعلاه، ربط شارون في كلمته في نفس المؤتمر بين الرواية الصهيونية التاريخية والأمن،[464] قال شارون:

> إسرائيل مهد الشعب اليهودي. مسؤوليتي الأولى هي أمن شعب إسرائيل وأمن دولة إسرائيل لا يمكن أن تكون هناك مساومة مع الإرهاب، الأمن الدائم يتطلب في نهاية المطاف السلام. والسلام الدائم لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الأمن. لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون التخلي عن الإرهاب والعنف والتحريض وإزالتها.

وجاء في كلمة عباس،[465] في قمة شرم الشيخ 2005/2/8، أي بعد شهر واحد من انتخابه خلفا لعرفات (بحضور بوش الابن والرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله):

> اتفقنا ورئيس الوزراء اريل شارون على وقف كافة أعمال العنف ضد الفلسطينيين والإسرائيليين أينما كانوا. إن الهدوء الذي ستشهده أراضينا ابتداء من اليوم هو بداية حقبة جديدة وبداية للسلام والأمل. حرصنا على احترام جميع التزاماتنا وتنفيذ كامل استحقاقاتنا ولن ندخر أي جهد لحماية هذه الفرصة.

---

[464] خطاب أرييل شارون، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (14)، عدد 55،(صيف2003): 169.

[465] المرجع السابق، 169.

جاء هذا التصريح بينما عملية بناء جدار الفصل مستمرة، وهنا وعلى الأقل من وجهة النظر الصهيونية يحضر خطاب جابوتنسكي "فقط عند بناء الجدار الحديدي، ويدرك العرب الفلسطينيون أنهم لن يتخلصوا منا... سيتقدمون باقتراحات عملية..."

تضمن البرنامج الانتخابي لعباس في انتخابات رئاسة السلطلة الفلسطينية، تكريسا، لمفاهيم ومصطلحات مثل "جناحي الوطن"[466] في إشارته إلى قطاع غزة والضفة الغربية. فالوطن في القاموس الفلسطيني الجديد يقتصر عليهما. وفي نفس البرنامج الانتخابي، تم تقسيم الجغرافيا وتقسيم الشعب (لم يشارك فلسطينيو الشتات ومخيمات اللجوء في الانتخابات، أو في الأراضي المحتلة 1948 الذين اعتبروا في نظر السلطة الناشئة مواطنين إسرائيليين كما أسلفنا) هذا البرنامج كرس، أيضا مفهوم "السلام خيار إستراتيجي."[467]

لم تعد مفاهيم "مكافحة الإرهاب" و"توفير الأمن والنظام وحكم القانون" و"السلاح الشرعي" وغيرها من المفاهيم والمفردات التي وردت في نص خطة خريطة الطريق مجرد "استحقاقات،" كما ورد على لسان عباس نفسه، قبل انتخابه بل أصبحت جزءا من الخطاب الرسمي الفلسطيني، بل و"هدف نبيل يمثل مصلحة وطنية[468] فلسطينية بالدرجة الأولى، قبل أن تكون استحقاقا سياسيا، تفرضه الاتفاقات الموقعة أو خريطة الطريق،"[469] كما ورد في كلمته التي ألقاها الرئيس عبّاس في غزة في العاشر من آب 2005، بعد شهور عدة من فوزه في الانتخابات. وزاد في الكلمة ذاتها:

أن إطلاق الصواريخ على المستوطنات اليهودية إن كان داخل القطاع أو عبر الحدود يجب أن يتوقف... الصواريخ تقتلنا وتخرب بيوتنا، بعد أن سقط بعضها

---

[466] أنظر: البرنامج الانتخابي حسب الموقع الرسمي للرئيس– http://president.ps/electoral.aspx

[467] المرجع السابق.

[468] على سبيل المثال، تضمنت "لائحة اتهام" صادرة عن النيابة العسكرية الفلسطينية ضد فلسطينيين من قرية سلواد قرب رام الله على خلفية "عملية إطلاق نار على سيارة يقودها مستوطن، حيث أصيب بطلقات عدة"ـ ضمنت اللائحة "الإضرار بالمصالح العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية، خرق التدابير المتخذة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ، الانتماء إلى الميليشيات المسلحة، الشروع بالقتل". انظر نسخة عن لائحة الاتهام في قسم الملاحق الملحق رقم (28).

[469] "عباس: الانتخابات في كانون المقبل وإطلاق الصواريخ يجب أن يتوقف"، الحياة 2005/8/10 العدد 15471. ص4

على منازل تعود للفلسطينيين... المظاهر المسلحة يجب أن تنتهي بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. يجب أن تكون هناك سلطة واحدة، وسلاح واحد (تماما كما نصت خريطة الطريق حرفيا– الباحثة) لا نريد استفزازات أثناء عملية الانسحاب (من قبل الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية)."[470]

وخلال مقابلة صحفية، قال عباس:

هناك صواريخ تطلق على إسرائيل (من غزة). هذه الصواريخ لا تؤثر عليها. سميتها أكثر من مرة أنها صورايخ عبثية، هذه الصواريخ يجب أن تتوقف، لأن إسرائيل تتذرع بها للاستمرار في الاعتداء على الشعب الفلسطيني. إذا توقفت هذه الصواريخ، من واجبنا نحن ومصر والولايات المتحدة خصوصا، أن نضغط على إسرائيل، من أجل أن توقف هجماتها على الشعب الفلسطيني، وتفتح المعابر المقفلة في وجه البضائع والمسافرين.471

يلاحظ هنا التشابه مع ما ورد في كتاب فانون "معذبو الأرض" عن النخبة الحاكمة أو "النظام الجديد" التي "لا تؤمن بأساليب العنف وترى فيها أسلوبا انتحاريا يائساً، ويصرخون "بماذا تريدون أن تحاربوا بالسكاكين، أم ببنادق الصيد؟"، ويردد عباس، بأن السبب (الذريعة) وراء حصار قطاع غزة، هو إطلاق الصواريخ، أي المقاومة، ويطرح أن يبدأ الفلسطينيون بوقف الهجمات بشكل أحادي الجانب.

وبعد مرور أربع سنوات على الإعلان عن خطة خريطة الطريق (التي سبق وأشرنا أن السلطة الفلسطينية قبلتها دون تحفظ، بينما حصل شارون على موافقة أميركية على 14 تحفظ على نصوصها)، ونفذ الفلسطيني ما نصت عليه من "مكافحة الإرهاب" و"استئناف التعاون الأمني" و"إعادة تأهيل وبناء الأجهزة الأمنية" وذلك في في إطار سعي الاستعمار (واللجنة الرباعية الدولية التي صاغت خريطة الطريق) الى

---

[470] المرجع السابق، 4.

[471] "محمود عباس يتهم حماس باستقدام تنظيم القاعدة إلى غزة" العربية نت.27/فبراير 2008.
http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/27/46192.html

العمل على عدم تكرار ما حدث في إنتفاضة الأقصى من إنخراط أعداد كبيرة لأفراد الأجهزة الامنية الفلسطينية في عمليات المقاومة، حيث زجت إسرائيل الآلاف منهم في سجونها وقتلت المئات. ولم تحقق خريطة الطريق ما تم الوعد به بشأن انتهاء مفاوضات الحل النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة مع حلول عام 2005، عقد مؤتمر "أنابوليس" في 11/27/ 2007 في الولايات المتحدة الأميركية، بحضور 40 دولة بما في ذلك دول عربية مثل السعودية، ومشاركة عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد إيهود أولمرت، (بعد إصابة شارون بغيبوبة) وجورج بوش الابن. وأكد عباس في كلمته على:

> أننا سوف نواصل العمل وفق ما تمليه علينا خريطة الطريق، والتزامنا فيها بمكافحة الفوضى والعنف والإرهاب، ولتوفير الأمن والنظام وحكم القانون... وسنعمل دون كلل لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي يمثل مصلحة فلسطينية وطنية بالدرجة الأولى، قبل أن يكون استحقاقاً سياسياً، تفرضه الاتفاقات الموقعة أو خطة الطريق.[472]

وعند حديثه عن "تصميمنا **لإنهاء الاحتلال**،" يشير عباس "ينطلق من رؤيتنا أننا بذلك نقضي على أهم وأبرز ذرائع الإرهاب،" أي أن مقاومة المستعمَر "تتذرع بالاحتلال" وليس أن الاحتلال يستوجب المقاومة ضده لإزالته. ويضيف (حتى لا يساء فهمه بابتعاده عن الخطاب الأمني الاستعماري) أنه "لا يقلل **من ضرورة مكافحة الإرهاب في كل الأحوال** (سواء بقي الاحتلال أم لم يبق) والظروف ومن أي مصدر جاء، لأنه خطر شامل يتهدد مستقبل شعب كل منا."[473]

وفي الخطاب الرسمي الفلسطيني المستجد، يصبح المستعمِر "جارا،" كما ورد على لسان عباس في ذات المؤتمر، مستخدما وصف "الأرض الصغيرة" دون ذكر اسم هذه الأرض أو البلاد:

---

[472] انظر نص الخطاب في الملحق رقم (3).

[473] المرجع السابق.

أيها الجيران على هذه الأرض الصغيرة، لا نحن ولا أنتم نستجدي السلام، السلام مصلحة مشتركة لنا ولكم. إن السلام والحرية حق لنا مثلما هو السلام والأمن حق لكم... من يقول إن السلام بيننا مستحيل، لا يريد سوى أن يطيل أمد هذا الصراع نحو مجهول وهو في ذات الوقت معلوم، أي نحو سفك الدماء لعقود أخرى، لن نصل بعدها إلى حل يتجاوز الحل المطروح اليوم".

كما وأن هذه العبارات تحمل تمثلاً لأقوال زئيف جابوتنسكي الجدار الحديدي (1923):

عندما لا يكون هناك خرق واضح في الجدار الحديدي، عندئذ، تخسر الجماعات المتطرفة نفوذها، ويتحول بفعل المؤثرات إلى جماعات معتدلة، وعندها فقط يمكن لهذه الجماعات المعتدلة أن تأتي إلينا باقتراحات من أجل تنازلات متبادلة.[474]

وفي تناوله للاستيطان يقول الرئيس الفلسطيني "علينا أن ندعم هذا التفاوض بوقف النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي"، وكأن هناك "نمواً طبيعياً" للاستعمار، ودعا أيضاً إلى إزالة البؤر الاستيطانية (وتعبير البؤر الاستيطانية هو مفردة اسرائيلية دخلت أيضاً في خريطة الطريق، وتقوم على التفريق بين المستوطنات والبؤر الاستيطانية بوصف الأولى شرعية والتالية غير قانونية وفقا لقانونه المستعمِر)، وفتح مؤسسات القدس المغلقة، ورفع الحواجز وإطلاق الأسرى، وتسهيل مهمة سلطتنا في فرض النظام وسيادة القانون."[475]

---

[474] Jabotinsky , *The Iron Wall*

[475] الملحق رقم (3)

خلال زيارته لواشنطن في تموز/ يوليو 2010، ألقى الرئيس الفلسطيني عددا من الخطابات والتصريحات بما في ذلك أمام معهد بروكينغ،[476] وثقها "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، توضّح مدى الاستجابة لمتطلبات وطلبات الجانب الاسرائيلي (المستعمر) من غياب الخطاب الوطني الفلسطيني التاريخي. وأدناه بعض من هذه التصريحات، "تعاون مطلق وكامل بين أجهزتنا والوكالات الإسرائيلية في المجال الأمني وكذلك مع الأطراف المعنية في الولايات المتحدة والجنرالات الذين يساعدوننا في هذا المسعى". وفي ما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، قال أبو مازن: خلال ثلاث سنوات لم يقع ولو حادث واحد ضد إسرائيل في الضفة الغربية (يعني إسرائيل والمستوطنين) إنني حريص على تمتع إسرائيل بالأمن، وأقول ذلك بصراحة، لا أريد أن يكون الإسرائيليون قلقين بسبب انعدام الأمن وبصورة مماثلة، لا أريد لشعبي أن يعاني من الاجتياح والانتهاكات التي يقوم بها الإسرائيليون كل يوم".

التحريض "إذا قال الأميركيون هذا التحريض هو من جانب الفلسطينيين، نحن مستعدون للقضاء على أي نوع من التحريض. على سبيل المثال، سمعت أن بعض الخطب في المساجد كانت ضد إسرائيل... تعرفت على جميع الخطب في الضفة الغربية.. وهذا البلد، وهذه المرة الأولى في أي بلد أول بلد في العالم العربي والإسلامي كله جرى توحيد الخطب فقط في الضفة الغربية لأنني لا أريد التحريض ضد أي شخص".

ثقافة السلام في الضفة "يعيش الشعب الفلسطيني ثقافة جديدة في الضفة الغربية، اذهب الآن إلى الضفة الغربية وقل للناس لنذهب ونشعل انتفاضة ثانية، سوف لن تجد شخصا واحدا. لماذا؟ لأن ثقافة السلام انتشرت. **بدأنا بإقناع الناس في المدارس والمساجد بأن السلام ضروري لذلك تحولت الثقافة من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام**".[477]

---

[476] Mahmoud Abbas visit to Washington. Washington Institute.15/10?2010. 2010 http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/mahmoud-abbas-visits-washington-key-quotes

[477] Ibid.

في تصريحات الرئيس عبّاس للقناة الثانية الإسرائيلية في 2011/11، تضمن حديثه مراجعة تاريخية، بقول إن" **الفلسطينيين ارتكبوا خطأ في رفض قرار التقسيم.**"[478]

رغم كل ما سلف فإنّه وبعد سبع سنوات من توليه منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس السلطة الفلسطينية، تخللتها جولات عديدة من المفاوضات مع الاسرائيلي المستعمِر، ومواصلة تنفيذ "الإلتزامات"، خلص عباس الى أن اسرائيل "ترفض حل الدولتين... وتَعد الشعب الفلسطيني بنكبة جديدة".[479] وقال في كلمة له أمام الأمم المتحدة في 2012/9/27، ألقاها، بعد تقديم طلب رسمي يقضي بالاعتراف بدولة فلسطين على أراضي الاحتلال الثاني (1967)،

لا توجد إلا قراءة واحدة لما تقوم به الحكومة الاسرائيلية، من ممارسات على أرضنا، ولما تقدمه من مواقف حول ***مضمون*** اتفاق الوضع الدائم، لإنهاء الصراع وتحقيق السلام، قراءة واحدة تقود الى نتيجة واحدة، هي أن الحكومة الإسرائيلية ترفض حل الدولتين.

ويُذكّر عباس أن "حل الدولتين، اي إقامة دولة فلسطين بجانب دولة اسرائيل، مثلَّ روح وجوهر المصالحة التاريخية التي اقترحها اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ.. الموقع قبل 19 عاما"[480]، واستحضر الرئيس كيف، ولماذا تم القبول الفلسطيني الرسمي بخطاب مغاير للخطاب التاريخي الفلسطيني: "مصالحة تاريخية قَبل فيها الشعب الفلسطيني ان يقيم دولته على 22% من أراضي فلسطين التاريخية من أجل صنع السلام، ويشير إلى أن "السنوات الاخيرة شهدت تسارعا ممنهجا لتفريغ الاتفاق من

---

[478] "mahmoud-abbas-crucial-message-to-Israel" , Haartz .2011/9/6 http://www.haaretz.com/blogs/strenger-than-fiction/mahmoud-abbas-crucial-message-to-israel-1.393351

[479] كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الأمم المتحدة، 2012/9/27. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات. الرابط: http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=182

[480] المرجع السابق.

محتواه، ولبناء وقائع على الأرض الفلسطينية تجعل من تنفيذه أمرا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا"[481] (وفي هذا يشير عباس الى الخطاب الصهيوني الصامت، بالاستيلاء على مزيد من الأرض، وفرض وقائع جديدة، بينما يتحدث في العلن عن استعداده للقبول بدولة فلسطينية، كما أشار مكماهون)، فالواقع "الجديد" كما أوضح عباس في الخطاب نفسه يتمثل بـ "معازل فلسطينية صغيرة محاصرة بالكتل الاستيطانية والجدران والحواجز والمناطق الأمنية الواسعة، والطرق المخصصة للمستوطنين، وستكون بالتالي خاضعة للهيمنة الكاملة لإحتلال عسكري استيطاني يُعاد انتاجه بمسميات جديدة، دولة ذات الحدود المؤقتة."

وفي هذا الخطاب، وصف (أبو مازن) المستعمرين على أراضي (1967) بـ "المليشيات الإرهابية للمستوطنين... حيث أصبح مواطنونا أهدافا ثابتة لأعمال القتل والتنكيل (التي تقوم بها هذه المليشيات) وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية." وأشار الى أنه يتحدث باسم "شعب غاضب... في حين يطالب بحقه في الحرية ويتبنى ثقافة السلام، تستمر سياسة إغداق المكافآت لإسرائيل...إن هذا في واقع الأمر يمثل رخصة للاحتلال، ليواصل سياسة الاستئصال والتطهير العرقي." وفي هذه العبارات ما يؤشر الى الولايات المتحدة (الحليف في العقد الصامت بين الصهيونية والاستعمار الغربي). ولكنه يضيف "رغم هذا الغضب... متمسكون بنبذ العنف والإرهاب وفي مقدمها إرهاب الدولة" وهنا اشارة الى اسرائيل.

ويشير الرئيس الى اللاءت الاسرائيلية الثلاث "اسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال، وترفض ان يحصل الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله، وترفض قيام الدولة الفلسطينية". غير أن ذلك لا يعني أن تتوقف السلطة الفلسطينية الناشئة عن الاستمرار في تنفيذ التزاماتها رغم هذه المرفوضات الاسرائيلية.

الخطاب الفلسطيني في نيويورك وهذا التقييم للمآلات السياسية للاتفاقيات لم يعن شيئاً بالنسبة للشق الأمني الذي أنتجته ذات الاتفاقيات، فقد نقلت صحيفة هآرتس على موقعها في 2012/12/27 عن عباس، بعد عودته من نيويورك، قوله "الجيش الإسرائيلي بدأ (منذ عودته من الأمم المتحدة، والحصول على صفة دولة بصفة مراقب)

---

[481] المرجع السابق

باقتحام المدن الفلسطينية دون التنسيق مع أجهزتنا الأمنية، لا يطلبون موافقتنا ولا حتى يعلموننا مسبقا (بموعد الاقتحامات)." وزاد أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية لم تتوقف عن وقف عمليات "حماس"، مفسراً "عندما يهربون أسلحة أو متفجرات أو يبيضون أموالا نعتقلهم فورا. قمنا بذلك مرات كثيرة وصادرنا أسلحة هربت إليهم من رجال حماس في إسرائيل. لن نسمح لحماس أو أي تنظيم آخر بحمل السلاح إلا الأجهزة الأمنية."[482]

ولطمأنة المستعمِر، أن المساعي الهادفة الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لا تعني تهديداً لإسرائيل أمنيّاً، قال في مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي بمقر إقامته في رام الله في تشرين ثاني/ نوفمبر 2012، "طالما بقيت في هذا المنصب، لن تكون هناك انتفاضة مسلحة أبدا. لا نريد ان نستخدم الإرهاب، او السلاح، أبدا"[483] وعندما وجه له سؤال حول مسقط رأسه مدينة صفد (التي استعمرت عام 1948)، قال"من حقي أن أزورها وليس أن أعيش فيها. بالنسبة لي فلسطين هي حدود 1967، وما تبقى اسرائيل"[484] وفي المقابلة ذاتها، وفي رد على سؤال (كان السؤال الاول من قبل الصحافي الاسرائيلي) ما اذا كان يرى أي مبرر لاطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات الاسرائيلية، قال عباس "لا اعتقد ان هناك مبرر للصواريخ سواء من غزة او غير غزة، لأنها لن تأت بنتيجة، ولن تأت بالسلام. وأعلنا اكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة أن هذه الصواريخ عبثية."

وفي مقابلة متلفزة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 2014/1/27، رداً على سؤال لمراسل الصحيفة حول "ما يفعله لوقف العنف والإرهاب والتصرفات العدوانية،" يقول عباس:[485]

---

[482] "Abbes: If stalemate continues after elections, Netanyahu can take the keys back to the West Bank." Haaretz. 27/12/2012. Link: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/abbas-if-stalemate-continues-after-elections-netanyahu-can-take-back-the-keys-to-the-west-bank.premium-1.490438

[483] أنظر المقابلة كاملة على اليوتيوب في الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=XrlTSTsw0l4

[484] المصدر السابق.

[485] أنظر المقابلة على اليوتيوب: (http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4481648,00.html

كل الأجهزة الأمنية تقوم بعمل واحد هو منع أي إنسان يهرب أسلحة أو يريد أن يستعمل هذه الأسلحة سواء في الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل، هذا هو الشغل الشاغل الذي تقوم به الأجهزة الأمنية وأنا لا أخفي سراً أن هذا بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأميركية، وهذا كل ما نستطيع أن نعمله بإمكانياتنا المحدودة نقوم بكل ما نستطيع وأحب أن أقول إن كل الأسلحة التي نضع أيدينا عليها مهربة من إسرائيل.[486]

وفي رده على سؤال بشأن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قال: هناك اتفاق رسمي أنهم "متفقون على المفاوضات التي نجريها على أراضي 1967 والمقاومة السلمية الشعبية، نحن نتكلم باسم الشعب الفلسطيني وقطاع غزة وفي مناطق الشتات"، وقال "أريد أن أعطي للسلام ومساعي السلام فرصة أتمنى ألا نصل إلى صدامات قانونية أو دبلوماسية أو سياسية". وهنا يبدو خطاب الرئيس عبّاس، واضحاً في رفض أي مقاومة سوى "السلمية الشعبية"، وأمنيته تفادي "الصدامات الدبلوماسية والسياسية"، ويقول "نحن نعتبر أن الحروب أصبحت وراء ظهرنا."

التقى عباس عددا من الأدباء والكتاب الصهيونيين/ الإسرائيليين ليؤكد لهم أن توجهه إلى الأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين في الهيئة الأممية إلى "دولة" لا يستهدف إسرائيل. وقال:

لا نريد عزل إسرائيل، إنما العيش بسلام إلى جانبها، ونحث الدول العربية على الاعتراف بها... يدعون أننا نريد نزع شرعية إسرائيل وهذا ليس صحيحا، بل نريد أن نمنح الشرعية لأنفسنا للعيش إلى جانب إسرائيل". وعاد وأكد في اللقاء ذاته "لدينا تجربة في التعاون ليل نهار مع إسرائيل على المستوى الأمني هذا التعاون يتواصل 24 ساعة يوميا من أجل الحفاظ على الهدوء. سوف نواصل الجهود

[486] المرجع السابق.

لمنع الإرهاب، فالمفاوضات هي الخيار الأول والثاني والثالث بالنسبة لنا.. يجب أن نجتمع ونناقش قضايا الحل الدائم الست، وبضمنها إنهاء الصراع.[487]

ومعادلة الصراع وفقا لهذا المنطوق تغيرت بالنسبة للمستعمَر، ومن وجهة النظر الرسمية، وأصبحت شرعية المستعمِر وأمنه حقوق مسلم بها. ولكن هذا التغيير لا زال غير مقبول من وجهة نظر المستعمِر نفسه، فيبدأ التحدث من جديد عن "شريك للسلام والمفاوضات"، وتتبادل المؤسسة الاسرائيلية/ الصهيونية الأدوار في هذا الخصوص، حيث يواصل، على سبيل المثال "الرئيس الاسرائيلي" شمعون بيرس، التعبير عن الخطاب الصهيوني المعلن، فيما "يسّرب" آخرون بعضا من الخطاب الصامت، عندما تعود المفاوضات الى دورتها، ويذهب آخرون مثل وزير الخارجية إفيغدور ليبرمان، الى إختراع مصطلحات "جديدة" مثل وصفه الرئيس عباس بانه يمارس "الارهاب الدبلوماسي"[488] ويزيد ليبرمان في تصريحاته: عباس كاذب وجبان... لم يتبق ما يعمله سوى إلقاء اللوم على اسرائيل... لو كان لديه أي نوع من احترام الذات، لكان استقال. الارهاب الدبلوماسي أخطر من الارهاب التقليدي... ليس بإمكانه ان يفرض النظام ولا أن يدير (الأمور)[489]. وبعد نحو عامين، أعاد ليبرمان ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو نفس الاتهامات للرئيس عباس فور توقيع اتفاق "حكومة الوحدة الوطنية، بين حركتي فتح وحماس في نيسان (ابريل) 2014، للاعلان عن "وقف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية"[490]

وفي المقابل، وفي تصريح له قبل لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع وزير الخارجية الاميركية جون كيري في واشنطن، لاستئناف المفاوضات، وصف بيرس

---

[487] " mahmoud-abbas-crucial-message-to-israel", Haaretz, 2011/9/6 . http://www.haaretz.com/blogs/strenger-than-fiction/mahmoud-abbas-crucial-message-to-israel-1.393351

[488] "Liberman: Abbas' Actions are "Pure Diplomatic Terror" Haaretz. September 13, 2012. Link: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/lieberman-abbas-actions-are-pure-diplomatic-terror-1.464824

[489] Ibid.

[490] "Israel officially suspends peace talks. Will not negotiate with terrorists," Breaking Israel news. April 25, 2014. Link: http://www.breakingisraelnews.com/14187/israel-officially-suspends-peace-talks-will-negotiate-terrorists/#OW7ltoFsj0bWEdtC.97

عباس بأنه "شريك حقيقي للسلام... إنه رجل مبادئ يعارض اللجوء الى العنف...الاختلافات في المواقف هي أمور عادية في سير المفاوضات، ولهذا وجدت العملية التفاوضية لتسوية هذه الخلافات في الآراء والمواقف، ولكن هناك أمور اتفقنا عليها نحن الطرفان، وهي التصدي للعنف والإرهاب."[491] وفي هذا ما يدلل على الخطاب الصهيوني والهدف من التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ: تحويل معادلة الصراع بين المستعمِر والمستعمَر الى "إختلاف في الآراء والمواقف" فلا تاريخ ولا مرجعيات، سوى "محاربة العنف والإرهاب" ولتستمر "المفاوضات 50 او 100 سنة كما قال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

ولكن، ذلك بدا وأنه لم يعد "مقبولاً" لدى الرئيس عباس، كما لم يعد مقبولاً لدى سلفه الرئيس عرفات، وهكذا، تبدأ اسرائيل من جديد في البحث عن "قيادة مقبولة" أي تقبل ما يريده المستعمِر بالكامل، كما يفهم من تصريحات وزير الجيش الاسرائيلي موشيه يعلون الذين أفصح عن الخطاب الصهيوني الصامت:

> إن الفلسطينيين لن يحصلوا على دولة، وان كل ما سيحصلون عليه هو حكم ذاتي منزوع السلاح وستواصل اسرائيل السيطرة على أرضه وأجواءه، حتى لو كانت الخرائط تربط بين المدن الفلسطينية. أنا لا أبحث مع حل مع الفلسطينيين، بل أبحث عن طريق لإدارة الصراع. يجب التحرر من نظرية أن كل شيء ينضوي داخل الإطار المسمى دولة، فليطلقوا عليها اسم "الامبراطورية الفلسطينية" فماذا يهمني. ففي كل الأحوال سيكون ذلك حكماً ذاتيا فقط، لقد تم الفصل السياسي، وهذا جيد نحن لا ندير حياتهم هناك وهذا جيد. هم لا يريدون تدمير اسرائيل، لا إقامة دولة لهم... إن عباس ليس شريكا للاتفاق، فهو لم يقل

[491] "بيرس: يسعدني ان نفاوض الفلسطينيين بقيادة أبو مازن"، آي 24 نيوز، 2014/3/17. أنظر الرابط:
http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/140317%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%B3:-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%86

أبداً انه سيعترف بنا كدولة قومية للشعب اليهودي، ولم يقل أنه تنازل عن حقوق اللاجئين[492]

وبات المستعمِر/اسرائيل، يطالب أصحاب الأرض/الفلسطينيين، ليس بـ "تقاسم أرضهم" مع مستعمرهم، بل الحصول على قبول المستعمِر بأن يسيروا حياتهم بانفسهم، والقبول بالسيطرة الاسرائيلية عليها وأجوائها، فهي "أرض الشعب اليهودي"، ولا تزال تبحث عن "شريك فلسطيني" يقبل بذلك. خلال السنوات العشر التي تلت التوقيع على اعلان المبادئ، أغرق المحتل القيادة الفلسطينية بسلسلة من الاتفاقات/التقييدات والالتزامات، بغلة مبهمة مراوغة، حتى لا يصل الى ما ظن الفلسطيني أنه يوقع على هذه الالتزامات من أجل الحصول عليه، وفي النهاية اتهمت القيادة الرسمية بالإرهاب وتم التخلص من رئيسها. وفي العشر السنوات الاخيرة، نفذت القيادة الجديدة خطة "خريطة الطريق" الأمنية بدقة، واستأنفت المفاوضات من جديد مع المحتل، أيضا للوصول الى "حل دائم" ينهي الصراع على أساس تقاسم الأرض، وتوفير الأمن للمحتل، ونفي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني من خلال القبول بـ "يهودية الدولة"، وليس فقط القبول بالدولة. ولكنها أيضا اعتبرت "غير شريك في الاتفاق"، بل مجرد "شريك في إدارة الصراع"[493] كما قال وزير الجيش الاسرائيلي يعلون.

---

[492] "يعلون: لن تقوم دولة فلسطينية... والمطار والميناء أحلام خيالية"، القدس العربي، اوكتوبر 15/ 2014. الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=235485

[493] المرجع السابق.

الخاتمة

بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاما على انقضاء المرحلة الانتقالية المفترضة التي تَبلور على أساسها اتفاق "إعلان المبادئ" بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر 1993، لم تزل الأسس والمبادئ التي احتوتها نصوص هذا الاتفاق وما تلاه من ملاحق واتفاقات وتفاهمات، ناظماً للعلاقة المستجدة بين المستعمِر الاسرائيلي والمستعمَر الفلسطيني، وبالتالي للخطاب الرسمي، من جانب المستعمَر فقط، إلى حد بعيد، فيما يواصل المستعمِر ممارسة خطابه الكولونيالي الإحلالي دون توقف.

خلص البحث في دراسته للخطاب الاستعماري الإحلالي الصهيوني المتضمَّن في نصوص اتفاقات أوسلو وتأثيرها على الخطاب الرسمي الفلسطيني الى نتائج أهمها النتائج الحال:

أولاً في نفي صفة المستعمِر: أزالت نصوص وصياغات الاتفاقات الموقعة بين الطرفين (أي القيادة الرسمية الفلسطينية والمستعمِر الاسرائيلي)، والتي أصبحت اتفاقات دولية، بعد إقرارها من قبل الأمم المتحدة، العقبة الرئيسة الكأداء التي كانت تواجه المستعمِر في سعيه الدؤوب (بالتحالف مع الغرب الاستعماري ضمن العقد الصامت بينهما) منذ أكثر من 67 عاما، لخلع صفة المستعمِر، وإذا ما رأت القيادة الفلسطينية أنّ ذلك جزء من تسوية تقوم على اقتسام الأرض، فإنّ الطرف الاسرائيلي أراده تأييدا واعترافاً من المستعمَر بالإدعاء بحقه التاريخي في أرض فلسطين من خلال قبول المستعمَر (قيادته الرسمية) بوجود هذه الدولة على 78% من الأرض، ما أفسح في المجال أمام الإسرائيلي، للمطالبة بالقبول أيضا بيهودية الدولة القائمة بصفتها "وطن الشعب اليهودي." وهو ما رفضته القيادة الرسمية (ويعلم المستعمِر انها سترفضه لأنه ينفى الحقوق التاريخية والاخلاقية والوطنية للفلسطينيين، وبالتالي وجودهم على هذه الأرض). وفي إطار الخطاب الصهيوني الاحلالي المراوغ، قبلت القيادة الفلسطينية، كما يدلل خطابها، وما وقعت عليه من اتفاقات، بتغيير طبيعة الصراع بين المستعمَر والمستعمِر، من خلال "مصالحة تاريخية"، تقضي بالابقاء على وجود المستعمِر على 78% من الأرض، وقبلت بأن أدوات إنهاء الصراع تكمن في التفاوض مع المستعمِر على 22% من الأرض، بما يشمل إبقاء مستعمرات مقامة على هذا الجزء، من خلال

القبول بصيغة "تبادل أراض". أي أن الاتفاقات نجحت في إحداث تحول في الخطاب الفلسطيني المستجد، فيما خص صفة الاستعمار عن جزء من الأرض الفلسطينية، فيما لا زال يصفه إحتلالا عن الجزء الآخر (22% من أرض فلسطين كما حددها الميثاق الوطني الفلسطيني). وجوهر التغير الذي طرأ على الخطاب الرسمي الفلسطيني يتمثل في التحول في أسس ومفاهيم احتواها الخطاب التاريخي الفلسطيني (الميثاق الوطني) حيث معادلة الصراع ما بين المستعمِر والمستعمَر، علاقة وجود، لا حدود جغرافية.

ثانيا في الخطاب الأمني الصهيوني: تأسيساً على ما تقدم من قبول المستعمَر الفلسطيني بـ "حق" المستعمر في الوجود بـ "أمن وسلام"، ومن خلال تعهد القيادة الفلسطينية الذي سبق التوقيع على الاتفاقات، وما تلاه من تأكيدات متكررة بإلغاء كافة بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع ما ورد فيها، واستنادا لنصوص وبنود البروتوكلات الامنية التي تضمنتها الاتفاقات، والتي وقع عليها الطرف الفلسطيني المستعمَر وهو يفكر في "الما بعد" الاتفاقات الموقتة وعينه على "الدولة"، وقع المستعمَر (قيادته) في فخ الخطاب الصهيوني المرواغ، والزم نفسه من خلال التوقيع عليها، بجوهر الخطاب الأمني الصهيوني، كما بيّنت هذه الدراسة. قَبِل المستعمَر أولا بانتهاج استراتيجية "المفاوضات" للوصول الى "الدولة" وإسقاط استراتيجة المقاومة المسلحة من خطابه الرسمي، والموافقة على توقيع أسرى المقاومة الفلسطينية في سجون الاحتلال على "تعهد" يلزمهم بوقف مقاومة الاحتلال (المسلحة على الأقل) مقابل اطلاقهم، و"محاربة الإرهاب" واعتقال منفذي ومخططي الهجمات المسلحة ضد المستعمر الصهيوني (في كل فلسطين). ووافق (موقتاً) على أن يكون "الأمن الداخلي والخارجي (في الضفة الغربية وقطاع غزة–أي حدود الدولة الفلسطينية المقبلة كما رأتها القيادة الرسمية) في يد المستعمِر، معتمداً في ذلك– كما في معظم بنود الاتفاقات التي كانت تهم المستعمِر أن يمررها– على اللغة المبهمة والغامضة والمتناقضة، التي صيغت بها هذه الاتفاقات. بعد سبع سنوات من "المفاوضات" على تنفيذ الاتفاقات–أي نتائج المفاوضات– حاولت القيادة الفلسطينية التمرد على جوهر الخطاب الأمني الصهيوني جزئيا، بعد أن أيقنت أن مطالب المستعمِر في "الأمن" لن تبقي على شيء من الأرض الفلسطينية عام 1967، وتعني تكريس الخطاب الصهيوني الإحلالي بكامله، وأنه لا أفق لتحقيق "مشروع الدولة"، في ظل سياسة "تبادل الأدوار" في النظام والخطاب

الصهيوني، فاندلعت انتفاضة الأقصى، التي سرعان ما احتضنتها السلطة الناشئة بموجب هذه الاتفاقات، لتعيد اسرائيل ممارسة خطاب "الحائط الحديدي الجابوتنسكي" وتدمر أول ما تدمر في عملية "السور الواقي" مقار الأجهزة الامنية وتعتقل الالاف من عناصر عناصرها، الذين دافعوا عن "مناطق السلطة" في وجه الاجتياح العسكري الاسرائيلي الجديد، ما عنى فشل ما أراده الخطاب الامني الصهيوني المتضمن في الاتفاقات. ولتنسف ما تريد من هذه الاتفاقات، وتبقي على ما تريد– أي مطالبة الفلسطيني بضمان أمن اسرائيل (المستعمر) والمستعمرين. وقبلت القيادة الرسمية لاحقا، بهذا الخطاب ممثلا بـ "خطة خريطة الطريق"– التي وإن صدرت من قوى دولية، فإنها تبنت المنطق الأمني الصهيوني، وإن كان بصيغته المبهمة والمرواغة التي طغت على الاتفاقات، فلا مكان في الخطاب الفلسطيني الرسمي المستجد للنضال المسلح، ولا مكان للقبول أو التعايش اسرائيليا مع قيادة فلسطينية تتبناه، وان كان مقتصرا على جزء من الارض المحتلة. بعكس ما تضمنه الميثاق الوطني الفلسطيني من مفاهيم لإنهاء هذا الصراع، حيث يتطلب القضاء على استعمار الأرض المقاومة والنضال والكفاح المسلح.

ثالثا في "القيادة المقبولة": بيّنت الدراسة أن مصطلح ومفهوم القيادة المقبولة (للفلسطينيين) جزءا أصيلاً في الخطاب الاستعماري الصهيوني المعلن (سياساتها)، تستخدمه وتوظفه، في محاولة إيهام العالم أنها داعية سلام، وأنها تبحث دوما عن شريك فلسطيني يصنع معها هذا السلام الذي تريده وبمفهومها هي– وهذا يصب أيضا في سعيها لنفي صفة الاستعمار عنها، وانها هي الضحية– بينما تستمر في الاستيلاء على الأرض، وإعادة انتاج هيمنتها العسكرية على الأراضي المحتلة عام 1967. وهذا كله، وفرته له نصوص الاتفاقات الموقعة القائمة على "أمن" المستعمِر، وقبول القيادة الرسمية بها، على افتراض أنها مؤقتة، ستؤدي الى إقامة دولة فلسطينية على 22% من الأرض. غير أن القيادة الفلسطينية برئاسة الراحل أبو عمار، والذي أعلنت اسرائيل أنه "مقبول" في المراحل الاولى لتمرير ما تريد من خطابها الصهيوني في الاتفاقات، لم يعد مقبولاً، حين وقف في وجه تطبيقات الخطاب الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة (كما حصل في أراضي عام 1948). فكان أن أُعلن عنه شخصية "غير ذات صلة"، بل ونصت "خريطة الطريق"، التي أصبحت دولية باقرارها من قبل الأمم

المتحدة، على ضرورة "ايجاد قيادة مقبولة تحارب الارهاب". و"تخلص" المستعمِر من هذه القيادة ورحل عرفات بظروف غامضة، ذهبت التقارير الفلسطينية إلى أنه توفي بسبب تسميمه. وبعد ثلاثة عشر عاما من التفاوض على استئناف المفاوضات، وتنفيذ القيادة الفلسطينية الجديدة جزء كبير مما نصت عليه هذه الخطة، أعلنت اسرائيل مرة أخرى ان الرئيس الحالي محمود عباس "يمارس الارهاب الدبلوماسي" في مؤشر لاعتباره هو الآخر غير ذي صلة وقيادة غير مقبولة، لأنه اعتمد الدبلوماسية الدولية لتثبيت أن اسرائيل دولة تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة– أي حدود "الدولة الفلسطينية" التي تطالب بها القيادة، واعتمدت كدولة غير عضو في الامم المتحدة. وبهذا، مكنّت الاتفاقات الموقعة المستعمِر من الاستمرار في خطابه المعلن بشأن البحث عن "قيادة مقبولة"، وإن عبّرت هذه القيادة– بشكل غير مسبوق– وبوضوح أن "التنسيق الامني مقدس، سواء اتفقنا (اي توصلنا الى اتفاق) او لم نتفق". ذلك ان المستعمِر لن يرضى باقامة دولة مستقلة كاملة السيادة على جزء من أرض "أقنع" العالم، وقبل بأنها حق تاريخي، وقبل الفلسطيني المستعمر من خلال هذه الاتفاقات، جزئيا بهذه الرواية، أي حقها في الوجود، فهو لم يقبل بجزئية "التاريخي". ولهذا هو لن يكون مقبولا.

رابعا في الاتفاقات المرحلية والحل الدائم: تعاطى الخطاب الرسمي الفلسطيني مع اتفاقات اوسلو على أساس انها اتفاقات موقتة (كما يحمل أسمها) ستفضي في النهاية الى "حل دائم" يؤدي الى إقامة دولة فلسطينية على أراض الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما نصت هذه الاتفاقات على انتهاء المرحلة الانتقالية في غضون خمس سنوات، تبدأ بعدها مفاوضات الحل الدائم. وفيما لم يلتزم المستعمر، الى تاريخه، من تنفيذ أولى وأهم البنود التي حملت القيادة الفلسطينية على توقيع هذه الاتفاقات، أي الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، (وقبولها في الوقت ذاته بمرحلة هذه الانسحابات، أملا في تحقيقها)، وفيما استؤنفت المفاوضات وتوقفت اكثر من مرة، وفي كل مرة يتذرع الاسرائيلي/المستعمر بـ "أمنه" للاستيلاء على مزيد من الأرض وتنفيذ مزيد من الاعتداءات على الشعب، باتت "قضايا الحل النهائي" مشرّعة أمام المستعمِر ومتاح له بفعل القوة، أن يغير فيها لفرض "وقائعه" على الأرض. ولم يزل المستعمَر، ممثلا بقيادته، وبعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما على انتهاء المرحلة الانتقالية

المؤقتة، يمارس ذات الخطاب المستجد بعد أوسلو، أي أن الحل الدائم يجب ان يستند الى إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967.

أحدثت اتفاقات أوسلو تحولاً كبيراً في الخطاب الرسمي الفلسطيني التاريخي أخلّ بالمفاهيم والمبادئ والمصطلحات التي نشأت عليها أجيال منذ العام 1948، فأصبح الوطن "فلسطين 1967" والقدس "القدس الشرقية" وأصبح الحديث عن حل "متفق عليه" بالنسبة للاجئين، وليس نصاً واضحاً بعودتهم الى بيوتهم وحقولهم وأراضيهم التي هُجروا منها، مع حقهم إضافة لهذا بالتعويض. وأصبحت فكرة التنسيق الأمني مع المحتل، توضع في إطار مصلحة وطنية، والتحرير أستبدل بالـ "دولة". وفي هذا كله وأكثر، حقق المستعمِر الكثير من أعمدة الخطاب الصهيوني التاريخي، التي بحثتها الدراسة، وفرض وخلق "وقائع" على أرض المستعمَر المحتلة في العام 1967، خلال عقدين ونيف، من خلال نصوص هذه الاتفاقات بلغتها المرواغة والمبهمة. ولكن نجاحه الأكبر، كما تدلل الدراسة، يكمن في تبني القيادة الرسمية ونضالها من أجل تحقيق "حل الدولتين"، بينما يرفض المستعمِر الاكتفاء بثمانين في المائة وأكثر من أرض ليس هو صاحبها، ويرفض أيضاً، التفاوض على أكثر من حكم ذاتي لأصحاب الأرض ليديروا شؤونهم اليومية بأنفسهم، لتخدع العالم مرة أخرى كما حدث في العام 1948، انها لا تحتل شعباً آخر، وفي نفس الوقت، تتخلص من "أعباء ومسؤوليات" المستعمِر إزاء الشعب الذي تقوم باستعماره.

إنتهى

المصادر والمراجع

وثائق

"خطاب هرتسل أمام مؤتمر الحركة الصهيونية الأول." مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، عدد 20، 1993.

خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للامم المتحدة في 1974/11/13. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

رسالة ياسر عرفات في الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية.: عام الجمر والنار." أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

رسالة ياسر عرفات في الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات

كلمة الأخ القائد العام في الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

نص كلمة الأخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بمناسبة الذكرى الـ 24 للانطلاقة. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات

خطاب الأخ أبو عمار رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الذكرى الثامنة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، عام التصدي والشموخ. تونس 31-12-1992. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

كلمة الرئيس ياسر عرفات في الذكرى الـ34 لانطلاقة الثورة الفلسطينية. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات

خطاب الرئيس ياسر عرفات الى الشعب الفلسطيني والعالم لمناسبة الذكرى الـ38 لانطلاقة الثورة والعام الجديد 2003. أرشيف مؤسسة ياسر عرفات.

"محاضرة لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أيهود باراك، في النادي التجاري الصناعي في تل أبيب 1993." مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 5. عدد 17. (شتاء 1994): 250.

الكتب باللغة العربية

أبو بكر، توفيق. *محمود عباس بعد ثلاث سنوات على أوسلو: يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن*. رام الله: بيلسان، ط2، 1996.

أيوب، حسن. *اتفاقات أوسلو واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003)*. رام الله: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، 2008.

بابيه، إيلان. *التطهير العرقي في فلسطين*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

جبارين، يوسف. *التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2013

الحميري، عبد الواسع. *الخطاب والنص*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974: دراسة المواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطسنية، 1980.

الخطيب، غسان. *السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.

الدويري، محمد عودة، ترجمة. *مكان تحت الشمس*. عمان: دار الجليل، 1995.

الروبي، أحمد وآخرون. ترجمة. *دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

أبو أديب، كمال، ترجمة. *الثقافة والإمبريالية*. بيروت: دار الآداب، 1997.

الشدادي، عبد السلام، *تحقيق. مقدمة ابن خلدون*. الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005.

شلحت، انطوان، وأسعد زعبي، ترجمة. *اختراع "أرض إسرائيل"*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2008.

صايغ ، يزيد. *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

عاروري، نصير حسن. *أميركا الخصم والحكم: دراسة توثيقة في عملية السلام*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

عباس، محمود. *طريق أوسلو*. رام الله: بيلسان، ط 2، 2011.

عبد الرحمن، أحمد، *عشت في زمن عرفات*. رام الله: دار الشروق، 2014.

عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو. *الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990.

عياش، سعيد، ترجمة. *اختراع الشعب اليهودي*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، 2010.

غنوم، محمد علي. ترجمة. تعرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007.

فانون، فرانز. *معذبو الأرض*، بيروت: دار القلم، 1972.

فراونه، عبد الناصر، *قيد في يد القدس: دراسة شاملة لأعداد وأوضاع الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال*. مؤسسة القدس الدولية– قسم الإعلام والأبحاث، 2007.

قريع، أحمد. *الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق (1) مفاوضات اوسلو*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006.

---. *الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خريطة الطريق (2) مفاوضات كامب ديفيد 1995-2000*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 2007.

---. *مفاوضات كامب ديفيد، طابا، واستوكهولم*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2007.

المحمداني، علي عبود، وآمال علاوشيش، وعائشة الحضيري، وفيصل الأحمر، ومحمد سيد احمد، ومصطفى الحداد. *خطابات الـ"مابعد": في استنفاذ أو تعديل المشروعات الفلسفية*. الجزائر، 2013.

المسيري، عبد الوهاب. *تاريخ الفكر الصهيوني: جذوره ومساره وأزمته*. القاهرة: دار الشروق، 2010.

---. *في الخطاب والمصطلح الصهيوني*. القاهرة: دار الشروق ، 2003.

---. *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*. مصر: دار الشروق، 1999.

منصور، جوني، وفادي نحاس، *المؤسسة العسكرية الإسرائيلية*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، 2009.

الناشف، إسماعيل. *"حول إمكانية دراسة النظم الاستعمارية: فلسطين نموذجا"مقدمة كتاب "النفي في كتابة إسرائيل"*، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للداراسات الإسرائيلية، 2012.

نوفل، ممدوح. *طبخة أوسلو*. عمّان: دار الشروق، 2003.

هرتسل، ثيودور. *الدولة اليهودية*. بيروت: مركز البحوث العربية، 2007.

هلال، جميل. *النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998.

هيكل، محمد حسنين. *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل*. القاهرة: دار الشروق، 1996.

يفتاحئيل، اورون. *الاثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010.

مجلات

رفيدي، وسام. "الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو." المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، 2008.

روحانا، نديم. "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني." مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد 97، شتاء (2014): 18-36.

هنيدة غانم، *"النكبة."* مدى الكرمل، العدد الثالث، (أيار 2009)، 41

صحف

البيان

الحياة

الشرق الاوسط

الشرق

الغد

القدس العربي

مقابلات مع الباحثة

أحمد عبد الرحمن

أحمد صبح

المواقع الالكترونية:

آي 24 نيوز

بي بي سي

تلفزيون فلسطين

تلفزيون وطن

الجزيرة نت

دنيا الوطن
شبكة المترجمين للتوزيع اللغوي (تلاكسكالا)
كيرين كييمت
مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني
مجموعة 194
مركز الزيتونة للدراسات
المركز الفلسطيني للإعلام
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)
موسوعة النكبة الفلسطينية
موقع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

Bibliography

Books

Abdulhadi, Mahdi. *Documents on Palestine: Middle East Peace Negotioations II:1995-1996. Volume V.* Jerusalem: Palestinian Acadamic Society for the Study of International Affairs, 2007.

---. Documents *on Palestine:middle East Peace Negotiations (IV)1999-2002.* Jerusalem: Palestinian Acadamic Soicity for the Study of International Affairs, 2007.

---. *Documents on Palestine:Disengagment from Gaza-Annapolis Conference volume VIII (2005-2007).* Jerusalem: Palestinian Acadamic Society for the Study of International Affairs, 2007.

Bard, Mitchell G. *Myths and Facts.Washington D.C*: American cooperation enterprise, 2012.

Faucult, Micheal. *Truth and Power. American Edition*: vintage, 1980.

Giacaman, George, and Dag Jorand Lonning.Eds. *After Oslo: Old Problems, New Realities. London and* Chicago: Pluto Press, 1998.

Hall, Stuart. "Formation of Moderity: Discourse and Power." In *Formation of Moderity*. Polity press, 1993.

Morgenthau, Hans J and Kenneth w.Thompson, *politics Among Nations*. New York: McGraw-Hill Publishing Company, 1985.

Said, Edward. *Oriantalism.* New York: Pantheon, 1978.

---. Said. Edward. *Zionism from the Standpoint of its victims.* Durham: Duke University Press, 1979.

Online sources

Documents:

Clinton, William. *Remarks at the Wye River Memorandum Signing Ceremony.* (October 23, 1998), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=55134. (accessed August,20,2014).

General Assembly Resolution 3379. *Elimination of All forms of Racial Discrimination, UNISPAL*. (November 10, 1975), http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/761C1063530766A7052566A2005B74D1 (accessed September,9,2014)

Jewish Virtual Library .*Speeches at the Signing of The Sharm Elsheikh Memorandum*. September, 4, 1999. http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/ses_speeches.html (accessed July,22,2014)

State University of Denver .*Selected Quates from Golda Meir*. https://www.msudenver.edu/golda/goldameir/goldaquotes (Accessed January 20, 2014).

Yashanet. *Sayings of Chairman Arafat in 1998*. December, 2, 1998. http://www.yashanet.com/news/arviolte.html (Accessed January 4, 2014).

Periodicals:

B'Tselem. *Israel's control on airspace and the territorial water in Gaza Strip*, January, 1, 2013), http://www.btselem.org/gaza_strip/control_on_air_space_and_territorial_waters (Accessed march 13, 2015).

Filipescu ,Corina. *Representation of Palestinians in the News: A Discourse Analysis of Israeli media News Reporting.* May, 2011. http://www.periodismoucn.cl/tercermilenio/2011/05/representation-of-palestinians-in-the-news-a-discourse-analysis-of-israeli-media-news-reporting/(accessed March 16, 2014).

Jabotinsky, Vladimir. *The Iron Wall: We and the Arabs*.1923. http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Zionism/ironwall.html (accessed June 20, 2014).

Keramati , Yashar Taheri. " Recipe for Failure: The Impotence of the Oslo Accords". *Nabula*. September 2010. (PP 77-87).

McMahon, Sean. 2011: Post-Oslo Peace Initiatives and The Discourse of Palestinian-Israeli relations. UNISCI 1696-2206:27-58. http://www.ucm.es/info/unisci/revistas/UNISCI_DP_26_McMAHON.pdf

Newman, David. "Territorial Discontinuity and Palestinian Autonomy: Implimenting the Oslo 2 Agreements," IBRU Boundary and Security Bulletin. Winter 1995-1996. PP 75-85.

Newspapers:

New York Times
Haaretz

الملاحق والوثائق

ملحق رقم (1)

كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن)، في اختتام قمة العقبة

العقبة، 2003/6/4.*

"أود أن أشكر الملك عبد الله لاستضافته اجتماعنا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس مبارك والملك عبد الله والملك حمد وولي العهد عبد الله الذين اجتمعوا في مصر أمس على بيانهم الداعم لجهودنا. وأشكر أيضاً لك يا رئيس الوزراء شارون لانضمامك إلينا هنا في الأردن. وجزيل الشكر خصوصاً للرئيس بوش الذي قام بأطول رحلة من أجل السلام بيننا جميعاً.

إننا ندرك جميعاً أن هذه لحظة مهمة. نحن أمام فرصة جديدة للسلام مبنية على أساس رؤية الرئيس بوش وخارطة الطريق التي قبلناها دون تحفظات.

هدفنا دولتان، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وطريقنا هو طريق التفاوض المباشر لإنهاء الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي وحل كافة قضايا المرحلة النهائية وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام 1967 وعانى في ظله الفلسطينيون شديد المعاناة.

وفي ذات الوقت، لا نتجاهل عذابات اليهود على مر التاريخ وقد حان الوقت لإنهاء كل هذه المعاناة.

على إسرائيل الوفاء التام بمسؤولياتها وسنقوم بما يتوجب علينا لإنجاح المسعى.

ولكي أكون صريحاً وواضحاً، لا يوجد حل عسكري لصراعنا ونكرر إدانتنا ورفضنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا.

إن هذه الوسائل لا تنسجم مع تقاليدنا الدينية والأخلاقية بل تشكل عقبة خطيرة أمام دولتنا المستقلة ذات السيادة وتتعارض مع الدولة التي نريد بناءها، دولة قائمة على حقوق الإنسان وحكم القانون.

سنبذل كافة الجهود وسنستخدم كل إمكاناتنا لتنتهي عسكرة الانتفاضة وسننجح. الانتفاضة المسلحة يجب أن تنتهي، وعلينا أن نستخدم الوسائل السلمية في سعينا لإنهاء الاحتلال ومعاناة الفلسطينيين وبناء الدولة الفلسطينية.

نؤكد تصميمنا على تنفيذ ما التزمنا به أمام شعبنا والمجتمع الدولي: سيادة القانون وسلطة سياسية واحدة وسلاح شرعي واحد في يد الجهات المختصة للحفاظ على القانون والنظام العام وتعددية سياسية في إطار الديمقراطية.

هدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة، نهاية كاملة للعنف والإرهاب. وسنكون شركاء كاملين في الحرب الدولية ضد الإرهاب وندعو شركاءنا في هذه الحرب إلى منع المساعدات المالية والعسكرية عمن يعارضون هذا الموقف في سياق التزامنا مصلحة الشعب الفلسطيني وبصفتنا أعضاء في الأسرة الدولية.

---

* "الحياة" (لندن)، 2003/6/5.

كما سنعمل ضد التحريض على العنف والكراهية مهما كان شكله وأياً كانت وسائله وسنقوم بإجراءات من جانبنا لضمان أن لا يصدر أي تحريض عن المؤسسات الفلسطينية كما يجب أن نعيد تفعيل وتنشيط اللجنة الأميركية الإسرائيلية الفلسطينية لمكافحة التحريض.

إننا سنستمر في سعينا لبسط سيادة القانون وتأكيد سلطة الحكومة ضمن مؤسسات فلسطينية تتصف بالمساءلة ونسعى إلى بناء دولة ديمقراطية تشكل إضافة نوعية إلى المجتمع الدولي وستكون كافة أجهزة الأمن الفلسطينية جزءاً من هذه الجهود وستعمل معاً لتحقيق هذه الأهداف.

إن مستقبلنا الوطني على المحك ولن نسمح لأحد بتهديده. نحن ملتزمون بهذه الخطوات لأنها أساساً في مصلحتنا الوطنية. لكي ننجح، لا بد أن يحصل تحسن واضح في حياة الفلسطينيين. الفلسطينيون يجب أن يعيشوا في كرامة. ويجب أن يكون الفلسطينيون قادرين على الحركة والذهاب إلى أعمالهم ومدارسهم وزيارة عائلاتهم وأن يعيشوا حياة عادية من دون خوف على أرواحهم وممتلكاتهم ورزقهم.

يجب أن لا يخشى الفلسطينيون على حياتهم وممتلكاتهم وأرزاقهم كما نؤكد ونرحب بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي وبخاصة الدول العربية، كما نرحب ونؤكد على الحاجة إلى آلية رقابة دولية بقيادة الولايات المتحدة لتمكننا من تحقيق هدفنا في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة قادرة على الحياة في إطار حسن جوار مع كافة الدول في المنطقة بما فيها إسرائيل".

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14 العدد 55 (صيف 2003)، ص168

ملحق رقم (2)

مؤسسة ياسر عرفات، **خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل**

من الرئيس ياسر عرفات

إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق إيمان راسخ أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية :

- 1تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338 .

- 2إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها منخلال المفاوضات .

- 3وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار.. حقبة خالية من العنف. وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات .

- 4وفي ضوء إيذان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و338، فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني .

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

السيد ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

تجاوباً مع رسالتكم المؤرخة ١٩٩٣/٩/٩ أود أن أوكد لكم بانه على ضوء الالتزامات الواردة في رسالتكم فان حكومة اسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وان تشرع في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

١٩٩٣ / ٩ / ٩

اسحاق رابين

رئيس وزراء اسرائيل

المصدر: مؤسسة ياسر عرفات

ملحق رقم (3)

كلمة للرئيس محمود عباس أمام مؤتمر أنابوليس*

أنابوليس، 2007/11/27

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس جورج بوش
السيد رئيس الوزراء أولمرت
السيدات والسادة الوزراء وممثلو الدول المشاركة
الحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أشكركم سيدي الرئيس، باسمي كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وباسم الشعب الفلسطيني على دعوتنا لحضور هذا المؤتمر الدولي، الذي يجسد إرادة العالم كله في السعي نحو إقامة السلام، وبشكل شامل ونهائي، في منطقتنا، وتحقيق العدل الذي غاب طويلاً عن بلادنا، حيث ساد مكانه الظلم والحروب والاحتلال والعنف.
وأنت اليوم يا فخامة الرئيس، تؤكد معنا على ضرورة أن نمسك جميعاً بالخيار الأصعب، خيار صنع السلام وإنهاء عهود مظلمة من العداء دفعت فيها شعوب المنطقة كلها، وفي مقدمتها شعبنا الفلسطيني، ثمناً فادحاً من حياة شبابها ومن مستقبل أجيال متعاقبة ومن رفاهية وتقدم وتحرر ملايين البشر.
ولذا أشكرك يا فخامة الرئيس، لأنك أيضاً وعبر المبادرة إلى الدعوة لهذا المؤتمر ذي الصفة التاريخية والاستثنائية، وجهت رسالة قوية وواضحة إلى شعوب الشرق الأوسط كلها، التي تراقب لقاءنا بأمل كبير، لكنه أمل مصحوب بقلق هائل خوفاً على هذه الفرصة الجديدة من الضياع. إن معاني رسالتك ليست خافية، فهي تحمل عهدك والتزامك الشخصي، والتزام بلدكم العظيم وقراره، في تبني تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، والعربي الإسرائيلي، وفي تحويل ميدان المفاوضات إلى الميدان الأول والأساسي لصنع ذلك السلام المنشود، وفي أن يتوج عهدك بهذه المأثرة الكبرى، التي ستضيف نجمة جديدة تسطع في سماء العالم، عالم الغد الخالي من العنف والاضطهاد والتعصب.
ولابد أن أشيد يا سيادة الرئيس باختيارك لهذه المدينة الساحرة أنابوليس كمكان لعقد مؤتمرنا الدولي .فهي بالإضافة إلى جمالها وموقعها المميز، تحمل رمز الحرية، القيمة الأرقى في حياتنا، إن الحرية هي الكلمة التي تمثل أمل الفلسطينيين، وتختصر معاني حياة أجيالهم كلها، وهي شمسهم وضوء مستقبلهم، وهي آخر كلمات شهدائهم وضحاياهم، وهي نشيد أسراهم اليومي.
ويجب أن أعبر عن تقديري البالغ لدور الدكتورة كوندوليزا رايس والعاملين معها، إذ إنه بدون إصرارها وتصميمها العنيد، ورؤيتها لكل جوانب الصراع في منطقتنا، ما كان بإمكاننا أن نلتقي اليوم، فقد سارت الدكتورة رايس معنا أشواطاً هامة، حتى تؤكد أن طريق السلام هو طريق لا خيار غيره ولا رجعة فيه، وأن طريق التفاوض حول السلام، ومن أجل إنجاز السلام هو الطريق الصحيح.
ويهمني أن أشير إلى أن هذا الحضور المميز والمشاركة الواسعة من الدول العربية والإسلامية الشقيقة، واللجنة الرباعية ومجموعة الدول الصناعية الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والعديد من الدول الأوروبية والأسيوية الهامة ودول عدم الانحياز والدول الأفريقية في مؤتمر فريد من نوعه في تاريخ الصراع، يشكل قوة دفع وحماية علاوة على أنه يحمل معاني التشجيع على مضي مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية قدماً إلى الأمام، وضرورة الوصول إلى حل الدولتين القائم على إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، وحل كافة قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي من كافة جوانبها كخطوة نوعية لابد منها حتى تقام علاقات سلام شاملة وطبيعية في المنطقة. وإنني أعتز أن هذه المساهمة العربية

---

* المصدر: http://www.wafa.ps/arabic/

والإسلامية والمشاركة الدولية الواسعة في أعمال هذا المؤتمر تدل كذلك على وقوف الدول الشقيقة والصديقة معنا كشعب فلسطين وكقيادة لهذا الشعب في جهودنا لتحقيق السلام، إنه دعم لنهجنا الذي يدعو إلى تسوية تاريخية متوازنة تكفل السلام والأمن لدولتنا المستقلة ولإسرائيل ولجميع دول المنطقة.

إن هذا الحضور العربي والإسلامي في لقاء اليوم، هو أيضا تأكيد على أن مبادرة السلام العربية، لم تكن خطوة ذات أهداف غير محددة، بل هي خطة إستراتيجية شجاعة تستهدف تغيير طبيعة العلاقات في المنطقة وافتتاح عهد جديد فيها. غير أن تحقيق ذلك لا يتوقف على الموقف العربي والإسلامي وحده، بل يتطلب مقابلة هذا الموقف باستعداد إستراتيجي مماثل يقود أساساً إلى إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك الجولان السوري وما بقي محتلاً من الأراضي اللبنانية، وحل جميع قضايا الصراع الأخرى وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين من كافة جوانبها السياسية والإنسانية الفردية والعامة، وفق القرار 194 كما أكدت عليه مبادرة السلام العربية، وبمشاركة الدول العربية الشقيقة التي تستضيف اللاجئين، وتتحمل أعباءً متعددةً في هذا النطاق.

ولعلي لا أبالغ إذا قلت يا فخامة الرئيس إن منطقتنا تقف اليوم أمام منعطف يفصل بين مرحلتين تاريخيتين: مرحلة ما قبل مؤتمر أنابوليس ومرحلة ما بعده، وبمعنى آخر، فإن الفرصة الاستثنائية الكبرى التي يوفرها اليوم الموقف العربي والإسلامي والدولي، والدعم الكاسح من الرأي العام في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي لضرورة اغتنام مناسبة هذا المؤتمر الذي يطلق عملية المفاوضات، ولعدم التفريط بالإمكانيات التي يحملها معه، إن مثل هذه الفرصة لن تتكرر مرة أخرى، ولن يتوفر لها لو تكررت ذات الإجماع ونفس الزخم.

السيد الرئيس

إن ما نواجهه اليوم ليس مجرد تحدي السلام فقط، بل نواجه امتحاناً لمصداقيتنا جميعاً، الولايات المتحدة وأطراف اللجنة الرباعية وكل المجتمع الدولي، وإسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية، والمجموعة العربية والإسلامية، وهو امتحان سيترك آثاره بشكل عميق على مستقبل المنطقة، وعلى العلاقة بين شعوبها من ناحية، وبين القوى الدولية التي تهتم بسلام واستقرار المنطقة من ناحية أخرى.

لقد جئنا بهذه النظرة إلى أنابوليس اليوم، وبالتالي، فإننا ندرك حجم المسئولية التي نتحملها، وثقل العبء الذي ينبغي علينا أن نضطلع به، إننا نعرف وأظن أنكم تشاطروننا الرأي في أن غياب الأمل وتغلغل اليأس هو الذي يغذي التطرف، لذا فإن علينا واجباً مشتركاً في أن ننشر أملاً حقيقياً، لتحقيق التحول الكامل نحو السلام التام في المدى القريب والمنظور، وخلال مدة ولايتكم يا سيادة الرئيس وبدعمكم ومساندتكم.

علينا أن نبدأ غداً عملية تفاوض شاملة وعميقة، حول جميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والأمن والمياه وغيرها، وعلينا أن ندعم هذا التفاوض بخطوات مباشرة وملموسة على الأرض تثبت أننا نسير في طريق لا ارتداد عنه نحو السلام التعاقدي الشامل والكامل، وبما يشمل وقف كافة النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي، وإعادة فتح مؤسسات القدس المغلقة، وإزالة البؤر الاستيطانية، ورفع الحواجز وإطلاق سراح الأسرى وتسهيل مهمة سلطتنا في فرض النظام وسيادة القانون.

ويحق لي هنا أن أدافع بصراحة وبدون أي تردد عن حق شعبي في أن يري فجراً جديداً لا احتلال فيه ولا استيطان ولا جدران عزل، ولا سجوناً يرزح فيها آلاف المعتقلين، ولا أعمال اغتيال وحصار وحواجز حول القرى والمدن، وأتطلع بقوة يا فخامة الرئيس لأرى أن أسرانا قد تحرروا وعادوا لممارسة دورهم في دعم السلام والوقوف معنا في مهمة بناء وطنهم ودولتهم.

ومن واجبي كذلك تجاه السلام أن أقول بأن مصير مدينة القدس هو عنصر أساسي في أي اتفاق سلام نتوصل إليه، فنحن نريد للقدس الشرقية أن تكون عاصمة لنا، وأن نقيم علاقات مفتوحة مع القدس الغربية، وأن نكفل لجميع المؤمنين من كل الأديان حقهم في ممارسة شعائرهم والوصول إلى الأماكن المقدسة بدون إجحاف وعلى أساس ما يضمنه القانون الدولي والإنساني.

وأريد أن أؤكد في هذا السياق على أننا سوف نواصل العمل وفق ما تمليه علينا خطة خارطة الطريق، والتزاماتنا فيها، لمكافحة الفوضى والعنف والإرهاب ولتوفير الأمن والنظام وحكم القانون، إن حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل بدون كلل أو تردد وفي ظروف بالغة الصعوبة، لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي يمثل مصلحة وطنية فلسطينية بالدرجة الأولى، قبل أن يكون استحقاقاً سياسياً تفرضه الاتفاقات الموقعة أو خطة خارطة الطريق.

إن شعبنا يميز تماماً بين التشديد على خطر الإرهاب وبين استخدامه كغطاء لإبقاء الوضع القائم كما هو عليه، ولاستمرار الممارسات التي نتعرض لها كل يوم، ينبغي أن تكون هنالك فرصة أمامنا لبناء مؤسساتنا المدنية والأمنية والاقتصادية، وأن يرعى المجتمع الدولي هذه الفرصة حتى تقوم سلطتنا وحكومتنا بمهامها على أكمل وجه، ويهمني أن أؤكد هنا على أن تصميمنا لإنهاء الاحتلال، ينطلق من رؤية أننا بذلك نقضي على أهم وابرز ذرائع الإرهاب في منطقتنا وعلى نطاق العالم، بدون أن أقلل من ضرورة مكافحة الإرهاب في كل الأحوال والظروف ومن أي مصدر جاء، لأنه خطر شامل يهدد مستقبل كل شعب منا، وينذر حضارتنا الإنسانية ومكاسبها وإنجازاتها بأفدح العواقب والشرور.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالدور المثابر والبارز الذي يقوم به السيد توني بلير، والذي يواصل العمل من أجل تعزيز بناء المؤسسات الفلسطينية وإنجاز مشاريع كبرى على المستوى الاقتصادي لتحسين ظروف الحياة وشروط السلام، مع عرضه المستمر لأفكار خلاقة تساهم في تقدم الوضعين السياسي والأمني، وكذلك بدور الاتحاد الأوروبي واليابان وبأشقائنا العرب الذين التزموا دوماً بدعم هذه المشاريع الاقتصادية وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القادمة.

السيد الرئيس

وأريد أن أغتنم هذه الفرصة حتى أخاطب عقل وضمير كل مواطن في إسرائيل، وهذا الخطاب من على هذا المنبر ينطلق من إدراكنا الكامل بأنه رغم أهمية الدعم الدولي والإقليمي لنجاح عملية السلام، إلا أن العنصر المقرر في صنع السلام واستقراره وديمومته هو في نهاية الأمر الرأي العام في فلسطين وإسرائيل وقادتهما الشرعيين.

وأبدأ بالقول: إنه على الرغم من خلافاتنا التي تشمل أموراً جوهرية، غير أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت، أظهر رغبة نحو السلام، لمستها خلال جلسات حوارنا الثنائية، مما أسهم بشكل فعلي في الوصول إلى هذه الخطوة الهامة التي نجتمع لإطلاقها اليوم.

أود أيها السيد رئيس الوزراء أن نواصل العمل وعن قرب حتى ننجز مهمة تاريخية طال انتظارها، وأن يضع كل منا ثقله وخبرته وروح التصميم عنده من أجل التغلب على العقبات التي سوف تعترضنا، وسد الفجوات بين موقفينا، وصولاً إلى تحقيق حل ينهي الاحتلال وسنوات المعاناة الطويلة للاجئين من شعبنا، ويضمن علاقات حسن جوار وتعاون اقتصادي وانفتاح إنساني، تشكل بمجموعها ضمانات للسلام أقوى من أية وثائق وأية التزامات أو تعهدات على الرغم من ضرورتها وأهميتها.

وأقول لمواطني إسرائيل في هذا اليوم الاستثنائي كذلك.

أيها الجيران على هذه الأرض الصغيرة، لا نحن ولا أنتم نستجدي السلام من بعضنا البعض، إنه مصلحة مشتركة لنا ولكم، إن السلام والحرية حق لنا، مثلما هو السلام والأمن حق لكم ولنا.

لقد آن لدائرة الدم والعنف والاحتلال أن تنتهي، وآن لنا أن ننظر معاً إلى المستقبل بثقة وأمل، وآن لهذه الأرض المعذبة التي سميت بأرض المحبة والسلام أن تكون جديرة باسمها، فليس السلام مستحيلاً إذا توفرت الإرادة وصدقت النوايا، ونال كل ذي حق حقه.

إن من يقول أن صنع السلام بيننا مستحيل، لا يريد سوى أن يطيل أمد هذا الصراع نحو مجهول هو في ذات الوقت معلوم، أي نحو استمرار سفك الدماء لعقود أخرى، لن نصل بعدها إلى حل يتجاوز الحل المطروح اليوم والذي نعرف كلنا ما هي أسسه وعناصره، أو أن تقتل فكرة السلام في العقول والضمائر، إن السلام ممكن، لكنه يحتاج إلى جهدنا المشترك حتى نصنعه ونصونه، ونحن في هذا اليوم نمد أيدينا لكم كأنداد متساويين، والعالم شاهد علينا ومساند لنا، فلا يجب أن نضيع هذه الفرصة التي ربما لن تتكرر مرة أخرى، دعونا نصنع سلام الشجعان ونحميه من أجل مستقبل أطفالنا وأطفالكم.

وإلى أصدقائنا في العالم الواسع من حولنا، أعضاء اللجنة الرباعية الدولية، وجميع المشاركين في هذا المؤتمر، وقوى ودول أخرى خارج هذا المؤتمر، كانت ولا تزال ترغب في تقديم يد العون لنا، أقول لكم جميعاً: إن شعبنا لن ينسى وقوفكم معه في جميع الظروف وتحت ظل أقسى المحن، ونتطلع إلى أن يستمر حضوركم السياسي معنا بعد هذا المؤتمر لمساندة المفاوضات الفلسطينية— الإسرائيلية وصولاً إلى نتائجها المرجوة، وكلنا أمل أن يتعزز عمل هذا المؤتمر بنجاح مؤتمر باريس الاقتصادي بعد أسابيع عدة.

إن استمرار المفاوضات ونجاحها هو المفتاح الحقيقي لتغيير وجه المنطقة بأسرها.

قال الله تعالى في كتابه العزيز:

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان، إنه لكم عدو مبين" صدق الله العظيم

وقال تعالى: "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله، إن الله سميع عليم" صدق الله العظيم

وأذكر هنا قول جون إف كيندي :

)دعونا لا نتفاوض أبداً بدافع الخوف، ولكن دعونا لا نخاف أبداً من أن نتفاوض (

وإلى شعبنا الفلسطيني، إلى الفلسطينيين جميعهم في غزة والقدس والضفة الغربية وفي مخيمات الشتات والمهاجر، أتوجه بهذه الكلمات: أنا أعرف أن لكل واحد منكم ألمه الشخصي ومأساته الخاصة الناتجة عن هذا الصراع وعن سنوات النكبة والاحتلال المريرة، لا تيأسوا أبداً وتفقدوا الثقة والأمل، فهذا هو العالم كله اليوم يمد يده لنا، لكي يساعد على إنهاء نكبتنا التي طال أمدها، ورفع الظلم التاريخي الذي لحق بشعبينا، ونحن سنكون مستعدين كأفراد وكشعب لتجاوز الألم والمأساة، عندما نتوصل إلى تسوية تعطينا حقوقنا التي نتساوى بها مع كل الشعوب في عالم اليوم، حق الاستقلال وتقرير المصير.

إلى الأمهات الفلسطينيات اللواتي ينتظرن عودة أبنائهن من السجون، وإلى الأطفال الفلسطينيين الذي يحلمون بحياة جديدة ومستقبل أكثر ازدهاراً وسلاماً، وإلى أسرانا الشجعان وإلى أخوتي وأبنائي وبناتي أينما كنتم، ثقوا في الغد والمستقبل، لأن فلسطين المستقلة قادمة، هذا هو وعد العالم كله لكم اليوم، ثقوا، فإن الفجر قادم.

وإلى شعبي وأهلي في قطاع غزة، أقول لكم إنكم في القلب والفؤاد، وإن ساعات الظلام سوف تزول أمام إصراركم وإصرارنا جميعاً على وحدة شعبنا في الضفة والقطاع كوحدة جغرافية وسياسية واحدة لا انفصام لعراها، وإن معاناتكم سوف تنتهي، وإن الحق والسلام سوف ينتصران.

السيد الرئيس

دعوني أختم بجملة قالها أبراهام لنكولن في واحدة من أحلك ساعات التاريخ الأمريكي: "دعونا نبذل أقصى الجهد حتى ننهي العمل الذي نحن بصدده، لنفعل كل ما يمكن أن يحقق ويعزز سلاماً عادلاً ودائماً بين أنفسنا ومع جميع الأمم."

شكراً سيدي الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18 العدد 72 (خريف 2007)، ص176

ملحق رقم (4)

خطاب هرتسل
أمام المؤتمر الصهيوني الأول في بال*

٢٩ أغسطس/آب ١٨٩٧

زملائي أعضاء الوفود:

إني كواحد من الذين دعوا إلى عقد هذا المؤتمر أرحب بكم وهذا ما سأفعله باقتضاب، ذلك لأننا إذا كنا نريد أن نخدم القضية وجب علينا أن نقتصد في اللحظات القيمة للمؤتمر. فهناك الكثير من الأمور التي ينبغي تحقيقها خلال الثلاثة أيام التي سيستمرها المؤتمر. إننا نريد أن نرسم أسس البناء الذي سيأوي يوما ما الشعب اليهودي. ان الواجب كبير جدا بحيث اننا سوف نتعرض له بأبسط الأساليب. وسنعرض ملخصا لوضع المشكلة اليهودية في خلال الأيام الثلاثة القادمة ولقد تم تصنيف المادة الضخمة الموجودة تحت أيدينا عن طريق رؤساء اللجان.

وسنستمع إلى تقارير عن وضع اليهود في مختلف الأقطار. وتعلمون جميعا ولو حتى بطريقة مشوشة أن الوضع باستثناء حالات نادرة، لا يدعو للارتياح ولو كان الوضع على غير هذا لما انعقد هذا الاجتماع. ولقد عانت وحدة مصيرنا التوقف والانقطاع الطويل بالرغم من أن الشتات المبعثر للشعب اليهودي قد تحمل في كل مكان اضطهادا مماثلا. وقد أدت عجائب الاتصال في وقتنا هذا إلى التفاهم المتبادل والوحدة بين الجماعات المنعزلة. وفي هذه الأيام، حيث التقدم في كل مظهر فإننا نعرف أننا محوطون بكراهية قديمة. ان العداء للسامية والذي تعرفونه جيدا ويا للأسف هو اسم هذه الحركة.

إن أول تأثير تركه على يهود اليوم هو الاندهاش الذي ترك مكانه للألم والاستياء. وربما لا يدرك أعداؤنا عمق الجرح الذي أصاب أحاسيس هؤلاء اليهود الذين لم يكونوا هدفا أساسيا

---

*المصدر: "ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩" (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ص ٩٧ – ١٠٠.

لهجومهم. ان هذا الجزء من اليهود العصريين والمثقفين والذين خرجوا من نطاق "الجيتو" وفقدوا عادة الاتجار في السلع الحقيرة قد أصابهم السهم في القلب.

ومنذ التاريخ السحيق والعالم يسئ فهمنا. فعاطفة التضامن التي كثيرا ما نالنا التأنيب بسببها كانت آخذة في التحلل في نفس الوقت الذي تعرضنا فيه للعداء للسامية. ولقد ساعد العداء للسامية على تقويتها من جديد، وعدنا إلى بيتنا (يقصد الجيتو) ذلك لأن الصهيونية هي العودة إلى الحياة اليهودية قبل أن تكون عودة إلى الأرض اليهودية.

إننا نحن الأبناء الذين عدنا نجد الكثير الذي ينبغي تقويمه تحت سقف أجدادنا لأن كثيرا من اخوتنا قد انحدر إلى قاع البؤس والشقاء.

لقد حققت الصهيونية شيئا رائعا كان حتى هذه اللحظة يعتبر مستحيلا: ألا وهو الاتحاد القومي بين العناصر اليهودية الممعنة في العصرية والممعنة في المحافظة، وكون هذا الأمر قد تحقق دون تنازلات مشينة من أي من الجانبين، ودون تضحيات ثقافية لهو دليل آخر، إن كانت هناك حاجة إلى دليل على الوحدة القومية لليهود. إن وحدة من هذا النوع لا يمكن أن تقوم إلا على أساس قومي.

ومما لا شك فيه أنه سيكون هناك مناقشات حول موضوع إقامة منظمة نشعر جميعا بالحاجة إليها.

فالمنظمة هي الشاهد على معقولية الحركة (الحركة الصهيونية) ولكن هناك نقطة واحدة ينبغي أن تؤكد بوضوح وقوة حتى نصل إلى حل للمشكلة اليهودية. إننا نحن الصهيونيين لا نريد عصبة دولية بل نريد مناقشة دولية. ولسنا بحاجة إلى القول ان التمييز بينها له الأهمية الأولى في نظرنا. ان مثل هذا التمييز هو الذي يبرر عقد مؤتمرنا. ولن يكون هناك مكان للمؤامرات والتدخل السري والأساليب الملتوية بين صفوفنا، بل سنفصح عن آرائنا لتكون تحت حكم الرأي العام، وسيكون من أول نتائج حركتنا تحويل المسألة اليهودية إلى مسألة خاصة بصهيون. إن حركة شعبية لها مثل هذه الأبعاد الواسعة سوف تتعرض للهجوم من جهات عديدة ولذلك فإن المؤتمر سوف يشغل نفسه بالوسائل الروحية التي ينبغي استخدامها لإحياء وتدعيم الشعور القومي لليهود. وهنا كذلك ينبغي علينا أن نناضل عدم الفهم. فليست لدينا أقل نية للتزحزح قيد أنملة عن ثقافتنا التي اكتسبناها. وعلى العكس فإننا نهدف إلى ثقافة أوسع مثل تلك التي تجلبها

زيادة المعرفة. وفي الحقيقة فإن اليهود كانوا دائما أكثر نشاطا من الناحية العقلية أكثر من الناحية الجثمانية.

ولما كان الرواد العمليين الأوائل للصهيونية قد أدركوا هذا فإنهم قد بدءوا العمل الزراعي لليهود. إننا لن نكون قادرين ولن نكون راغبين في التحدث عن محاولات استعمار فلسطين والأرجنتين بدون شعور العرفان بالجميل. لكنهم وضعوا اللبنات الأولى للحركة الصهيونية. ذلك لان الحركة الصهيونية ينبغي أن تكون أوسع في مداها إذا ما أريد لها أن تقوم بالفعل. ان الشعب لا يجزى إلا على جهوده هو وإذا لم يكن في استطاعته أن ينهض بنفسه فإنه لن ينال العون ولكننا نحن الصهيونيين نريد أن نرتفع بالشعب إلى درجة مساعدة نفسه بنفسه، ولن نوقظ الآمال الفجة أو الغير ناضجة.

إن هؤلاء الذين يولون الأمر اهتمامهم سوف يعترفون بأن الصهيونية لن تحقق أهدافها دون التفاهم القاطع مع الوحدات السياسية المشتركة. ومن المعروف بصفة عامة أن مشاكل الحصول على حقوق الاستعمار لم تخلقها الصهيونية في وضعها الراهن. وان الإنسان ليعجب من الدوافع المحركة لمروجي هذه القصص. إذ يمكن الاستحواذ على ثقة الحكومة التي نريد التفاوض معها بخصوص توطين جماهير اليهود على نطاق واسع وذلك عن طريق اللغة البسيطة والتعامل القويم. إن المزايا التي يمكن لشعب بأكمله أن يقدمها مقابل الفوائد المجنية لهي من الكبر بحيث تضفي على المفاوضات أهمية مسبقة. والدخول في مباحثات مطولة اليوم بخصوص الشكل الشرعي الذي ستتخذه الاتفاقية في النهاية سوف يكون بداية عقيمة. ولكن هناك شئ واحد ينبغي الالتزام به دون تزحزح وأعني به: أن الاتفاق ينبغي أن يقوم على الحقوق وليس على التسامح. حقا ان عندنا الخبرة الكافية للتسامح التي يمكن أن نسحب منها في أي وقت.

ومن ثم فإن المنهج المعقول الوحيد للعمل الذي يمكن لحركتنا أن تسلكه هو العمل للحصول على ضمانات شرعية عامة. ان نتائج الاستعمار بالصورة التي تم بها حتى الآن لمرضية تماما في حدود إمكانياتها. فقد أكدت صلاحية اليهود للعمل الزراعي، تلك الصلاحية التي كثيرا ما كانت موضع شك. لقد أقامت هذا البرهان لكل الأوقات لكن الاستعمار في شكله الحالي ليس هو الحل ولا يمكن أن يكون الحل للمشكلة اليهودية. وينبغي أن نعترف دون تحفظ أنها فشلت في إثارة كثير من العطف. لماذا؟ ذلك لأن اليهود يعرفون كيف يحسبون، في الحقيقة فقد أثبتوا أنهم يعرفون

كيف يحسبون جيدا. وهكذا فإننا إذا افترضنا أن هناك تسعة ملايين يهودي في العالم وأن في الإمكان استعمار عشرة آلاف يهودي لفلسطين كل عام، فإن المشكلة اليهودية سوف تتطلب تسعمائة عام لحلها. وسوف يبدو هذا غير عملي ومن جهة أخرى فإنكم تعلمون أن الاعتماد على عشرة آلاف مستوطن في العام في ظل الظروف القائمة لأمر خرافي. ولا شك أن الحكومة التركية سوف تعيد القيود القديمة في الحال، وإننا بالنسبة لهذه النقط فاعتراضنا ضئيل. فإذا كان أحد يعتقد أن في استطاعة اليهود التسلل إلى أرض آباءهم فإنه إما يخدع نفسه أو يخدع الآخرين. وليس هناك مكان يتكشف فيه مقدم اليهود بسرعة كما هو الحال بالنسبة للوطن التاريخي لهذا الجنس (الجنس اليهودي). ولن يكون من مصلحتنا الذهاب هناك قبل الأوان. إن هجرة اليهود ستبدأ إنعاشا للأرض الفقيرة، بل وفي الحقيقة فهي إنعاش للإمبراطورية العثمانية بأكملها، وإلى جانب ذلك فإن صاحب العظمة السلطان له خبرات رائعة مع رعاياه من اليهود، وكان هو بدوره عاهلا رفيقا بهم. وهكذا فإن الأحوال القائمة تشير إلى نتائج ناجحة شريطة أن يعالج الموضوع كله بذكاء وسلاسة. ان المساعدات المالية التي يمكن لليهود أن يقدموها لتركيا ليست بالشيء اليسير وسوف تعمل على القضاء على كثير من الأمراض الداخلية التي تعاني منها البلد الآن. فإذا ما حلت مشكلة الشرق الأدنى بصورة جزئية إلى جانب حل المشكلة اليهودية فإنها ستعود بالفائدة المؤكدة لجميع الشعوب المتحضرة. ان مقدم اليهود سوف ينجم عنه تحسن في موقف المسيحيين في الشرق.

ولكن ليس من أجل هذا المظهر وحده سوف تعتمد الصهيونية على عطف الأمم. إنكم تعلمون أن المشكلة اليهودية قد أصبحت تعني في بعض الأقاليم مصيبة وكارثة للحكومة. فإذا ما هي أخذت جانب اليهود فإنها ستواجه بسخط الجماهير، وإذا ما هي وقفت ضد اليهود فإنها ستنزل على رأسها عواقب اقتصادية كبيرة ذلك نظرا لنفوذ اليهود الفريد على الأعمال في العالم. إننا قد نجد أمثلة على هذا الأخير في روسيا. لكن إذا ما وقفت الحكومة موقفا محايدا، فإن اليهود سيجدون أنفسهم قد تعروا عن حماية النظام القائم ومندفعين إلى أحضان الثوريين. وتشير الصهيونية إلى الطريق للخروج من هذه المصاعب العديدة الفريدة .. إن الصهيونية ببساطة هي حركة صانعة للسلام. وهي تعاني نفس حظ حركات السلام في كونها مضطرة إلى أن تحارب أكثر من أي حركة أخرى.

ولن نتكلم أبدا عن موضوع "خروج" اليهود جميعا. فإن هؤلاء القادرين أو الراغبين في الاندماج سوف يتركون حيث يمتصون. وعندما يتم التوصل إلى اتفاق مرض مع الوحدات السياسية المختلفة المشتركة وتبدأ هجرة يهودية منظمة فإنها سوف لن تستمر في أي بلد أطول مما يرغب هذا البلد في التخلص من اليهود.

ولكن كيف يوقف التيار؟ سيتم ذلك ببساطة عن طريق الاقلال التدريجي من العداء للسامية حتى تتوقف نهائيا.

لقد قيل هذا مرارا وتكرارا على لسان أصدقائي. واننا سوف لا نألوا جهدا في تكراره مرات ومرات حتى يفهموننا. وفي هذه المناسبة الجليلة حيث جاء اليهود من أراض كثيرة تلبية لدعوة القومية القديمة علينا أن نردد ايماننا. أو لن تهزنا الأحداث الجسام عندما نتذكر أن آمال الآلاف المؤلفة من شعبنا تعتمد على اجتماعنا هذا ؟ وعندما تحين الساعة فإن أخبار دراساتنا وقراراتنا سوف تطير عبر البحار السبع إلى البقاع البعيدة. ولذلك فإن التثقيف والسلوى سوف ينطلقان من هذا المؤتمر. فلنترك لكل فرد أن يعثر بنفسه على حقيقة الصهيونية، الصهيونية التي شاع عنها أنها معجزة، وأنها حركة أخلاقية وقانونية وإنسانية موجهة إلى تحقيق حلم الشعب القديم، وقد يكون من الجائز ومن الممكن تجاهل ما ينطق به الأفراد من صفوفنا، لكن ليس هذا بمستطاع بالنسبة لأفعال المؤتمر، ولذلك فإن المؤتمر الذي ينبغي عليه أن يكون واليا على مناقشاته ينبغي أن يحكم كوال حكيم.

وأخيرا، فإن المؤتمر سوف يهيئ السبيل لاستمراره حتى لا نتفرق مرة أخرى لنصبح غير مؤثرين. ومن خلال هذا المؤتمر فإننا نقيم وكالة للشعب اليهودي لم يسبق أن كان له مثلها من قبل، والتي أصبح في مسيس الحاجة إليها. ان قضيتنا أصبحت من الكبر بحيث لا يمكن تركها لأطماع ونزوات الأفراد. وينبغي أن نرتفع بها إلى مستوى اللا فردية إذا ما كنا نريد لها النجاح. وسيبقى مؤتمرنا إلى الأبد، ولن يستمر حتى يحقق خلاصنا من آلامنا التي عانينا منها طويلا، بل سيستمر إلى ما بعد ذلك. إننا اليوم في ضيافة هذه المدينة الحرة . ولكن أين سنكون في العام القادم؟

ولكن أينما سنكون، وأيا كانت منجزاتنا فليكن مؤتمرنا واسع الأفق ومصدرا لرفاهية الأشقياء ومصدر فخر لليهود جميعا. وليكن جديرا بماضينا الذي عرفنا به على مر العصور.

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ملحق رقم (5)

صك الانتداب البريطاني على فلسطين *

٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢

المقدمة :

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين.

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

المادة الأولى:

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية:

---

* **المصدر:** "منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، الجزء الأول: ١٩١٧ – ١٩٤٧" (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٧٨)، ص ١٠٣ – ١١٠.

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة:

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

المادة السادسة:

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة:

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

المادة الثامنة:

إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ ان تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان أيضاً وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة:

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة:

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة:

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة:

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ألا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة:

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة والا تنتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة:

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة:

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحاً من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة:

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون:

ن الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها م لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما لأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

الحادية والعشرون:

، على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد فيما يلي خلال الاثني عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا القانون ضامناً ميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات ت الأثرية:

نعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي الشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية.

يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد وكل من راً دون أن يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي ختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن لا يجوز إخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك

- كل من أتلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب ة المعينة.

- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة لمخالف بغرامة مالية.

- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع مؤقتاً أم دائماً.

– يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية برتهم في الآثار ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح على طريقة لى استثناء علماء أية أمة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.

– يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسماً من المكتشفة.

مادة الثانية والعشرون:

كون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة رية يجب أن تكرر بالعربية.

لمادة الثالثة والعشرون:

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون:

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون:

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية بشرط ألا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥، ١٦، ١٨.

المادة السادسة والعشرون:

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون:

إن كل تعديل يجرى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون:

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضرورياً من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين ١٣، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ملحق رقم (6)

قانون العودة الإسرائيلي، 1950 *

حق العودة

1. يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل.

تأشيرة الهجرة

2. (أ) تكون الهجرة بموجب تأشيرة مهاجر.
(ب) تمنح تأشيرة مهاجر لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار بإسرائيل، إلا إذا ثبت لوزير الهجرة أن الطالب—
(1) يعمل ضد الشعب اليهودي، أو
(2) من شأنه أن يعرض للخطر صحة الجمهور أو أمنه.

شهادة مهاجر

3. (أ) إن اليهودي الذي قدم إلى إسرائيل، وبعد قدومه أعرب عن رغبته بالاستقرار فيها، يحق له، طالما هو في إسرائيل، أن يحصل على شهادة مهاجر.
(ب) إن التحفظات المفصلة في المادة 2 (ب) تسري كذلك على منح شهادة مهاجر، غير ان الشخص لا يعد معرضاً صحة الجمهور للخطر بسبب مرض أصيب به بعد قدومه إلى إسرائيل.

السكان والمولودون

4. كل يهودي هاجر إلى إسرائيل قبل بدء العمل بهذا القانون، وكل يهودي ولد في إسرائيل، سواء قبل بدء العمل بهذا القانون أم بعده، فإن حكمه كحكم من هاجر وفقاً لهذا القانون.

تنفيذ وأنظمة

5. وزير الهجرة مكلف بتنفيذ هذا القانون، ويحق له أن يضع أنظمة بصدد كل ما يتعلق بتنفيذه وكذلك بمنح تأشيرات مهاجر وشهادات مهاجر للقاصرين لغاية سن الثامنة عشرة.

دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

موشى شبيرا
وزير الهجرة

يوسف شبرينساك
رئيس الكنيست
ورئيس الدولة بالوكالة

---

* أقرته الكنيست في 20 تموز 5710 (في 5 تموز 1950)
المصدر: "الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين"، العدد 51 (6 تموز/يوليو 1950)، ص 196.

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ملحق رقم (7)

أمر من وزير الدفاع الاسرائيلي (ارشيف الجيش وأجهزة الأمن ١٩ حزيران ١٩٤٨).

هيئة الاركان العامة
أ/ ٠/ ٢٨
١٩ حزيران ١٩٤٨
هيئة الاركان العامة/ دائرة القوى البشرية
أدناه أمر وزير الدفاع :

«مع تنظيم جيش الدفاع الاسرائيلي يتوجب إصدار امر إلى كل عاملي هيئة الاركان، الألوية، الجيوش والخدمات بأنه في كل مرة يتوجهون فيها إلى القيادة يجب التوقيع بالاسم الحقيقي والكامل وليس مستعارا كما كان متبعا إلى الآن.

من المفضل ان يستبدل كل قائد (من قائد فرقة وحتى رئيس هيئة الاركان) اسماء عائلاتهم في حال كونهم المان، انكلو - سكسون، سلافيين، فرنسيين وأجانب عامة - بأسماء عائلة عبرية، ليكونوا بهذا مثالا للجنود، يجب أن يكون جيش الدفاع الاسرائيلي عبريا في روحه، في أساسه وفي كل تجلياته الداخلية والخارجية.

من المفضل ان تجري عملية استبدال الأسماء خلال اسبوعين وتنشر دون ذكر الرتبة

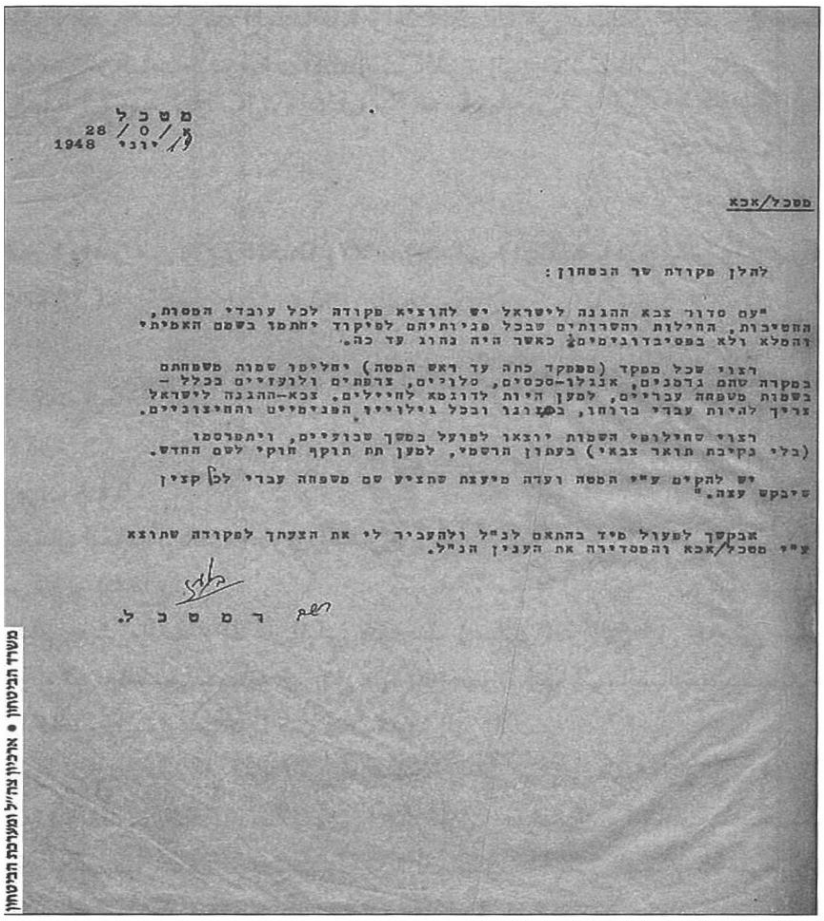

משרד הביטחון • ארכיון צה"ל ומערכת הביטחון

نوني وفادي نحاس. المؤسسة العسكرية في إسرائيل. مدار، ٢٠٠٩.

المصدر: منصور، جوني وفادي نحاس. المؤسسة العسكرية في إسرائيل. مدار، 2009.

ملحق رقم (8)

الميثاق الوطني الفلسطيني *
(1968)

1 — يطلق على هذا الميثاق اسم "الميثاق الوطني الفلسطيني".

(مواد الميثاق)

المادة (1) فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة (2) فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة (3) الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة (4) الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وأن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما.

المادة (5) الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة (6) اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة (7) الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة (8) المرحلة التي يعيشها الشعب العربي الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة، تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة (9) الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق، وعزمه الثابت، على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (10) العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة

---

* **المصدر:** "المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة 10— 17 تموز (يوليو) 1968" (القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، 1968)، ص 19— 29.

الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب العربي الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (11) يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة (12) الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة (13) الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة (14) مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة (15) تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني.

ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب العربي الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب العربي الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة (16) تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة (17) تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة (18) تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني، الراغب في مصادقة جميع الشعوب، يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة (19) تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن، لمغايرته لإرادة الشعب العربي الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة (20) يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة (21) الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة (22) الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية، وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي، لضرب أماني الأمة العربية في التحرر، والوحدة، والتقدم.

إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة (23) دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة (24) يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة (25) تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة (26) منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (27) تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة (28) يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة (29) الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة (30) المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة (31) يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة (32) يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة (33) لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ملحق رقم (9)

كلمة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خلال مراسم توقيع "تفاهمات واي ريفير" 1998/10/23

Remarks by Palestinian Yasser Arafat

By the Associated Press
Accord-signing ceremony at the White House
Friday, October 23, 1998

ARAFAT (through translator): Mr. William Clinton, the president; Mr. Al Gore; Mrs. Madeleine Albright; members of the U.S. delegation; friends; my co-partner; my main co-partner in the peace process, Mr. Netanyahu -- and here I will mention my late co-partner, Yitzhak Rabin, and my co-partner, Shimon Peres -- members of the Israeli delegation, with whom we worked together until we reached whatever we achieved; my brothers, members of the Palestinian delegation; ladies and gentlemen, here in this regard I would like to give special tribute from my heart to His Majesty King Hussein and Her Majesty the queen for everything they presented us.

This is an important and a happy day, a day of achievement that we will always remember with optimism and hope. It is true that whatever we achieved is only temporary that has been late, but our agreement in the Wye River underscores that the peace process is going ahead and that whatever we agreed upon in Madrid/Oslo and in Washington and Cairo is being implemented on the same bases that have been agreed to.

And that -- we will never go back. We will never leave the peace process, and we will never go back to violence and confrontation. No return to confrontation and violence.

Please allow me to mention in this connection, first and foremost, to direct my talk to Mr. Bill Clinton for the long hours, which he exerted during the past 10 days, particularly those 24 hours that he spent continuously where he was always alert and understanding, creative in order to bring back history between the cousins.

This friendliness that happened, separated through wars and destruction and violence for so many years -- and please allow me to present my tribute and acknowledgment to Mr. Al Gore for whatever he did -- and whatever he does -- for pushing forward and protecting the peace process, the peace process of courageous people.

My dear friend, we quite feel grateful to you and to the U.S. people. And indeed, I'm quite comfortable about the future of my people and that of the small peoples having you as a great leader of the world, at this great level of youth and sincerity and wisdom.

This mixture of great things is a gift from God to you and to your American people and for humanity as well.

Your presence at the head of the international politics brings justice in the balance of peace and coexistence, which is just and well-balanced.

I would also like to send this tribute from my heart to His Majesty King Hussein for his efforts, even though he has very special health concerns, and his part of the difficulty of the negotiations that we have gone through.

Please allow me also to talk to Mrs. Albright and to Mr. Sandy Berger and Mr. George Tenet: You have worked a lot for long months, which was strenuous indeed, during which, my dear minister, you crossed thousands of miles for peace and the future of our children, and contributed through your understanding. We all appreciate your efforts.

I would also like to express my gratitude to Mr. Dennis Ross and the U.S. team working with him for their efforts with us, for long hours and long days, because they did believe in the importance of peace for us, for our children after us.

This reconciliation between the two peoples, the Palestinian and the Israeli people, will not divert its path and will go through negotiations on the table, and (off microphone) through tanks, grenades and barbed wires.

We have achieved today a large step. But it is important -- my co-partner, Mr. Netanyahu -- it is important in establishing the peace process because this is the peace of the courageous people.

The implementation of the Security Council Resolutions 242 and 338, and the principle of land for peace, achievement of political rights of the Palestinian people and putting every effort possible in the service of achieving security for all, particularly for the Israeli people.

All this will bring us to the (off microphone) and quickly in the negotiations of the final solution that will try to achieve just and peaceful and permanent peace in order to complement what takes place also on the Syrian and the Lebanese paths very soon.

What we achieved together with the leading and effective role of President William Clinton and his U.S. team is something, if fully and sincerely implemented, will open the door (off microphone) before the Palestinian and Israeli people for more achievements, more hope and more optimism -- not only for ourselves, but also for the Middle East regions as a whole.

Once again, I'm saying that it is a big step that came late.

But it is indeed an important one, because it will allow the return of 13 percent of the Palestinian land on the West Bank to the Palestinian people, to their sovereignty, and will allow to double the area where the Palestinian Authority will enjoy full-fledged authority and sovereignty.

Yes indeed, it is a start that will allow the Palestinian airplanes to fly to and from the Gaza International Airport, carrying visitors and merchandise, carrying to the whole world the Palestinian flowers and fresh fruit.

It will also open the door to build the Gaza seaport and the realization of the Palestinian dream of geographic unification between the regions of the Palestinian land the bank and Gaza through a secured area.

It will also allow the achievement of real happiness for hundreds of the prisoners of Palestinians in the Israeli jails, and also for the families everywhere, liberating them. And I will never forget this in fact for Mr. Netanyahu with the assistance of King Hussein and President Clinton.

I say they would be liberated outside their cells to where there's freedom and participation in the completion of what we started of this peace process and building their free land with their heads held high and proud.

I led those children during their struggle for freedom, and they gave their freedom and their lives for the sake of the land. However, they adopted the peace process, adopted peace, and stood by peace while they were in the jails. And now, they are joining us in our peace process for the sake of peace. It is the peace of courageous people.

We have succeeded in the agreement to stop all the unilateral actions that would undermine the final solution and bring about a difficult climate for negotiations and peace. With this agreement, we begin the final solution negotiations, which we will take very seriously and (off microphone), in order to achieve it on its stipulated times in all the agreements we signed together, which is the fourth of May 1999.

We will have understanding that on this date between us and the Israeli partners; and between us and our friends in the U.S.; and between us and our brothers, the Arabs, at the forefront of which is His Excellency, His Majesty King Hussein, and my brother, President Mubarak, who has been following with commitment what we are doing here in the U.S; and also our brothers, the Arabs -- the Arab leaders who have been following our work minute by minute.

And I will not forget further Russia as well, and China and Japan, and the states of the UN (phonetic) -- the nonalignment countries. And in particular, I would like to mention in this regard the European role, who sent their delegation --Mr. Martinez (phonetic) -- in order to be here beside us during these discussions.

We are quite certain that we will stand together here in this place, which is a high-level forum and under the guardianship of the president, William Clinton, in order to announce the achievement of permanent peace between Lebanon, the Palestinian and Israeli peoples, that we have completed the solution on all issues -- the return of the land, the status of Jerusalem, the status of the settlements, the final frontiers, and the return of refugees, and the just distribution of water and security and good relations with our neighbors, and that we have achieved freedom and independence and security for all.

We will begin a new era of new relations, based on equality, mutual feelings and cooperation between two independent neighboring countries enjoying security and openness with their neighbors in a regional framework that would bring about peace, justice and stability for all.

Mr. President, President Clinton, Your Majesty, King Hussein, my co-partner, Mr. Netanyahu, Mr. Al Gore, ladies and gentlemen, I talked in hope and optimism about the future which I hope will be achieved together through sincere and accurate achievement of whatever we agreed upon. But I would like to assert in honesty and sincerity that we are fully committed to whatever is required from us in order to achieve real security and constant peace for every Israeli person and for the Israeli people.

We will not forget our duties as we underline our rights.

I am quite confident that I'm talking in the name of all Palestinians when I assure you that we are all committed to the security of every child, woman and man in Israel. Here we have come to a detailed agreement, and we are committed to play our independent role to keep security, and we will achieve whatever we promise here.

I will do everything I can so that no Israeli mother will be worried if her son or daughter is late coming home or any Israeli would be afraid when they heard an explosion. It is true that nobody can secure 100 percent results of security for all Palestinians and all Israelis.

But I am proud that we were able to work together and we will be able to do more together with assistance of all our friends all over the world in America and in Europe.

And with great commitment to achieve much more in the years ahead -- yes, indeed, ladies and gentlemen, we want achievement of the peace of courageous people to end this long suffering in order to build an independent nation having a lot of democracy and caring for its children. We want a school and education for every child and young man. We want a job for every man and woman, and a modern medical clinics and hospitals, and a small house as well, where everybody feels comfortable and where laughter is heard of happy, healthy kids.

We want that and more for our neighbors and full partners, the Israeli people, and the Arabs.

We want a factory, a lab, an airport and a seaport, a clean environment, and an ability to grow and to develop. And on the occasion of the new millennium, which represents the birth of Jesus

Christ in Bethlehem, where his light came out to the world, we would like to receive the whole world now calling for peace and justice and freedom for a world where there is stability, fraternity and cooperation.

We would also like to pursue the joint work with our neighbors, the Arabs, as well as the regional work which is cooperative and successful. And even though our agreement has the difficulties that we face and my full knowledge of whatever we sign today will only trickle down to worthless ink on paper unless it is implemented accurately and quickly.

So I call upon President Clinton to remain with us, alert and supportive in order to make sure that we implement everything we've agreed upon. However, I'm also happy that I call upon my sons and children in Palestine, in the diaspora and confinements, bringing to them the good news of a better future where they enjoy a better life with freedom, dignity and an independent country. I want them to work with me seriously and sincerely in order to do everything we can, all the sacrifices to build our nation, Palestine.

And so I also say something special for my children, that in our imagination and minds and conscience, and we will never forget the (off microphone) their efforts and their tortures.

And in particular, I call upon my brothers and sisters in the refugee camps in Lebanon that this long standing apart will not be long, and they will come back to Palestine in their dignity.

For those who sacrificed for Palestine -- the martyrs, the wounded, the widows, the orphans and the prisoners, without whom we wouldn't haven't achieved this day -- for freedom for them all, I tell them that we are going to achieve peace.

To all our brothers, the Arabs, who embraced us in our difficulties and supported us during war and peace, I tell them that we will continue our effort and will be committed to our cause.

I am really honored with the presence of King Hussein with us to stand with us, supporting our efforts for peace, even though he needs rest and medical care to go back safe to his kingdom once again and to the Arab nation and Islamic nation.

Our daily contacts with President Mubarak and Minister Amre Moussa was important in giving us the sincere advice and support and expertise, and I say the same thing for all the Arab leaders who were in constant contact with us, supporting us, guiding us and wishing us success in our effort.

Mr. President, members of the U.S. government, my co-partner, Mr. Netanyahu, and the delegation, and the Israeli people, the U.S. administration has done every possible and creative effort for the success of this work that took place on American land and in the hospitality of the U.S. administration.

What President Clinton did, along with his colleagues, is rare to see or find anywhere. In spite of his full schedule, President Clinton gave us his full attention with members of his government and the officials and scores of experts and assistants for the success of these negotiations and bringing (off microphone) to this result that has been achieved.

President Clinton, and for assistance, I would like to say that you have special place in our hearts and the peace process has witnessed under your direction all the success -- and with our presence here within -- in the White House.

We are certain that he will be -- that he will be witnessing the signing of the final agreement here in the White House so he will have achieved the two important things in peace process -- Palestine and Ireland. And he will stay in the heart of every Palestinian person with every love.

In this regard, I would also like to thank the European Union for their continuous support of the peace process. From here, I will go to Vienna where the European presidency (phonetic) in order to tell them -- to thank them for their support of the peace process in the coming days.

I would also like to thank the Russian president, and I believe that my visit to President Yeltsin and Primakov, and Blair helped support to continue this peace process and to support the same role played by the Russians and the Europeans.

I would like to thank them all -- to thank China in particular and Japan and the Asian and African countries, and the nonaligned countries, Islamic countries, and the Latin American countries -- all of them -- all of them support the peace and the rights of our people. And no doubt they will celebrate the achievement of peace in our region because this peace will establish security and stability and growth all over the world.

And at last, I would like to direct my talk to Mr. Netanyahu and his colleagues to say today we have achieved a great positive agreement. We have to continue that together very soon and to implement it quite sincerely in reality.

Your security is our security. Your security is our security and peace for your children and our children. And we will work together so the peace process and negotiations, even though they are difficult, in order to achieve a final solution.

We will not retreat. We will not go back to violence or confrontation. And we, together, will be the leaders in order that peace will prevail on our land and the land of our neighbors. And peace be with you all.

CLINTON: Ladies and gentlemen, many kind things have been said about the efforts of the American delegation and the hours that I spent at Wye Plantation, every one of which I treasure. ... Some more than others.

But in truth, all that was required of us was a listening ear and a helpful suggestion now and then and kind of a determination to keep us all moving forward.

It is a little too easy, I think, sometimes for people who are not directly themselves parties to a peace negotiation to believe they truly understand the judgments that the parties themselves must make and how difficult they are and what price they might carry.

I think, as hard as we tried not to fall prey to that, from time to time, we did. I know we did because there were people on both sides smiling at me just now as I speak.

So the lion's share of the credit belongs to Prime Minister Netanyahu and Chairman Arafat and their close aides.

But His Majesty King Hussein provided an element quite different from what the United States brought to these negotiations. For he reminded us of what rises above the facts, the arguments, the legitimate interests, even the painful sacrifices involved.

He was the living embodiment of the best of our past and the brightest of our hopes for the future.

And every time he was in the room, he made us all become a little closer to the people we all would like to see ourselves as being. For that, we in the world are immeasurably in his debt.

© Copyright 1998 The Associated Press

المصدر: **Journal of Palestine Studies XXVIII, no. 2 (Winter 1999), pp. 135-146**

ملحق رقم (10)

الملحق رقم (10) كلمة الرئيس الاميركي بيل كلينتون أثناء مراسم توقيع "تفاهمات واي ريفير" 1998/10/23

Remarks by President Bill Clinton

By the Associated Press
Accord-signing ceremony at the White House
Friday, October 23, 1998

CLINTON: Thank you.

Thank you. Thank you. Thank you very much. Thank you.

Thank you very much, Mr. Vice President, Madam Secretary, Your Majesty, Prime Minister Netanyahu, Chairman Arafat.

To the Israeli and Palestinian delegations, the members of Congress and the Cabinet, members of the diplomatic corps, my fellow Americans who are here, it's a great honor for me to welcome you here. I only wish the first lady were here as well. She is in Chicago. We talked a few moments ago and she sends her great happiness and best wishes, especially to Queen Noor and Mrs. Netanyahu.

After some very difficult negotiations, very long and I say quite sleepless, the Israelis and Palestinians here have reached an agreement on issues over which they had been divided for more than 17 months.

This agreement is designed to rebuild trust and a new hope for peace between the parties. Now both sides must build on that hope, carry out their commitments, begin the difficult but urgent journey toward a permanent settlement.

Over the last nine days, I have witnessed extraordinary efforts on behalf of peace. I thank our team, beginning with its head, the secretary of state, who showed remarkable creativity, strength and patience. And I thank the vice president for his interventions. I thank my good friend Sandy Berger; our director of Central Intelligence, George Tenet, who had an unusual, almost unprecedented, role to play because of the security considerations; Special Middle East Coordinator, Dennis Ross, who was a young man with no gray hair when all this began.

I thank all the other outstanding members of our delegation. I thank Prime Minister Netanyahu, who stood so firmly for the security of his citizens and of his country, and of the impressive members of his Cabinet and administration.

I thank Chairman Arafat, who tenaciously defended the interests of his people, and the very impressive members of his team as well.

In the end, after all the twists and turns and ups and downs, all their late and ultimately sleepless nights, both reaffirmed their commitment to the path of peace. And for that, the world can be grateful.

And finally, let me thank His Majesty King Hussein, whose courage, commitment, wisdom, and frankly, stern instruction at appropriate times were at the heart of this success. Your Majesty, we are all profoundly in your debt.

This agreement is good for Israel's security. The commitments made by the Palestinians were very strong, as strong as any we have ever seen. They include continuous security cooperation with Israel and a comprehensive plan against terrorism and its support infrastructure.

This agreement is good for the political and economic well-being of Palestinians. It significantly expands areas under Palestinian Authority to some 40 percent of the West Bank. It also offers the Palestinian people new economic opportunities. With an airport, an industrial zone, soon safe passage between Gaza and the West Bank, and in time, a seaport, the Palestinian people will be able to breathe a little easier and benefit from the fruits of peace.

Most importantly perhaps, this agreement is actually good for the peace process itself.

For 18 months, it has been paralyzed -- the victim of mistrust, misunderstanding and fear. Now ordinary Israelis and Palestinians once again can become partners for peace.

To bolster this effort, Chairman Arafat will invite members of the Palestinian National Council and other important political entities to reaffirm his prior commitments and their support for the peace process. I have agreed to address that meeting, several weeks hence, and to underscore the values of reconciliation, tolerance and respect, and my support for those commitments and this process.

People around the world should heartened by this achievement today.

These leaders and those with whom they've worked have come a very long way. The Israeli and Palestinian peoples whose bitter rivalry in this century has brought so much suffering to both sides have moved yet another step closer toward fulfilling the promise of the Oslo accords, closer to the day when they can live peacefully as true neighbors with security, prosperity, self-governance, cooperation, and eventually, God willing, genuine friendship.

No doubt as peace gains momentum, forces of hate, no matter how isolated and desperate, will once again lash out. They know this, the leaders, and they are prepared to face it.

Staying on the path of peace under these circumstances will demand even greater leadership and courage. The work at Wye River shows what can happen when the will for peace is strong.

But let me say once again to all the rest of you, everyone who is tempted to handicap every little twist and turn over the last nine days, you need to know one overwhelming thing: The prime minister and the chairman and the members of their delegation who supported this process, even when there were things about it they did not agree with, are quite well aware that the enemies of peace will seek to extract a price from both sides. They are quite well aware that in the short run they themselves may have put themselves at greater risk.

But by pledging themselves to the peaceful course for the future, to the same values, and ultimately to the same enemies, they have given both Israelis and Palestinians a chance to have the future we all want for our children and our children's children.

Every effort will have to be exerted to ensure the faithful implementation of this agreement -- not because the parties do not want to do so, but because the agreement covers many things, was developed over many days, involved many discussions and sleepless nights.

It will test whether the Palestinian people are prepared to live in peace, recognizing Israel's permanence, legitimacy and a common interest in security.

It will tell us whether Israelis want to help build a strong Palestinian entity that can fulfill the aspirations of its people and provide both real security and real partnership for Palestinians and Israelis.

The United States is determined to be of whatever help we can to both sides in their endeavors. I will consult with Congress to design a package of aid to help Israel meet the security costs of redeployment and help the Palestinian authority meet the economic costs of development. I hope we will have support from Republicans and Democrats in that endeavor.

With respect to Mr. Pollard, I have agreed to review this matter seriously at the prime minister's request. I have made no commitment as to the outcome of the review.

Ultimately, the parties will have to translate the gains of Wye River into renewed efforts to secure a just and lasting peace, for as big a step as today is -- and after 17 months, it is a very large step indeed -- it is just another step along the way. Therefore, perhaps as important as any other statement to be made today, let me say how grateful I am that the prime minister and the chairman have agreed to begin permanent status talks upon ratification of this agreement.

I have agreed to convene the two leaders at an appropriate time to seek to complete these talks. We have all agreed to try to do it under circumstances which permit more sleep at night.

Let me say that no agreement can wipe away decades of distrust.

But I think these last several days have helped each side to get a better understanding of the other's hopes and fears, a better feel for all they have in common, including on occasion, thank the Lord, a good sense of humor.

The future can be bright for Israelis and Palestinians if they maintain the will for peace.

If they continue to work together, the next generation will grow up without fear.

Israel can have the genuine security and recognition it has sought for so long. The Palestinian people can, at long last, realize their aspirations to live free in safety, in charge of their own destiny.

So on behalf of all the people of the United States, let me say to the Israeli and Palestinian peoples -- Salaam, Shalom, peace be with you in the hard and hopeful days ahead.

We value our friendship and we thank you for your trust, for giving us the opportunity to walk this road with you.

Now it is my privilege to introduce Prime Minister Netanyahu.

Let me say I was, once again, extraordinarily impressed by the energy, the drive, the determination, the will, the complete grasp of every detailed aspect of every issue that this prime minister brought to these talks.

He showed himself willing to take political risks for peace but not to risk the security of his people. And as a result, this agreement embodies an enormous increase in the security of the people of Israel.

© Copyright 1998 The Associated Press

المصدر: Journal of Palestine Studies XXVIII, no. 2 (Winter 1999), pp. 135-146

ملحق رقم (11)

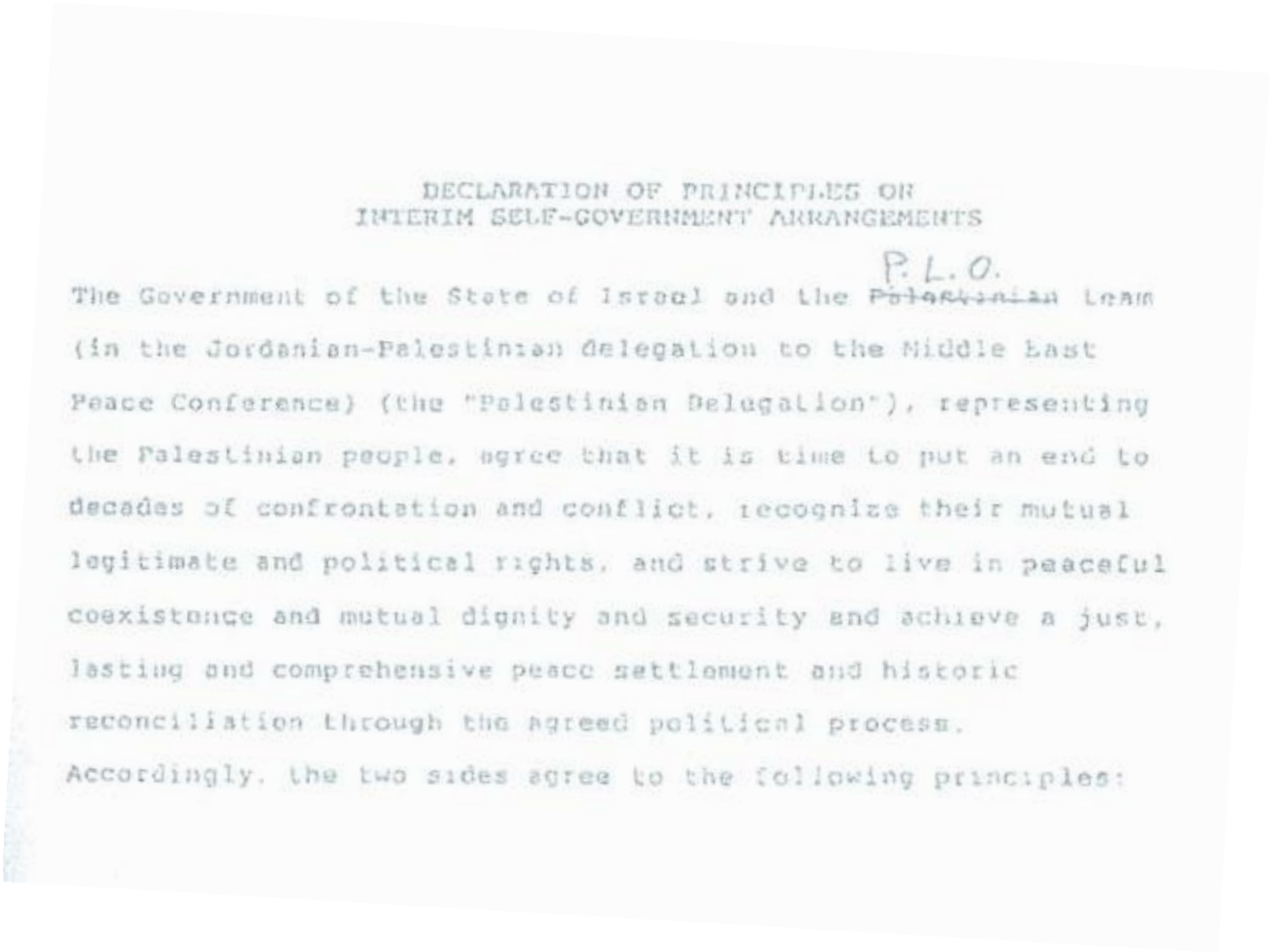

DECLARATION OF PRINCIPLES ON
INTERIM SELF-GOVERNMENT ARRANGEMENTS

The Government of the State of Israel and the ~~Palestinian~~ P.L.O. team (in the Jordanian-Palestinian delegation to the Middle East Peace Conference) (the "Palestinian Delegation"), representing the Palestinian people, agree that it is time to put an end to decades of confrontation and conflict, recognize their mutual legitimate and political rights, and strive to live in peaceful coexistence and mutual dignity and security and achieve a just, lasting and comprehensive peace settlement and historic reconciliation through the agreed political process.

Accordingly, the two sides agree to the following principles:

المصدر: عباس، محمود. الطريق إلى أوسلو. رام الله: بيلسان، ط 2، 2011.

ملحق رقم (12)

الملحق رقم (12) إتفاق إعلان المبادئ لترتيبات حكومة الحكم الذاتي.

Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements

September 13, 1993

The Government of the State of Israel and the P.L.O. team (in the Jordanian-Palestinian delegation to the Middle East Peace Conference) (the "Palestinian Delegation"), representing the Palestinian people, agree that it is time to put an end to decades of confrontation and conflict, recognize their mutual legitimate and political rights, and strive to live in peaceful coexistence and mutual dignity and security and achieve a just, lasting and comprehensive peace settlement and historic reconciliation through the agreed political process. Accordingly, the two sides agree to the following principles:

Article I
Aim of the Negotiations

The aim of the Israeli-Palestinian negotiations within the current Middle East peace process is, among other things, to establish a Palestinian Interim Self-Government Authority, the elected Council (the "Council"), for the Palestinian people in the West Bank and the Gaza Strip, for a transitional period not exceeding five years, leading to a permanent settlement based on Security Council Resolutions 242 and 338.

It is understood that the interim arrangements are an integral part of the whole peace process and that the negotiations on the permanent status will lead to the implementation of Security Council Resolutions 242 and 338.

Article II
Framework for the Interim Period

The agreed framework for the interim period is set forth in this Declaration of Principles.

Article III
Elections

1. In order that the Palestinian people in the West Bank and Gaza Strip may govern themselves according to democratic principles, direct, free and general political elections will be held for the Council under agreed supervision and international observation, while the Palestinian police will ensure public order.
2. An agreement will be concluded on the exact mode and conditions of the elections in accordance with the protocol attached as Annex I, with the goal of holding the elections not later than nine months after the entry into force of this Declaration of Principles.

3. These elections will constitute a significant interim preparatory step toward the realization of the legitimate rights of the Palestinian people and their just requirements.

Article IV
Jurisdiction

Jurisdiction of the Council will cover West Bank and Gaza Strip territory, except for issues that will be negotiated in the permanent status negotiations. The two sides view the West Bank and the Gaza Strip as a single territorial unit, whose integrity will be preserved during the interim period.

Article V
Transitional Period and Permanent Status Negotiations

1. The five-year transitional period will begin upon the withdrawal from the Gaza Strip and Jericho area.
2. Permanent status negotiations will commence as soon as possible, but not later than the beginning of the third year of the interim period, between the Government of Israel and the Palestinian people representatives.
3. It is understood that these negotiations shall cover remaining issues, including: Jerusalem, refugees, settlements, security arrangements, borders, relations and cooperation with other neighbors, and other issues of common interest.
4. The two parties agree that the outcome of the permanent status negotiations should not be prejudiced or preempted by agreements reached for the interim period.

Article VI
Preparatory Transfer of Powers and Responsibilities

1. Upon the entry into force of this Declaration of Principles and the withdrawal from the Gaza Strip and the Jericho area, a transfer of authority from the Israeli military government and its Civil Administration to the authorised Palestinians for this task, as detailed herein, will commence. This transfer of authority will be of a preparatory nature until the inauguration of the Council.
2. Immediately after the entry into force of this Declaration of Principles and the withdrawal from the Gaza Strip and Jericho area, with the view to promoting economic development in the West Bank and Gaza Strip, authority will be transferred to the Palestinians on the following spheres: education and culture, health, social welfare, direct taxation, and tourism. The Palestinian side will commence in building the Palestinian police force, as agreed upon. Pending the inauguration of the Council, the two parties may negotiate the transfer of additional powers and responsibilities, as agreed upon.

Article VII
Interim Agreement

1. The Israeli and Palestinian delegations will negotiate an agreement on the interim period (the "Interim Agreement")
2. The Interim Agreement shall specify, among other things, the structure of the Council, the number of its members, and the transfer of powers and responsibilities from the Israeli military government and its Civil Administration to the Council. The Interim Agreement shall also specify the Council's executive authority, legislative authority in accordance with Article IX below, and the independent Palestinian judicial organs.
3. The Interim Agreement shall include arrangements, to be implemented upon the inauguration of the Council, for the assumption by the Council of all of the powers and responsibilities transferred previously in accordance with Article VI above.
4. In order to enable the Council to promote economic growth, upon its inauguration, the Council will establish, among other things, a Palestinian Electricity Authority, a Gaza Sea Port Authority, a Palestinian Development Bank, a Palestinian Export Promotion Board, a Palestinian Environmental Authority, a Palestinian Land Authority and a Palestinian Water Administration Authority, and any other Authorities agreed upon, in accordance with the Interim Agreement that will specify their powers and responsibilities.
5. After the inauguration of the Council, the Civil Administration will be dissolved, and the Israeli military government will be withdrawn.

Article VIII
Public Order and Security

In order to guarantee public order and internal security for the Palestinians of the West Bank and the Gaza Strip, the Council will establish a strong police force, while Israel will continue to carry the responsibility for defending against external threats, as well as the responsibility for overall security of Israelis for the purpose of safeguarding their internal security and public order.

Article IX
Laws and Military Orders

1. The Council will be empowered to legislate, in accordance with the Interim Agreement, within all authorities transferred to it.
2. Both parties will review jointly laws and military orders presently in force in remaining spheres.

Article X
Joint Israeli-Palestinian Liaison Committee

In order to provide for a smooth implementation of this Declaration of Principles and any subsequent agreements pertaining to the interim period, upon the entry into force of this Declaration of Principles, a Joint Israeli-Palestinian Liaison Committee will be established in order to deal with issues requiring coordination, other issues of common interest, and disputes.

Article XI
Israeli-Palestinian Cooperation in Economic Fields

Recognizing the mutual benefit of cooperation in promoting the development of the West Bank, the Gaza Strip and Israel, upon the entry into force of this Declaration of Principles, an Israeli-Palestinian Economic Cooperation Committee will be established in order to develop and implement in a cooperative manner the programs identified in the protocols attached as Annex III and Annex IV .

Article XII
Liason and Cooperation with Jordan and Egypt

The two parties will invite the Governments of Jordan and Egypt to participate in establishing further liaison and cooperation arrangements between the Government of Israel and the Palestinian representatives, on the one hand, and the Governments of Jordan and Egypt, on the other hand, to promote cooperation between them. These arrangements will include the constitution of a Continuing Committee that will decide by agreement on the modalities of admission of persons displaced from the West Bank and Gaza Strip in 1967, together with necessary measures to prevent disruption and disorder. Other matters of common concern will be dealt with by this Committee.

Article XIII
Redeployment of Israeli Forces

1. After the entry into force of this Declaration of Principles, and not later than the eve of elections for the Council, a redeployment of Israeli military forces in the West Bank and the Gaza Strip will take place, in addition to withdrawal of Israeli forces carried out in accordance with Article XIV.
2. In redeploying its military forces, Israel will be guided by the principle that its military forces should be redeployed outside populated areas.
3. Further redeployments to specified locations will be gradually implemented commensurate with the assumption of responsibility for public order and internal security by the Palestinian police force pursuant to Article VIII above.

Article XIV
Israeli Withdrawal from the Gaza Strip and Jericho Area

Israel will withdraw from the Gaza Strip and Jericho area, as detailed in the protocol attached as Annex II.

Article XV
Resolution of Disputes

1. Disputes arising out of the application or interpretation of this Declaration of Principles. or any subsequent agreements pertaining to the interim period, shall be resolved by negotiations through the Joint Liaison Committee to be established pursuant to Article X above.
2. Disputes which cannot be settled by negotiations may be resolved by a mechanism of conciliation to be agreed upon by the parties.
3. The parties may agree to submit to arbitration disputes relating to the interim period, which cannot be settled through conciliation. To this end, upon the agreement of both parties, the parties will establish an Arbitration Committee.

Article XVI
Israeli-Palestinian Cooperation Concerning Regional Programs

Both parties view the multilateral working groups as an appropriate instrument for promoting a "Marshall Plan", the regional programs and other programs, including special programs for the West Bank and Gaza Strip, as indicated in the protocol attached as Annex IV .

Article XVII
Miscellaneous Provisions

1. This Declaration of Principles will enter into force one month after its signing.
2. All protocols annexed to this Declaration of Principles and Agreed Minutes pertaining thereto shall be regarded as an integral part hereof.

Done at Washington, D.C., this thirteenth day of September, 1993.

For the Government of Israel: For the P.L.O.:

Witnessed By:

The United States of America: The Russian Federation:

Annexes

Annex I
Protocol on the Mode and Conditions of Elections

1. Palestinians of Jerusalem who live there will have the right to participate in the election process, according to an agreement between the two sides.

2. In addition, the election agreement should cover, among other things, the following issues:
    a. the system of elections;
    b. the mode of the agreed supervision and international observation and their personal composition; and
    c. rules and regulations regarding election campaign, including agreed arrangements for the organizing of mass media, and the possibility of licensing a broadcasting and TV station.
3. The future status of displaced Palestinians who were registered on 4th June 1967 will not be prejudiced because they are unable to participate in the election process due to practical reasons.

Annex II
Protocol on Withdrawal of Israeli Forces from the Gaza Strip and Jericho Area

1. The two sides will conclude and sign within two months from the date of entry into force of this Declaration of Principles, an agreement on the withdrawal of Israeli military forces from the Gaza Strip and Jericho area. This agreement will include comprehensive arrangements to apply in the Gaza Strip and the Jericho area subsequent to the Israeli withdrawal.
2. Israel will implement an accelerated and scheduled withdrawal of Israeli military forces from the Gaza Strip and Jericho area, beginning immediately with the signing of the agreement on the Gaza Strip and Jericho area and to be completed within a period not exceeding four months after the signing of this agreement.
3. The above agreement will include, among other things:
    a. Arrangements for a smooth and peaceful transfer of authority from the Israeli military government and its Civil Administration to the Palestinian representatives.
    b. Structure, powers and responsibilities of the Palestinian authority in these areas, except: external security, settlements, Israelis, foreign relations, and other mutually agreed matters.
    c. Arrangements for the assumption of internal security and public order by the Palestinian police force consisting of police officers recruited locally and from abroad holding Jordanian passports and Palestinian documents issued by Egypt). Those who will participate in the Palestinian police force coming from abroad should be trained as police and police officers.
    d. A temporary international or foreign presence, as agreed upon.
    e. Establishment of a joint Palestinian-Israeli Coordination and Cooperation Committee for mutual security purposes.
    f. An economic development and stabilization program, including the establishment of an Emergency Fund, to encourage foreign investment, and financial and economic support. Both sides will coordinate and cooperate jointly and unilaterally with regional and international parties to support these aims.

g. Arrangements for a safe passage for persons and transportation between the Gaza Strip and Jericho area.

4. The above agreement will include arrangements for coordination between both parties regarding passages:
   a. Gaza - Egypt; and
   b. Jericho - Jordan.
5. The offices responsible for carrying out the powers and responsibilities of the Palestinian authority under this Annex II and Article VI of the Declaration of Principles will be located in the Gaza Strip and in the Jericho area pending the inauguration of the Council.
6. Other than these agreed arrangements, the status of the Gaza Strip and Jericho area will continue to be an integral part of the West Bank and Gaza Strip, and will not be changed in the interim period.

Annex III
Protocol on Israeli-Palestinian Cooperation in Economic and Development Programs

The two sides agree to establish an Israeli-Palestinian continuing Committee for Economic Cooperation, focusing, among other things, on the following:

1. Cooperation in the field of water, including a Water Development Program prepared by experts from both sides, which will also specify the mode of cooperation in the management of water resources in the West Bank and Gaza Strip, and will include proposals for studies and plans on water rights of each party, as well as on the equitable utilization of joint water resources for implementation in and beyond the interim period.
2. Cooperation in the field of electricity, including an Electricity Development Program, which will also specify the mode of cooperation for the production, maintenance, purchase and sale of electricity resources.
3. Cooperation in the field of energy, including an Energy Development Program, which will provide for the exploitation of oil and gas for industrial purposes, particularly in the Gaza Strip and in the Negev, and will encourage further joint exploitation of other energy resources. This Program may also provide for the construction of a Petrochemical industrial complex in the Gaza Strip and the construction of oil and gas pipelines.
4. Cooperation in the field of finance, including a Financial Development and Action Program for the encouragement of international investment in the West Bank and the Gaza Strip, and in Israel, as well as the establishment of a Palestinian Development Bank.
5. Cooperation in the field of transport and communications, including a Program, which will define guidelines for the establishment of a Gaza Sea Port Area, and will provide for the establishing of transport and communications lines to and from the West Bank and the Gaza Strip to Israel and to other countries. In addition, this Program will provide for carrying out the necessary construction of roads, railways, communications lines, etc.

6. Cooperation in the field of trade, including studies, and Trade Promotion Programs, which will encourage local, regional and inter-regional trade, as well as a feasibility study of creating free trade zones in the Gaza Strip and in Israel, mutual access to these zones, and cooperation in other areas related to trade and commerce.
7. Cooperation in the field of industry, including Industrial Development Programs, which will provide for the establishment of joint Israeli- Palestinian Industrial Research and Development Centers, will promote Palestinian-Israeli joint ventures, and provide guidelines for cooperation in the textile, food, pharmaceutical, electronics, diamonds, computer and science-based industries.
8. A program for cooperation in, and regulation of, labor relations and cooperation in social welfare issues.
9. A Human Resources Development and Cooperation Plan, providing for joint Israeli-Palestinian workshops and seminars, and for the establishment of joint vocational training centers, research institutes and data banks.
10. An Environmental Protection Plan, providing for joint and/or coordinated measures in this sphere.
11. A program for developing coordination and cooperation in the field of communication and media.
12. Any other programs of mutual interest.

Annex IV

Protocol on Israeli-Palestinian Cooperation Concerning Regional Development Programs

1. The two sides will cooperate in the context of the multilateral peace efforts in promoting a Development Program for the region, including the West Bank and the Gaza Strip, to be initiated by the G-7. The parties will request the G-7 to seek the participation in this program of other interested states, such as members of the Organisation for Economic Cooperation and Development, regional Arab states and institutions, as well as members of the private sector.
2. The Development Program will consist of two elements:
    a. an Economic Development Program for the 'West Bank and the Gaza Strip.
    b. a Regional Economic Development Program:
        A. The Economic Development Program for the West Bank and the Gaza strip will consist of the following elements:
            1. A Social Rehabilitation Program, including a Housing and Construction Program.
            2. A Small and Medium Business Development Plan.
            3. An Infrastructure Development Program (water, electricity, transportation and communications, etc.)
            4. A Human Resources Plan.
            5. Other programs.
        B. The Regional Economic Development Program may consist of the following elements:

1. The establishment of a Middle East Development Fund, as a first step, and a Middle East Development Bank, as a second step.
2. The development of a joint Israeli-Palestinian-Jordanian Plan for coordinated exploitation of the Dead Sea area.
3. The Mediterranean Sea (Gaza) - Dead Sea Canal.
4. Regional Desalinization and other water development projects.
5. A regional plan for agricultural development, including a coordinated regional effort for the prevention of desertification.
6. Interconnection of electricity grids.
7. Regional cooperation for the transfer, distribution and industrial exploitation of gas, oil and other energy resources.
8. A Regional Tourism, Transportation and Telecommunications Development Plan.
9. Regional cooperation in other spheres.

3. The two sides will encourage the multilateral working groups, and will coordinate towards their success. The two parties will encourage intersessional activities, as well as pre-feasibility and feasibility studies, within the various multilateral working groups.

Agreed Minutes to the Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements

A. General Understandings and Agreemments

Any powers and responsibilities transferred to the Palestinians pursuant to the Declaration of Principles prior to the inauguration of the Council will be subject to the same principles pertaining to Article IV, as set out in these Agreed Minutes below.

B. Specific Understandings and Agreements

Article IV

It is understood that:

1. Jurisdiction of the Council will cover West Bank and Gaza Strip territory, except for issues that will be negotiated in the permanent status negotiations: Jerusalem, settlements, military locations, and Israelis.
2. The Council's jurisdiction will apply with regard to the agreed powers, responsibilities, spheres and authorities transferred to it.

Article VI (2)

It is agreed that the transfer of authority will be as follows:

1. The Palestinian side will inform the Israeli side of the names of the authorised Palestinians who will assume the powers, authorities and responsibilities that will be transferred to the Palestinians according to the Declaration of Principles in the following fields: education and culture, health, social welfare, direct taxation, tourism, and any other authorities agreed upon.
2. It is understood that the rights and obligations of these offices will not be affected.
3. Each of the spheres described above will continue to enjoy existing budgetary allocations in accordance with arrangements to be mutually agreed upon. These arrangements also will provide for the necessary adjustments required in order to take into account the taxes collected by the direct taxation office.
4. Upon the execution of the Declaration of Principles, the Israeli and Palestinian delegations will immediately commence negotiations on a detailed plan for the transfer of authority on the above offices in accordance with the above understandings.

Article VII (2)

The Interim Agreement will also include arrangements for coordination and cooperation.

Article VII (5)

The withdrawal of the military government will not prevent Israel from exercising the powers and responsibilities not transferred to the Council.

Article VIII

It is understood that the Interim Agreement will include arrangements for cooperation and coordination between the two parties in this regard. It is also agreed that the transfer of powers and responsibilities to the Palestinian police will be accomplished in a phased manner, as agreed in the Interim Agreement.

Article X

It is agreed that, upon the entry into force of the Declaration of Principles, the Israeli and Palestinian delegations will exchange the names of the individuals designated by them as members of the Joint Israeli-Palestinian Liaison Committee.

It is further agreed that each side will have an equal number of members in the Joint Committee. The Joint Committee will reach decisions by agreement. The Joint Committee may add other technicians and experts, as necessary. The Joint Committee will decide on the frequency and place or places of its meetings.

Annex II

It is understood that, subsequent to the Israeli withdrawal, Israel will continue to be responsible for external security, and for internal security and public order of settlements and Israelis. Israeli military forces and civilians may continue to use roads freely within the Gaza Strip and the Jericho area.

Done at Washington, D.C., this thirteenth day of September, 1993.

For the Government of Israel: For the P.L.O.:

Witnessed By:

The United States of America: The Russian Federation:

المصدر: موقع الكنيست الإسرائيلي

ملحق رقم (13)

نص الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية*
طابا، 1995/9/24.**

عام:

يتكون الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك ملاحقه المختلفة، من 400 صفحة تبين مستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. وملحق بالجسم الرئيسي للاتفاق ستة ملاحق تتعامل مع: ترتيبات الأمن، والانتخابات، والشؤون المدنية (نقل السلطات)، والمسائل القانونية، والعلاقات الاقتصادية، والتعاون الإسرائيلي. الفلسطيني.

ينص الاتفاق على أن مجلساً فلسطينياً سينتخب لفترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق غزة. أريحا (أي في موعد لا يتجاوز أيار/مايو 1999). وسوف تبدأ المفاوضات على ترتيبات الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز أيار/مايو 1996.

وسوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، وترتيبات الأمن، والحدود والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة... إلخ.

الانتخابات:

المجلس هو هيئة منتخبة، ووفقاً لذلك فإن الاتفاق يبين ترتيبات لانتخابات ديمقراطية للمجلس يشارك فيها جميع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة ممن هم فوق الثامنة عشرة من العمر المسجلين في سجل السكان. وتجرى الانتخابات بعد 22 يوماً من إكمال جيش الدفاع الإسرائيلي إعادة انتشاره خارج المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية.

سوف تكون الانتخابات للمجلس شخصية وبحسب المناطق. وسيجرى انتخاب منفصل في الوقت ذاته لرئيس السلطة التنفيذية للمجلس.

سيرفض ترشيح أي فرد، أو حزب أو ائتلاف أحزاب إذا كان هذا الفرد أو الحزب أو ائتلاف الأحزاب يشهر وجهات نظر أو أعمالاً عنصرية في صورة غير قانونية أو غير ديمقراطية. سيكون في مقدور سكان القدس الفلسطينيين أن يشاركوا في الانتخابات وفقاً لترتيبات خاصة مبينة بالتفصيل في الاتفاق. وسيجري التصويت في أماكن خارج القدس وبواسطة مغلفات خاصة سترسل من مكاتب بريد إلى اللجنة المركزية للانتخابات. ولن يكون في مقدور أي فلسطيني له عنوان في القدس ويرغب في الترشح لانتخابات المجلس الفلسطيني أن يفعل ذلك إلاّ إذا كان له أو لها عنوان إضافي ساري المفعول في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ستكون كل مراحل عملية الانتخابات مفتوحة للمراقبة الدولية لضمان أنها حرة ونزيهة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب الجانبين، على تنسيق مراقبة الانتخابات. وسيكون وفد المراقبة مؤلفاً من ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، كندا، مصر، اليابان، الأردن، النروج، جنوب إفريقيا، دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

---

* وقعه بالأحرف الأولى كل من أحمد قريع (أبو علاء) عن الجانب الفلسطيني، وأوري سافير عن الجانب الإسرائيلي. والوثيقة أعلاه ترجمة غير رسمية لنص الاتفاق الذي وزّع بالإنكليزية.

** "الحياة" (لندن)، 1995/9/25.

المجلس الفلسطيني:

يتولى المجلس الفلسطيني الذي سيقام بعد الانتخابات سلطات ومسؤوليات في المجالات الأمنية والمدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مبين أدناه. ومع تشكيل المجلس، سيجري سحب الحكم العسكري الإسرائيلي وحل الإدارة المدنية. وسيتولى المجلس المسؤولية عن كل الحقوق، والمطالبات، والالتزامات في المجالات المنقولة إليه. وفي الوقت نفسه تحتفظ إسرائيل بتلك السلطات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

سيكون للمجلس الذي سيتألف من 82 عضواً سلطات تشريعية وتنفيذية. وينص الاتفاق على أن السلطات التشريعية يمارسها المجلس ككل، بينما تمارس سلطاته التنفيذية لجنة من المجلس، هي السلطة التنفيذية. وستتألف هذه اللجنة من أعضاء في المجلس مع مجموعة صغيرة من المسؤولين المعنيين.

وتشمل صلاحيات المجلس كل المسائل ضمن اختصاصاته. ويجب ملاحظة أنه لن يكون له صلاحيات في مجال العلاقات الخارجية. غير أن الاتفاق ينص على عدد من المجالات التي يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري فيها، نيابة عن المجلس، مفاوضات وأن توقع اتفاقات (اقتصادية، مع البلدان المانحة، وفي مجال التنمية الإقليمية).

الأمن وإعادة الانتشار:

سيعيد جيش الدفاع الإسرائيلي نشر قواته في الضفة الغربية وفقاً للجدول الزمني المبين في الاتفاق. وفي المرحلة الأولى الرامية إلى تسهيل إجراء الانتخابات، سينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية الآهلة بالسكان: المدن الست . جنين، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية، ورام الله وبيت لحم (في مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة وفقاً لنص الاتفاق). و450 بلدة وقرية. وفي نهاية إعادة الانتشار لن يكون أي وجود تقريباً لجيش الدفاع الإسرائيلي في مراكز السكان الفلسطينية.

وفي صورة عامة، سيكون لإسرائيل في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، المسؤولية العليا عن الأمن الخارجي وأمن الإسرائيليين والمستوطنات.

وفي ما يتعلق بالأمن الداخلي والنظام العام، يحدد الاتفاق ثلاثة ترتيبات مختلفة لثلاثة أنواع من المناطق:

. المنطقة "أ" تشمل المدن الست المذكورة أعلاه. وفي هذه المناطق سيكون للمجلس التنفيذي المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام وكذلك المسؤوليات المدنية الكاملة.

. المنطقة "ب" تشمل البلدان والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي هذه المناطق، التي تضم نحو 68 في المئة من السكان الفلسطينيين، سيمنح المجلس سلطة مدنية كاملة، كما هو الحال في المنطقة "أ". وسيناط بالمجلس الحفاظ على النظام العام، بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الإرهاب. وستكون لهذه المسؤولية الأسبقية على المسؤولية الفلسطينية عن النظام العام.

ستقام 25 محطة شرطة فلسطينية في بلدان وقرى فلسطينية محددة لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسؤوليتها عن النظام العام. ويتضمن الاتفاق نصوصاً تتطلب تنسيق وتأكيد حركة الشرطة الفلسطينية مع إسرائيل. في المنطقة "ج" التي تشمل المناطق غير المأهولة، والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل والمستوطنات اليهودية، ستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام. وسيتولى المجلس كل تلك المسؤوليات المدنية غير المتصلة بالأرض كالشؤون الاقتصادية، والصحية والتعليمية، إلخ.

عمليات إعادة الانتشار الإضافية:

إضافة إلى إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية الموصوفة أعلاه، ينص الاتفاق على أن تتم سلسلة أخرى من عمليات إعادة الانتشار على مراحل مدة كل منها ستة شهور بعد تنصيب المجلس. وفي سياق عمليات الانتشار هذه ستنقل أجزاء إضافية من المنطقة "ج" إلى الاختصاص الإقليمي للمجلس بحيث تشمل مسؤولية الفلسطينيين عن الأراضي، بحلول نهاية مراحل إعادة الانتشار، أراضي الضفة الغربية باستثناء المناطق التي سيقرر الـ Jurisdiction بالنسبة إليها في المفاوضات على الوضع النهائي (المستوطنات، المواقع العسكرية، إلخ).

إلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية:

يتضمن الاتفاق تعهداً بإلغاء تلك المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، في غضون شهرين من تدشين المجلس.

سياسة الأمن لمنع الإرهاب والعنف:

ينص الاتفاق على تشكيل قوة شرطة قوية، قوامها 12.000 شخص، تتكون منها قوة الأمن الفلسطينية الوحيدة. ويحدد ملحق الأمن انتشار قوة الشرطة، ومعداتها المقرة وطرق عملها.

وينص ملحق الأمن على التزام إسرائيل والمجلس الفلسطيني بالتعاون في الكفاح ضد الإرهاب ومنع الهجمات الإرهابية، وفقاً للإطار التالي:

أ. الشرطة الفلسطينية هي سلطة الأمن الفلسطينية الوحيدة.

ب. ستتصرف الشرطة الفلسطينية بطريقة منظمة ضد كل مظاهر العنف والإرهاب.

ج. سيصدر المجلس تراخيص من أجل جعل حيازة المدنيين وحملهم أسلحة أمراً قانونياً. وستصادر الشرطة الفلسطينية أي أسلحة غير قانونية.

د. ستعتقل الشرطة الفلسطينية وتقدم للمحاكمة أي أفراد يشتبه بأنهم يقومون بأعمال عنف وإرهاب.

سيتصرف الجانبان، وفقاً لهذا الاتفاق، لضمان التعامل فوراً وبفاعلية وكفاءة مع أي حادث ينطوي على تهديد أو أعمال إرهاب، أو عنف أو تحريض، سواء ارتكبه فلسطينيون أو إسرائيليون. ومن أجل هذه الغاية، سيتعاونان في تبادل المعلومات وسينسقان سياساتهما ونشاطاتهما.

ستشكل لجان أمن مشتركة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية. وستعمل المكاتب الإقليمية 24 ساعة يومياً. وستضمن الدوريات المشتركة الحركة الحرة والآمنة على الطرق المعينة في المنطقة "أ". وستعمل وحدات مشتركة متنقلة كوحدات رد سريع في حال وقوع حوادث أو حالات طارئة.

نقل السلطات والمسؤوليات المدنية:

يحدد الاتفاق ترتيبات نقل السلطات والمسؤوليات المدنية المتفق عليها من الإدارة المدنية إلى المجلس. في المنطقة "ج" تنقل السلطات والمسؤوليات التي لا تتعلق بالأرض إلى المجلس، ويتم نقل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالأرض تدريجياً مع إعادة الانتشار في تلك الأراضي. ويخضع نقل المزيد من السلطات والمسؤوليات المدنية إلى شروط مفصلة تضمن، من بين ما تضمن، حقوق الأرض للإسرائيليين واستمرار توفير الخدمات (الكهرباء، الماء، الاتصالات، إلخ) إلى المستوطنات.

حرية الحركة للإسرائيليين:

سيستمر جيش الدفاع الإسرائيلي والإسرائيليون في التنقل بحرية على طرق الضفة الغربية وغزة. في المناطق "أ" ستقوم دوريات مشتركة بمرافقة وسائط النقل الإسرائيلية. ولا يخضع الإسرائيليون في أي ظرف من الظروف للاعتقال أو الاحتجاز من قبل الشرطة الفلسطينية، ولا يطلب منهم سوى تقديم الهويات والوثائق المتعلقة بواسطة النقل. وليس لغير الطرف الإسرائيلي من الدورية المشتركة حق طلب الهويات.

البحث عن المفقودين:

سيتعاون الطرفان ويقدمان المساعدة إلى بعضهما بعضاً في البحث عن المفقودين، وسيتشاركان في المعلومات المتعلقة بذلك.

القضايا القانونية:

يحدد الملحق القانوني للاتفاق الترتيبات التي تحكم العلاقات القانونية بين إسرائيل والمجلس الفلسطيني. وستحدد هذه الشروط السيادة القانونية الجنائية والمدنية للمجلس، وتشمل ترتيبات للمساعدة القانونية في القضايا الجنائية والقانونية، من ضمن ذلك التعاون في ما يخص التحقيقات التي تقوم بها الشرطة.

الحقوق الدينية:

ستحول المسؤولية عن المواقع ذات الأهمية الدينية في الضفة الغربية وغزة إلى الطرف الفلسطيني. في المنطقة "ج" سيتم التحويل في شكل تدريجي خلال "مرحلة توسيع إعادة الانتشار"، عدا تلك القضايا التي ستخضع للتفاوض خلال مفاوضات الوضع النهائي. وسيحترم الطرفان ويحميان حقوق اليهود والمسيحيين والمسلمين والسامريين، أي:

أ. حماية المواقع المقدسة.

ب. السماح بحرية زيارة المواقع المقدسة.

ج. السماح بحرية العبادة والممارسة الدينية.

وتم تسجيل الأماكن المقدسة اليهودية في الاتفاق.

يضمن الاتفاق حرية زيارة الأماكن المقدسة وحرية العبادة فيها، ويحدد ترتيبات الزيارة في المناطق "أ" و"ب". ويحدد الاتفاق ترتيبات خاصة بالنسبة إلى قبر راحيل في بيت لحم وقبر يوسف في نابلس تضمن أيضاً حرية الزيارة وحرية العبادة.

الخليل:

نظراً للحضور اليهودي في قلب الخليل والأوجه التاريخية والدينية الحساسة المتعلقة، سيتم اتخاذ ترتيبات خاصة لهذه المدينة. وستمكن هذه الترتيبات الشرطة الفلسطينية من ممارسة المسؤوليات تجاه السكان الفلسطينيين فيما تحتفظ إسرائيل في الوقت نفسه بالسلطات والمسؤوليات الضرورية لحماية السكان الإسرائيليين الذين يقيمون في الخليل ويزورون الأماكن المقدسة.

حقوق الإنسان:

ينص الاتفاق على أن على إسرائيل والمجلس القيام بمهامهما ومسؤولياتهما مع المحافظة على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون، يهديهما في ذلك واجب حماية العموم، واحترام الآخرين ومنع الاضطهاد.

الماء:

يتضمن الاتفاق تعهداً من إسرائيل بزيادة كمية الماء المخصصة للفلسطينيين بما مقداره 28 مليون متر مكعب. وستقوم أية زيادة لأي من الطرفين على زيادة موارد المياه التي ستطور من خلال التمويلات والقنوات الدولية، ومن بينها المنبر الثلاثي الأميركي. الفلسطيني. الإسرائيلي الذي سيعقد اجتماعه الأول بعد التوقيع على الاتفاق الموقت. ويشمل الاتفاق إنشاء لجنة مائية مشتركة تدير الموارد المائية وتنفذ السياسة المائية وتحمي مصالح كل من الطرفين عن طريق منع التنقيب غير الخاضع للسيطرة عن طريق تنفيذ المعايير الموضوعة، إلخ.

إطلاق السجناء:

ستقوم إسرائيل، من أجل توفير جو إيجابي متوافق مع تنفيذ الاتفاق، ولتوليد الثقة وتوفير أساس للتعاون بين الشعبين، بإطلاق سجناء فلسطينيين هم الآن تحت الاحتجاز الإسرائيلي في ثلاث مراحل حسب الصيغة التالية:

المرحلة الأولى: مع توقيع الاتفاق.

المرحلة الثانية: عشية الانتخابات للمجلس.

المرحلة الثالثة: حسب مبادىء أُخرى تحدد بصورة منفصلة.

سيضم الاتفاق التفاصيل عن عدد السجناء الذي سيتم إطلاقهم.

سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية. فلسطينية مشتركة للبحث في تفاصيل إطلاق السجناء.

التعاون والعلاقات الاقتصادية:

تم إدراج الملحق الاقتصادي لاتفاق غزة . أريحا في الاتفاق الموقت، وستطبق ملحقاته، ومن ضمنها إقامة منطقة اقتصادية واحدة لأغراض الجمارك وسياسة الاستيراد، على كل الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول ملحق كامل من الاتفاق التعاون بين إسرائيل والمجلس الفلسطيني. ويلتزم الطرفان برامج للتعاون على صعيد المسؤولين والمؤسسات والقطاع الخاص في مختلف المجالات، مثل الاقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي. وسيتم إنشاء لجنة دائمة لتشجيع ذلك التعاون. سيركز التعاون على خمسة حقول رئيسية، هي البيئة والاقتصاد والتقنيات والعلوم وتشجيع الحوار والعلاقات بين الشعبين.

في هذا السياق، سيعمل الطرفان على تطوير الاتصال بين القطاعات الاقتصادية والزراعية والعلمية والتعليمية، والبحث عن حلول مشتركة للحماية البيئية، مثل إزالة النفايات وتوفير مصادر نظيفة للطاقة. وسيعملان على تطوير السياحة من خلال الاستثمار في البنى الأساسية والمشاريع المشتركة، وتطوير التعليم عن طريق ترقية برامج التعليم والدورات للمدربين الرياضيين وبرامج التبادل ومنع المخدرات، إلخ.

التعليم من أجل السلام:

يعرف الاتفاق العلاقة بين إسرائيل والمجلس. وسيعمل الطرفان على تقوية التفاهم والتسامح ومنع التحريض والدعاية العدائية من قبل المجموعات أو الأفراد. وتعهد الطرفان أن يعمل نظاماهما التعليميان على التقدم في مجال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 24 (خريف 1995، ص 206

ملحق رقم (14)

الملحق رقم (14) ملحق الترتيبات الأمنية وإعادة الانتشار في إتفاق المرحلة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة

Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip

Annex I:
Protocol Concerning Redeployment and Security Arrangements

Article II
Security Policy for the Prevention of Terrorism and Violence

1. The Palestinian security policy as defined by the Palestinian Authority on March 9, 1995, for the Gaza Strip and the Jericho Area will also be implemented in the rest of the West Bank in areas which come under Palestinian security responsibility as follows:

a. The Palestinian Police is the only Palestinian security authority.

b. The Palestinian Police will act systematically against all expressions of violence and terror.

c. The Council will issue permits in order to legalize the possession and carrying of arms by civilians. Any illegal arms will be confiscated by the Palestinian Police.

d. The Palestinian Police will arrest and prosecute individuals who are suspected of perpetrating acts of violence and terror.

2. Both sides will, in accordance with this Agreement, act to ensure the immediate, efficient and effective handling of any incident involving a threat or act of terrorism, violence or incitement, whether committed by Palestinians or Israelis. To this end, they will cooperate in the exchange of information and coordinate policies and activities. Each side shall immediately and effectively respond to the occurrence or anticipated occurrence of an act of terrorism, violence or incitement and shall take all necessary measures to prevent such an occurrence.

3. With a view to implementing the above, each side shall, in accordance with the provisions of this Agreement, carry out the following functions in the areas under its security responsibility:

a. protect all residents of, and all other persons present in, these areas;

b. actively prevent incitement to violence, including violence against the other side or persons under the authority of the other side;

c. apprehend, investigate and prosecute perpetrators and all other persons directly or indirectly involved in acts of terrorism, violence and incitement; and

d. prevent and deal with any attempt to cause damage or harm to infrastructure serving the other side, including, inter alia, roads, water, electricity, telecommunications and sewage infrastructure.

4. Both sides undertake to deal with the issue of persons who are present in the areas in violation of this Agreement, and to take further measures in accordance with procedures to be determined by the JSC.

Article III
Coordination and Cooperation In Mutual Security Matters

1. Joint Security Coordination and Cooperation Committee

a. A Joint Coordination and Cooperation Committee for Mutual Security Purposes is hereby established (hereinafter "the JSC"). It will deal with all security matters of mutual concern regarding this Agreement in the West Bank and the Gaza Strip.

b. The JSC shall:

(l) recommend security policy guidelines for the approval of the Joint Israeli-Palestinian Liaison Committee and implement such approved guidelines;

(2) deal with security issues raised by either side;

(3) provide the proper channel for exchanging information between the two sides, needed to solve security problems; (4) provide directives for the Joint Regional Security Committees (hereinafter "the RSCs") and for the Joint District Coordination Offices (hereinafter "the DCOs"); and

(5) subject to the provisions of Article XXVI (the Joint Israeli Palestinian Liaison Committee), and Article XXI (Settlement of Differences and Disputes) of this Agreement, deal with alleged violations, as well as differences relating to the application or implementation of the security arrangements set out in this Agreement.

c. The JSC shall comprise between five and seven members from each side. Decisions of the JSC will be reached by agreement between the two sides.

d. The JSC shall determine its rules of procedure. Meetings of the JSC shall be held every two weeks. In the event that either side requests a special meeting, it shall be convened within forty-eight (48) hours.

e. Unless otherwise agreed by the two sides, JSC meetings will be hosted by each of the sides alternately.

f. The JSC shall develop a comprehensive plan to ensure full coordination between the Israeli military forces and the Palestinian Police during the interim period, starting from the date of signing of this Agreement.

g. This coordination will be implemented through the RSCs in the West Bank and the Gaza Strip and the DCOs, as mentioned hereafter in this Article.

h. The comprehensive plan will include a plan for the West Bank, consisting of arrangements for the entry of the Palestinian Police and the introduction of police arms, ammunition and equipment, as well as arrangements intended to facilitate the smooth transfer of authority and assumption by the Palestinian Police of its security responsibilities according to this Agreement.

i. The above mentioned comprehensive plan will also include two regional plans that will include arrangements for coordination and cooperation in security matters after the redeployment is effected.

j. These regional plans will be reviewed every six months, or whenever needed, by the JSC and the relevant RSC.

2. Regional Security Committees

a. Two RSCs are hereby established, one in the West Bank and one in the Gaza Strip.

b. Each RSC shall:

(1) guide the relevant DCOs with security policy guidelines; (2) deal with security issues referred to it by the DCOs;

(3) ensure proper transfer of information and guidelines to the relevant DCOs; and

(4) propose to the JSC security policy guidelines, and forward issues to the JSC for determination.

c. The Israeli side and the Palestinian side in the RSCs will maintain contact with each other as follows:

(l) regular as well as special meetings shall be held between the commander of the Israeli military forces and the commander of the Palestinian Police in the West Bank or in the Gaza Strip, as appropriate; and

(2) each side will operate a regional security coordination office 24 hours a day, with direct and constant communication links between the two sides.

d. The RSCs shall commence operations immediately upon the signing of this Agreement and shall determine by agreement their mode of procedure.

3. District Coordination Offices

a. DCOs are hereby established in the West Bank and the Gaza Strip, as set out below.

b. The location of the DCOs is as detailed on attached map Nos. 2 and 4.

c. Each DCO shall:

(l) monitor and manage matters requiring coordination as determined by the JSC and/or the relevant RSC, according to the policy and guidelines established by either of them;

(2) monitor and manage all matters of a joint nature within the respective district of the DCO, including the coordination of activities by one side which may affect the other side;

(3) review, investigate and report to the relevant RSC on the overall situation within the DCO's respective district, with special regard to specific events, incidents and activities occurring in the district; and

(4) direct the Joint Patrols and the Joint Mobile Units set up in accordance with paragraphs 4 and 5 of this Article and Article V, paragraph 2.c below, operating within the DCO's respective district. d. The DCOs shall commence operations immediately upon the signing of this Agreement.

e. Each DCO will be continuously staffed by a team of up to six officers from each side, comprising one commander and five duty officers.

f. The DCOs will be operated jointly by both sides, 24 hours a day. At least one duty officer from each side, as well as the necessary number of assistants, will be present during each eight-hour shift.

g. With a view to preventing friction and to enabling the two sides to deal with possible incidents, both sides shall ensure that the relevant DCO shall immediately be notified of any of the following events:

(1) routine, scheduled or unscheduled activity or deployment by the Israeli military forces or the Palestinian Police that directly affects the security responsibility of the other side. This includes activity or deployment in the proximity of Settlements or Palestinian populated localities, as the case may be;

(2) events that pose a threat to public order;

(3) activities that disturb the regular flow of traffic on the main roads, including roadblocks and roadworks;

(4) incidents involving both Israelis and Palestinians, such as road accidents, rescue of casualties or persons in mortal danger, engagement steps or any incident in which a weapon is used;

(5) a terrorist action of any kind and from any source;

(6) infiltrations between the West Bank, the Gaza Strip and Israel; and

(7) all cases in which Israelis are hospitalized in the West Bank or the Gaza Strip, or in which Palestinians of the West Bank or the Gaza Strip are hospitalized in Israel.

h. Each DCO shall notify the relevant Israeli and Palestinian headquarters, as well as the Joint Patrols operating in the relevant district, of the occurrence of any of the events listed in subparagraph g. above.

i. The JSC may modify the content of the list of events included in subparagraph g. above.

j. Any event involving injury to Israelis, at any location within the West Bank or the Gaza Strip shall be immediately reported to Israel through the relevant DCO. Israel may employ any means necessary for the evacuation and treatment of such injured persons, and will coordinate such activity through the relevant DCO.

k. The DCOs shall be equipped with the necessary means of communication to enable direct and immediate contact both with the Joint Patrols and the relevant RSC, as well as with each side's respective police or military district headquarters.

4. Joint Patrols

a. The mission of the Joint Patrols shall be to assist in ensuring free, unimpeded and secure movement along the roads designated in Articles V and VI below.

b. Unless the JSC decides otherwise, the Joint Patrols shall each be composed of two 4-wheel drive vehicles, one Palestinian and one Israeli, equipped with adequate communications systems. The vehicles shall be marked so as to be easily distinguishable from all other vehicles in the area. In each vehicle there will be an officer and three uniformed and armed guards.

c. The Joint Patrols will patrol 24 hours a day, in vehicles along their routes of activity, or as directed by the relevant DCO. Joint Patrols on the Lateral Roads in the Gaza Strip will also patrol on foot along their routes of activity, and on the adjacent sides of the roads upon which the security of the traffic along these roads is dependent.

d. On roads under Israeli security responsibility, the Israeli vehicle will be the leading vehicle. On roads under Palestinian security responsibility, the Palestinian vehicle will be the leading vehicle. The Joint Patrols will be under the direction of the relevant DCO.

e. The Joint Patrols shall continuously monitor movement within their area of operation and shall act to prevent and deal with incidents that may threaten or endanger persons using the roads. They shall report any such incident or threat thereof, as well as any action taken, to the relevant DCO, and to the respective Israeli military and Palestinian police district headquarters.

f. On reaching the scene of an incident, the Joint Patrol will take all measures necessary to deal with the incident, and provide assistance as necessary. The Joint Patrol shall verify that the appropriate measures have been taken and report to the relevant DCO accordingly.

5. Joint Mobile Units

a. The mission of the Joint Mobile Units (hereinafter "JMUs") is to provide rapid response in the event of incidents and emergency situations, in order to ensure free, unimpeded and secure movement along their designated routes of activity, or in their areas of activity. b. The composition of the JMUs will be similar to that of the Joint Patrols.

c. In areas under Israeli security responsibility, the Israeli vehicle will be the leading vehicle. In areas under Palestinian security responsibility, the Palestinian vehicle will be the leading vehicle. The Joint Mobile Units will be under the direction of the relevant DCO.

d. The functions of the JMUs are:

(1) to monitor movement along their designated routes of activity from their stationary locations, from where they may patrol on agreed roads as directed by the relevant DCO, in which case their duties will be the same as those of the Joint Patrols;

(2) in the event of an incident involving both Israelis and Palestinians, to reach the site of the incident in order to provide assistance and to investigate; and

(3) any other function determined by the relevant DCO.

6. Joint Liaison Bureaus

Joint Liaison Bureaus established by the two sides shall operate at crossing points and at terminals as described in Articles V, VI and VIII of this Annex.

7. Other joint activities may be agreed upon in the JSC and/or the RSC

Article IV
The Palestinian Police

1. Duties and Functions

As detailed in the Palestinian law, the Palestinian Police shall carry out its duties and functions in accordance with this Agreement as follows:

a. maintaining internal security and public order;

b. protecting the public and all other persons present in the areas, as well as protecting their property, and acting to provide a feeling of security, safety and stability;

c. adopting all measures necessary for preventing crime in accordance with the law;

d. protecting public installations, infrastructure and places of special importance; e. preventing acts of harassment and retribution;

f. combating terrorism and violence, and preventing incitement to violence; and

g. performing any other normal police functions.

المصدر: موقع الكنيست الإسرائيلي

ملحق رقم (15) + (16)

THE WYE RIVER MEMORANDUM AND RELATED DOCUMENTS

A. ISRAEL AND THE PLO, THE WYE RIVER MEMORANDUM, WASHINGTON, 23 OCTOBER 1998.

The Wye memorandum was signed by Israeli PM Netanyahu and PLO Chairman Arafat and witnessed by Pres. Clinton after nine days of tense negotiations at the Wye Plantation in Maryland. The memorandum, based on the December 1997 U.S. initiative to revive the Oslo process (see Doc. D1 in JPS 109), lists parallel incremental steps to be taken by each side over a twelve-week period in order to complete implementation of the 28 September 1995 Interim Agreement (Oslo II) and agreements specified in the Note for the Record attached to the 15 January 1997 Hebron Protocol. The State Department English text of the memorandum, available on the State Department Web site at http://www.state.gov/www/regions/nea/981023_interim_agmt.html, is the only official version.

The following are steps to facilitate implementation of Interim Agreement on the West Bank and Gaza Strip of September 28, 1995 (the "Interim Agreement") and other related agreements including the Note for the Record on January 17, 1997 (hereinafter referred to as "the prior agreements") so that the Israeli and Palestinian sides can more effectively carry out their reciprocal responsibilities, including those relating to further redeployments and security respectively. These steps are to be carried out in a parallel phased approach in accordance with this Memorandum and the attached time line. They are subject to the relevant terms and conditions of the prior agreements and do not supersede their other requirements.

I. Further Redeployments

A. Phase One and Two Further Redeployments

1. Pursuant to the Interim Agreement and subsequent agreements, the Israeli side's implementation of the first and second F.R.D. will consist of the transfer to the Palestinian side of 13% from the Area C as follows:
1% to Area (A) 12% to Area (B)

The Palestinian side has informed that it will allocate an area/areas amounting to 3% from the above Area (B) to be designated as Green Areas and/or Nature Reserves. The Palestinian side has further informed that they will act according to the established scientific standards, and that therefore there will be no changes in the status of these areas, without prejudice to the rights of the existing inhabitants in these areas including bedouins; while these standards do not allow new construction in these areas, existing roads and buildings may be maintained.

The Israeli side will retain in these Green Areas/Nature Reserves the overriding security responsibility for the purpose of protecting Israelis and confronting the threat of terrorism. Activities and movements of the Palestinian Police forces may be carried out after coordination and confirmation; the Israeli side will respond to such requests expeditiously.

2. As part of the foregoing implementation of the first and second F.R.D., 14.2% from Area (B) will become Area (A).

B. Third Phase of Further Redeployment

With regard to the terms of the Interim Agreement and of Secretary Christopher's letters to the two sides of January 17, 1997 relating to the further redeployment process, there will be a committee to address this question. The United States will be briefed regularly.

II. Security

In the provisions on security arrangements of the Interim Agreement, the Palestinian side agreed to take all measures necessary in order to prevent acts of terrorism, crime, and hostilities directed against the Israeli side, against individuals falling under the Israeli side's authority, and against their property, just as the Israeli side agreed to take all measures necessary in order to prevent acts of terrorism, crime, and hostilities directed against the Palestinian side, against individuals falling under the Palestinian side's authority, and against their property. The two sides also agreed to take legal measures against offenders within their property. The two sides also agreed to take legal measures against offenders within their jurisdiction and to prevent incitement against each other by

any organizations, groups, or individuals within their jurisdiction.

Both sides recognize that it is in their vital interests to combat terrorism and fight violence in accordance with Annex I of the Interim Agreement and the Note for the Record. They also recognize that the struggle against terror and violence must be comprehensive in that it deals with terrorists, the terror support structure, and the environment conducive to the support of terror. It must be continuous and constant over a long term, in that there can be no pauses in the work against terrorists and their structure. It must be cooperative in that no effort can be fully effective without Israeli-Palestinian cooperation and the continuous exchange of information, concepts, and actions.

Pursuant to the prior agreements, the Palestinian side's implementation of its responsibilities for security, security cooperation, and other issues will be as detailed below during the time periods specified in the attached time line:

A. Security Actions

1. Outlawing and Combating Terrorist Organizations

(a) The Palestinian side will make known its policy of zero tolerance for terror and violence against both sides.

(b) A work plan developed by the Palestinian side will be shared with the U.S. and thereafter implementation will begin immediately to ensure the systematic and effective combat of terrorist organizations and their infrastructure.

(c) In addition to the bilateral Israeli-Palestinian security cooperation, a U.S.-Palestinian committee will meet biweekly to review the steps being taken to eliminate terrorists calls and the support structure that plans, finances, supplies, and abets terror. In these meetings, the Palestinian side will inform the U.S. fully of the actions it has taken to outlaw all organizations (or wings of organizations, as appropriate) of a military, terrorist, or violent character and their support structure and to prevent them from operating in areas under its jurisdiction.

(d) the Palestinian side will apprehend the specific individuals suspected of perpetrating acts of violence and terror for the purpose of further investigation, and prosecution and punishment of all persons involved in acts of violence and terror.

(e) A U.S.-Palestinian committee will meet to review and evaluate information pertinent to the decisions on prosecution, punishment, or other legal measures which affect the status of individuals suspected of abetting or perpetrating acts of violence and terror.

2. Prohibiting Illegal Weapons

(a) The Palestinian side will ensure an effective legal framework is in place to criminalize, in conformity with the prior agreements, any importation, manufacturing or unlicensed sale, acquisition or possession of firearms, ammunition or weapons in areas under Palestinian jurisdiction.

(b) In addition, the Palestinian side will establish and vigorously and continuously implement a systematic program for the collection and appropriate handling of all such illegal items [in] accordance with the prior agreements. The U.S. has agreed to assist in carrying out this program.

(c) A U.S.-Palestinian-Israeli committee will be established to assist and enhance cooperation in preventing the smuggling or other unauthorized introduction of weapons or explosive materials into areas under Palestinian jurisdiction.

3. Prevention [of] Incitement

(a) Drawing on relevant international practice and pursuant to Article XXII (1) of the Interim Agreement and the Note for the Record, the Palestinian side will issue a decree prohibiting all forms of incitement to violence or terror, and establishing mechanisms for acting systematically against all expressions or threats of violence or terror. This decree will be comparable to the existing Israeli legislation which deals with the same subject.

(b) A U.S.-Palestinian-Israeli committee will meet on a regular basis to monitor cases of possible incitement to violence or terror and to make recommendations and reports on how to prevent such incitement. The Israeli, Palestinian, and U.S. sides will each appoint a media specialist, a law enforcement representative, an educational specialist, and a current or former elected official to the committee.

B. Security Cooperation

The two sides agree that their security cooperation will be based on a spirit of partnership and will include, among other things, the following steps:

1. Bilateral Cooperation

There will be full bilateral security cooperation between the two sides which will be continuous, intensive, and comprehensive.

2. Forensic Cooperation

There will be an exchange of forensic expertise, training, and other assistance.

3. Trilateral Committee

In addition to the bilateral Israeli-Palestinian security cooperation, a high-ranking U.S.-Palestinian-Israeli committee will meet as required and not less than biweekly to assess current threats, deal with any impediments to effective security cooperation and coordination, and address the steps being taken to combat terror and terrorist organizations. The committee will also serve as a forum to address the issue of external support for terror. In these meetings, the Palestinian side will fully inform the members of the committee of the results of its investigations concerning terrorist suspects already in custody, and the participants will exchange additional relevant information. The committee will report regularly to the leaders of the two sides on the status of cooperation, the results of the meetings, and its recommendations.

C. Other Issues

(a) The Palestinian side will provide a list of its policemen to the Israeli side in conformity with the prior agreements.

(b) Should the Palestinian side request technical assistance, the U.S. has indicated its willingness to help meet those needs in cooperation with other donors.

(c) The Monitoring and Steering Committee will, as part of its functions, monitor the implementation of this provision and brief the U.S.

2. PLO Charter

The Executive Committee of the Palestine Liberation Organization and the Palestinian Central Council will reaffirm the letter of 22 January 1998 from PLO Chairman Yasir Arafat to President Clinton concerning the nullification of the Palestinian National Charter provisions that are inconsistent with the letters exchanged between the PLO and the Government of Israel on 9-10 September 1993. PLO Chairman Arafat, the Speaker of the Palestine National Council, and the Speaker of the Palestinian Council will invite the members of the PNC, as well as the members of the Central Council, the Council, and the Palestinian Heads of Ministries to a meeting to be addressed by President Clinton to reaffirm their support for the peace process and the aforementioned decisions of the Executive Committee and the Central Council.

3. Legal Assistance in Criminal Matters

Among other forms of legal assistance in criminal matters, the requests for arrest and transfer of suspects and defendants pursuant to Article II (7) of Annex IV of the Interim Agreement will be submitted (or resubmitted) through the mechanism of the Joint Israeli-Palestinian Legal Committee and will be responded to in conformity with Article II (7)(f) of Annex IV of the Interim Agreement within the 12 week period. Requests submitted after the eighth week will be responded to in conformity with Article II (7)(f) within four weeks of their submission. The United States has been requested by the sides to report on a regular basis on the steps being taken to respond to the above requests.

4. Human Rights and the Rule of Law

Pursuant to Article XI (1) of Annex I of the Interim Agreement, and without derogating from the above, the Palestinian Police will exercise powers and responsibilities to implement this Memorandum with due regard to internationally accepted norms of human rights and the rule of law, and will be guided by the need to protect the public, respect human dignity, and avoid harassment.

III. Interim Committees and Economic Issues

1. The Israeli and Palestinian sides reaffirm their commitment to enhancing their relationship and agree on the need actively to promote economic development in the West Bank and Gaza. In this regard, the parties agree to continue or to reactivate all standing committees established by the Interim Agreement, including the Monitoring and Steering Committee, the Joint Economic Committee (JEC), the Civil Affairs Committee (CAC), the Legal Committee, and the Standing Cooperation Committee.

2. The Israeli and Palestinian sides have agreed on arrangements which will permit the timely opening of the Gaza Industrial Estate. They also have concluded a "Protocol Regarding the Establishment and Operation of the International Airport in the Gaza Strip During the Interim Period."

3. Both sides will renew negotiations on safe passage immediately. As regards the southern route, the sides will make best efforts to conclude the agreement within a week of the entry into force of this Memorandum. Operation of the southern route will start as soon as possible thereafter. As regards the northern route, negotiations will continue with the goal of reaching agreement as soon as possible. Implementation will take place expeditiously thereafter.

4. The Israeli and Palestinian sides acknowledge the great importance of the Port of Gaza for the development of the Palestin-

ian economy and the expansion of Palestinian trade. They commit themselves to proceeding without delay to conclude an agreement to allow the construction and operation of the port in accordance with the prior agreements. The Israeli-Palestinian Committee will reactive its work immediately with a goal of concluding the protocol within 60 days, which will allow commencement of the construction of the port.

5. The two sides recognize that unresolved legal issues adversely affect the relationship between the two peoples. They therefore will accelerate efforts through the Legal Committee to address outstanding legal issues and to implement solutions to these issues in the shortest possible period. The Palestinian side will provide to the Israeli side copies of all of its laws in effect.

6. The Israeli and Palestinian sides also will launch a strategic economic dialogue to enhance their economic relationship. They will establish within the framework of the JEC an Ad Hoc Committee for this purpose. The committee will review the following four issues: (1) Israeli purchase taxes; (2) cooperation in combating vehicle theft; (3) dealing with unpaid Palestinian debts; and (4) the impact of Israeli standards as barriers to trade and the expansion of the A1 and A2 lists. The committee will submit an interim report within three weeks of the entry into force of this Memorandum, and within six weeks will submit its conclusions and recommendations to be implemented.

7. The two sides agree on the importance of continued international donor assistance to facilitate implementation by both sides of agreements reached. They also recognize the need for enhanced donor support for economic development in the West Bank and Gaza. They agree to jointly approach the donor community to organize a Ministerial Conference before the end of 1998 to seek pledges for enhanced levels of assistance.

IV. Permanent Status Negotiations

The two sides will immediately resume permanent status negotiations on an accelerated basis and will make a determined effort to achieve the mutual goal of reaching an agreement by May 4, 1999. The negotiations will be continuous and without interruption. The United States has expressed its willingness to facilitate these negotiations.

V. Unilateral Actions

Recognizing the necessity to create a positive environment for the negotiations, neither side shall initiate or take any step that will change the status of the West Bank and the Gaza Strip in accordance with the Interim Agreement.

ATTACHMENT: Time Line

This Memorandum will enter into force ten days from the date of signature.

Done at Washington, DC this 23rd day of October 1998.

For the Government of the State of Israel
For the PLO
Witnessed by: The United States of America

TIME LINE

Note: Parenthetical references below are to paragraphs in "The Wye River Memorandum" to which this time line is an integral attachment. Topics not included in the time line follow the schedule provided for in the text of the memorandum.

1. Upon Entry into Force of the Memorandum:

- Third further redeployment committee starts (I (B))
- Palestinian security work plan shared with the U.S. (II (A)(1)(b))
- Full bilateral security cooperation (II (B)(1))
- Trilateral security cooperation committee starts (II (B)(3))
- Interim committees resume and continue; Ad Hoc Economic Committee starts (III)
- Accelerated permanent status negotiations start (IV)

2. Entry into Force—Week 2:

- Security work plan implementation begins (II (A)(1)(b)); (II (A)(c)) committee starts
- Illegal weapons framework in place (II (A)(2)(a)); Palestinian implementation report (II (A)(2)(b))
- Anti-incitement committee starts (II (A)(3)(b)); decree issued (II (A)(3)(a))
- PLO Executive Committee reaffirms Charter letter (II (C)(21))
- Stage 1 of F.R.D. implementation: 2% C to B, 7.1% B to A. Israeli officials acquaint their Palestinian counterparts as required with areas; F.R.D. carried out; report on F.R.D. implementation (I(A))

3. Weeks 2-6:

- Palestinian Central Council reaffirms Charter letter (weeks two to four) (II (C)(2))
- PNC and other PLO organizations reaffirm Charter letter (weeks four to six) (II (C)(2))
- Establishment of weapons collection program (II (A)(2)(b)) and collection stage (II (A)(2)(c)); committee starts and reports on activities

- Anti-incitement committee report (II (A)(3)(b))
- Ad Hoc Economic Committee: interim report at week three; final report at week six (III)
- Policemen list (II (C)(1)(a)), Monitoring and Steering Committee review starts (II(C)(1)(c))
- Stage 2 of F.R.D. implementation: 5% C to B. Israeli officials acquaint their Palestinian counterparts as required with areas; F.R.D. carried out; report on F.R.D. implementation (I (A))

4. Weeks 6-12:

- Weapons collection stage (II (A)(2)(b)); (II (A)(2)(c)) committee report on its activities
- Anti-Incitement committees report (II (A)(3)(b))
- Monitoring and Steering Committee briefs U.S. on policemen list (II (C)(1)(c))
- Stage 3 of F.R.D. implementation: 5% C to B, 1% C to A, 7.1% B to A—Israeli officials acquaint Palestinian counterparts as required with areas; F.R.D. carried out; report on F.R.D. implementation (I (A))

5. After Week 12:

Activities described in the Memorandum continue as appropriate and if necessary, including:

- Trilateral security cooperation committee (II (B)(3))
- (II (A)(1)(c)) committee
- (II (A)(1)(e)) committee
- Anti-incitement committee (II (A)(3)(b))
- Third Phase F.R.D. Committee (I (B))
- Interim Committees (III)
- Accelerated permanent status negotiations (IV)

B. U.S. SECRETARY OF STATE MADELEINE K. ALBRIGHT, LETTER OF ASSURANCE TO ISRAELI PM BENJAMIN NETANYAHU, WASHINGTON, 23 OCTOBER 1998.

Secretary Albright reportedly provided letters of assurance both to PM Netanyahu and Chairman Arafat. The Israeli letter was leaked to the press days after the signing, and soon after, the Prime Minister's Office released it on its Web site at http://www.pmo.gov.il/english/policy/wye-2.html.

Dear Mr. Prime Minister,

The United States is pleased to have worked with you in achieving a successful outcome in the negotiations on "The Wye River Memorandum." We believe its parallel phased approach will help provide greater confidence to both sides in the implementation process, since actions in each stage of the time line are to be completed by both sides before moving to the next stage. I can confirm that the United States is prepared to play the role identified for it in the Memorandum.

The United States recognizes the importance of the security provisions of "The Wye River Memorandum" to the State of Israel. In this context, and given the role specified for the United States in the Memorandum, we wish to reiterate our ironclad commitment to Israel's security and to peace, and to stress that Palestinian security undertakings are a critical foundation of the Memorandum.

In this context, we wanted to confirm our understanding of assurances we have received from the Palestinians on several issues that you have indicated are of special concern to Israel. Regarding the Palestinian apprehension of terrorism suspects (II (A)(1)(d)), we have been assured that all the cases which have been identified will be acted upon. With respect to Palestinian decisions regarding the prosecution, punishment or other legal measures that affect the status of individuals suspected of abetting or perpetrating acts of violence or terror, there are procedures in place to prevent unwarranted releases. Furthermore, we will express our opposition to any unwarranted releases of such suspects, and in the event of such a release, we will be prepared to express our position publicly.

Regarding the Palestinian side's program for confiscation and disposition of illegal weapons under paragraph II (A)(2)(b), our assistance to the Palestinian side will help ensure that any retention of weapons is consistent with the relevant Interim Agreement provisions, including Article IV (5) of Annex I. The U.S. plans to inform Israel periodically of the progress of our assistance program. Finally, with respect to the Palestinian side's provision of its list of policemen to Israel (II (C)(1)(a)), the U.S. has been assured that it will receive all appropriate information concerning current and former policemen as part of our assistance program.

Sincerely,
Madeleine K. Albright

Journal of Palestine Studies XXVIII, no. 2 (Winter 1999), pp. 135-146 :المصدر

ملحق رقم (17)

كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية المستقيل، محمود عباس، في الجلسة المغلقة للمجلس التشريعي يشرح فيها أسباب استقالته

رام الله، 2003/9/6.*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لم أطلب جلسة سرية، لقد طلبت جلسة مغلقة عن الإعلام، لأنني رغبت في أن أضع بين يدي المجلس أموراً لا أحب أن تكون قريبة من الإعلام وإن كنت متأكداً بأنها ستصل بتفاصيلها إلى تلك الوسائل، مع العلم أننا نسمع كل ساعة عن متحدثين رسميين وغير رسميين يطلقون التصريحات من دون أن تذكر أسماؤهم ويطلبون أن لا تذكر أسماؤهم.

بداية أقدم اعتذاري للمجلس التشريعي على الإهانة التي وُجهت إليه بسبب زيارتي مما أدى إلى تكسير بعض الزجاج والاعتداء على بعض أعضاء الحكومة وأعمال الشغب التي قام بها البعض وأدت إلى ما أدت إليه، فأنا وباعتبار أن هذا قد حدث بسبب زيارتي للمجلس أقدم اعتذاري له.

من المؤسف جداً أن الذين قاموا بهذه الأعمال، قاموا بها محرضين ومدفوعين للقيام بالهجوم على أشخاصنا بصفتنا حكومة. حكومة أبو مازن. وبصفتنا أشخاصاً عاديين ومع الأسف أيضاً أنهم حملوا شعارات تنم عن التخوين والعمالة والخيانة والارتباط بالأجنبي وما إلى ذلك من هذه الشعارات التي أطلقوها محرضين، ولكن هناك شعارات أُخرى حملت باليافطات أو بالهتافات: أين الأسرى؟ ولماذا الحائط مستمر؟ ولماذا الاستيطان مستمر؟ ولماذا ولماذا... وكأن حكومة لا يزيد عمرها عن مئة يوم هي التي جاءت بكل هذه المصائب للشعب الفلسطيني... وكانوا أيضاً محرضين... وكثيرون يتحدثون أين اللاجئون وأين العودة وأين وأين؟ وكل هذه الشعارات ظلم وافتراء وعدوان.

إضافة إلى كل هذا فإن هذه التظاهرات ما كانت إلاّ استباحة للدماء ومن حسن الحظ أننا طلبنا من الشرطة أن لا تتدخل، لأنها لو تدخلت بين الأهل لما عرف العاقبة إلاّ الله سبحانه وتعالى... وكنت أتمنى على المجلس أن يعتبرنا ضيوفاً عاديين ويوفر لنا بعضاً من الكرامة والحماية.

كثيرون يتحدثون عن ضياع الثوابت الفلسطينية... هل هذه الحكومة أضاعت الثوابت الفلسطينية؟ أضاعت الدولة وحق العودة والقدس والمستوطنات وتنازلت عن كل الحقوق والثوابت... كل هذه أوهام تعشعش في عقول من يطلقون هذه الاتهامات.

كذلك هناك قضية نريد أن ننتهي منها وهي أننا جئنا برغبة وإرادة أميركية. إسرائيلية، وهذا يصدر أيضاً من بعض أعضاء المجلس... والكل نسي أو تناسى أنني كلفت من قبل اللجنة التنفيذية بالإجماع وكلفت من اللجنة المركزية لحركة فتح بالإجماع وكلفت من المجلس المركزي بالإجماع وكلفت بواحد وخمسين صوتاً من

---

* "الحياة" (بيروت)، 2003/9/9.

مجلسكم الموقر... فمن هو الأميركي؟ من هم الأميركيون الذين جاؤوا بنا إلى هذه الحكومة؟ ثم يقال هذه الحكومة لا تملك أن تستقيل لأنها مرتبطة بالأميركان... هذا أقل ما يقال فيه إنه عيب.

قدمت إليكم تقريراً عن إنجازات هذه الحكومة... وعلى رغم كل الصعوبات والتجريح والإهانات، أعتقد أنها إنجازات متواضعة ولا أقول كبيرة... هذا ما استطعنا تحقيقه. يقال أيضاً في الإعلام إننا نريد كل شيء أو لا شيء... هذا كلام باطل، نحن لا نريد شيئاً خارج إطار ما خولتموه لنا وما خولته لنا القيادة السياسية. والبعض يرى في هذه الحكومة مشجباً يعلق عليها ما يريد. لن نسمح لأحد بأن يعلق علينا أوزاره أو طموحاته أو أطماعه... نحن لن نكون مشجباً لأحد.

علاقتي بالأخ أبو عمار تاريخية وهذه ليست أول مرة نختلف وأرجو أن تكون المرة الأخيرة، ولكنني لا أكرهه ولا يكرهني... ولا أدري إذا كان هو يكرهني، ولكن أنا لا أكرهه... نحن عشنا 40 عاماً نأكل ونشرب ونناضل ونتحمل ونعيش مع بعضنا بعضاً، ونحن بشر ولسنا نسخة طبق الأصل من بعضنا بعضاً ولن نكون... له رأيه وله مواقفه التي أحترمها، له آراؤه التي أحترمها، وله قراراته التي أحترمها، لكنني لست نسخة طبق الأصل منه وبالتالي أنا أعرف تماماً حدود العلاقة بيني وبينه ولكنها ليست علاقة شخصية على الإطلاق... فإذا اختلفنا لا نختلف على أمر شخصي وإذا اتفقنا لا نتفق على أمر شخصي. لست من الشلليين ولست من دعاة الفرقة والانشقاق وأنا أول من حارب كل ظواهر الانشقاق إلى يومنا هذا وأنا الوحيد الذي لا زلت أحارب انشقاق عام 1982... أنا جزء من الشرعية، أنا من مؤسسي هذه الشرعية ولا يمكن أن أنحرف ولا يمكن أن أنشق ولا يمكن أن أقف ضد الشرعية التي يمثلها ياسر عرفات... كل ما أفعل إذا اختلفنا أخرج وحدي وإذا كنتم لا تعرفون هذا فأرجو أن تعرفوه.

أمّا بالنسبة إلى المجلس فهو سيد نفسه وسيد قراره وسيد موقفه، هنالك 18 شخصاً طالبوا بحجب الثقة وهذا شأن المجلس وأنا أحترم هذه المؤسسة وأعتز بها.

هناك أقوال كثيرة، ليست إشاعات وإنما هي عن سابق إصرار وتصميم وقصد، بأنني خطفت المفاوضات الفلسطينية وأنني أستأثر بها... هذا كلام ظالم من بدايته إلى نهايته... المسؤول عن المفاوضات هو منظمة التحرير الفلسطينية من البداية إلى يومنا هذا، هي التي تفاوض وهي التي تقرر وهي التي تبرم كل الاتفاقات أياً كان مستوى هذه الاتفاقات... لا يستطيع أحد، لا من الوزارة ولا من السلطة ولا من أي جهة، أن يبرم أو يقوم بالتفاوض نيابة عن منظمة التحرير وهو عملها وشأنها، وهذا ما ندافع عنه منذ يوم أوسلو إلى يومنا هذا.

عندما ذهبت للتوقيع على الاتفاق ذهبت لأن وزير خارجيتنا ورئيس الدائرة السياسية رفض أن يذهب ورفض أن يقبل ولم يعترف بأوسلو... كان هو الذي يفترض أن يقوم بالتوقيع لأنه هو رئيس الدائرة السياسية، هو وزير الخارجية، ولكنه أبى ورفض وابتعد وجلس بعيداً رافضاً هذه الاتفاقات من بدايتها إلى نهايتها على اعتبار أنها لا تنسجم مع أفكاره، لا أريد أن أقول أكثر من ذلك.

عندما شكلنا الحكومة سلمت دائرة المفاوضات للأخ صائب عريقات وأصبح هو رئيس دائرة المفاوضات بعدما كنت أنا رئيسها، باعتباري أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واستلم هذه المهمة وأصبح عضواً مراقباً في اللجنة التنفيذية وذلك حتى نفصل بين المفاوضات وبين السلطة لأن السلطة لا تفاوض... قد يكون هناك أعضاء من السلطة في المفاوضات إنما هنالك لجنة عليا مسؤولة بداية ونهاية عن المفاوضات وهناك لجنة تنفيذية هي التي تقرر بكامل أعضائها.

كل ما يجري في المفاوضات هو بأمر ياسر عرفات، ذهاباً وإياباً، ولا كلمة ولا حرف ولا موضوع يثار أو يتفق عليه إذا لم يعط موافقته على هذا، إذاً فالمفاوضات ليست من شأننا وليست من شأن الحكومة وإنما هي من شأن المنظمة التي ترسم السياسة ولجنة المفاوضات التي تقوم بتنفيذ هذه السياسة.

هناك من يقول إننا نستبعد منظمة التحرير الفلسطينية ونريد أن ندمرها ونريد أن نتجاوزها... هذا الكلام سخيف والدليل على ذلك أن اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي يجتمعان هنا بنصابهما في داخل الوطن، والمجلس الوطني اجتمع في عام 1996 بنصابه، أكثر من الثلثين، أيضاً في الوطن... إذاً فإن المنظمة هنا في الوطن وعلى أرض الوطن، ولا يهم إذا غاب شخص أو شخصان، فهذا لا يعني أن هذا يقزم ويضرب شرعية المنظمة، لا، المنظمة موجودة هنا وتحمل مسؤولياتها، وعندما قرر أبو عمار أن يشكل حكومة جديدة ورئيس حكومة جديداً استدعى المجلس المركزي، وجاء المجلس المركزي إلى هنا، وأعطى موقفه ورأيه بعيداً عن ضغط الأميركيين، بعيداً عن إرادة الأميركيين.

هنالك مشكلة نواجهها، بناء على هذا، منذ دخلنا إلى الوطن... من الذي يمثلنا؟ هل الذي يمثلنا وزير التخطيط في ذلك الوقت أم وزير الخارجية الأخ أبو اللطف (فاروق القدومي). وقد حسم الأمر مرة واحدة في عام 1996 عندما قيل: الوفد الفلسطيني هو برئاسة أبو عمار ووفد الرئاسة أبو اللطف وأبو مازن وياسر عبد ربه وسليمان النجاب وغيرهم ووفد الخارجية هو نبيل شعث... ولكن بعد ذلك ترك الأمر ضائعاً محرجاً وأكثر المحرجين كان أبو عمار لأن الشكاوى كانت تأتيه من كل الناس لتقول له: لدينا على طاولة الاجتماعات الرسمية وزيرا خارجية ولدينا بادجان (بطاقتا تعريف) وكرسيان وسيارتان ومطلوب سويتان (جناحان فندقيان) لأن لدينا أكثر من رئيس للوفد... إضافة إلى هذا، لدينا خطابان سياسيان متناقضان... فمن الذي يمثل المنظمة؟ من الذي يتكلم باسمك؟ من الذي يعبر عن سياستك؟ وكان أبو عمار دائماً يشكو ويقول: هذه فضيحة... هذه فضيحة... كيف يمكن أن نعالج هذا الأمر؟ وفي النهاية وصلنا إلى أن الأمر يعالج في مكانه، فاللجنة التنفيذية هي التي أعطت القرار، واللجنة التنفيذية هي التي ترى ما تراه مناسباً... لأن هذا الأمر هو ازدواجية في الخطاب وفي الموقع وفي الكرسي، وهو أمر لا يمكن أن يستمر.

دعا أبو عمار اللجنة التنفيذية قبل سنة أو أكثر من اليوم، وعرض الأمر عليها ووضعت الاقتراحات التالية: إمّا أن يكون الأخ أبو اللطف وزيراً للخارجية ونبيل شعث وزير دولة، وإمّا أن يكون الأخ أبو اللطف وزير خارجية، وإمّا أن يكون الأخ نبيل شعث وزير خارجية، وإمّا أن توزع الصلاحيات... وبعد نقاش اتفق على أن توزيع الصلاحيات هو الأفضل. وفعلاً بدأ الأعضاء يتناقشون في الصلاحيات، وقيل: ما يتعلق بجامعة الدول العربية ومؤسساتها وبأوروبا يمثلنا فيه الأخ نبيل شعث، أمّا المؤتمر الإسلامي ومؤتمر دول عدم الانحياز والأمم المتحدة والقمة الإفريقية فيمثلنا فيها الأخ أبو اللطف... أي حصرت المهمات بين الاثنين، وكتبت الرسالة على أن تبلغ للأخ أبو اللطف ويتم حسم هذا الموضوع الذي كان يعبر عنه أبو عمار دائماً بأنه موضوع مخجل وموضوع فضيحة. وقيل في تلك الجلسات . وكل الأعضاء الذين كانوا حاضرين أحياء . للأخ ياسر عبد ربه: يا ياسر إذهب وبلّغ أبو اللطف بهذه الرسالة... لا أدري إذا كان الأخ ياسر ذهب وبلّغ الرسالة أم لم يذهب.

وعندما شكلت الحكومة، قيل ما هي وظيفة نبيل شعث؟ فوضعت الوظيفة التالية: وزير الشؤون الخارجية، وذهب نبيل إلى الأخ أبو عمار الذي قال: هذا خطأ... وزير الخارجية ولماذا الشؤون؟ عاد إليّ نبيل وقال أبو عمار يطلب أن أكون وزيراً للخارجية... قلت له لم لا، وزير خارجية أو وزير شؤون خارجية كله واحد... وفي اجتماع

اللجنة المركزية، على ما أذكر، قالوا: لا، وزير الشؤون الخارجية. فقال أبو عمار: وزير الشؤون الخارجية، فقلت: لا مانع... أنا مسؤول عن كل كلمة (أقولها هنا) وبإمكانكم مراجعتي عليها بعد 10 سنوات.

خرجت بقائمة الحكومة وفيها (منصب) وزير الشؤون الخارجية، ثم ذهبت إلى الأخ أبو عمار وسألته: هل أبلغت أبو اللطف بذلك؟ قال: نعم... وأعدت السؤال مرة أُخرى عليه: هل أبلغت الأخ أبو اللطف بالرسالة؟ قال: نعم، فقلت له: إذاً سأبلغ الجامعة العربية بأن من يمثلنا هو الأخ نبيل شعث وأرسلت رسالة بهذا الخصوص. وقامت الزوبعة ولم تقعد من تونس وغير تونس... لماذا هذا؟ قلنا بناء على قرار المرجعية التي اسمها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأبلغني أبو عمار أنه أبلغ هذه الرسالة إلى أصحابها والآن أصبح واجباً علينا أن نضعها موضع التنفيذ... والتقيت عمرو موسى فسألني: أنا في حيرة، مَن الذي يمثل؟ قلت له القصة كاملة لكن، وعمرو موسى حي يرزق، إذا جاءك ما يخالف ذلك كتابياً من أبو عمار فهو رئيس السلطة وقراره نافذ... وإلى الآن هذه مشكلة قائمة لأن وزارة الخارجية غير معروف من الذي يتابعها والضحية الوحيدة هي دبلوماسيتنا وسفراؤنا وسفاراتنا في الخارج، إذ إننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً وأخونا أبو اللطف لا يفعل شيئاً وأخونا أبو عمار، باعتباره المسؤول عن السفارات، لا يفعل شيئاً، ونبيل شعث لا يفعل شيئاً، ولدينا 89 سفارة منتشرة في مختلف أنحاء العالم، بينما الأردن له 45 سفارة.

أخيراً أعلن الأخ أبو اللطف أنه شكل وفده من عدد من الأعضاء ومنهم نبيل شعث "وزير الدولة للشؤون الخارجية"... هذه القضية من القضايا التي تمس الدبلوماسية الفلسطينية بأكملها... لم تحل، وهذا هو ما حصل بالضبط.

حاولنا أن نتخذ بعض القرارات المالية، بعضها نفذ والبعض لم ينفذ، بعضها مرّ بشيء من السلاسة والبعض بكثير من العرقلة. قلنا لا بد أن يطبق قانون التقاعد أو قرار التقاعد فقامت الدنيا علينا ولم تقعد... "هل انتهت مرحلة التحرر الوطني؟ إن أميركا تريد أن تتخلص من المنظمة!". مع أنه في كل بلدان الدنيا هناك قوانين للتقاعد، قد يكون القرار ناقصاً، وقد يحتاج إلى تعديل، ولكنه لا يحتاج لأن نقوم بعمليات التجريح... و "إن أميركا أملت أن يتم التخلص من المناضلين!". كل بلدان الدنيا فيها تقاعد، فإلى متى يمكن أن يوظف الجد وابنه وحفيده في الوزارة في وقت واحد بينما لدينا 18 ألف خريج موجودون الآن ومع ذلك يبقى كل شيء على ما هو عليه، لأننا لا نستطيع أن نكون خونة ونتخلص من المناضلين... عرض الأمر على اللجنة التنفيذية، ولا أدري ما هي علاقة اللجنة التنفيذية بهذا الأمر، ولكن هي القيادة العليا، وقالت: يوقف هذا القرار.

قبلها أصدرنا قراراً بالاستقطاعات التي كانت تستقطع من الموظفين والتي تصل إلى حد 15 في المئة. وأنا شخصياً لا أعرف أين تذهب هذه الاستقطاعات، مع ذلك ليس هذا المهم، والمهم أن هذا العمل كان يؤذي الموظفين البالغ عددهم 150 ألفاً وتوافرت لدينا الإمكانات لئلا تبقى هذه الاستقطاعات، ولكن البعض احتجوا وقالوا: أنتم تضربون الانتفاضة... ما هي علاقة الانتفاضة بالاستقطاعات؟ لماذا نبحث دائماً عن سبب "وطني" لنضرب أي إجراء ولنضرب أي قرار؟ ومع ذلك مرّ القرار وكذلك الاحتكارات... البترول، الشركات، السجائر وغيرها، لماذا هذه الاحتكارات؟ ولمصلحة مَن؟ وعندما أُلغيت أعتقد أن الناس شعروا بكثير من الانفراج وبخاصة في حقل البترول الذي كان يغش بقرار رسمي... والنتيجة، كما قلت في تقريري، أن الفرق كان شاسعاً في المدخول بين شهري أيار (مايو) وتموز (يوليو)، أي بين آخر شهر كانت فيه هذه الهيئة وبين أول شهر استلمت المالية هذه الهيئة، وبلغ الفارق ستة ملايين دولار في الشهر، أي 72 مليون دولار في السنة كانت تُسرق.

الموظفون المدنيون يحصلون على رواتبهم من البنوك وقد اقترحت المالية أن يتم استلام الرواتب للجميع من البنوك أي مدنيين وعسكريين فشنوا علينا هجمة شرسة "كيف نكشف أسماء رجال الأمن عندنا للبنوك" والواقع أن أسماء رجال الأمن جميعاً سلمت للجانب الإسرائيلي بأمر رسمي وسلمها الأخ صائب عريقات... وعندما دخلنا إلى أرض الوطن كان لا بد أن يعرف كل إنسان، مدنياً كان أم عسكرياً، البندقية التي دخلت والرصاصات التي معه سجلت... هذا كله موجود عند الإسرائيليين والأميركيين... والآن عندما نطلب وضع الرواتب في البنوك يقولون "ممنوع لأن هذا عمل غير وطني." وقد قبلت وزارة الداخلية، بالشرطة والأمن الوقائي، بالإضافة إلى الاستخبارات، أن تسلم رواتب منتسبيها في البنوك وبقيت كل أجهزة الأمن الأُخرى تحصل على الرواتب بالكيس، لماذا؟.. كل ما أردناه هو أن ينظم هذا وأن يستلم الإنسان راتبه باحترام من البنك، ويصبح له دفتر شيكات وحساب في البنك حتى إذا أراد أن يتعامل مع البنك بقروض أو غيرها يكون قادراً على ذلك... لماذا بالكيس؟ أحدهم قال لي: "البحرية الأميركية تستلم بالكيس!" للأسف هذه حجة سخيفة وغطاء للسرقة، إلى الآن هذا الموضوع لم يحل، لماذا؟ وتكون النتيجة أن يتحرك المستفيدون والمنتفعون... وقامت تظاهرتان ضد وزارة المال وكسرت وزارة المال وسرقت محتوياتها وأملاكها في غزة، لا أريد أن أقول من أين جاء هؤلاء ومن حرضهم ولماذا؟ إذا لم يعجبهم قرار يذهب مسلحون من أجل أن يمنعوه بالقوة... سلام فياض كان حزيناً جداً عندما هاجموه. قال إذا قالوا عني أي شيء فإنني أحتمل وأقبل، ولكن أن يقولوا إنني جاسوس أو خائن، أنا لست جاسوساً ولا خائناً ولا عميلاً.

لا أريد أن أشرح لكم القانون الأساسي فأنتم الذين وضعتموه وأنا ملتزم به التزاماً كاملاً نصاً وروحاً وإذا حصلت هناك خلافات أريد من المجلس أن يحسمها قلت لكم أكثر من مرة أريد أن تقولوا لي أين نحن؟ ماذا لنا وماذا علينا؟ ما هي صلاحياتنا وما هي ليست صلاحياتنا؟ نريد أن نعرف... ولكن في كل يوم يأتيني قرار من أبو عمار، وأنا لا أعرف، فالسفارات ليست من حقنا يعني وزير الخارجية ما هو عمله؟ لا نعرف. والمحافظون ليسوا من شؤوننا، إذاً وزارة الداخلية ماذا تعمل؟ المطار ليس من حقنا، فلمن إذاً؟ لمنظمة التحرير... هذا يعني أن أي وزير لا يملك سلطة على موظف يأتي أو يخرج، يعين أو يرفع... لا شأن له فهو يتلقى كل هذا من الرئاسة... لا أعرف في بلاد الدنيا كلها وزارة ووزراء غير مسؤولين عن موظفيهم... أعرف أن الوزير قد تكون صلاحياته ما دون وكيل وزارة أو وكيل مساعد لا يستطيع أن يعين أو يبدل إلاّ بقرار إنما أن يعين له مدير درجة ب أو ج من خارج نطاق الوزارة! كيف ولماذا؟

في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء اتخذ قرار بتعيين صخر بسيسو بدلاً من أبو شريعة... قرار صح أو خطأ، إنه قرار، لكن أن يمنع القرار بقوة السلاح؟ لا يمكن لكتائب أبو شريعة أن تأتي لتحتل وتمنع وتضرب ويؤمر أبو شريعة أن يجلس في الديوان بالقوة... كيف يمكن هذا؟ أنا أفترض أن القرار غير صائب ولكن ليست هذه هي الطريقة التي تعالج بها الأمور... عندما أخذنا القرار أرسلت وفداً من 3 أشخاص إلى الرئيس مكوناً من ياسر عبد ربه وعزام الأحمد ونبيل عمرو وأرسلت إليه رسالة (الأخ الرئيس اتخذنا قرارات: أولاً بديوان الموظفين وثانياً بتعيين وزير الدولة عبد الفتاح حمايل ليكون وزيراً للشباب والرياضة. ونطلب مباركتكم) كتب لنا هذا ليس شأنكم هذا شأن المنظمة وبقرار من الرئيس... حتى حمايل حرض عليه ومنع من ممارسة عمله... بطبيعة الحال لم يكن مخولاً أن يدخل إلى الوزارة قبل أن يحصل على ثقة المجلس التشريعي أو هكذا أنا أفهم.

أفهم أن التلفزيون للحكومة، للدولة، وأفهم أنني أنا رئيس الوزراء وأفهم أن أول جهة إعلامية تبادر إلى تغطية أخبارنا ومؤتمراتنا ولقاءاتنا هي أجهزة إعلامنا... عندما قابلت كولن باول جاء التلفزيون الفلسطيني وحصل بشكل حصري على نقل المؤتمر الصحافي... كل وكالات الأنباء والتلفزيون في العالم نشرته إلاّ تلفزيوننا...

وتمضي الأيام، الخطاب الذي ألقيته أمامكم أذيع مباشرة عبر 3 محطات أو أكثر وليس في تلفزيوننا... أنا أقول إن المحطات نقلته مباشرة... وسألت وزير الإعلام. وأنا قلما أتابع وسائل الإعلام فقال إن هناك تعليمات "مني" (ويقصد الرئيس) بأن أذيع أفلام كرتون أثناء إلقاء الخطاب!

الكثيرون يقولون إنني أريد وضع أجهزة الأمن تحت تصرفي وبإمرتي وأن أخلصها من يد الأخ أبو عمار... هذا افتراء ولم يحصل هذا إطلاقاً، لا أريد لأجهزة الأمن أن تكون تحت تصرفي ولهذا قصة طويلة... القانون الأساسي يقول: أجهزة الأمن الداخلي تحت رئاسة مجلس الوزراء أو وزير الداخلية وأعتقد أن هذا واضح.

أمّا "خريطة الطريق" فتقول: كل أجهزة الأمن تحت تصرف رئيس الوزراء... ولكنني لم أطلب حتى توحيد الأجهزة وإنما عندما سئلت قلت إنه ستكون كل جهود أجهزة الأمن وليس كل أجهزة الأمن موحدة، وهكذا فإن كل ما طالبنا به إنما هو تنسيق لا أكثر بين أجهزة الأمن بعضها مع بعض... وعندما يكون الأميركيون يقولون وحدة الأجهزة كنا نقول لهم لا نريد.

وهنا أحب أن أقول: لست أنا من وافق على خارطة الطريق وليست حكومتي هي التي وافقت عليها وإنما وُوفق عليها في 20 كانون الأول [ديسمبر] الماضي، وأول من أطلق التصريحات الأخ صائب عريقات باسم السلطة الوطنية الفلسطينية والوزارة السابقة بالقبول بخارطة الطريق كما هي... وخارطة الطريق كما هي تقول بتوحيد الأجهزة الأمنية وقد تجاوزناه، وتقول بضرب واجتثاث المنظمات وقد تجاوزناه، لأننا لا نستطيع أن نقع في هذه المطبات... لا نريد أن ندخل في حرب أهلية ولا نستطيع أن نوحد الأجهزة لأن الأخ أبو عمار يضع تحت تصرفه ثلاثة أرباع الأجهزة الأمنية ويرفض أي نوع من التنسيق بينها وبين بقية الأجهزة.

بعد ذلك جاء اجتماع القيادة الفلسطينية التي ذكرتها، وبدأت أشعر أن هناك تحريضاً لم يسبق له مثيل، وانتقل هذا الاجتماع إلى اجتماع اللجنة المركزية وهناك سمع ما سمعت من اتهامات أبسطها كيف تقبل الحكومة على نفسها أن يبقى أبو عمار محاصراً؟ وكان قد مضى علينا شهران فقط وأبو عمار محاصر منذ سنتين ونحن لم نترك مجالاً دولياً ولا مؤسسة ولا مكاناً ولا شخصية ولا زعيماً إلاّ وتحدثنا معه إلاّ إذا كان لدى من يطالبني بهذا أساليب أُخرى، وشعرت في ذلك الحين أن الجهة التي أنتمي إليها والتي أعطتني التفويض هي التي تحرض ضدي... وكانت تتحدث أيضاً عن المفاوضات وتنتقد الانفراد بها وأنه لا توجد لدينا استراتيجيا وأن هناك وزراء حرامية...

رداً على ذلك كتبت 4 رسائل، الأولى أن المفاوضات، وللمرة الألف، ليست من صلاحياتنا وليست عملنا وليست مسؤوليتي وإنما مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية وأنا عضو في لجنة المفاوضات لأنني أمين سر اللجنة التنفيذية، أمّا الثانية فهي أن الاتهامات التي صدرت من اللجنة المركزية أو من بعض أعضائها وذلك حتى لا أظلم أحداً ضد الوزراء، فإنني أرجو أن تقدم لي الأدلة وعندها سأحول المتهم فوراً إلى النائب العام وسبق أن قلت لكم هذا عن أي فساد تسمعون عنه اكتبوا لي وأنا سأرسله إلى النائب العام، وأعتقد أن هذا لن أتراجع عنه. الرسالة الثالثة: قالت اللجنة المركزية: نحن نريد أن نضع استراتيجيا لك وعليك أن تطبقها فقلت ضعوا ما تشاؤون من استراتيجيا سياسية وغير سياسية وأنا جاهز، إن كنت قادراً على تطبيقها، فإذا كان باستطاعتي أن أطبق هذه السياسة سأفعل وإن لم أكن فليطبقها غيري لأن هذا قرار من القيادة... فمن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة فليأت ليطبقها. الرسالة الرابعة أقدم استقالتي من اللجنة المركزية لأن هذه اللجنة التي أعطتني تفويضاً هي التي تطعنني وهي التي تحرض عليّ ولا أتهم كل أعضاء اللجنة.

تولى رجال الخير من الحريصين على المصلحة وعلى الوحدة والحريصين على الألفة وقانون المحبة أن يجسروا هذه الخلافات وتم استعراض 4 نقاط: الأولى أن لجنة المفاوضات تشكل من التالية أسماؤهم، وهذا قرار

من أبو عمار، 9 أسماء، وإذا أراد أبو عمار أن يخفض العدد أو يزيده فلا اعتراض لي، ولم يكن لي في أي يوم اعتراض أو فيتو على أحد ليكون في لجان يقررها الأخ أبو عمار... كتب أكرم هنية القائمة ووافق عليها أبو عمار واطلع عليها الأخ أبو علاء والأخ غسان الشكعة والأخ صائب عريقات.

النقطة الثانية: مجلس الأمن أو لجنة الأمن تشكل من أبو عمار وأبو مازن ومحمد دحلان وأمين الهندي والحاج إسماعيل والمجايدة ولا اعتراض لي لا على الأسماء أو على الصيغة.

النقطة الثالثة: عندما تنشأ خلافات حول تطبيق القانون الأساسي، فإن هذه اللجنة هي التي تتولى حلها (مشيراً إلى الأسماء الأربعة أعلاه).

النقطة الرابعة: قصة اللجنة المركزية لحركة فتح واستقالتي منها وإصراري على هذه الاستقالة.

لا أدري لماذا تثار في كل مرة مشكلة المفاوضات... في حياتي لم يكن لي اعتراض على لجنة المفاوضات لأنها ليست من شأني فهي شأن أبو عمار ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي من مصلحتي أن يكون هناك فصل ما بين لجنة المفاوضات، وما بين الحكومة التي تنحصر واجباتها في تسيير حياة الناس ولكنها لا تمارس السياسة ولا تمارس المفاوضات، ولكن إذا لزم الأمر لأي شخص عنده كفاءة وقدرة سواء من الوزارة أو من خارجها نحن نرحب به لأننا بحاجة إلى كل كفاءة أن تكون موجودة في هذه اللجنة وكثيراً ما اعترضتم على الأخ أبو علاء أن يكون في المفاوضات.. أنا أقول إن المفاوضات تحتاج بشكل ضروري إلى أن يكون أبو علاء موجوداً... أنتم تعترضون وغيركم يعترض هذا شأنكم ولكن لجنة المفاوضات... هكذا يرى أبو عمار وهكذا أرى أنا... أمّا ما يتعلق بالأمن فأنا لم أعترض على أي اسم، أياً كان هذا الاسم، 5 أو 6 لا مانع لديّ... موضوع اللجنة الرباعية لا مشكلة، أمّا موضوع اللجنة المركزية لا أريد أن أعود إلى اللجنة المركزية وهذا قرار شخصي.. أنا لا أعتدي على أحد ولا أترافع على أحد ولا أظلم أحداً... جئت إلى الوزارة بتفويض من اللجنة المركزية وإذا قررت اللجنة المركزية سحب التفويض تسقط الحكومة... هذا صحيح وحق... مثلاً تقول اللجنة طالما أنت مقاطع اللجنة ولا تريدها فإن اللجنة ترفع الغطاء عنك وعن حكومتك وهذا حقهم وقد سمعت هذا الكلام من الأخ صخر حبش وأنا أحترم آراءه وهو يعارضني في الكثير من الأمور ولكن أحترم رأيه فليس بالضرورة أن يوافقني على كل شيء. ومضت الأيام، وشكلت لجنة المفاوضات ولكن ليس بالشكل الذي طرح، ولم أعترض، أمّا مجلس الأمن فلم يجتمع بتاتاً وقد بعثت رسائل إلى اللجنة الرباعية واللجنة لم ترد عليّ حتى الآن.

عقدنا هدنة لنحمي أنفسنا من حرب أهلية لأن البديل هو أن على السلطة أن تضرب. وأنا لا أريد أن أضرب. عملنا هذه الهدنة مع التنظيمات جميعاً ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني وقلنا هذه هي الهدنة ونريد أن نطبقها وبالفعل فقد طبقت ولكن الذي كان يخترقها إسرائيل كما فعلت في نابلس وغير نابلس. وقد أبقيت وأدمت علاقتي مع "حماس" والجهاد وباقي التنظيمات وخصوصاً في غزة لأنني كنت أعتبر أن علاقة الحكومة مع التنظيمات ليست علاقة هدنة وإنما هي علاقة مجتمع فلسطيني بكل أطيافه وبكل نواميسه الاجتماعية والسياسية وغيرها، نريد أن يكون الجميع في إطار هذا المجتمع إسلاميين أو ملحدين أو قوميين أو غير ذلك. نحن مجتمع هكذا خلقنا ربنا. فإذاً لا بد أن نبحث عن صيغة تجمع هؤلاء الناس ومن هنا عندما استمرت اللقاءات لم تكن من أجل الهدنة وإنما كنا نقول تعالوا يا إخوة نفكر كيف نعيش في مجتمع واحد متعدد المذاهب ومتعدد الأفكار ومتعدد الاتجاهات وبدأنا فعلاً نسمع ونسمع ونجد تجاوباً من "حماس" والجهاد بأنه لا بد أن نجد طريقة وكانت هذه أفضل طريقة لنا ولا زالت لكل من يريد أن يأتي ليحكم أو أن يكون في الحكومة فهي الطريق الأسلم لكي نحمي وحدتنا ونحمي شعبنا من الاقتتال. وكانت الهدنة التي رفضها الإسرائيليون ورفضها الأميركان ثم فرضت عليهم

وقيل لهم لا حل آخر غير هذا الحل رغم أنه ورد في خريطة الطريق، التي وافقنا عليها، بأنه لا بد من ضرب واجتثاث ما يسمى بالتنظيمات الإرهابية ولهذا تجاوزنا أو حاولنا أن نتجاوز هذه المأساة التي يمكن أن نضع أنفسنا بها لو سمعنا ما يقولون.

كنت في غزة في لقاء مع حركة الجهاد. وبدأنا الحديث وكان معي الأخ زياد أبو عمرو لنتكلم في القضايا المجتمعية، لهم مطالب مجتمعية لا بد أن نتحدث بها استكمالاً للجلسات السابقة، فبدأنا نتحدث نصف ساعة أو أكثر قليلاً حتى جاءت المفاجأة وهي عملية ضخمة في القدس.

ارتبك الأمر ودعوت مجلس الوزراء إلى غزة واستمع مجلس الوزراء إلى التطورات الأخيرة واتفقنا على 3 نقاط.

أولاً: إمّا أن تأخذ هذه الحكومة الغطاء من القيادة السياسية وأنها على رأي ماهر المصري ليست خشخيشة أو زرعاً استيطانياً.. هل نحن حكومة أم معارضة فإذا كانت حكومة منبثقة من هذه المؤسسات فلتعطها الغطاء السياسي.

ثانياً: لا بد من إيجاد صيغة تنسيق بين أجهزة الأمن حتى تستطيع أن تواجه على الأرض، فيما لو حصل أي شيء، لأنه من غير المعقول أن أجهزة الأمن لا تتفق على شيء وأنا دعوت أجهزة الأمن وطلبت منها حتى الاستنفار لنحمي الوضع فقالوا لا نستطيع.

ثالثاً: لا بد من إجراءات على الأرض.. إجراءات سلطة تثبت وجودها على الأرض.

هذه النقاط الثلاث ما هي إلاّ توصيات للقيادة الفلسطينية المجتمعة في رام الله حيث يذهب من استطاع لإبلاغ القيادة أو لنقل هذه التوصيات إلى القيادة.. وعقد اجتماع، ثم جلست مع عدد من الإخوة وحدث نقاش طويل عريض واتفقنا على أننا نريد أن نعطي غطاء سياسياً للحكومة وصدر البيان عن القيادة ولكن هذا من البيانات الكثيرة التي تصدر والتي أحياناً لا تعني شيئاً.

وتتابع الموضوع وجاء أسامة الباز وتحدث معنا وقال إنه لا بد من عمل شيء بالنسبة لأجهزة الأمن لأن استحقاقاتكم طويلة وكثيرة فلم يحصل أي شيء والآن كيف يمكن أن نتعامل مع مسألة الأمن، فاجتمعت اللجنة المركزية وطرح أمامها اقتراحان الأول من نبيل شعث شخصياً بأن يعين الأخ أبو عمار الأخ نصر يوسف نائباً له في الأمن الوطني، تابعاً له، وهو يستطيع أن ينسق مع بقية الأجهزة. وأعتقد أن هذا الاقتراح لم يحظ بقبول عام أو بالموافقة. أمّا الاقتراح الآخر أن يعين نصر يوسف وزيراً للداخلية مسؤولاً عن الأمن الوطني فقيل له إذهب إلى أبو مازن وبلغه. جاءني الأخ الوزير نبيل شعث حاملاً هذين الاقتراحين وأجبته بجملة واحدة "كلاهما جيد كلاهما مقبول" سألني من دون نقاش؟ فقلت من دون نقاش إذا كان هذا ما يوافقون عليه فهذا جيد، فعاد إلى الأخ أبو عمار وهاتفني بعد ربع ساعة وقال أبو عمار رفض، وقال له لا أريد شروطاً مسبقة من أبو مازن، فبدأت أسأل نفسي هل أنا أضع شروطاً؟ لقد قلت كلمة واحدة وهي كلاهما مقبول... وكانت النتيجة أن القرار بحث في التنفيذية وفي المركزية ثم تحوّر الاقتراح بحيث يعين نصر يوسف وزيراً للداخلية فقط من دون الأمن الوطني ولم أكن حاضراً الاجتماعات أو تلك الجلسات وإنما قيل لي إنهم لم يصلوا إلى اتفاق.

فبدأت الأمور تتحرك، إذ كتب أربعة إخوة ستة اقتراحات لحل المشكلة، وهم أكرم هنية ونبيل عمرو وأحمد عبد الرحمن وحكم بلعاوي، أمّا النقاط الست فهي:

1. لجنة مفاوضات وسألت هل كانت هذه مشكلة في يوم من الأيام أو موضوع خلاف؟

2. ومجلس أمن مصغر، أيضاً نحن اتفقنا... ليست مشكلتي وليست قضيتي لم يكن هذا الأمر من شؤوني. 3. تعيين وزير داخلية. 4. ثم القضايا الإدارية لا تمس إلاّ بالتشاور بين الرئيس ورئيس الوزراء وهي قضايا تتعلق بالقانون الأساسي. 5. ثم اجتماعات شهرية مشتركة بين القيادة الفلسطينية والحكومة كلما تطلب الأمر. 6. حضوري اللجنة المركزية وإجراء مصالحة بيني وبين هاني الحسن لأن هذه مشكلة من المشاكل التي يجب أن تحل.

طبعاً هذه الأمور نوقشت وبحثت وكل واحد تكلم فيها ولكنها لم تصل إلى أي نتيجة.

المشكلة الحقيقية أيها الإخوة هي أننا نواجه برفض إسرائيلي لتقديم أي من الطلبات التي كنا نطلبها، والتي شرحتها لكم والتي أقنعنا الأميركان بها والتي تحدث بها جون وولف والتي هي أبسط الأمور... حتى الأسرى، لو أعطونا عدداً من الأسرى المحكومين وأوقفوا هذا الحائط على أرضنا ورفعوا حواجز... لم يقدموا شيئاً وفي كل مرة يقولون نحن نريد حكومة أبو مازن... لست موظفاً عندهم أو عند غيرهم... إذا كنتم تريدون هذه الحكومة ساعدوها وهذا دليل على أنهم لا يريدون الحكومة.

الأميركان ليلاً نهاراً يتحدثون عن دعم أبو مازن وإعطائه الدعم... لا نسمح ولا نقبل... أمّا أن يساعدوا، فلا شيء.

الظاهر يا إخوان أن أسلوبي في العمل لا يرضي، وأسلوبي وخطتي لا يجدان قبولاً عند أحد ربما لأنني هكذا، لست مقبولاً. إسرائيل تقول إن هذا جيد وتضربنا، و"حماس" تقول هذا الرجل صادق معنا وتضربنا، والقيادة الفلسطينية ترسل لنا العصي والخشب لنضرب به على أبواب الشرعية الفلسطينية... أنا لا أطلب شيئاً ولا أريد شيئاً والذي يقول إمّا كل شيء أو لا شيء فهو يكذب، فأنا لم أقل أبداً هذا الكلام وكنت أسخر دوماً مماً يقول إمّا كل شي أو لا شيء وفي الحقيقة فإن من يقول هذا لا يعرف شيئاً.

مع الأسف أيضاً أن الفضائيات العربية والفلسطينية ساهمت في التضليل، وقد رأيت عدة حلقات استغلتنا فيها، وكلها سموم ضدنا... ضد أنفسنا... لا يوجد شخص يخرج على المحطات إلاّ ويقول أنا أعلن من موقعي هذا ويصدر المواقف والقرارات... هم يغطون ساعات بالإعلانات ونحن ننشر أوسخ الغسيل عندهم، بلا شك إن هذه الفضائيات أساءت لضميرنا ولوجداننا ولقضيتنا.

وأخيراً أروي لكم هذه القصة، القصة في يوم من الأيام كان الرئيس أبو عمار تحت الحصار ثم بدأ الحصار يشتد ويقسو والمطرقة تضرب على الباب فطلب مني هاني الحسن أن أتكلم مع أي أحد فتكلمت مع وزير الدفاع بنيامين بن. إليعيزر وقلت له ما الذي يحصل أريد أن أذهب لأراه (أبو عمار) فقال سأرد عليك. الإخوان في المقاطعة كانوا كل نصف ساعة يتصلون متسائلين عن التطورات... كنت أرد عليهم بأن ينتظروا وقلت كيف سأخرج؟ فلا يمكنني الخروج من بيتي. فتأخر بن. إليعيزر في جوابه وقلت في نفسي إن أفضل شيء هو أن أطلب أن يسمحوا لي أن أذهب لرؤية إخوتي الذين يعيشون سوياً للتشاور معهم قبل الذهاب عند أبو عمار... فذهبت إلى البناية التي يسكن فيها الإخوان ووجدت حوالي 10 بين عضو لجنة مركزية ومجلس ثوري وإخوان آخرين، فقلت يا إخوان مطلوب مني أن أذهب إلى أبو عمار فانصحوني ماذا أقول حتى لا تقولوا ذهبت وعدت وحدي. ماذا تريدون أن أقول؟ فبدأت أسمع اقتراحات وبعد نقاش وضعت اقتراحات محددة... لم يسمح لي أن أذهب إلى أبو عمار فأرسلتها له بالفاكس، وقلت له الإخوان يقترحون الأمور التالية واحد اثنين ثلاثة ونحن بانتظار الجواب منك، وفي حال عدم السماح لي فإننا ننتظر جوابك على الفاكس. وكان الجواب من المقاطعة شعار "بناية العار" وأطلقها الأخ هاني الحسن شخصياً حيث أن ما جرى في البناية مؤامرة للإطاحة بأبو عمار. حتى تتذكروا فقط، فقد جاء

مسلحون وأطلقوا النار على منزل نبيل عمرو باعتباره هو الذي أعلن عن هذه الاقتراحات وباعتباره "أحد المتآمرين لقلب نظام الحكم الفلسطيني!"... والتاريخ يتكرر.

اليوم أرسلت رسالة استقالة الحكومة إلى الأخ أبو عمار. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 56 (خريف 2003)، ص169.

ملحق رقم (18)

خطاب ياسر عرفات في افتتاح المجلس التشريعي المنتخب 1996

كلمة سيادة الرئيس ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

كلمة تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني

1996/3/7

كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

"والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون"

صدق الله العظيم

الأخ رئيس المجلس الوطني،،

الأخ رئيس المجلس التشريعي،،

الأخ رئاسة المجلس التشريعي،،

السادة رؤساء وأعضاء وفود وممثلي الدول الشقيقة والصديقة،،

أيتها الأخوات والأخوة.. أعضاء المجلس التشريعي،،

الأخوة الضيوف الكرام،،

الأخوة الحضور،،

أود في البداية أن أرحب باسم الشعب الفلسطيني وباسم السلطة الوطنية الفلسطينية. وباسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالأخوة الضيوف الكرام وممثلي البرلمانات والدول الشقيقة والصديقة، وأود أن أحييهم وأشكرهم على مشاركتهم الكريمة التي ترمز إلى التفافهم حول فلسطين المستقبل. وحول السلام العادل والشامل في منطقتنا. والتي كان لبعض الأخوة المتواجدين هنا نيابة عن بلادهم وقادتهم الفضل الكبير فيما وصلنا إليه.

وفي هذا المجال لا بد أن نذكر أن اتفاق أوسلو تمت رعايته، والتوقيع على الاتفاق الأول والثاني منه في واشنطن تحت إشراف ورعاية الرئيس كلينتون ومعه الراعي الروسي وهذا الحشد العربي والدولي، بما في ذلك الوحدة الأوروبية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن واليابان ودول عدم الانحياز والدول الأفريقية والإسلامية وإخوتي العرب، ثم تبع ذلك مباحثات واتفاق القاهرة تحت رعاية أخي الرئيس مبارك ومشاركة راعيي المؤتمر، ثم بعدها محادثات طابا في مصر.

وهنا لا بد أن نذكر بالامتنان الدول المانحة وما قدمته وتقدمه من مساعدات، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة وسكرتيرها الدكتور بطرس غالي.

إن قدومكم إلى وطننا في هذه اللحظات الصعبة لمشاركتنا هذه المناسبة التاريخية، يعني لشعبنا الشيء الكثير. فلكم منا كل تقدير. وأود أن أتقدم للسيد رئيس المجلس التشريعي ونوابه وأمين السر بالتهنئة لكل عضو منكم على الثقة التي أولاها إياكم شعبكم، وأوجه تهنئة خاصة للأخوات من أعضاء المجلس وأقول لهن: إن وصولكن إلى عضوية المجلس هو شهادة تقدير من شعبنا للدور البارز الذي أدته المرأة الفلسطينية في كافة مراحل نضالنا الوطني، وعلى أهمية مواصلة هذا الدور وتطويره في المستقبل لبناء وطننا ودولتنا المستقلة.

إننا نعقد هذه الجلسة التاريخية. لمجلسنا التشريعي في ظل ظروف بالغة الصعوبة، جراء الأحداث الدموية التي شهدتها منطقتنا خلال الأيام الماضية، ولقد كان إصرارنا على عقد هذه الجلسة في موعدها، رغم الحصار المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة وجميع القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، نابعاً من رغبتنا في توجيه رسالة للعالم أجمع.. رسالة واضحة وضوح الشمس بكل معانيها وبكل إصرار شعبنا للمضي قدماً في بناء مستقبله ودولته رغم كل الصعاب والمعوقات.

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين"

صدق الله العظيم

الرسالة تقول:

إن مسيرة السلام.. سلام الشجعان.. التي انطلقت باتفاق إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة ودولة إسرائيل، سوف تستمر. ولن نسمح لكائن من كان، من أعداء السلام داخلياً أو خارجياً، وفي الاتجاهين وفي الطرفين بتعطيلها، أو حرفها عن المسار الصحيح المؤدي إلى إنجاز مراحلها وأهدافها كافة، ولن نسمح للعنف ولا للإرهاب إيقاف هذه المسيرة السلمية.

"المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وفي الناس المسرة"

والرسالة تقول:

إن مسيرة بناء الكيان الوطني الفلسطيني المستقل سوف تواصل تقدمها في زمن الانبعاث الجديد فوق أرض فلسطين وفي قلبها القدس الشريف.

الرسالة تقول:

إن مسيرة التطور والتحديث وبناء الاقتصاد الوطني الحر لا بد وأن تتواصل بزخم قوي وعزيمة متجددة وأداء عصري قويم ونحن نتوجه نحو بناء الدولة والمجتمع الحديث.

الرسالة تقول: إن مسيرة الديمقراطية التي دشنتها الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العشرين من كانون الثاني الماضي ستستمر، ولن يستطيع أحد من أعداء الديمقراطية والتقدم أن يوقفها، ولن يسمح شعبنا لأحد بأن يتحدى إرادته الحرة المستقلة.

أيتها الأخوات.. أيها الأخوة.. إننا على يقين من أن قوى الظلام والردة والإرهاب، عملت كل ما في استطاعتها لضرب هذا الإنجاز التاريخي، المرتبط بأعمق مفاهيم السلام.

وأن من خططوا وأمروا بتنفيذ الجرائم الأخيرة في القدس وعسقلان وتل أبيب. مما أدى إلى إزهاق أرواح العشرات من المدنيين الأبرياء الإسرائيليين وفلسطينيين وأجانب.. وقبلها اغتيال شريكنا في عملية السلام السيد اسحق رابين، ان هؤلاء لم يكونوا في واقع الأمر يوجهون ضربتهم للإسرائيليين وحسب، وإنما للفلسطينيين كذلك. وليضربوا في مقتل، عملية السلام وأهدافها السامية، وليقتلوا الحلم الفلسطيني الغض الوليد الذي نعمل بدأب كي نراه قوياً متكاملاً بتحقيق الاستقلال على أرضنا، وإقامة مجتمع ديمقراطي يلبي آمال أجيالنا.

وهنا.. ومن هذا المنبر.. أوجه رسالتي لشعبنا الفلسطيني ولشركائنا في عملية السلام.. الشعب الإسرائيلي وحكومته، ولكل شعوب منطقتنا ودولها ولراعيي السلام وللمجموعة الأوروبية ولمجلس الأمن ولكل الدول الصديقة والشقيقة ولكل العالم أجمع. داعياً الجميع إلى مواجهة هذا العنف والإرهاب، وتنسيق الجهود لاستئصال جذور الإرهاب وأسبابه في الطرفين، كي نوفر لأوطاننا أمنها واستقرارها ولمستقبل منطقتنا إشراقة المنشود. إنني ومن على هذا المنبر أتوجه باقتراح إلى جميع الأطراف

الدولية والإقليمية المعنية بالسلام العادل في المنطقة لعقد لقاء على أعلى مستوى من أجل بحث سبل حماية مسيرة السلام والتسريع بها. على جميع المسارات، باعتبار ذلك خطوة بارزة وأساسية لإقفال الطريق أمام دورة العنف الدموية، ولنبحث معاً كذلك سبل التصدي للإرهاب كظاهرة إقليمية ودولية وهو ما عبّر عنه وأكده الرئيس كلينتون.

وفي الوقت الذي لم ولن نتوانى كسلطة وطنية فلسطينية، وكشعب عريق عن محاربتنا المبدأية والمنهجية للإرهاب، فإننا نرى بأن هذه المعضلة الدولية الكبرى، لا يمكن أن تحل لا بالإحتلال ولا بالاستيطان ولا بالحصار، ولا بالإغلاق وبالتضييق وبالإجراءات الستثنائية والعقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني بأسره. وإنما من خلال معالجة متبصرة لدوافعها وللمناخات التي تولد وتترعرع فيها. إن الحفاظ على حقوق الإنسان وتوفير العدالة وتعميمها، وتربية النشء في ظروف صحية وبثقافة عصرية مع التمسك بالقيم والمعتقدات بأرقى مفاهيمها الحقيقية من شأنه أن يحد من ظاهرة الإرهاب ونتائجها.

وفي منطقتنا حيث نقوم بصنع سلام الشجعان ونواجه تحدياته، وخاصة هذه العلاقات التي أصبحت معروفة للجميع بين هذه القوى المتطرفة في الجانبين لأن عندي ما يثبت ذلك فإننا لا نرى في العقوبات والإغلاق الحالي ضد شعبنا كله، وضد مناطقنا علاجاً لظاهرة الإرهاب، وإنما ينطوي على مجازفة بالانجازات الثمينة التي أحرزناها في عملية السلام ووضع هذه الانجازات في دائرة الخطر أمام هذه الانتهاكات.

إنني ورغم الحزن والألم الذي يشعر به المجتمع الإسرائيلي ونشاطره إياه، أود أن أؤكد على أن هذه اللحظات المفجعة لا يجب أن تجعل الصورة مظلمة أمامنا لا أمامنا كفلسطينيين، لا أمام الإسرائيليين، ولا أمام العرب حتى يحقق السلام مكاسب كبيرة. وقطعنا خطوات عديدة نحو بناء شرق أوسط جديد يسوده الانفتاح. وكنا جميعاً ندرك أن للسلام ثمن. وأن هنالك قوى سوف تحاول إغراقه بالدم حتى تمنع شموله ورسوخه. ولقد أعلنت عن ذلك علناً. وواجبنا اليوم أن ندافع عن السلام في وجه الإرهاب. وأن نتقدم إلى الأمام، وليعلم الجميع أن هذا العنف وهذا الإرهاب ضد جميع القيم الدينية والروحية والإنسانية والوطنية والقومية.. هذا الإرهاب ضد شرع الله وشرعية القوانين وخروجاً عنها.

بسم الله الرحمن الرحيم

"واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"

صدق الله العظيم

أيها الضيوف الأعزاء..أيها الأخوة الكرام..أيها السيدات والسادة..

لقد شكلت الإنتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت قبل أسابيع افتتاحاً لمرحلة جديدة في تاريخ شعبنا الفلسطيني.

فعندما توجه هذا الزخم من المواطنين الفلسطينيين إلى صناديق الاقتراع، لاختيار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية واختيار أعضاء المجلس التشريعي كانوا في الوقت نفسه يدلون بأصواتهم من أجل فلسطين المستقبل. ولقد كانوا بمشاركتهم الواسعة والمنظمة يؤكدون على دعمهم المطلق لخيار السلام الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 بالموافقة على الحل

بدولتين – فلسطينية وإسرائيلية – وعام 1991 بالاشتراك بمؤتمر مدريد للسلام والذي توج باتفاق أوسلو لإعلان المبادئ عام 1993. والذي وقعناه في واشنطن والقاهرة، وكانوا في الوقت نفسه يدلون بأصواتهم تأييداً ودعماً لقيام أول سلطة فلسطينية على أرض فلسطين، وأذكركم في عام 1974 المجلس الوطني الفلسطيني قال إنشاء السلطة الوطنية على أي جزء يتم الانسحاب الإسرائيلي عنه طبقاً لما قرره مجلسنا الوطني عام 1974 في القاهرة. وكذلك تأييداً للخيار الديمقراطي الذي يقوم على أساس الانتخاب الحر والمباشر.

ولقد تابع العالم عن كثب مسار هذه الانتخابات، وبلا شك فإن الصورة التي قدمها شعبنا كانت صورة زاهية تعبر عن النضج والرقي والوعي الكبير. وهي صورة نفخر ونعتز بها، فشعبنا صاحب التراث الحضاري العريق فوق هذه الأرض القديمة المباركة قادر على الدوام ورغم المحن، "ونجيناه ولوط إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين" قادر على تأكيد إسهامه وعطائه في كل زمان، وقادر على أن يكون القدوة والمثل وأن يقدم النموذج المضيء. في أرض السلام في فلسطين أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومهد المسيح عليه السلام.

لقد افتتحت هذه الانتخابات مرحلة الشرعية الدستورية والقانونية في تاريخ شعبنا الفلسطيني، ودشّنت مرحلة الكيان الوطني الفلسطيني المستقل، نحو دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إننا ونحن نتقدم في رحاب هذه المرحلة الجديدة، نذكر بالتقدير والإعزاز كل شهداء شعبنا الأبطال وفي مقدمتهم أخي وحبيبي أمير الشهداء "أبو جهاد" ان الذين سقطوا على درب النضال على مدى العقود الماضية من أجل حرية فلسطين واستقلالها، لترقد الآن أرواحهم بسلام في عليين عند الرفيق الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا، فها هي الأهداف التي ضحوا بأرواحهم من أجلها تتجسد فوق أرضنا ونذكر بالتقدير والإعتزاز كذلك جرحانا وأسرانا وأسيراتنا الذين ما زالوا خلف قضبان السجون وفي مقدمتهم الشيخ الفاضل أحمد ياسين، وهم الأبطال الذين ساهموا بصنع الإنجازات لشعبنا، فإليهم تحية من شعبنا كل شعبنا.. وموعدهم قريب مع الحرية بإذن الله تعالى. إن موعدهم الصبح أوليس الصبح بقريب.

أيتها الأخوات والإخوة،،

إن الثقة التي منحكم شعبكم إياها تقترن بتطلعات وبتوقعات كبيرة، وتقترن بالتالي بمسؤوليات جسام، لكنني على ثقة أن هذا المجلس، قادر مع مجلسكم الوطني الفلسطيني قادر على التصدي لهذه المسؤوليات، خاصة وأنه يجمع بين أعضائه خلاصة تجارب عديدة، وتلتقي فيه أجيال مختلفة، تجارب تغطي كل مراحل النضال الفلسطيني في جميع الساحات في الوطن والمنافي وأجيال تشمل الجيل الذي عايش النكبة في بدايات العمل الوطني وبعدها، والجيل الذي عاش في المنافي وانطلق بالثورة، والجيل الذي عانى تحت الإحتلال حتى صنع الانتفاضة الباسلة، إن مزيجاً متكاملاً من هذه الخبرات والتجارب كفيل بالتصدي للمهام التي تطرحها علينا المرحلة القادمة.

واسمحوا لي هنا.. أن أطرح عليكم ما أراه عناوين رئيسية في برنامج عملنا الوطني للمرحلة القادمة:

المهمة الأولى: حماية وتعزيز السلام

إن السلام.. سلام الشجعان.. سلام الشجعان.. الذي استلزم شجاعة فائقة لدى الأطراف المعنية لصنعه، أصبح حقيقة راسخة على الأرض. غير أن هذا يجب ألا يجعلنا نتجاهل أو نقلل من المخاطر التي تتهدده من قبل الفئات المتطرفة وفي الجانبين والمعادية للسلام، والتي يسعى بعضها للقضاء على هذا السلام وعبثاً يحاولون.

وبعد متقل شريكي رابين كشف النقاب عن لقاءات وتنسيق مع القوى الفلسطينية المتطرفة لضرب عملية السلام وأنا لا أدعي، هذه هي تصريحات في جريدة يورشلايم العبرية التي يعترف فيها بذلك (زعيم حركة إيال أفناي رفيف المتطرفة) باللقاءات التي تمت بينهم في بعضها جرت تبعد كيلو متر واحد عن مقري بجانب فندق فلسطين على بحر غزة. يا إخواني الضيوف ويا أخواتي ممثلي الدول الصديقة والشقيقة ويا إخواني أعضاء المجلس التشريعي.. عبثاً يحاولون فهي إرادتنا المشتركة لشعبنا الفلسطيني والشعب الإسرائيلي وشعوب المنطقة لترسيخ السلام العادل والشامل من أجل شرق أوسط جديد.

إن حماية وتعزيز السلام ليس كلمة تقال، ولا مجرد إجراء يتخذ، بل هو سياسة شاملة ودائمة ومستمرة يجب أن تعتمدها جميع الأطراف الإقليمية والدولية الشريكة في صنع السلام.

إننا في هذا الوقت الذي أكدنا فيه على التزامنا باتفاقيات السلام واحترامنا والتزامنا بتعهداتنا فيها، فإننا نجدد التأكيد على أننا لن نسمح لأية قوة على أرضنا أن تحاول المس بعملية السلام. إن أية محاولة من هذا القبيل ترقى إلى الاعتداء المباشر على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وسيتم التصدي لها الآن بكل حزم وقوة ودون أي تردد أو تهاون، ولن نتهاون في حماية وحمل الأمانة التي حملها إياها شعبنا لصيانة حقوقه ومصالحه ومستقبله ومستقبل أجيالنا القادمة ولحماية هذا السلام في ظل هذا النظام العالمي الجديد.

وإننا نتطلع إلى أن يتخذ الطرف الإسرائيلي الإجراءات اللازمة لمواجهة القوى الفاشية والعنصرية التي ما زالت مسكونة بأحلام السيطرة والاحتلال والتوسع والترانسفير، والتي تجاهر بإصرارها على تدمير السلام، كما أننا نؤكد هنا أن هذه مهمة مطلوبة أيضاً من جميع دول وشعوب المنطقة. ومطلوبة من كل العالم المحب للسلام مطلوبة منا أولاً وأخيراً.. وكما تعرفون وكما تعلمون لقد تصدينا لها بكل حزم وبكل شدة.

كذلك ومن أجل حماية وتعزيز السلام فلا بد من الإلتزام الأمين والدقيق بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والتقيد بالبرنامج الزمني الموضوع لمراحل السلام، وتمثل روح المشاركة في التنفيذ، والامتناع عن أي سلوك يسبب التوتر أو يشيع أجواء عدم الثقة، كل ذلك سيقدم الإسهام الأكثر أهمية، والأشد فاعلية لحماية السلام.. سلام الشجعان.

إن علينا.. فلسطينيين وإسرائيليين أن نتقدم نحو تطبيق بنود الاتفاقات المعقودة بيننا لنبدأ بعد شهرين مفاوضات الوضع النهائي، مروراً بإكمال عملية إعادة الانتشار من الخليل. ودعوة مجلسنا الوطني الفلسطيني للانعقاد لمناقشة الميثاق وتعديله.

إن ضرراً كبيراً يلحق بعملية السلام ومصداقيتها إذا واجهت أي تلكؤ أو تباطؤ في تنفيذ أي بند من بنود اتفاقياتها مهما كانت الصعاب والتحديات. إن التنفيذ الدقيق والأمين الذي نصر عليه ضروري من أجل بدء محادثات الوضع النهائي في أجواء من الثقة اللازمة للتقدم والنجاح.

فالتعزيز النهائي للسلام ولكي يصبح طوداً شامخاً وحقيقة متجذرة من الحقائق التاريخية الراسخة، يكون بإنجاز المرحلة النهائية بما يكفل تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي نص عليها قرارا مجلس الأمن 242، 338، وبما يشمل انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 وفي مقدمتها القدس الشريف. وطبقاً للقرارات الدولية التي هي أساس مؤتمر مدريد للسلام.

وبما يضمن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك الحدود النهائية والمستوطنين والمستوطنات، وهذا هو الإطار الذي سيحمي السلام في المنطقة ويضمن له البقاء والاستمرار، ويفتح الآفاق لحل عادل وشامل في المنطقة يحقق السلام على جميع المسارات العربية – الإسرائيلية بما فيها المسارين السوري واللبناني. وإنهاء المسار الفلسطيني حتى الاستقلال.

وبالتالي فإن المهمة الأولى أمامنا في هذه المرحلة هي تأكيد التزامنا الدائم والعملي باتفاقات السلام، وبما يضمن نيل حقوق شعبنا المشروعة وتحقيق استقلالنا الوطني الكامل.

المهمة الثانية: تعزيز الوحدة الوطنية

"إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله سفاً كأنهم كبنيان مرصوص"

إذا ما كونوا جميعاً يا بني في خطب ولا تفرقوا رهادا

تأبى الرماح إذا تجمعن تكسراً وإذا افترقن تكسرت آحادا.

لقد حرصنا في كل مرحلة من مراحل مسيرتنا الطويلة على أن نحمي ونصون وحدتنا الوطنية، وقد شهدنا في الانتخابات التاريخية قبل أسابيع تجسيداً فذاً لوحدة الشعب وتكاتفه.

وفي هذه المرحلة الجديدة التي تعني انبثاق نظام سياسي فلسطيني ويثبت شعبنا على الخريطة السياسية والجغرافية بالمنطقة وسيكون له انعكاساته الهامة والمصيرية، ليس في فلسطين فحسب، وإنما في المنطقة كلها، نظام يقوم على الشرعية الدستورية، فإننا نؤكد حرصنا على تعزيز الوحدة الوطنية، حرصنا على تعزيز الترابط والتلاحم الواحد بين شعبنا داخل الوطن وفي المنافي والشتات. ومن هنا يبرز الدور المركزي والأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ستخوض مفاوضات الوضع النهائي باسم الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وأهمية تفعيل مؤسساتها وانعقادها في القريب العاجل بما في ذلك المجلس الوطني الفلسطيني خلال الشهرين القادمين.

إنني من هنا.. من قلب فلسطين.. وفي هذه المناسبة التاريخية أوجه باسمكم التحية إلى أبناء شعبنا كل شعبنا.. ربعنا كل ربعنا.. في الوطن وفي المنافي، ونتعاهد وإياهم على مواصلة الدرب لإنجاز جميع حقوقنا الوطنية طبقاً للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

كما إنني أوجه من على هذا المنبر نداءً لجميع القوى والفصائل والتيارات الفاعلة وأدعوها للالتحاق بأطر العمل الوطني، إن المرحلة القادمة تتطلب حشد قوانا وطاقاتنا لمواجهة كافة التحديات والصعاب التي تواجهنا، وأن ما يجمعنا هو أكثر بكثير من أية اجتهادات قد تفرق بيننا. إن جميع الأبواب مفتوحة أمام جميع القوى الوطنية الفلسطينية للعمل في ظل السلطة الوطنية بشكل ديمقراطي وضمن التعددية السياسية وضمن القوانين المرعية. ولنتفق فيما نتفق عليه وليعذر بعضنا البعض فيما نختلف فيه.

المهمة الثالثة: بناء الكيان الوطني الفلسطيني

إن أمامنا على هذا الصعيد أيها الأخوات والأخوة.. جدول أعمال حافل، وإنكم مطالبون بأن تنكبوا على إنجاز البنية القانونية التحتية اللازمة لتأسيس كياننا الوطني.

وأن هذا المجلس مطالب بصياغة القوانين والأنظمة والتشريعات الكفيلة بتنظيم مسار عملنا ومسار الحياة في بلادنا، والتي ستستند إليها السلطة التنفيذية، كما تستند بمنظمة التحرير الفلسطينية ويستعين بها كذلك الجهاز القضائي.

إن هذه مهمة تاريخية مقدسة، فبوضع القوانين والأنظمة التي تستند في منطلقاتها لما أجمع عليه شعبنا من خيار التعددية السياسية وصيانة الحريات الأساسية وعلى رأسها حرية التعبير، وضمان فصل السلطات، والتكافؤ في الفرص، والمساواة بين المرأة والرجل، بوضع هذه القوانين واستكمال بناء الأطر والهياكل نكون قد صنعنا قاعدة صلبة لبناء كيان ديمقراطي عصري متقدم، يجعل فلسطين مؤهلة لدخول القرن القادم وهي تسهم وتشكل بعطائها الحضاري ضمن المنطلق القومي لأمتنا العربية، وتعود لتصبح كما كانت في أغلب فترات التاريخ منارة تساهم في حاضرة المنطقة والعالم.

المهمة الرابعة: تسريع عملية إعادة البناء والتنمية

إن علينا جهداً هائلاً على جميع الجبهات لمواصلة عملية إعادة بناء ما خلفته عقود الاحتلال من تدمير هائل وخراب شامل في بلادنا، وهي إعادة بناء بنيتنا التحتية المدمرة، وتحقيق تنمية توفر لشعبنا متطلبات حياة كريمة، واستقطاب كل الخبرات والطاقات والإمكانيات الفلسطينية والعربية والدولية، لتحقيق نهضة اقتصادية نحن، بعون الله، قادرين على تحقيقها قبل أن نكون جديرين بها.

وهذه المهمة، تتطلب مواصلة المجتمع الدولي دعمه لبرامجنا ومشاريعنا، وتتطلب وقف الإغلاق المتعدد الأشكال الذي يؤدي لإلحاق أفدح الأضرار بالحياة المعيشية لعمالنا وأهلنا وأطفالنا وباقتصادنا كله.

إننا في هذا المجال وفي جميع المجالات نرتكز أساساً على محيطنا وعمقنا العربي، ونؤكد حرصنا على تعزيز علاقاتنا العربية، وبناء صيغ تعاون وثيق في شتى المجالات مع الدول العربية الشقيقة.

إن علاقتنا مع مصر الشقيقة ورئيسها مبارك تتطور في جميع المجالات، وعلاقاتنا مع الأردن الشقيق التوأم نعمقها ونعززها، وكذلك العلاقات مع الأشقاء في السعودية وأنا باسمكن أتوجه لله العلي القدير أن ينعم على جلالة الملك فهد خادم الحرمين الشريفين بالصحة والعافية، واليمن والخليج.. أعني من عمان للإمارات لقطر للبحرين للكويت.. وإنني أقول رغم أن الكويت طاردين أهلنا لا من الكويت وأهل الكويت وزعماء الكويت إخواننا وأحباءنا.

وعندما أقول المغرب العربي أتذكر تونس التي تحتضن م.ت.ف وأتذكر أخي جلالة الملك الحسن وأخي وابن عمي أي ليس فقط المملكة المغربية "لكن رئيس المؤتمر الإسلامي رئيس لجنة القدس. وكذلك إخواني الأحبة في موريتانيا ورئيسهم ولد طايع وإخواني في الجزائر الذين احتضنوا جلسات المجلس الوطني الفلسطيني ورئيسهم أخي زروال، وكذلك إخواني في ليبيا وجميع البلدان العربية الأخرى من السودان إلى اليمن إلى عمان إلى اليمن إلى عمان إلى العراق إلى موريتانيا دون استثناء. والمغرب العربي وجميع البلدان العربية دون استثناء، وأعبر في هذا المجال عن رغبتنا الأكيدة في توفير الحل على المسارين السوري واللبناني، لكي نعمل معاً وسوياً من أجل سلام عادل وشامل على جميع الجبهات وفي المنطقة بأسرها، كما أعبر عن دعوتنا لرفع الحصار عن الشعب العراقي والشعب الليبي، ونحن نسعى لبناء شرق أوسط جديدة يشملنا جميعاً.

أيتها الأخوات والأخوة أعضاء المجلس، إن مجلسكم وهو يتصدى لمسؤولياته ومهامه التاريخية يجب أن توفر له كل الظروف وكل الدعم الممكن، ليأخذ دوره وليمارس صلاحياتها بالكامل.

إن جميع أجهزة السلطة التنفيذية ستقدم كل ما هو مطلوب منها ليأخذ دوره الواجب واللائق والفاعل، ونحن لا نعد بعمل المعجزات ولا نعد وعوداً لا يمكننا الوفاء بها، ولكننا نعدكم ببذل كل ما يمكننا أن نقوم به بأمانة وإخلاص، معتمدين على المولى عز وجل أولاً، وعلى عزيمة إرادة وتحمل شعبنا الذي هو أعظم من قياداته السابقة والحالية والمستقبلية.

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء المجلس،،السيدات والسادة الضيوف والحضور،،إننا جميعاً شهود في هذه الساعات على صنع تاريخ جديد لشعبنا ولمنطقتنا، إننا جميعاً شهود في هذه الساعات على ولادة ديمقراطية جديدة في الشرق الأوسط، إننا جميعاً في هذه الساعات شهود على مرحلة جديدة من الانبعاث الجديد لفلسطين.. فلسطين الشعب.. فلسطين الوطن.. فلسطين الكيان المستقل.. شهود على انطلاقة جديدة في مسيرة الشعب الفلسطيني نحو بناء دولته المستقلة وقدسها الشريف.

مرة أخرى أحيي ضيوفنا الأعزاء..وأتمنى التوفيق للمجلس..

بسم الله الرحمن الرحيم"ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض"

صدق الله العظيم

المصدر: مؤسسة ياسر عرفات

المصدر/ مؤسسة ياسر عرفات

ملحق رقم (19)

PALESTINIAN AUTHORITY PRESIDENT YASSER ARAFAT, LETTER TO PRIME MINISTER SHIMON PERES ON THE AMENDMENT OF THE PALESTINIAN COVENANT, GAZA, 4 MAY 1996

Dear Mr. Peres,

I convey my best wishes to your Excellency, and I would like to convey to you the recent historic resolution adopted by the Palestinian National Council at its 21st session held in Gaza city.

As part of our commitment to the peace process, and in adhering to the mutual recognition between the Palestinian Liberation Organization and the Government of Israel, the PNC was held in Gaza city between 22-25 of April 1996, and in an extraordinary session decided that the Palestine National Charter is hereby amended by cancelling the provisions that are contrary to the letters exchanged between the PLO and the government of Israel on 9/10 Sept. 1993.

Please find enclosed copies of the official Arabic and English texts of the PNC's resolutions.

We remain committed to the peace process.

Yasser Arafat
Chairman of the Executive Committee of the PLO
President of the Palestinian National Authority

المصدر: Abdul Hadi, Mahdi. Documents on Palestine. PASSIA (Palestinian Academic Society for the Study International Affairs). 2007. VOL V. 1995-1999

ملحق رقم (20) + (21)

ISRAELI PRIME MINISTER BENJAMIN NETANYAHU AND PLO/PA CHAIRMAN YASSER ARAFAT, JOINT PRESS CONFERENCE, 4 SEPTEMBER 1996 *[EXCERPTS]*

[The press conference came at the end of talks held between Netanyahu and Arafat at Erez Checkpoint to get to know each other and to determine the format of the negotiations on Hebron and other issues.]

Mr. Benjamin Netanyahu: After my talks today here I can observe that both parties reiterate their commitment to the interim agreement and their determination to carry out its implementation. However I would like to emphasize that we have to take into account the needs and the requirements of both sides on the basis of reciprocity, and the assurance of the security and well being of both Israelis and Palestinian alike. I have heard in the Palestinian press and Palestinian quarters that my intention is to fragment, to break up the agreement. This is not true, this is not our intention. We want to advance the issues of concern to all of us and we want to do so in such ways to facilitate negotiations on a final status. I also want to make clear that our position is to not only move on the peace process but to also improve the prosperity and economic conditions of the Palestinian population. We think that prosperity and peace go hand in hand and I believe that we can advance to achieve both goals for the benefit of both peoples, Mr Chairman please.

Chairman Yasser Arafat: First of all would like to thank Prime Minister, Mr. Netanyahu for this positive meeting which enables us to cooperate more and more and implement the agreement. I would like to emphasize here once again our commitment to pursue the cooperation with Israel and our commitment to cooperate with Israel in all aspects in accordance with the agreement. This cooperation in all fields will continue respective of our critical differences. Our commitment for both parties is unchangeable. I believe that we and Mr. Netanyahu and his government will walk together to ad-

vance the peace process, the peace of the brave. We shall not forget it was Mr. Shamir and Mr. Netanyahu who started the peace process in Madrid. I have informed Mr. Netanyahu that our first contact to start the peace in the region was with the late Mr. Begin and the channel was through Mr. Sadat. We are determined to work with Mr. Netanyahu and with his government. I offer him in front of you my heart full congratulations on the election choice of the Israelis of making him Prime Minister, and we will work together as we did with his predecessor.

Q: (Hebrew) Mr. Prime Minister and Mr. Chairman, have you reached agreement on security arrangements in Hebron? Will it be possible to discuss this, and have you reached or hope to reach agreement on the question of further redeployment?

PM Netanyahu: (Hebrew) We have set the program for the work of the joint steering committees, and these issues will be discussed in the framework of the steering committees.

Chairman Arafat: (Arabic) There is a committee that will deal with this issue.

Q: Mr. Netanyahu, you said you were committed to the implementation of the agreement. Have you decided with the Palestinians or do you have any specific date for the redeployment from Hebron and for the redeployments, and are you interested in real negotiating?

PM Netanyahu: I spoke of the pressures of security and the assurance of the well-being with Palestinians and with Israelis and I think these are real issues. They will be discussed as I said in the steering committees.

Q: (Hebrew) Mr. Prime Minister, for many years you had very harsh things to say about this man who is now standing by your side, Yasser Arafat. You based your entire election campaign against the agreement that the previous government achieved with this man, Yasser Arafat, and now..?

PM Netanyahu: (Hebrew) First of all, I would like to remind you that throughout the election campaign, before we received the mandate from the Israeli voters, I made it absolutely clear that we are committed to the agreements and to the outline of the peace process, and that we would maintain contacts with the Palestinian Authority in order to do precisely what we are doing here. In other words, first of all, to try and iron out the differences on the issues remaining on the agenda in the Oslo 1 and Oslo 2 agreements, and then to conduct negotiations on the final status arrangement. I also made it clear that I would meet with Mr. Arafat when I would feel that this was important or vital to the interests of the State of Israel. I am doing what I said.

Q: (Hebrew) Mr. Prime Minister, there is not a little criticism, to put it mildly, being voiced against you from your colleagues in the government. Minister Benny Begin says that you have acted contrary to the government guidelines and without consulting the cabinet. We saw MK Benny Elon of Moledet look you in the eyes here. How do you cope with this criticism? Was this whole move worthwhile?

PM Netanyahu: (Hebrew) I will ask those who criticism me from within the government: Everything we are doing here, we said explicitly that we would do, both before the elections and afterwards - even before the establishment of the government. We intend to steer the political process with the Palestinians to a final status arrangement in accordance with the position of our government, which is different from that of the previous government. Our government seeks peace, but in our own way. We seek a peace that we believe can last. We also believe that this process must be conducted differently, and we are conducting it differently. So, in both the method and the target we have made clear our intentions on how to achieve peace. All this was said in the most explicit terms, both before and elections and after the elections, and with the establishment of the government. Whoever joined the government knew what he was joining and should have taken this into consideration.

Q: (Arabic) Mr. President, is there an agreement concerning the Gaza airport and the new helicopters that you received?

Chairman Arafat: (Arabic) First, with regard to the helicopters I have already used them. But with regard to the airport Gaza, there is a committee that is discussing the matter.

Q: Mr President, do you see after this meeting that the stage will be set for the talks on the final status talks away from the settlement policy of Israelis? And for the Prime Minister: will you continue to expand the settlements?

Chairman Arafat: There is option for us to reactivate our negotiations at all levels, including the permanent status negotiations.

PM Netanyahu: We have our position on the question of settlements and the Palestinian Authority has its position. This is well known and we have as you know a mechanism in the final status negotiations to discuss these differences.

Q: Mr. Prime Minister, beyond that symbolisms and the media statements, are you going to implement what had been agreed upon between the PLO and the former government? And for Mr. President Arafat, how do you see the settlement issue and did you discuss this with the Prime Minister?

PM Netanyahu: I think that it has to be understood that the principle that I have been talking about, namely the principle of reciprocity, this principle is not a slogan, it's meaningful. It encompasses the basic principle by which we negotiate, sign agreements and carry out agreements. A contract is as good as its fulfillment by both sides. There are outstanding issues on the Palestinian side, and there are outstanding issues on the Israeli side. We are going to bring these issues together to the steering committees and try to resolve them, not necessarily one by one, but in packages if you will, in order to advance the process. I have said that I think that in relation to the principle of reciprocity, we must concern ourselves with the question of security and the preservation of a normal system being for both populations. Again this is not a slogan, it's not a trick. If we don't do it, if security breaks down, we saw already what happens if the peace process breaks down. So the ideas or the principles that I am presenting here, and not for the first time, I think are truly the safeguards of advancing peace. And I think that with these principles in mind we can advance peace, and we intend to.

Q: But there is already an agreement signed between the former Israeli government and the PLO.

PM Netanyahu: That is correct.

Q: So?

PM Netanyahu: So we are going to discuss this issue in the steering committee and you are welcome to come and ask your questions after the meeting with the steering committee.

Chairman Arafat: I have nothing to add but to say that we will continue to negotiate and to coordinate in all levels by all means.

المصدر: Abdul Hadi, Mahdi. Documents on Palestine. PASSIA (Palestinian Academic Society for the Study International Affairs). 2007. VOL V. 1995-1999

ملحق رقم (22)

PRESIDENT YASSER ARAFAT, ADDRESS TO THE CONFERENCE ON THE IMPLEMENTATION OF THE OSLO ACCORDS, GAZA, 15 MARCH 1997 *[EXCERPTS]*

[The mini-summit - called for by Pres. Arafat to push the implementation of the Oslo Accords and "save the peace process."– was attended by representatives from the US, EU, Japan, Egypt and Jordan.].

The signing of the Hebron Protocol was an important event which could not have been so important if it hadn't been for the tremendous efforts made personally by US President Bill Clinton and his decision to send a senior delegation to attend the negotiations. Besides, the great efforts made by President Hosni Mubarak, King Hussein, the European Community, Russia, Norway and the United Nations.

We believed the peace process was back on track and as we started to gain hope we were surprised by the decisions of the Israeli government to Judaize the city of Jerusalem, to build new settlements and

to enlarge the existing ones in an attempt to pre-empt the final status talks that are due to start in two days. Later followed the decision of the further re-deployment which was a shock for us. This decision came as a shock since the redeployment in Area B had been done by 28 December 1995 and as such the Israeli government had declared that it would re-deploy its troops in less than 2 percent of Area C. In this respect, I would like to state that 34 articles of the agreement are still pending and the Israeli government has not fulfilled them. Those infringements are related to dozens of outstanding issues that are yet to be implemented.

When we agreed to postpone issues of Jerusalem, borders, settlements and refugees until the final status negotiations, we also agreed that neither party should carry out unilateral steps that would affect those talks. The Agreements have stated that our Palestinian People in the West Bank, Jerusalem and Gaza Strip would elect their leader and their representatives in the Palestinian Council. Then it was Israel that came and claimed that the measures it is taking in Jerusalem are part of its sovereign rights in Jerusalem. How can this be accepted?

The US letter of assurances, dated 18 October 1991, stressed that the issue of Jerusalem would be discussed in the final status talks and that Israel has no right to unilaterally take measures that would change the demographic status of the city and in the occupied Palestinian territories. The world has confronted Israel's annexation of Jerusalem as was stated in UN Resolutions 252 of 1986, 267 of 1969, 271 of 1969, 298 of 1971, 446 and 452 of 1979, 465, 471, 476 and 478 of 1980, 672 of 1990 and many other resolutions that were adopted by the UN General Assembly, including the resolution of two days ago.

The decision to build the new settlement in Jabal Abu Ghaneim is an old decision that was frozen by the government of Mr. Yitzhak Rabin and its successor, the government of Shimon Peres, because both of them realized how serious the implementation of such a decision would be too the peace process. Now Mr. Netanyahu comes to implement a plan to isolate Jerusalem from the West Bank and to sever the northern parts of the West Bank from the southern parts. We have plans and maps that indicates hotels are to be built in this area in preparations for Bethlehem 2000 events. Such a plan aims at replacing the town of Bethlehem with the new settlements. The situation is very serious and all the settlement projects in Jerusalem and the surrounding areas as well as in the rest of the Palestinian lands are not but a plan very detrimental to the peace process. In this respect I would like to present to you what the government of Yitzhak Rabin had committed itself to with regard to the settlements. Those commitments have become an official decision of the Israeli cabinet which was rescinded by the Netanyahu government once he came to power:

- No to new settlements.
- No works to enlarge existing Jewish settlements.
- No government money will be funneled for settlement activities.

Fences are to be setup at a distance of 50 meters way from the last house of every settlement (borders of the existing Jewish settlements).

Settlements and confiscation of lands have continued in an unprecedented pace not only in Jerusalem but also in Hebron, Bethlehem, Ramallah, Nablus, Qalqilya, Tulkarem, Jenin, Jericho, Toubas, Salfit and even in the Gaza Strip.

We endeavor to save the peace process, to protect it and to put it back on track. To achieve this, terms of reference of the peace process and the signed agreements should be honored. Israel has tried to transfer negotiations into dictation in order to dedicate accomplished facts on the ground by means of settlement activities, land expropriation, by-pass roads, house demolition, transfer of population, confiscation of identity cards of our people in Jerusalem in a serious ethnic cleansing campaign.

The Israeli government has forgotten or pretended to forget, its commitment to safeguard the holy shrines in Christianity and Islam as well as the Palestinian Institutions operating in Jerusalem, according to the letter of Mr. Shimon Peres to late Norwegian Foreign Minister Johan Holst. The Israeli

Government has also ignored its commitments vis-à-vis the agreement on refugees. The differences on this issue have continued and there has not been any progress in the four-way committee talks of Egypt, Jordan, Israel and the Palestinian Authority.

I have called for this meeting to save the peace process. Responsibility in this respect is collective. We need to find a mechanism efficient to face Israel's refusal to fulfill what has been agreed upon. We seek your support and aid to find the mechanism which can guarantee the accurate implementation of the singed agreements, and a mechanism that would guarantee that neither party carries out unilateral steps that might affect or harm the final status agenda.

I would like to reiterate our commitment to peace. And in the same time I call upon the government of Israel to express equal commitment and to stop those unilateral measures that are liable to destroy the whole peace process. As we stated before the peace and terrorism cannot go hand in hand, so do peace and settlements. They cannot go hand in glove. I call upon the government of Israel to rescind its settlement plans to stop manipulation of the agreements as it did with regard to the first phase of the further re-deployment. We have no choice but to adhere to reason, wisdom and courage as well as to the option of peace, based on comprehensiveness, durability and justice.

I again call for your assistance and support to protect the peace process and to put it back on track, far from the language of arrogance, de-facto policy or sense of superiority. Our people suffer from closure, siege and intransigence in not opening the safe passage between the West Bank and Gaza, or in opening the airport or the Gaza port.

The responsibility is collective and joint. Out of this conference, we should walk towards new horizons in order to safeguard a new future, clear of violence, suppression and bloodshed, not only for the Palestinian and Israeli peoples but to the peoples of the whole region.

المصدر: Abdul Hadi, Mahdi. Documents on Palestine. PASSIA (Palestinian Academic Society for the Study International Affairs). 2007. VOL V. 1995-1999

ملحق رقم (23)

مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1998 م بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الإطلاع على القواعد الدستورية والقانونية المعمول بها ، وعلى القانون رقم (5) لسنة 1995 بنقل السلطات والصلاحيات ، وعلى قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936 وتعديلاته ، وعلى قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 الساري في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية ، وعلى قانون العقوبات لمنظمة التحرير الفلسطينية لسنة 1979 ، وعلى قرار رقم (1) سنة 1994 باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية قبل 5 /6/ 1967 في الأراضي الفلسطينية. ولحين إصدار قانون موحد يعالج هذه المواضيع من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني. ومن دون الإخلال بأحكام ومبادئ قانون الإنسان الدولي الذي قررته الأمم المتحدة وصادقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية. وضمن أحكام القوانين الفلسطينية باحترام التعددية السياسية وضمان حرية الفكر والتعبير والرأي والتمسك بالهوية والشخصية الوطنية والعلاقة التاريخية بالأرض الفلسطينية والإلتزام بالوحدة الوطنية.

مادة (1)

تعتبر الأفعال التالية غير مشروعة في كافة المحافظات الفلسطينية : التحريض على التمييز العنصري وتشجيع أعمال العنف المخالفة للقوانين أو توجيه الإهانة للديانات المختلفة أو استعمال العنف أو التحريض على استعمال العنف الذي يضر العلاقات مع الدول الشقيقة والأجنبية، وتشكيل الجمعيات غير المشروعة التي تمارس أو تحرض على الجرائم وإفساد الحياة وتهييج الجماهير للتغيير بالقوة غير المشروعة أو التحريض على الفتنة أو التحريض على خرق الإتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع دول شقيقة أو أجنبية.

مادة (2)

سيتم معاقبة أي شخص يرتكب أي من الأفعال المحددة أعلاه، وفقاً لأحكام القوانين المذكورة أعلاه.

مادة (3)

ينشر هذا المرسوم في الوقائع الفلسطينية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

صدر في : 19 /11/ 1998 ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – المقتفي –، اعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

المصدر: جامعة بيرزيت– المقتفي

ملحق رقم (24)

PLO CHAIRMAN YASSER ARAFAT, SPEECH BY AT THE SIGNING OF THE SHARM EL-SHEIKH MEMORANDUM, 4 SEPTEMBER 1999

Mr. Hosni Mubarak, President of Egypt, His Majesty King Abdullah of the Hashemite Kingdom of Jordan, Mr. Ehud Barak, Prime Minister of Israel, Mrs. Madeleine Albright, the U.S. Secretary of State, ladies and gentlemen,

I would like to thank President Mubarak for hosting this ceremony to sign the agreement to implement the outstanding clauses of the Wye Agreement between the PLO and the government of Israel. In this respect, we would like to express our deep appreciation of the constructive role that has been played by Egypt under the leadership of President Mubarak and his top aides, who have expressed their full support to the peace process in the region. I would like also to extend my thanks to President Clinton and to Secretary of State Madeleine Albright for the efforts that have been done by the United States as a guarantor of the peace process and to put the peace process back on track. It is a new occasion to go ahead within the significant role of the United States and the role and the efforts done by His Majesty King Abdullah, and the support that we have had from the European community, from Russia, from China, from Japan, from friendly countries, from the United Nations. It is with the help of all those that this ceremony is being held and the signing is taking place. On this occasion I would like to remind you of the role that was played by the late King Hussein, may his soul rest in peace, in achieving the Wye River Agreement and in supporting the peace process in the region.

Mr. President, ladies and gentlemen,

The signing of this memorandum tonight represents a complement to the peace process and to move forward to implement all the outstanding clauses and points. We have no time to waste and we have no chance to waste any more chances. It is an ongoing hope now for us to maintain the pace of the peace. We respect our commitments and implement them, and we implement all our commitments in the agreements, and we will continue our efforts to maintain the supremeness in the interests of all people and safeguarding the peace process, and we express our interest to go on forward to reach the final status settlement based on the UN Resolution 242 and on the basis of land for peace, and to build our independent Palestinian state with Jerusalem being its capital, to solve the problem of the Palestinian refugees according to resolutions of the international legitimacy.

Now, as we are ready to implement the Wye Memorandum, we will be seeing in a few coming days the PNA takeover of additional lands of the Palestinian territories, to open the safe passage between the Gaza Strip and the West Bank, and we will be seeing too the release of hundreds of Palestinian prisoners. We would like to try to stress the need to stop all the settlement activities, the land expropriation and house demolition - all those have been stressed in our previous and former agreements that we signed together. The commitment to the peace process is very significant and important because it supplies the appropriate atmosphere to achieving progress towards the permanent status negotiations and to build confidence by implementing all the agreements signed, based on the Declaration of Principles between the PLO and the government of Israel.

We have succeeded with our partner the late Yitzhak Rabin and with Shimon Peres in the first years that followed the signing of the Oslo Agreement, the Taba Agreement, and the Cairo Agreement as well, to express a good mood of friendship and partnership, Palestinian and Israeli, and we have proved that this partnership is very important, based on mutual respect and commitment to signed agreements and combatting enemies of peace on both sides. We have succeeded in establishing a strong infrastructure for maintaining peace - the peace of the brave - in our region.

I would like here to reiterate the commitment of the PLO and of the PNA and of the Palestinian people in the peace agreements. We hereby extend our hand to Mr. Barak as our main partner in the peace process, the peace of the brave, and we tell him: We are ready to resume the process of building the Palestinian-Israeli partnership for the sake of peace, and we are ready to continue to help maintain continuous cooperation between us to build the peace of the brave and make it reality. This is the real challenge that is facing both of us. Let us work together in order to achieve it, and let us work together in order to improve our capability to make peace the basic and fundamental ground of our daily life.

Mr. President, ladies and gentlemen,

More than three years ago this city in Egypt witnessed an international summit, when dozens of world leaders met to stress the unity of the world against terror and their support of the peace process. Today we meet again on this important occasion to reiterate the same meanings and the same goal, which is to lead the peace process to its final destination by means of achieving a just and a long-lasting peace in the region on all tracks, including the Syrian and the Lebanese tracks. Thank you.

المصدر: Abdul Hadi, Mahdi. Documents on Palestine. PASSIA (Palestinian Academic Society for the Study International Affairs). 2007. VOL V. 1995-1999

ملحق رقم (25)

PLO CHAIRMAN YASSER ARAFAT, REMARKS ON THE SHARM AL-SHEIKH MEMORANDUM TO THE ARAB FOREIGN MINISTERS COUNCIL, CAIRO, 12 SEPTEMBER 1999 *[EXCERPTS]*

[Arafat's speech was noteworthy for its strong stand on refugee rights at a time of widespread skepticism concerning PA intentions for final status negotiations on the issue.]

After three years of total stagnation in the peace process, life and soul returned to the peace process with the signing of the Sharm al-Sheikh Memorandum under the patronage of blessed President Husni Mubarak... We regard the signing of this memorandum as an important and necessary step in the right direction for the sake of implementing all the provisions of the interim agreement to which Israel committed itself, in an honest and accurate way and in accordance with the agreed on deadlines, which were held up by the former Israeli government. We expect with great hope and confidence the continuation of the peace talks on the Palestinian track and the resumption of negotiations on the Syrian and Lebanese tracks as well as a lasting, just, and comprehensive peace that restores the territory to its rightful owners and provides security and stability to the region's countries and nations. This peace must guarantee the end of the Israeli occupation of our Palestinian, Syrian, and Lebanese territory; the restoration of our holy shrines; Palestinian self-determination; and the establishment of an independent Palestinian state with Jerusalem as its capital.

We cling to the need to implement, faithfully and accurately, UN Security Council Resolutions 242, 338, and 425 on all fronts because the Arab nation will never abandon its lands and rights as spelled out by the UN resolutions nor will it ever accept less than what is provided for in the text of the binding UN resolutions.

Let me emphasize here in front of you, dear brothers, that we are determined to cling obstinately to the provisions of the UN resolutions and the necessity to implement them, and to the withdrawal of the Israeli forces from Palestinian, Syrian, and Lebanese territories to the 4 June 1967 borders. I call on the venerable Arab League Council to reaffirm this united Arab stance, as it did in the past, to put things in the proper perspective before all the parties concerned with the peace process.

Mr. Chairman, ladies and gentlemen, the essence of the Palestinian cause is the issue of a usurped land and the Palestinian refugees, who were unrightfully driven from their land by the unjust Israeli aggression, which occurred and continues to occur on our land and against our people. As a result, millions of Palestinians were left without land, homes, and country. In our struggle to regain the

land, we have never forgotten and will never forget our kinfolk and sons who are dispersed in various parts of the world without a homeland, future, or identity.

Sinful and vicious attempts are now being made to cast despair and frustration in the hearts of the Palestinian refugees, to undermine their splendid patriotic steadfastness, which has protected the Palestinian cause from being wasted and forgotten. This is the outcome of a tremendous colonialist conspiracy against our people. Some tendentious voices are speaking about resettlement in one Arab country or another, or the dispersing of the Palestinians in far-flung lands.

In the name of the Palestinian people and on behalf of the PLO and the Palestinian Authority, let me declare it loud and clear: There can be no homeland for the Palestinian people except their homeland, Palestine, the homeland of their fathers and grandfathers, and of their children and grandchildren. It is the homeland of the past, the present, and the future, no matter how much time is needed to achieve this and regardless of the magnitude of the conspiracies against these people and the Arab nation.

Our belief in the refugees' right to return to their homeland is unshakable. Our resolve in this matter is relentless. As much as faith, the clinging to the land, and steadfastness have served this cause, the UN resolutions have also preserved the Palestinian right and the right of the Palestinian refugees to return to their homeland.

UN Resolution 194, which spells out the full rights of the refugees, is the one to which we cling to protect the rights of the Palestinian refugees. There can be no solution to the problem of the Palestinian refugees other than the implementation of Resolution 194. For this reason, I call on our nation, its countries and people, to cling to this resolution and defend it at international conferences and forums as well as in the current negotiations.

Our people, who made many, many sacrifices in the homeland and the camps to regain their land and establish a state, will not accept resettlement and dispersion, but will continue their just and legitimate struggle until the sons of the Palestinian homeland return to the country, Palestine.

Mr. Chairman, ladies and gentlemen, holy Jerusalem, the capital of the coming state of Palestine, is being subjected to a conspiracy to Judaize it completely, obliterate its history, and erase its historical heritage and its international, religious, and pan-Arab character... The settlement onslaught also intruded into the heart of the Old City of Jerusalem; its houses were stolen and confiscated, and its Arab character was obliterated by force and coercion.

I place the issue of Jerusalem before my brothers, the Arab leaders and officials, affirming to them that we cling to all our rights in holy Jerusalem, on the basis of implementing the pertinent UN resolutions, particularly Security Council Resolution 242, which applies to holy Jerusalem as much as it applies to the other occupied Palestinian and Arab territories. We have rejected and continue to reject the Israeli government's decision to annex holy Jerusalem. We reject the city's Judaization, and, with the cooperation of our people and masses, we are working day and night to preserve our firm rights in holy Jerusalem.

From this podium, I call on our nation and our Arab countries to attach to Jerusalem the importance it deserves and to formulate policies capable of protecting our holy Jerusalem from Judaization and settlement I declare it openly: There can be no peace without a free holy Jerusalem as the capital of the Palestinian state. Real peace is the peace that restores Jerusalem to its people and nation and to its global humanitarian and religious role.

I wish to remind everyone that we went to the Madrid peace conference on the basis of the land-for-peace principle in line with Resolutions 242, 338, and 425.

Mr. Chairman, ladies and gentlemen, we continue to adhere to the agreements we signed with the Israeli government. We are making every possible effort to ensure that the Israelis remain commit-

ted to the implementation of these agreements in letter and spirit and in accordance with the agreed upon timetable. The signing of the Sharm al-Sheikh Memorandum a few days ago reaffirmed the importance of safeguarding and reviving the peace process and saving it from the total stagnation under which it labored during the past three years. The signing also underlined the need to implement swiftly, faithfully, and honestly all the outstanding agreements and to press ahead with the search for the desired peace.

We have implemented the provisions required of us to promote the peace process. We will continue this firm policy, which proceeds from our wish to safeguard the inalienable Palestinian rights for the sake of a just and lasting peace in the Middle East that would ensure security for all sides and guarantee our national rights in our independent Palestinian state with Jerusalem as its capital.

Ladies and gentlemen, achieving swift progress in the final status negotiations, which will begin tomorrow, Monday, requires that the Israeli government should complete the implementation of its obligations in line with the Wye River agreement and stop completely confiscating Palestinian lands and building settlements on them, especially as these actions contradict the spirit of the peace we wish to attain and are a flagrant violation of UN resolutions, including UN Security Council Resolutions 242 and 338. Restoring confidence in the peace process and in its objectives is a very important thing, because it creates a favorable atmosphere to make quick progress in the final status negotiations and find just and lasting solutions to the core issues, particularly those that pertain to the future of holy Jerusalem, the settlements, the refugees, the borders, and the water resources. The future of the entire peace process hinges on resolving these issues.

ملحق رقم (26)

PRESIDENT YASSER ARAFAT, ADDRESS TO THE MEETING OF THE FOREIGN MINISTERS OF THE COUNTRIES OF NON-ALIGNED MOVEMENT (NAM), MEMBERS IN THE COMMITTEE ON PALESTINE AND THE NAM CAUCUS OF THE UN SECURITY COUNCIL, PRETORIA, 3 MAY 2001

H E Brother President Thabo Mbeki, President of the Republic of South Africa,
Excellencies, the Minister of Foreign Affairs Ambassadors of the Countries of the NAM, members in the Committee on Palestine and the NAM Caucus in the UN Security Council, Ladies and Gentlemen,

Allow me, at the start, to convey our deepest thanks and appreciation to the friendly Republic of South Africa and its President, H E Thabo Mbeki for this initiative. It is an initiative that reflects the devotion shown by South Africa and the countries, members in NAM and in the Committee of Palestine, towards Palestine, its people and its cause. It also shows the interest of the leaders of these member countries in the developments that are accelerating in the Middle East, especially the far-reaching Israeli occupation and aggression against our Palestinian people. I would like also to convey our greetings to President Nelson Mandela.

Mr. President, Excellencies, the Ministers, Ambassadors, Ladies and Gentlemen,

The escalation of the ongoing Israeli war of aggression against the Palestinian people, in which Israel is using an array of internationally prohibited weapons along with the closure and blockade of 3,2 million Palestinians, - a war of aggression that is about to enter its ninth month – represents a dangerous Israeli tendency that shakes the foundation of international and regional stability. This stability was in the process of being consecrated as a result of the peace process and the limited progress achieved on its path. The international community became aware of the dangers created by Israel on both the human and political levels. Thus the UN Commission on Human Rights took the initiative in condemning the Israeli crimes committed in this all-out war against the Palestinian people. The UN Security Council condemned also in its Resolution 1322 the use by Israel of excessive force. There is also the recent US position, namely, their demand that Israeli forces withdraws immediately from the Palestinian territories under full Palestinian jurisdiction which we call area "A" following its recent re-occupation by the Israeli Army of Gaza Strip. There are as well, the decisions and resolutions adopted by the European Union, Russia, China, Japan, and the Non-Aligned, the Islamic and the Arab countries. All these have formed an international consensus that condemns aggression and caution against its dangers regionally and internationally.

Therefore, I view this initiative with great interest and pride. I am really betting on the effectiveness of your joint efforts, whether within the framework of the Non-Aligned Movement or any other framework. In so doing, I take into consideration that the members of the committee on Palestine and the NAM Caucus are active on the international scene on all levels.

Mr. President, Excellencies, the Ministers, Ladies and Gentlemen,

Our Palestinian people are subjected to an ugly Israeli occupation that continues since 1967 and aggression as well as to a war of destruction and annihilation that threatens their life, property, and human and national rights. The number of our martyrs and wounded over the recent few months exceeded 24000. All this is in addition to what the Palestinians are exposed to as a result of the ongoing military escalation from land, sea and air; the use of the internationally prohibited weapons; the siege imposed on our towns, villages and refugee camps; the siege and blockade imposed on supply and the economy to starve our people, including medical; the holding of our tax revenues; the closure and destruction of our water resources; the bulldozing of agricultural lands, including olive trees which were planted thousands of years ago, from the Roman era; the assassination of leaders in an unprecedented manner in our contemporary era; the massive detentions of our populace; the destruction of religious sites, residential areas and medical, tourist, education and official institutions and facilities; the destruction of many of our industrial areas; the banning of importing primary goods for these industrial areas; the dismissal of our workers, so much that the number of workers unemployed exceeds 360 000; and even forbidding our fishermen to fish on the sea.

All this makes it pertinent that we all make joint and coordinated action to confront this military escalation and racist aggression as well as their repercussions on our people. We should put in the first place, the right of our Palestinian people to receive immediate international protection to stop the ongoing Israeli aggression against our Palestinian people, their Christian and Islamic holy sites in Holy Jerusalem, Hebron, Bethlehem, Beit Jala, Beit Sahour and other areas. Also we should stop the daily and bloody killing of our masses. I would like to thank your distinguished Caucus for its effective support and help in this regard. I look forward to continue the work with you at the United Nations, the Security Council and at other international fora so that this legitimate human right is not taken off the UN agenda by the veto power, and is not dropped by the force of the various attempts that aim at emptying UN resolutions from their real contents.

Mr. President, Excellencies, the Ministers, Ladies and Gentlemen,

Our Palestinian people have decided not to walk away, under any circumstances, from international legality. They have decided not to lose hope in the possibility that this legality will come to the support of their rights and aspirations. Our people have proved by adopting this correct and civilized attitude, that they can define the effective and convincing bases for peace and stability in the ME vis-à-vis the Palestinian cause. International legality has the definite and satisfactory answers to all ques-

tions and elements of the ME conflict. On the basis of international legality and its resolutions we demand the Israeli withdrawal from all the Palestinian and Arab territories occupied in June 1967, including Holy Jerusalem, in accordance with UN Security Council Resolutions 242 and 338 and on the basis of the Madrid Peace Conference "land for peace".

Also on the basis of this international legality, we demand a just solution for the refugee problem, which is the basis of the Palestinian cause and forms its human and political context, this solution must be in accordance with UNGA Resolution 194.

On the basis of international legality, we work for and demand the cessation of the crimes committed by the Israeli settlers against our people and our religious holy places. We demand the removal of the settlement phenomena in accordance with the signed agreements and international resolutions. It is a phenomenon that is rejected on the international level and is illegal and destructive to peace not recognized by any international party. I here would like to appreciate the statement made yesterday by the Secretary of State, Colin Powel, concerning his demand to cease settlement activities including those expansions within existing settlements.

These are the bases for demanding our rights. These are also the solid foundations of a permanent, just and comprehensive peace, the peace of the brave, which I have contracted and agreed upon with my late partner Israeli Prime Minister Yitzhak Rabin who was assassinated by the Israeli extremists. This is the peace that realizes the interests of all and guarantees security and safety for all.

Mr. President, Excellencies, the Ministers

Allow me from here, to salute with confidence and appreciation, the countries of NAM who have never wavered in their indefatigable and effective work on behalf of Palestine and the rights of its people; for the protection of the Christian and Islamic Holy Places which are facing today ongoing difficulties, challenges, threats and violations perpetrated by the Israeli occupiers; and for your protection of the peace of the brave, the permanent, just and comprehensive peace, in the ME and the whole world.

From here, I would like also to salute the state of South Africa, the ally of Palestine. I would like to salute all the peoples yearning from freedom and independence. I salute the great people of South Africa who have presented, and still do present, a viable model, full of life, for the persistent struggle against racism and for freedom and independence.

I draw my confidence from your support and from your continuous efforts here, in all fora and at all difficult junctures.

Before concluding I would like to point out to the efforts being exerted by our brothers in Egypt and Jordan in their Egyptian-Jordanian initiative. This initiative was approved by the European Union, Russia and the USA. It is supported by the Arab Summit. Lastly, and following much exerted efforts, Israel sent Mr. Shimon Peres to discuss it with our brothers in Egypt and Jordan. We hope that this will lead to calm down the dangerous situation through which the Palestinian people pass through as a result of the Israeli escalation and the economic and financial blockade. We hope that it will also bring back the situation to the status where it was before 28 September 2000, and will start the negotiations from the point we arrived at then including what has been agreed upon at Sharm Sheickh in the presence of President Clinton, King Abdalla, Mr. Kofi Annan and Mr. Xavier Solana and under the hospitality of President Mubarak.

Finally, I convey the greetings of our struggling people in Holy Jerusalem and Palestine, the Holy Land. Our Palestinian people who have written wonderful stories of heroism and sacrifice. They are a people who have written the chapters of the highest forms of steadfastness and courage: both in terms of principle and aims. They are the people who really deserve your support and solidarity in order to be able to regain their legitimate rights including their right to return, to self determination and to establish their independent state, on their national soil, with Holy Jerusalem as its capital.

I would like to take this opportunity to extend my deepest appreciation to President Thabo Mbeki for the efforts he has been exerted and will exert for the cause of peace in the region and for the Palestinian People.

Allow me also to extend my appreciation to my dear sister Foreign Minister for your wonderful efforts as the one heading this meeting.

Before I end my message, I would like to reiterate what was agreed between me and HE President Mbeki, and what I said this morning after my meeting with ex-President Mandela.

I reiterate my full commitment to the peace process and all agreements signed. The language of violence and bombardment will not serve the interests of Palestinians or Israelis.

Therefore in front of this distinguished gathering, I announce my full acceptance and commitment to the Egypt-Jordanian proposal.

I do this with no reservation for the cause of a comprehensive, lasting and just peace in order to revive the hopes of peace and put the peace process back on its right track.

I do so on behalf of the interests of the Israeli people, the Palestinian people and the people of the Middle Eastern Region.

I am making this commitment in front of President Mbeki and I count on you all.

I send this to Mr. Sharon; the Prime Minister of Israel, saying my commitment to peace is for peace and security for your children and our children and for the stability and peace of the whole Middle-East region.

I thank you and may God grant us success in the best interest of our people.

Peace be with you and God's mercy and blessings be upon you.

ملحق رقم (27)

PRESIDENT YASSER ARAFAT, ADDRESS TO THE PALESTINIAN PEOPLE, 16 DECEMBER 2001

We will, without doubt,
Help our apostles and those
Who believe, (both)
In this world's life
And on the Day
When the Witnesses
Will stand forth-

Sadaqa Allahu Al-Athim.

Brothers and Sisters, Sons and Daughters of our struggling people, Nation of great people, Mothers, fathers, and brothers of our martyrs - You who have offered the most priceless gift, your own flesh and blood in the quest for freedom and independence and on the road to Palestine and Jerusalem Al-Sharif. You who are languishing in prison, and who have been wounded, with your endurance, your wounds, your pain and your hope, you have composed a heroic legend unique in this age, bringing us within sight of Jerusalem Al-Sharif, the capital of our independent Palestinian state.

My loved ones in all cities, villages, and refugee camps, within Palestine and in exile, you who have composed the epic of national struggle and the miracle of and steadfastness of endurance-to you alone we owe the safekeeping of our national cause, the preservation of our just and legitimate objectives and the unwavering assurance of their realization.

From my heart and my very being I greet you and wish you the best on this blessed Eid.

On this sacred occasion, I reach out to you speaking to your hearts and minds, laying before you with clarity the facts as they are. I do so in order to reflect collectively on all matters that concern us all and to reason together on our decisions and our future course. I am confident that this people, this proud and valiant nation, has the clarity of vision, the lucidity of awareness, and the strength of will and determination to enable it to overcome all difficulties and challenges in order to achieve its rights and protect its Christian and Muslim holy sites. Our nation has made our victory certain and inevitable on our own and free blessed land, the first of the Qiblas and the third of the most sacred mosques,

occupation of our areas, exploiting operations carried out against Israeli civilians-these operations that we have condemned and continue to denounce.

This complex conflict in which we find ourselves does not permit and must not allow for the undermining of the credibility of the Palestinian leadership and its decisions. We must not allow Sharon and his military establishment, nor must we grant them all that they need in terms of pretexts so as to escalate their aggression, nor should we provide them with the means to label our brave and legitimate struggle for liberation as terrorism or as the killing of civilians.

Once again, I reaffirm today the full and immediate cessation of all armed operations. Again, I call for the total halt of all operations, particularly suicide attacks, that we have always denounced, and we shall hold accountable all those who facilitate and plan them. The same applies to the firing of mortars that serve no purpose except to provide the justification for Israeli assaults against us.

Any violation of this decision will be deemed as causing grave damage to the supreme national interests of our people and of the Arab nation, and all violators will be relentlessly prosecuted. Our objective is to reaffirm the credibility of our choices and course of action in order to restore calm for the implementation of the Mitchell recommendations and the Tenet understandings, and to return to the negotiating table, which remains the only means for the resolution of the conflict.

I am confident that our national consensus will remain firmly focused on the objectives of freedom, independence, the building of the independent Palestinian state with its capital Jerusalem Al-Sharif, within the framework of the resolutions of international legitimacy 242, 338, 425, and 194 (pertaining to the Palestinian refugees) and the principle of land-for-peace.

Dear sisters and brothers, we stand here on this sacred land of our pledge, defending the nation's honor, dignity, and integrity and safeguarding its Christian and Muslim holy sites.

I extend my most heart-felt gratitude and appreciation to all those brothers and friends throughout the world who have provided us with political, moral, and material support, both at the popular and official levels. Like all other Palestinians, I feel a tremendous sense of reassurance whenever Arab, Islamic, non-aligned, and other international fora convene either at our request or for our sake. It constitutes a constant and renewed message to the world that the Palestinians do not stand alone and that the Arab nation and their friends throughout the world remain at their side, committed to their cause and objectives and to the protection of their most sacred Christian and Muslim sites in the Holy Land.

Dear sisters and brothers, we must fully grasp the latest international developments, particularly in the aftermath of the terrorist attacks in New York and Washington on September 11th, 2001, and their impact on our cause and our rights. We shall always continue to safeguard our relations and contacts with all effective parties throughout world. We shall also make sure that we fully comprehend all rapid developments, and that we deal with them with full awareness, composure, and balance. We shall endeavor as well to maintain international mobilization and solidarity with our cause and rights, at a time in which we face deliberate distortion and incitement against us, and in which we face unjust attempts to tarnish with the label of terrorism our legitimate stand for liberation and for ending the occupation, as endorsed by international legitimacy.

I can proudly state that with the sacrifices and endurance of our people, and with our responsible conduct in this complex and multi-faceted conflict, we have succeeded in defeating all attempts at falsifying the legitimate authenticity of our struggle and the nobility of its objectives. In this context, we have achieved unprecedented accomplishments.

The justice of our struggle has been effectively reinforced by the vision presented by Secretary of State Collin Powell pertaining to the Palestinian question, which was preceded by President George W. Bush's declaration before the United Nations of his commitment to establishing the state of Palestine. It was reinforced by this latest clear and decisive stance of the European Union, Russia, the United

Nations, Arab and Islamic countries, non-aligned nations, and the international community. All these positions attest to the inevitability of the achievement of all our national and legitimate rights. The fairness and credibility of our people's struggle and cause are further evidenced in the maintaining of strong and solid friendships and alliances with states and peoples throughout the world.

At this point, and in your name, the great and steadfast Palestinian people, I shall address the Israelis as a whole with a message of absolute clarity: Our dialogue began decades ago. Side by side, and in the most difficult of conditions, we struggled along with the peace forces and in defiance of a legal and political ban imposed by several Israeli governments. We strove in order to legitimize dialogue as the basis for reaching mutual understanding, and negotiations as the means to achieve mutually beneficial results.

Our joint insistence on dialogue enabled us to reach Madrid, Oslo, and other stations on our road to peace-the peace of the brave, for your children and for ours.

At this point, I renew our pledge to continue the dialogue, and I call on the government of Israel to abandon the illusion that tanks and airplanes are capable of accomplishing what should be achieved only through negotiations and mutual understanding. We are not seeking the impossible. We do not constitute a threat to the existence of the state of Israel. We want the restoration of our land, including Jerusalem, which was occupied in 1967. Our position is endorsed by international legality. We seek the withdrawal of Israeli forces from this land occupied in 1967, including the settlements, and this is consistent with international legality.

We seek the honest and accurate implementation of all agreements concluded between us, and the resumption of negotiations on permanent status issues without forgoing the preliminary achievements of Oslo, Wye River, Camp David, Sharm Al-Sheikh, Paris, and Taba.

In all candor, we seek a genuine Palestinian state, with everything that the word implies, with Jerusalem as its capital, alongside the state of Israel.

As for the tanks that pervade our cities and villages, the planes that destructively shell them in contravention of international law as well as all norms of civilized behavior and military ethic, the siege in all its forms, and the internationally-prohibited collective punitive measures, which are being exercised by the Israeli government-all these will not defeat the will and determination of the Palestinian people.

I renew my invitation to the people, political powers, institutions and government of Israel to return without delay to the table of negotiations and to proceed immediately to terminate these grave inhumane measures being exercised against our people and which serve no purpose except the aggravation of conditions and rendering security, peace, and stability in the region all that more distant.

In conclusion, to my beloved people, the great and proud nation within the homeland and in exile, I greet you and reach out to you so that together we will plant an olive tree on the grave of every martyr, for all that was destroyed shall be rebuilt, God willing and with the determination of the people. All beautiful hopes shall be realized with God's will. Victory is an hour's patience away.

And to enter your temple, as they have entered it before,
And to visit with destruction all that fell into their power

God will not fail in His promise, Sadaqa Allahu Al-Athim, Peace be upon you.

ملحق رقم (28)

ملحق ٢٨

السلطة الوطنية الفلسطينية
هيئة القضاء العسكري
النيابة العسكرية

الرقم: ٥١٦ لعام ٢٠١٠
التاريخ: ٢٠١٠/١٢/٣٠

لائحة اتهام لدى المحكمة العسكرية الدائمة في القضية رقم ٥١٦ لعام ٢٠١٠م
صادرة عن النيابة العسكرية / رام الله والبيرة

المشتكي :- الحق العام

ضد

١. المتهم/ اسلام حسن جميل حماد - مكان سكن/ رام الله - هوية رقم (٩٤١٠١٧٩٣٣) والدته نفيسة - مواليد عام ١٩٨٥م /القدس - غير محكوم سابقا - موقوف بتاريخ ٢٠١٠/٩/٦ /
٢. المتهم/ عاطف وردي صالح الصالحي - مكان سكن/ رام الله - هوية رقم (٩٢٥٨٨٢١٣٩)، والدته العنا، مواليد عام ١٩٧٢م / رام الله - غير محكوم سابقا - موقوف بتاريخ ٢٠١٠/٩/٦

التهمة:-

١. الإضرار بالمصالح العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية خلافا لنص المادة ١٢٨ ق ع ع ف لعام ١٩٢٩م بالنسبة للمتهمين
٢. حرق الدفاتر الشخصية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلافا لنص المادة ١/١١٨ من قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ وتعديلاته المادة ١٨١ من ق ع ع ف لعام ١٩٢٩م بالنسبة للمتهمين
٣. الإنتماء إلى تشكيلات العصابة الخارجة عن القانون خلافا لنص المادة ٢ من القرار بقانون الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٢م بالنسبة للمتهمين
٤. الشروع بالقتل خلافا لنص المادة ٣٧٨/أ معطوفا على المادة ٧٠/أ من ق ع ع ف لعام ١٩٢٩م بالنسبة للمتهمين

الوقائع الموجزة:-

انه وبتاريخ ٢٠١٠/٩/١م وفي منطقة سلوان قام المتهم الأول والثاني بعملية اطلاق النار على سيارة يقودها مستوطن حيث اصيب بعدة طلقات / وقد تم اطلاق النار من سلاح نوع كلاشنكوف ثم احضاره من قبل المتهم الثاني بطلب من المتهم الثاني ، علما بان المتهمين قاما بتنفيذ العملية بتكليف من الأفلاتيين في غزة بهدف الاضرار بالمصالح العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية .

الأدلة الثبوتية :-

١. قرار اتهام صادر عن الحاكم العام
٢. محضر تحقيق قضائي مع المتهم الأول
٣. محضر ضبط السلاح
٤. اي أدلة أخرى تقدمها النيابة

٢. كتاب إحالة القضية من المخابرات
٣. محضر تحقيق قضائي مع المتهم الثاني
٤. التحقيقات الأولية لدى المخابرات

الطلب :-

من كل ما تقدم فاني يسم الله وباسم السلطة الوطنية الفلسطينية اطلب ادانة المتهمين والحكم عليهم وفقا لما ورد في صدر لائحة الاتهام

رئيس النيابة العسكرية/ رام الله والبيرة

المصدر: الباحثة

ملحق رقم (29)

- 1 -

رسالة الأخ أبو عمار

في الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل .

في مثل هذا اليوم وقبل 28 عاما أعلن الشعب الفلسطيني، انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة، التي فجرتها رصاصة حركتكم الرائدة المؤمنة، حركة فتح، في الفاتح من يناير / كانون الثاني من عام 1965 .

28 عاما من الكفاح المسلح والثورة الشعبية والانتفاضة الجماهيرية، وحروب الصمود والمواجهة، وعمليات الفداء والبطولة صنعت لشعبنا تاريخا جديدا، فصلدا قضيتنا أعاد إلى الصدارة مع إلى الساحة الفلسطينية والعربية والدولية بالقضية الفلسطينية تقف من قضية خلاف على الحدود بين الكيان الصهيوني والدول العربية، لتصبح قراح حياة أو موت يلوذ شعبنا بلا هوادة ضد عدوّنا الصهيوني المحتل .

28 عاما من الكفاح والدماء والتضحيات الجسام والبطولات الأسطورية، أسقطت والى الأبد مقولة والاس بأن مأساة الشعب الفلسطيني أنه سقط بين أرجل الفيلة فداسته وسارت من فوق جثته ولن تقوم له قائمة .

نعم يا اخوتنا الأبطال، يا فتحا الغربية، غربة الوطن العكسي من ذب أبناء هذا الوطن، وأبناء هذه الأمة، ولم تنضب الدماء هدرا، ولم تذهب التضحيات سدى، فنحن اليوم ندخل العام (29) ونحن واثقون من حتمية النصر، الذي يحمله على كفه هذا الطفل الذي يقذف دبابات العدوّ الصهيوني المحتل بالحجارة، ويقاتل المولوتوف ويرفع علم وطنه فلسطين . متماهيا مع الهتاف الهدف حين خ الجنوب إلى البنادق إصادية مع اخوانهم اللبنانية ١٩٧٣ آلم الحرب الاسرائيلية واعتداءاتها وحياتها بعد 28 عاما من الكفاح صار النصر في يمناه حركة الساعد الفلسطيني الصوتب في وجه قوات الاحتلال الاسرائيلي وقطعان مستوطنيه ...

لقد تحركت الطليعة قبل 28 عاما، على قاعدة من الايمان الراسخ بأن شعباً مثل شعبنا له هذا الرصيد التاريخي الهائل من العطاء الحضاري والانساني، لن يضيع من التاريخ ولن يسقط تحت أقدام الغزاة الصهاينة وسفهم .

وانه طويلة الدرب الذي نسقيه بحافل الاحمرار والثوار يوما بعد يوم بدمائهم وبدمائهم الذكية هذه الطليعة التي تتصدى للمؤامرات أضخم المؤامرة في العالم

أيها الاخوة :

~~بعد 28 عاما من الكفاح العجيب فرض شعبكم وجوده وقضيته على الأرض كما~~
يا فوق يا أحبن
~~في المحافل الدولية~~ . فشعبنا هو البركان المشتعل في الشرق الأوسط، ولن يهدأ الا يوم يرفع شبل فلسطيني من أشبال الثورة والانتفاضة علم دولتكم ، ~~دولة فلسطين المستقلة~~ ، فوق القدس، عاصمة وطننا ~~الفلسطيني عاصمة~~ دولة فلسطين المستقلة .

يا جماهيرنا البطلة المكافحة :

ان طريق الحرية الذي تشقه جحافل الأحرار والثوار والأبطال يوما بعد يوم، وعاما بعد عام بأقدامها وبسواعدها وبدمائها الزكية هو وحده الموصل الى فلسطين، فعظمة وطننا فلسطين ورفعته تؤكدها كل يوم عظمة الشهادة في سبيل تحرير هذا الوطن . ففلسطين هي جذر التاريخ العالمي وملتقى حضاراته ، واليها تهفو أفئدة المؤمنين من جميع الشعوب ومن كل القارات، تتطلع الى هذه المنابرات الدينية والحضارية والأخلاقية في وطننا فلسطين، لتستمد منها القوة الروحية والخلقية .

يا أبناء شعبنا الفلسطيني البطل :

لقد قدم أبناء فلسطين عبر التاريخ للبشرية الظامئة زاد الفعل والروح والوجدان، وأعطوا لهذا الوطن فلسطين، قد سيته الأبدية، بقدسية القيم الروحية والخلقية والدينية التي كانت ولا زالت رسالة هذه الأرض الطيبة المباركة فلسطين الى شعوب الأرض كافة .

ان معركتنا ضد الصهيونية المغتصبة في الأعوام الثمانية والعشرين من عمر ثورتنا انما هي معركة الحق ضد الباطل، ومعركة القيم الانسانية ضد الغزو والهمجية، ومعركة السلام ضد العدوان على أرض السلام . وقد احتاج العالم الى نصف قرن من الكفاح حتى بدأ يستفيق على الخطيئة الكاملة التي أقترفها قادة العالم المعاصر ضد شعب السلام والحرية، ضد الشعب الفلسطيني .

أيها الاخوة الأحرار في كل مدينة وقرية ومخيم .

أيها الأبطال، رجال الانتفاضة الباسلة .

يا أبطالنا في سجون الاحتلال ومعتقلاته .

١٪ الصامدون ٩٩٪ الطبون للباب إصادر

أيها المبعدون الأحرار في سفوح جبل الشيخ ..

ان ثورتكم ، ثورة الاستقلال والتحرير والحرية ، ثورة حق تقرير المصير ، ثورة استرداد الأرض وكرامة الانسان، تدخل اليوم عامها التاسع والعشرين وهي واثقة من النصر الحتمي، واثقة من دحر الاحتلال، واثقة من حتمية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين الحرة ، واثقة من أن هذا الجيل سيرفع علم فلسطين فوق القدس .

ان العام التاسع والعشرين من عمر الثورة الفلسطينية المباركة هو عام المواجهات الشاملة وعلى مستوى الوطن وعلى مستوى الجماهير كل الجماهير لدحر الاحتلال الصهيوني عن أرض فلسطين ، وان السنوات العجاف التي قضاها شعبنا في المنفى، وفي مخيمات اللجوء والقهر قد فجرت في هذا الشعب البطل طاقات خلاقة هائلة استطاعت أن تحطم القيود المفروضة على شعبنا في منطقة الشرق الأوسط فكان بالشعب اللاجئ المشرد هو شعب الثورة والكفاح المسلح، وكنا الأبطال الفلسطينيون يتسابقون الى ميادين الشهادة على مستوى العالم، وفي كل شبر من أرض وطننا فلسطين سقط الشهيد الفلسطيني ليعلن للعالم أن هذه الأرض هي وطن الشعب الفلسطيني .

ان معركتنا لتحرير الارادة الفلسطينية قد حسمت لصالح الشعب الفلسطيني فالمعادلة قد سقطت والقيود الصدئة قد تحطمت والانسان الفلسطيني هو اليوم صانع مصيره وسيد قراره فلا أحد يملك أن يتصرف في مصيرنا الوطني كما حدث في عام 1917 وفي العام 1936 وفي عام النكبة الكبرى في عام 1948 .

أيها الاخوة الأبطال في مواقع الثورة

ان الثورة الفلسطينية قد حققت أول انتصاراتها التاريخية ، يوم أعلن قادة العرب في الرباط في عام 74 . أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين هي الهدف القومي للأمة العربية . وصحيح أيها الاخوة أن هذا النصر قد دفعنا ثمنه باهظا من دمائنا قبل اقراره وبعد اقراره ولكن حرية الارادة والقرار المستقل هما المدخل الوطني الصحيح لحسم الصراع في فلسطين لصالح شعبنا الفلسطيني صاحب الحق والأرض والسيادة على فلسطين .

ان معركة حرية الارادة الفلسطينية التي عبّرت عن نفسها بالرصاصات التي أطلقتها حركتكم الرائدة حركة فتح في مطلع عام 65، كانت بدورها معركة مريرة وقاسية، سقط فيها الشهداء الأبرار برصاص عربي، سقط جلال كعوش وأحمد موسى برصاص عربي، وألصقت بهما التهم والاتهامات الزائفة، ورفعوا في وجهها البطاقات البراقة المضللة، واتهمونا بالتوريط والتفريط، ولكن القلة المؤمنة وهي في غياهب السجون، ظلت على العهد والقسم، ولم تهن ولم تضعف عزائم الرجال في السجون والمعتقلات، وبرهنت طليعة ثورتكم، حركة فتح، ان الكفاح في سبيل فلسطين لا رجعة عنه، "فاما الوطن واما الشهادة".

~~أيها الاخوة المقاتلون في كل مواقع الثورة~~

يا أخوتي - يا أحبتي

يا جماهير شعبنا المجاهد

في الأعوام الثمانية والعشرين المجيدة من عمر الثورة خضنا المعارك

ومعارك ~~لا تحصى~~ على الأرض المحتلة

المعارك، وبعد كل معركة خيرة ~~معركة~~ كان أعداؤنا يزفون لنا ~~خبر~~ انتهاء الثورة

~~فتنطلق زغرودة قانية لن تقوم لها قائمة بعد اليوم~~

~~والبيوت وعلى الصهاري والمرتفعات~~

وبحقنا في الحياة وللوطن، يجعل منا طائر الفينيق الذي ينهض من رماده، أشد

~~ومضاء وصبر ومثابرة~~

بقوة وأمضى عزيمة، وكم من المعارك الطاحنة التي خاضتها الثورة وعلى جميع

الجهات، وكم من حصار بعد حصار، وكم من مؤامرة بعد مؤامرة، ومن غارات الى

غارات أشد وحشية ومن عمليات اغتيال دنيئة الى المجازر الوحشية في صبرا

وشاتيلا التي ارتكبها مجرم الحرب الصهيوني شارون، هذه المجازر التي ستظل

وصمة عار في جبين اسرائيل الى الأبد. لكن الراية الفلسطينية لم تسقط من

~~الأيدي المخضبة بالدماء، والشعلة ظلت ملتهبة تغذيها دماء شهدائنا الزكية،~~

~~جيلا بعد جيل، ومواقعا في اثر موقع، ولم تهن عزائمنا أمام المحن والمصاعب،~~

وجعلت هذه المحن والصعاب، من جيل الثورة، جيلا حاسما ومصمما على النصر،

جيلا يحفظ العهد والقسم لله والوطن والشهداء. جيلا يرفع راية النضر ومحافظا على الشعلة الثورية ملتهبة

وجماهير مؤمنة مرهونة

وقادة

ولقد ~~وقفت وما~~ يقف اليوم بثورة وانتفاضة وشعبنا ~~بقوى~~ الرأس مرهوبي الجانب، وقضيتنا

حديث العالم وشغله الشاغل، رغم كل جبروت العدو الصهيوني وكل الدعم الذي

يلقاه بلا حساب من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأطلسي.

~~يا جماهير الجماهير العظيمة~~

يا جماهير

يا أمتنا العربية المجيدة

لقد عصفت المتغيرات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية المذهلة بعالمنا

المعاصر وما كان بالأمس حقيقة راسخة، صار اليوم من حديث الماضي السحيق،

وامتدت هذه المتغيرات الى الشرق الأوسط، فأصابته موجتها الأولى بضربة كبيرة

أصابت أمتنا العربية، قضربت التضامن العربي وشلت الموقف العربي من حول

فلسطين، وأضاعت بالتالي فرصة تاريخية، لتوظيف هذه المتغيرات العالمية

للمصلحة القومية والفلسطينية بدل السقوط في دوامة الاحتراب القومي والاقتتال

ولازال الأمل يحدونا بأن أمتنا العربية ستتمد جراحها عما قريب، فما يجمع الأمة وأبناءها أكبر وأنبل بما لا يقاس من تلك الخلافات الثانوية التي ينفخ فيها العدو، ليظلهم العرب بعراءات على الحدود وبمصالح آنية وأطماع زائلة تاركين عدوهم القومي يحفر وجوده العدواني في القلب العربي.

يا جماهيرنا العربية المكافحة من المحيط الى الخليج،

لقد صاحبت ظهور الثنائية بعد انهيار الكتلة الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفياتي وسيطرة القطب الواحد الأمريكي على مقدرات السياسة الدولية في العالم المعاصر الآن بسيطرة قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الوضع الدولي الجديد، هناك أخطار حقيقية وواقعية كبيرة، تتهدد الأمة العربية - شعوبا ودولا - لابقاء أمتنا في دوامة الصراعات المصطنعة أن السعي الجاد لبناء عالم عربي جديد يقوم على الاخوة العربية واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، هو وحده الذي يمكن الأمة العربية أن تكون فاعلة ومؤثرة في مصيرها القومي، لا أن تظل منفعلة وأسيرة مصالح القوى الأجنبية المتحكمة في مصائرنا الوطنية وفي مصيرنا القومي على السواء. وأن اسرائيل والصهيونية العالمية يقفان بالمرصاد، لكل توجه عربي جدي لبناء عالم عربي جديد في ظل المعطيات الدولية الجديدة.

وانه ليؤسفنا ويحزننا بأنه أمتنا العربية ستتضرر جراء ما يجري الآن من خلافات بين أشقاء وما كان ينبغي أن يكون.

ان أصابع الصهيونية العالمية ليست بعيدة عن أزمة الخليج ولا عن حرب الخليج، ودون قراءة ومراجعة هذه التجربة المريرة والأليمة، والتي ضربت في العمق الاخوة العربية والتضامن العربي، نقع علينا لاعلان ميثاق الاخوة العربية - العربية كرد قومي شامل على ما خلفته حرب الخليج من جراحات غائرة في الجسم والوجدان العربي، وقد حاولنا ولازلنا نحاول طي صفحة حرب الخليج بمآلها وما عليها، من أجل احياء التضامن العربي، ولأن غياب هذا التضامن وهذه الاخوة هو غياب للقرار العربي، وللحضور العربي على مسرح السياسة العالمية، وليس الذي أمنى عليك بأن الوحشية الاسرائيلية المتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني انما تستند الى حالة التردي التي يعيشها عالمنا العربي، وأن القرارات الدولية التي صدرت وتصدر لأحقاق الحق العربي والحق الفلسطيني، عن الهيئات الدولية تظل معطلة ولا تحمل قوة التنفيذ نتيجة غياب الوزن العربي من التأثير على مسالك وقرارات صانعي السياسة الدولية في هذه الآونة. ان دعوتنا المخلصة لاستعادة التضامن العربي لا تنطلق من مصالح آنية وضيقة، انها تعبير عن الألم القومي الذي يعتصر الوجدان العربي من المحيط الى الخليج، أمام هذا العجز العربي الفاضح عن

دحر الاحتلال الاسرائيلي الى الدرجة التي تسمح لهذا العدو أن يتحدى الأمة العربية والاسلامية، ويتحدى العالم كله، بالادعاء الزائف، بأن القدس لن تعود عربية اسلامية، وبأن فلسطين ليست لشعبها العربي المسلم، بل ترى الصهاينة المدعومين بالقوة الأميركية، يجعلون من فلسطين الوطن المغتصب من أهله وأصحابه الحقيقيين، ملاذا ومأوى ليهود الاتحاد السوفياتي ويهود الفلاشا ويهود العالم، أمام سمع وبصر الأمة العربية. أليس استمرار الاحتلال الاسرائيلي تحديا صارخا للأمة العربية؟ أليس تهويد القدس وصمة عار في جبين عالمنا العربي والاسلامي؟ أليس هذا القتل اليومي لأبنائنا الفلسطينيين في بيوتهم وشوارعهم ومدنهم وقراهم ومخيماتهم ومدارسهم وجامعاتهم ومعاهدهم عدوان وحشي على كل عربي شريف؟

ولا خلاص لفلسطين الا بخلاص الأمة العربية من واقع التمزق والاحتراب الداخلي.

ولا خلاص للقدس من براثن الصهيونية الغاصبة الا بالتضامن والاخوة العربية والاسلامية.

ولا خلاص للأرض الفلسطينية والعربية المحتلة الا بوحدة موقف العرب من قضايانا المصيرية.

كفى فرقة واختلافا، كفى تمزقا واحترابا، كفى انكفاءً وعزلة عن بعضنا البعض، ~~فلتلتحم صفوفنا الصلبة~~، ولنفتح صفحة مشرقة تقوم على الاخوة والتضامن والتعاضد ووحدة المصير القومي لرد هجمة العدوان الصهيوني والتخلف على الأمة العربية.

يا اخوتي يا أحبتي - يا أبطال الانتفاضة المباركة
~~أيها الاخوة الفدائيون الأبطال في كل مواقع النضال والكفاح،~~
يا أهلي يا كل أهلي - يا شعبنا العظيم في كل مكان

ان ايماننا الذي لا يتزعزع بعدالة قضيتنا وبعدالة كفاحنا الوطني وبارادة الله عز وجل وحده وعزيمتنا الصادقة وارادتنا الصلبة قد فجر في هذا الشعب وفي هذه الثورة طاقات خلاقة بالانتهاء ووطنيا وعظيما وبطولة ~~مزيمة حزيران الأسود. أعلنت ثورتكم المباركة صمود الشعب الفلسطيني في~~ وجه العدوان الاسرائيلي، والتصدي لجحافله الغازية، وكانت معركة الكرامة المجيدة والصمود والتصدي ~~في 21 اذار 1968 نقطة~~ لتحول ~~الحاسمة~~ في الصراع ضد اسرائيل، ~~فتوقف الفلسطينيون~~ تحطمت امام أبطال الصمود والتصدي جحافل الغزو والعدوان الصهيوني على أمتنا العربية.

ثم تلت معاركه وصموده وتصديه الى جبل الشيخ والاغوار الى جنوب لبنان الى سيناء الى داخل أرضنا المحتلة الى حصار بيروت وبر الى حصار طرابلس الى ضربات متتالية الى عمق الحلوه والرستيديه في جنوبه وشرقه وغربه وخاصة في تونس وبر

الأبطال جنبا الى جنب مع أبطال جيشنا الأردني الباسل، يحطمان غطرسة وزير الحرب الصهيوني موشيه دايان، ان ملحمة الصمود والتصدي الفلسطيني - الأردني لقوات الغزو الاسرائيلي التي اجتازت نهر الأردن الى بلدة الكرامة في ذلك اليوم المجيد من أيام العرب والمسلمين، ستظل ذكرى خالدة في وجدان وضمير أبناء هذه الأمة، وحافزا على مزيد من الصمود والتصدي لرد العدوان ودحره، لقد كان قرارنا الصمود، الصمود والتصدي.. التصدي، وليس التقهقر وليس التراجع وليس الانسحاب، ففي ليل الهزيمة كانت الأمة كلها تتطلع الى أبنائها الفدائيين والجنود والضباط الأردنيين ليلقنوا العدو الاسرائيلي المتغطرس درسا في الشجاعة والفداء.

في معركة الكرامة المجيدة أقسمنا على الشهادة لا التراجع وعلى النصر لرد الهزيمة القاسية التي حلت بجيوشنا العربية.

ان دماء الفدائيين والجنود التي خضبت أرض الكرامة هي أعظم وسام على صدر الأمة العربية التي وقفت مذهولة أمام هول الهزيمة، وكانت معركة الكرامة بلسم الجراح النازفة من الجسد العربي في حزيران المشؤوم.

ان ملحمة الصمود في الكرامة كانت السد الذي تحطمت امامه أوهام العدو الاسرائيلي بفرض الاستسلام على الأمة العربية في ساعة محنتها في حزيران الأسود.

أيها الفدائيون الأبطال
يا رجال الانتفاضة الباسلة،

الصمود الجميل درسنا.

ان تاريخ ووقائع صراعنا ضد الصهيونية المعتدية، اصاخ في ~~هذا الوقت~~ تاريخ التراجع العربي أمام اسرائيل، بفعل الفرقة والانقسام في صفوفنا التي زرعتها وغذتها القوى الاستعمارية والصهيونية، يضع التاريخ الفلسطيني المشرف في مسار المراثون العربي، وهو اعلان صارخ باسم الأمة كلها، بأن هذه الأرض ستظل عربية ولن يكتب التاريخ في صفحاته أن هذا الجيل الفلسطيني قد فرط في ذرة من تراب وطنه أو بالقدس الشريف وطنه. وصحيح أيها الاخوة، ان دماء ابنائنا الفدائيين قد سالت غزيرة فوق الأرض العربية كما سالت غزيرة ومتدفقة على أرض فلسطين، ولكن لم يكن أمامنا خيار غير خيار الصمود والتصدي.

ان مسيرتنا الكفاحية رغم جراحاتنا النازفة ورغم الآلام والويلات والكوارث التي حلت بشعبنا في ممر التاريخ العربي أننا الرابطون في الشعور، وقطوة الحداد والفداء، ان هذه المسيرة قد فرضت كينونتنا على العالم وعلى العدو قبل الصديق، واليوم كما في الأمس، تزداد المعركة ضراوة وعلى جميع الجبهات العسكرية والسياسية، فالعدو لن يسلم بهزيمته الحتمية وبالانسحاب من الأرض الفلسطينية والعربية، الا بمزيد من التضحيات في سبيل تحرير الوطن وتحرير القدس وعودة شعبنا الى أرضه وتاريخه.

يا أبناء شعبنا الفلسطيني البطل - أيها الأبطال في مواقع الثورة

أريد أيها الاخوة أن يكون واضحا لنا جميعا أن المسافة شاسعة بيننا وبين العدو على طاولة المفاوضات كما هي على ارض الصراع والمعركة. ولكننا مع كل ذلك لسنا يائسين ولن نكون، فنحن على ارضنا ومقدساتنا وسوف نقرر مصيرنا وسنقاتل [illegible] وبعد أكثر من عام على بدء مفاوضات مدريد [illegible] يجد المفاوضون أنفسهم في ذات النقطة التي انطلقوا منها، لأن العدو الاسرائيلي يناور ولا يفاوض، يحاول كسب المزيد من الوقت حتى تتغير المعطيات التي أجبرته على الجلوس وجها لوجه أمام وفد فلسطين، وقد أصحاب الأرض التي اغتصبها والشعب الذي ينكل به وينكر وجوده. ولنتذكر معكم [illegible] ولنتذكر وعد بلفور وعصابات شامير بيگن وشاليط وشرار البقيم في الجو والبر والبحر وفي ظل شروط مجحفة لقد دخلنا المفاوضات في ظروف عربية ودولية شديدة التعقيد، وفي ظل شروط مجحفة فرضها علينا على رأسي مؤتمر السلام، رغم ذلك منعنا بأن هذه الشروط كفيلة بتعطيل المشاركة الفلسطينية في المفاوضات، ولكن الثقة بالشعب وبالنفس، ومن خلال رؤية معمقة للصراع وأبعاده، قررنا المشاركة في مؤتمر السلام وفي مفاوضات واشنطن، وقد قلبت هذه المشاركة الفلسطينية حسابات العدو رأسا على عقب، وكان وفد فلسطين هو نجم مؤتمر مدريد للسلام، وبهذه المشاركة الشجاعة قفزنا فوق الشروط المجحفة التي فرضها العدو الاسرائيلي، وقد اتسعت دوائر التأييد العالمي للحق الفلسطيني، وبفضل هذه الشجاعة والحكمة من جانبنا دبت الفوضى في أوساط العدو الاسرائيلي، ودعا شامير الى اجراء انتخابات عامة في حزيران الماضي، وقد سقطت حكومة شامير وسقط برنامجها أمام الصمود الفلسطيني على الأرض وعلى طاولة المفاوضات. لقد فرضت حكومة شامير بعجزها عن قراءة المتغيرات الاقليمية والدولية وعن اصرارها على انكار الحقوق الفلسطينية،

العزلة على المجتمع الاسرائيلي، وظهور علامات أزمة في العلاقة الاستراتيجية الاسرائيلية - الأميركية . وقد أصابت هذه العزلة والأزمة المجتمع الاسرائيلي بالذعر، فذهب الى صناديق الاقتراع ليصوت لحزب الحل الأقدر على قيادة اسرائيل في زمن الازمات كما يطرح نفسه ليبين حكومة رابين التي أعطيت من الادارة الأميركية عشرة بلايين دولار مقابل وعد شفوي من رابين بالسعي من أجل السلام، أعلى معيد المفاوضات فقد ظلت تراوح مكانها، واحتفظ رابين بطاقم المفاوضات الذي عينه شامير لادارة المفاوضات مع الوفد الفلسطيني.

ورغم كل هذه المؤشرات السلبية من الجانب الأميركي ومن الجانب الاسرائيلي، فقد حرصنا على مواصلة المشاركة في المفاوضات الى جانب أشقائنا العرب، وكان هدفنا في الدرجة الأولى هو فضح حكومة رابين واظهار زيف سياستها كما فعلنا مع حكومة شامير الذي أعلن بعد فشله في الانتخابات العامة في اسرائيل أن نيته كانت تتجه الى مفاوضات عقيمة مع الفلسطينيين تستغرق عشر سنوات ، يكون خلالها قد أنجز برنامجه الاستيطاني الشامل وكذلك سياسة الترانسفير ضد الشعب الفلسطيني.

أيها الاخوة المناضلون

يا أبناء شعبنا الفلسطيني الصامد،

ان مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن التي أعقبته هي وليدة المتغيرات الدولية والاقليمية ، التي فرضت نفسها على الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، وعلى الرغم من استعدادنا واستعداد الأطراف العربية للتوصل الى سلام عادل على أساس قرارات الشرعية الدولية الا أن سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين التي تتحكم بالمواقف الأميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، عطلت حتى الآن، أية فرصة لارغام العدو الاسرائيلي على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والعمل على سحب قواته المعتدية من الأراضي الفلسطينية والعربية تنفيذا لهذه القرارات الدولية والتي على أساسها تمت الدعوة لمؤتمر مدريد للسلام، ومن أجل تطبيقها تدور المفاوضات في واشنطن.

ان الخلل المزمن في الموقف الأميركي المعالي لاسرائيل هو وحده الذي يفسر فشل عملية السلام في الشرق الأوسط حتى الآن، فمن الواضح أن الادارات الأميركية المتعاقبة تجعل من "اسرائيل" دولة فوق القانون وفوق قرارات الشرعية

والدعم اللامحدود

الدولية، وتقدم لها الحماية الدولية في مجلس الأمن. وكلما اقتنع المجتمع الدولي بضرورة ارغام اسرائيل على احترام قرارات الشرعية الدولية ووقف الاستيطان والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، تتقدم الولايات المتحدة وتستخدم حق النقض (الفيتو) لابطال مفعول قرارات مجلس الأمن الدولي، وتأمين الحماية لاسرائيل من العقوبات الدولية .

هذه هي حقيقة الموقف الأميركي من التعنت الاسرائيلي والتي تجعل من المفاوضات عملية عقيمة تدور في حلقة مفرغة .

أيها الاخوة المناضلون

يا أبناء انتفاضتنا الباسلة

ان خلاص شعبنا وأرضنا من وحشية الاحتلال الاسرائيلي وسرطان استيطانه في الأرض الفلسطينية كان الدافع الأكبر وراء موافقتنا على المشاركة في عملية السلام الجارية، وقد اتخذ مجلسنا الوطني الفلسطيني وكذلك المجلس المركزي قرار الموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام وفي مفاوضات واشنطن من أجل تخليص شعبنا من عسف الاحتلال واستيطانه، وقد قدمنا في سبيل هذا الهدف الوطني الكثير من التنازلات سواء على صعيد التمثيل الفلسطيني في المفاوضات أم بقبول مبدأ المرحلة الانتقالية المؤقتة وصولا الى الوضع النهائي. ولكن هذه التنازلات حول التمثيل، وقبول المرحلة الانتقالية لا تعني مطلقا قبول التلاعب الاسرائيلي بوحدة الشعب الفلسطيني وبوحدة الأراضي الفلسطينية أو بمصير مدينة القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة .

ان وفدنا الفلسطيني، وفد الشعب الفلسطيني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاقا من ثوابتنا الوطنية التي أقرتها مجالسنا الوطنية والمركزية، ربط المرونة الفلسطينية ربطا محكما لا تنفصم عراه بالثوابت الوطنية فرفض مقولات العدو وأطروحات وفده المفاوض، وقدم للجانب الأميركي وفي أكثر من جولة من جولات المفاوضات بشرح مفصل أهداف ومرامي المقترحات الاسرائيلية حول الفترة الانتقالية وحول مرجع التفاوض وأهدافها. لقد تمسك وفدنا بثوابتنا الوطنية وبقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن 242، 338 باعتبارهما مرجعي عملية السلام منذ لحظة بدئها وحتى نهايتها. وما زلنا نطالب الاسرائيلي بتطبيق هذين القرارين بما فيهما من حقائق على الأرض وليس بالكلام والوعود والمماطلة والتسويف.

وصولا الى الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية لنهاء الاحتلال واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

ان المفاوضات في واشنطن تراوح مكانها، ولن تخرج من حالتها الراهنة، الا اذا أقدمت حكومة اسرائيل على اتخاذ قرارات واضحة بصدد عملية السلام، وانني هنا أؤكد باسم الشعب الفلسطيني أن فرصة السلام الراهنة، ليست فقط فرصة للشعب الفلسطيني بل انها فرصة حقيقية للاسرائيليين، وضياع هذه الفرصة الذي تتحمل مسؤوليته حكومة اسرائيل، سيجعل من السلام في فلسطين وفي عموم الشرق الأوسط هدفا بعيد المنال. ان الاستعداد العربي والفلسطيني للسلام لم يقابله بعد مرور سنة على مؤتمر مدريد أي استعداد جدي من الجانب الاسرائيلي نحو عملية السلام. وقد انعكست هذه السياسة الاسرائيلية في التسويف والمماطلة والمناورة على المواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية فازدادت حدة وضراوة، وعادت حكومة رابين لممارسة سياسة القمع الشامل واطلاق النار بلا تمييز وبكسر العظام الذي أعطى لرابين هذه السمعة السيئة على مستوى العالم، فهو صاحب هذه السياسة التي لقيت وتلقى اليوم التنديد والاستنكار العالمي.

اننا أعلنا استعدادنا الصادق لخوض معركة السلام، ولم نلمس من الجانب الاسرائيلي الاستعداد ذاته حتى هذه اللحظة، وان محاولة رابين الضغط على الخلافات العربية قد باءت بالفشل، فالاطراف العربية قد كشفت هذه المناورات الاسرائيلية، وهي اليوم تسعى جادة وصادقة لتنسيق عربي فعال بين الأطراف المشاركة في عملية السلام بما يخدم المصلحة القومية العليا وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وعلى رأسها حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني.

وفي هذا المجال فان السياسة التي ينتهجها رابين لا تخدم مطلقا عملية السلام، انها تتنافى وأبسط متطلبات الشروع الجاد في المفاوضات، واذا أريد لهذه المفاوضات أن تتقدم وأن تخرج الشرق الأوسط من دوامة الحرب الى بوابة السلام، فان اسرائيل مدعوة الى الاعتراف الصريح بقرارات الشرعية الدولية وبحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وان الولايات المتحدة مدعوة كذلك الى الاقلاع عن سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير تجاه قرارات الشرعية الدولية. ان السلام لن يتحقق في الشرق الأوسط واسرائيل تلقى كل هذه الرعاية الشاملة من الولايات المتحدة لحماية عدوانها على الشعب الفلسطيني.

ان بقاء اسرائيل دولة عدوانية فوق القانون وفوق الشرعية الدولية انما يفتح الباب أمام لجوء دائمة وليس أمام السلام المنشود.

يا جماهير الانتفاضة الباسلة

يا أبناءنا وبناتنا واخواتنا واخوتنا في أتون معركة الانتفاضة..

خمس سنوات طوال صنعتم فيها لشعبنا الفلسطيني تاريخا جديدا، سيظل الى الأبد راسخا في ضمير البشرية، لقد ضربتم المثل لكل شعوب الأرض في الاقدام والفداء والبطولة، شعب أعزل يواجه أشرس الة قمعية عسكرية، شعب مؤمن بحقه في الحرية والاستقلال، يجوب بالدم والموج والأرواح لدحر جيش الاحتلال. خمس سنوات طوال قدمتم فيها التضحيات التي لا تعرف الحدود وشلال الدم لم يتوقف يوما واحدا طوال هذه السنوات الخمس. لقد تعب جيش الاحتلال وشعب الانتفاضة في نزوة عطائه، وكلما قالوا ان الانتفاضة قد هدأت وكم قتل عدونا حتى الانتفاضة قد اضمحلت لكن هدير الانتفاضة العملاق سرعان ما يعلو لتحرق هواجس طوفانه، وحين يستفيقون يكون شعب الانتفاضة قد سجل في سجل التاريخ صفحات مشرقة جديدة تشهد على عظمة هذا الشعب، وتؤكد استعداده لبذل المزيد حتى ينتزع حريته ويحرر أرضه ويرفع علم دولته المستقلة فوق القدس.

ان الانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى هي الاعجاز العظيم لهذا الشعب العظيم. اعجازاً وابداعاً وعطاءً في سبيل الحياة والحرية والأرض والوطن والانسان.

اعجاز فلسطيني لا يضاهيه اعجاز آخر في زمننا المعاصر، اعجاز قلّ نظيره في شعوب الأرض كافة. ولكنه التحدي الصهيوني الذي فرض علينا، ولم يكن أمامنا من خيار غير مواجهة هذا التحدي وحدها. فاما أن نكون أو لا نكون، هل نحن شعب لديه كل هذه الأصالة والعراقة التاريخية أم أننا شعب عابر في التاريخ يزول أمام طوفان القوة والعنصرية ؟

لقد كان جوابنا في الأيام الأولى للنكبة كما هو الآن بعد خمسين عاما، لن يكتب التاريخ أننا قوم عاد وثمود، نحن أصحاب الأرض ونحن أهل بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، نحن الذين ألقى التاريخ على كواهلنا أن نحمل الرسالة وأن نكمل الرسالة، وزمننا هو زمن التواصل لا زمن الانقطاع ولهذا لم ولن تهنأ الصهيونية فيما اغتصبته من أرض وحقوق، ان صناع الانتفاضة اليوم هم احفاد

صناع التاريخ العربي والفلسطيني في غابر العصور، ان صوت التاريخ العربي يدوي عاليا في مدن فلسطين وقراها ومخيماتها، هؤلاء الرجال الذين يجترحون المعجزات ويصنعون عظمة الانتفاضة ويكتبون صفحات تاريخ مجيد هم أبناء صلاح الدين وهم أحفاد الخليفة عمر، بفعل هذه الروّية التاريخية في الوجدان والعقل الفلسطيني، يجترح شعبنا المعجزات ويأتي بهذا الاعجاز التاريخي الا وهو الانتفاضة.

ليس أمام العدو الاسرائيلي غير أن يحمل عصاه ويرحل، مثل كل استعمار يغتصب أرض الشعوب الأخرى، انكم يا أبطال الانتفاضة تكتبون هذه الحقيقة يوميا في ضمير البشرية كما على أرض تراب الوطن.

لقد دخلنا المفاوضات مع العدو بعد أن أدرك العدو أن أيامه فوق أرضنا لن تطول، فان بقي هذا العام، فانه لن يبقى عاما آخر، وان بقي عامين فانه لن يبقى أربعة أعوام أخرى، هذه الحقيقة هي التي تجبر العدو على دخول المفاوضات ولكنه يحاول أن يخفي هزيمته التي الحقتها به جحافل الانتفاضة على أرض الصراع كما على مستوى العالم، انه حتى هذه اللحظة يناور ويداور حتى يتجنب المصير المحتوم لكل استعمار ولكل استيطان، ولكنها مناورات يائسة وبائسة ولن تجديه نفعا أمام المصير المحتوم، ان عليه أن يرحل من أرضنا الفلسطينية، اليوم قبل الغد، ولأنه يماطل تزداد الانتفاضة ضراوة وتزداد المواجهة شراسة وحدة، انها معركة مصيرنا - أيها الاخوة - نصنعها كل يوم بالشهداء والتضحيات وليس هناك من طريق آخر لاستعادة هذا الوطن وهذا التاريخ، ومن أجل استعادة القدس تهون المهج والأرواح.

يا أبطال الانتفاضة العظيمة

يا أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم،

اصبروا وصابروا وما النصر الا صبر ساعة، انتفاضتكم ضربت في العمق هذا الكيان الاسرائيلي المتغطرس، ويوم رأى صناع هذا الكيان افلاس سياسة شامير في مواجهة الانتفاضة، جاءوا باسحق رابين صاحب العين السيء في تكسير عظام الأطفال ومعه بعض الكلمات المتقاطعة حول " السلام"، لكن ثورتكم لن تخدعها الكلمات الضبابية، وانتفاضتكم لا تسير وراء السراب بل تصنع الحقائق على أرض الصراع والمعركة. وبسبب هذه الصلابة السياسية والميدانية خلع رابين " قناع السلام الزائف " الذي لبسه كارها لبعض الوقت وليس " درع الحرب"

وتسربل به من رأسه وحتى أخمص قدميه . وهو اليوم يأمر باطلاق الرصاص الحي على أبناء الانتفاضة، وفي ظل حكومته التي تتشدّق بالسلام يسقط الآن أعداد كبيرة من الشهداء وأكبر بكثير من العدد الذي سقط بأوامر حكومة شامير.

انه المأزق الاسرائيلي أمام صمود وصلابة وعظمة الانتفاضة، وأمام هذا الصمود ليس أمام رابين غير الانسحاب والهزيمة، فالرصاص لن يدمر ارادة الشعب الفلسطيني فالحرية والاستقلال، والشهداء هم المنارات المضيئة أمام أجيال شعبنا لمزيد من الانتفاضة والثورة حتى تتحرّر الأرض والانسان في فلسطين.

~~على العام السادس من عمر الانتفاضة هو عام المواجهة الشاملة بين الانتفاضة~~ ~~وبين قوات الاحتلال~~ في المدن والقرى والمخيمات والشوارع والأزقة والحقول والجبال، لقد بدأت معركة الخلاص الوطني بهذه الكتل البشرية الفلسطينية الضخمة التي تتحدى رصاص المحتلين الاسرائيليين وبطشهم

العام التاسع والعشرون من عمر الثورة والعام السادس من عمر الانتفاضة هما كفاء التحول التاريخي لصالح الشعب الفلسطيني في هذا الصراع الممتد منذ مائة عام . وما شراسة العدوّ الاسرائيلي في مواجهة الانتفاضة الا العلامة الدالة على افلاسه وقرب سقوط احتلاله واستيطانه. ليس أمام العدو الا طريق الانسحاب من أرضنا والاعتراف بحقوقنا الوطنية ودولتنا المستقلة . أما سياسة استمرار الاحتلال والاستيطان فقد عفا عليها الزمن، وأسقطها شعبنا بانتفاضته التي تدخل اليوم عامها السادس، تكتب سفر الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني .

يا أبناء الشعب الفلسطيني في مخيمات الصمود والثورة أيها المقاطعون (العودة) المرابطون في الثغور والمواقع والخنادق .

ان الثورة التي صنعتم مجدها ورفعتم رايتها واستعدتم بتضحياتكم قراركم المستقل، وأمسكتم بقضيتكم كما تمسكون بنادقكم ، تخوض اليوم معركة عودتكم الى أرض الوطن، فلا حلّ ولا سلام بدون عودة أبناء الشعب الفلسطيني الى وطنهم والى دولتهم الفلسطينية المستقلة . ومن هنا أيها الاخوة، فرضنا قضية اللاجئين على جدول أعمال المفاوضات، واعترفت المجموعة الدولية بأن حلّ قضية اللاجئين على أساس القرار الأممي رقم 194 هو وحده الذي يحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط . ومخطئ من يظن أن قضية ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني مشردين في الأقطار

العربية وأقطار العالم ، يمكن ان تسقط من جدول أعمال مؤتمر السلام . ان العدو يحاول التملّص من هذه القضية ، ولكن الاجتماعات التي تمت حتى الآن في لجنة اللاجئين خرجت بقرارات وتوصيات تضمن حق أبناء شعبنا في العودة الى أرض وطنهم والى دولتهم الفلسطينية .

وبهذه المناسبة أعلن لأبناء الشعب الفلسطيني في مخيمات الصمود والثورة في الأقطار العربية ، ان قضية عودة اللاجئين تحتل مكانتها المركزية والأساسية في جدول أعمال المفاوضات وان كل الدعاية الصهيونية وغير الصهيونية التي تشكك في سلامة ومبدئية الموقف الفلسطيني انما تسعى كعادتها الى توظيف المأساة الفلسطينية لضرب وحدة شعبنا ولضرب منظمة التحرير الفلسطينية ، لاعادة شعبنا الى حظيرة الوصاية وجعل قضيته ورقة للمساومة في سوق النخاسة السياسية في الشرق الأوسط .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تجدّد العهد والقسم لأبناء شعبنا الفلسطيني الصامد وصانع الثورة ومفجر الانتفاضة وتؤكد التزامها المطلق بالثوابت الوطنية الفلسطينية التي أقرتها مجالسنا الوطنية المتعاقبة وتعيد التأكيد الآن بأن السلام انما يتحقق بعودة أبناء الشعب الفلسطيني الى أرض وطنهم ولا سلام بلا عودة ، والعودة طريق السلام في فلسطين وفي الشرق الأوسط .

~~(الوحدة الوطنية)~~

يا جماهير الشعب الفلسطيني الصامد

يا أبناء الثورة في كل الفصائل والقوى المقاتلة ..

وحدتنا الوطنية هي درعنا الأصلب في مواجهة العدو الاسرائيلي، وحدتنا الوطنية ~~هي التي~~ مكنت شعبنا وثورتنا من تحطيم المؤامرات ~~التي حاصرت~~ والمصيدة لجميع الجهات ~~والمخططات الأخرى~~ لضرب الرقم الفلسطيني الصعب في معادلة الصراع في الشرق الأوسط . ~~ولقد سعينا منذ انطلاقة هذه الثورة الى توحيد جميع القوى وعلى أساس~~ ~~ديموقراطية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الوطن المعنوي لشعبنا~~ ~~الى أن يحرر وطنه . وفي كل المحطات الحاسمة في تاريخ هذه الثورة ، كان الشعب~~ الفلسطيني هو الياج الأمين لوحدة الثورة ولوحدة المنظمة ولمضمون برنامجها الوطني وقرارها المستقل ، ~~ولقد استطاعت~~ بالصبر والحكمة والمثابرة ~~خلال المحطات الدقيقة~~ وعلى الدعم الطيب ~~في شؤون البيت الفلسطيني من خلال التوافق في ساحتنا الفلسطينية على الديموقراطية~~

والحوار الديموقراطي والقواسم المشتركة السياسية والتنظيمية أدعولا الى تعزيز وحدتنا الوطنية والتزام الأقلية برأي الأغلبية واحترام الأقلية لرأي الأغلبية .

هذه القواعد الديموقراطية هي التي قطعت دابر التدخل الغظ في شؤوننا الداخلية لبيتنا الفلسطيني لافساد البيت الفلسطيني من داخله .

ان مجلسنا الوطني هو سياج وحدتنا الوطنية وهو الاطار التشريعي الذي يحتكم اليه لحل كل الخلافات الناشئة في المواقف السياسية . ولن خروج البعض على هذه الثوابت الديموقراطية في العمل الوطني بمؤثرات خارجية لأنه انما يضعف وحدتنا الوطنية . ولكن منظمة التحرير الفلسطينية ستظل دائما مفتوحة الأبواب لكل القوى والفصائل الفلسطينية على قاعدة الديموقراطية والالتزام ببرنامج وبرامج مجلسنا الوطني الفلسطيني . فاننا نجدد الدعوة لجميع الأخوة العاملين في الحقل الوطني ومن جميع الاتجاهات السياسية الى الانضواء في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة الاخوة والديموقراطية وتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني بقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فوق أرض فلسطين . فلا صوت يعلو فوق صوت منظمة التحرير الفلسطينية العمل المشترك وللوحدة الشعب الفلسطيني ولا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة راعة نضال شعبنا في وجه الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق استقلالنا الوطني .

يا جماهير شعبنا المجاهد داخل الوطن وفي الشتات

يا جماهير شعبنا الفلسطيني، شعب الأبطال والشهداء شعب التضحيات والعطاء

يا أسرانا ومعتقلينا في سجون العدو ومعتقلاته وزنازينه

درسنا درب معبّد بالشهداء الأبرار وبالأحرار الشرفاء في سجون الاحتلال، طريق طويل الى فلسطين يسقط فيه الشهداء، شهيدا بعد شهيد، يعبدون الطريق الى الوطن، وينيرون أمام الأجيال شعلة الحرية . في العام التاسع والعشرين نقف اجلالا واكراما واعتزازا بشهدائنا الأبطال قادة ومقاتلين أشبالا وزهرات، رجالا ونساءا، شيبا وشبانا، كلهم تقدموا بصدورهم في مواجهة رصاص الاحتلال وجنازير دباباته . لقد سبقونا على درب الشهادة ، فهم الأخيار عند ربّهم في جنات الخلد . ان حزننا الانساني العميق على شهدائنا يفجر فينا اليوم طاقات لا نهائية حتى تظل رايتهم

الفلسطينية التي سقطوا دونها ولم تسقط نعم أيها الاخوة، أهل الشهداء وأهل الأحرار، ان هذا اليوم، يوم بداية العام التاسع والعشرين من عمر الثورة، هو يوم القسم والعهد للشهداء الأبرار من أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية الذين سقطوا على أرض المعركة والكفاح.

سلاما من كل مقاتل في مواقع الثورة والانتفاضة ومن أبناء هذا الشعب الى أرواح الشهداء الأبرار جميعا، سلاما على روحك يا أمير الشهداء أبا جهاد، سلاما عليك يا أبا اياد ويا أبا الهول، سلاما لكم يا اخوتي في جنات الخلد عبد الفتاح حمود وأبو علي إياد وأبو صبري وكمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف، وأبو الوليد وماجد أبو شرار وطيبو الرحيم وعدنان وزلال والزرعيني وأبو سهلة والنجار والبراصي والشيخ ..... وأبو عزاكد وجميع الاخوة الشهداء الذكريه ايضا سلاما عليك ايها الجريح شهداء الثورة، شهداء الانتفاضة، وصبرا آل الشهداء وأبنائهم وذويهم فان أرواحهم تحمل علم فلسطين وترفرف فوق القدس، من أجل ذلك البوم القريب الذي يرفع فيه شبل من أبناء الشهداء علم فلسطين فوق أسوار القدس ومآذن القدس وكنائس القدس في القريب القريب وانا لمنتصرون.

وأقول لأحبتي في السجون والمعتقلات الاسرائيلية، ان يوم الحرية لقريب، ان اخوانكم يدقون أسوار السجن الكبير، وأنتم تدقون أسوار معتقلاتكم وسجونكم وصوتكم الشجاع يدق أسماع العالم فاصبروا وصابروا وما النصر الا من عند الله. وتحيي محبه إلى جرحانا البواسل تخطوه حروف البصر يداتكم الذهب الاخوة المبعدون

وانتم يا اخوتي المبعدين الصامدين في سفوح جبل الشيخ وعلى مشارف الوطن الغالي فلسطين.

ان اصابعكم القوي من أرض وطنكم ومن بين أهلكم وأسركم ومن مواقعكم في خدمة شعبكم هو الخانق مارغ برفض حكومة رابين أي سلام مع الشعب الفلسطيني.

اصبروا أيها الأبطال المبعدون، فأنتم الشرارة التي أشعلت غضب الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال الاسرائيلي. أنتم الأبناء الأحرار لهذا الشعب المكافح، الذين كشفتم زيف رابين وحكومته العمالية تجاه عملية السلام. فلا سلام وأنتم مبعدون عن وطنكم وأهلكم وانتفاضتكم، فليعلم قادة اسرائيل ان ابعادكم لن يحبط ولن تتقدم عملية السلام والمفاوضات وأنتم مبعدون عن وطنكم.

ان الشعب الفلسطيني وأبناء فلسطين يقفون تحية اكبار واجلال لصمودكم وثباتكم في مقبع جبل الشيخ وثلوجه. ان الايمان بحتمية النصر على العدو، يجعلنا نعيش الامل تعبيرا وارادة نقرءه وجودكم ورجودكم وصمودكم

موكرسيم لكم ياربي تعالى

~~نود~~ لكم ان تودتكم لن تتأخر ~~طويلا~~ . فنحن معكم صامدون ومناضلون وشعبنا كل

شعبنا معكم في صمودكم وصبركم .

فتحية من كل فلسطيني ~~أبنائنا~~ المبعدين الصامدين في سفوح جبل الشيخ

وحتى معاد سوياً جميعنا إلى حيفا عن البحر إلى القدس بحرية بعون الله تعالى

~~وحط الصقيع والثلوج~~ .

يا أبناء الانتفاضة المباركة .

يا أبناء الثورة الفلسطينية العظيمة .

يا شعب فلسطين الأبي المكافح .

الله يبارك انتفاضتنا المباركة

فليكن العام التاسع والعشرون من عمر الثورة الفلسطينية عام ~~الحواجز~~

عام الحواجز الشاملة ~~على مستوى الوطن كله~~ لدحر قوات الاحتلال الاسرائيلي وتحرير أرضنا

الفلسطينية . وعام رسمنا الشريف

فليكن العام التاسع والعشرون عام الغضب الجماهيري، عام الاستقلال وعام

الحرية . فليكن العام التاسع والعشرون عام الانتفاضة المظفرة في عامها السادس.

ليكن العام التاسع والعشرون هو عام وحدتنا الوطنية الشاملة في اطار منظمة

التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

المصدر: أرشيف مؤسسة ياسر عرفات